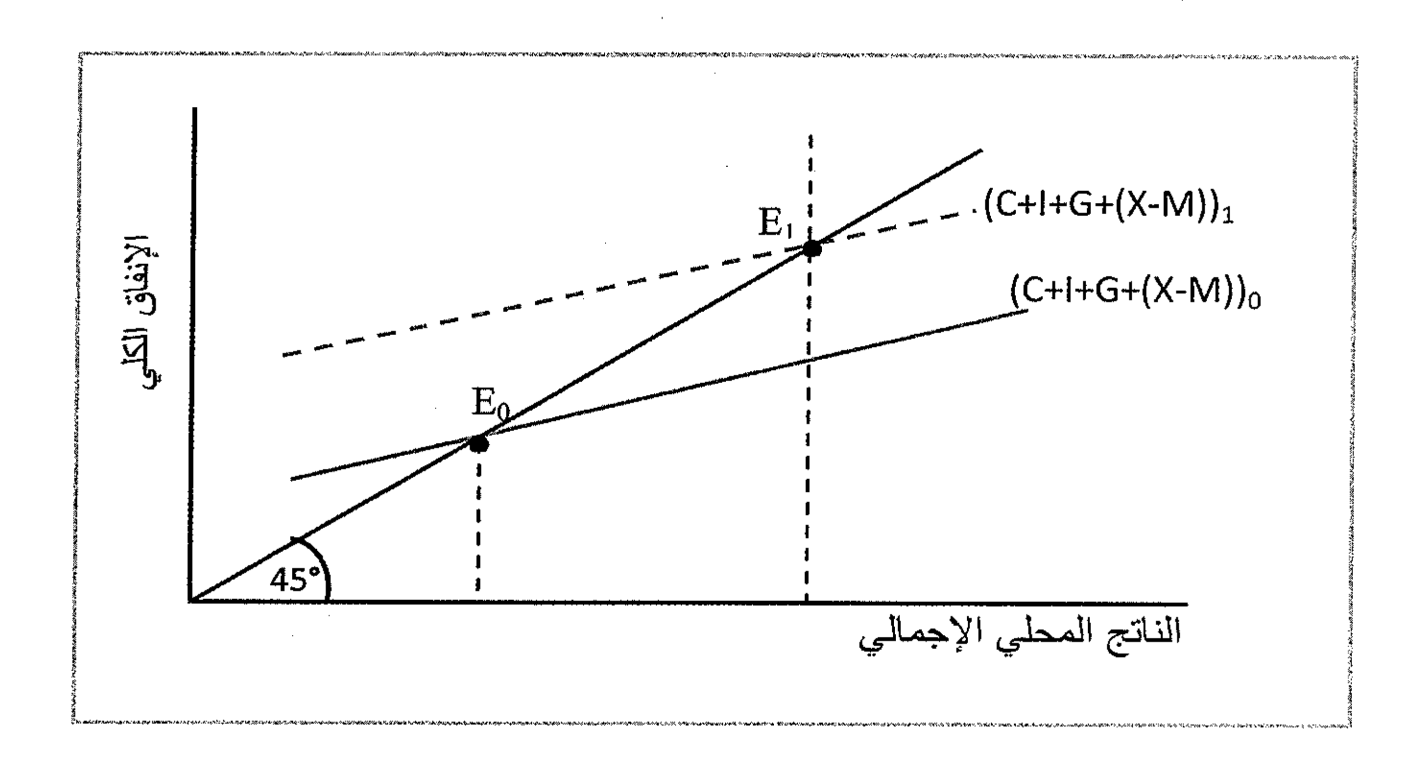
مبادئ الاقتصاد الكلي

مفاهيم وأساسيات



أ. د. محمد بن عبد الله الجراح

قسم الاقتصاد – كلية إدارة الأعمال

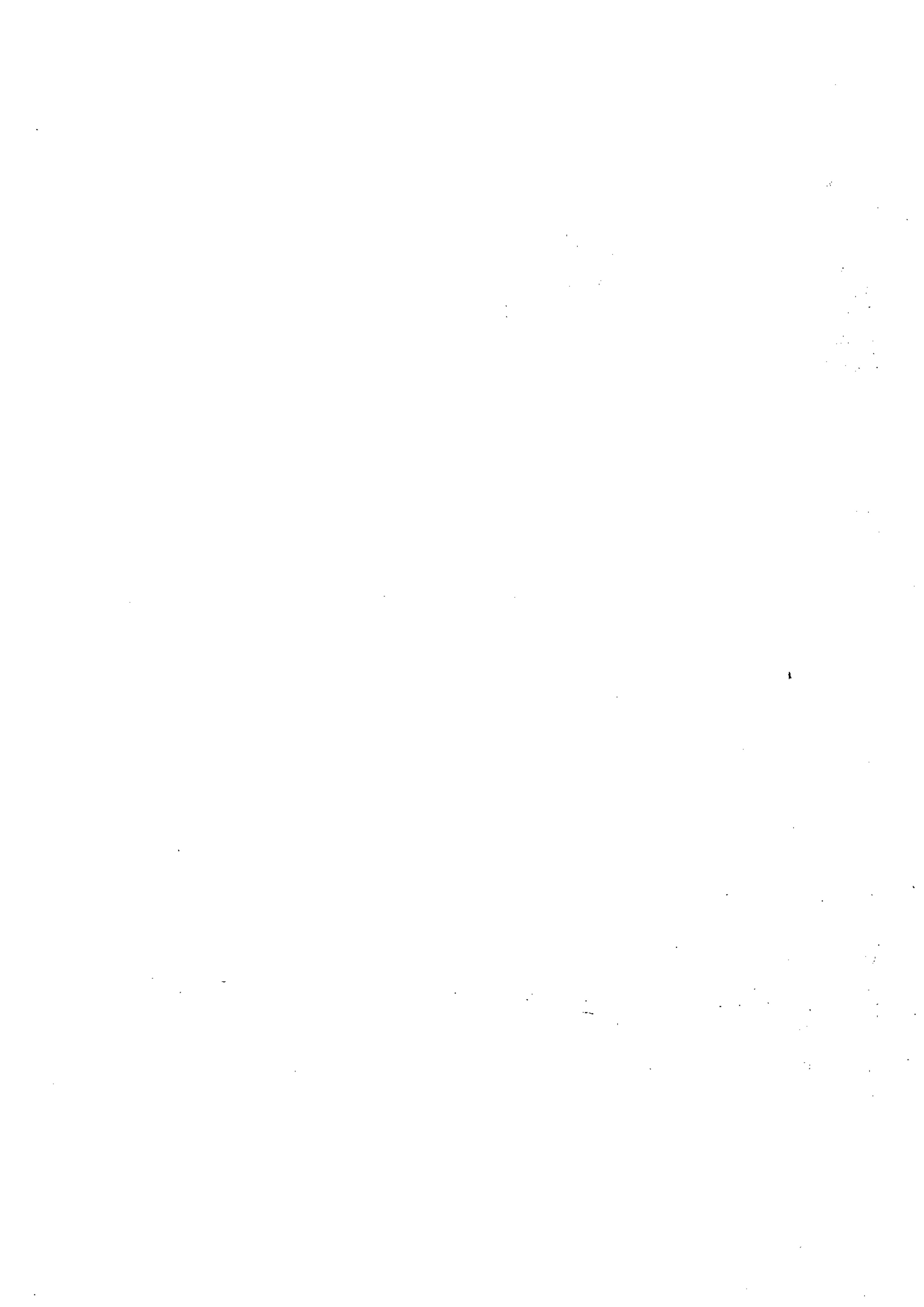
جامعة الملك سعود

أ. د. أحمد بن عبد الكريم المحيميد

قسم الاقتصاد – كلية إدارة الأعمال

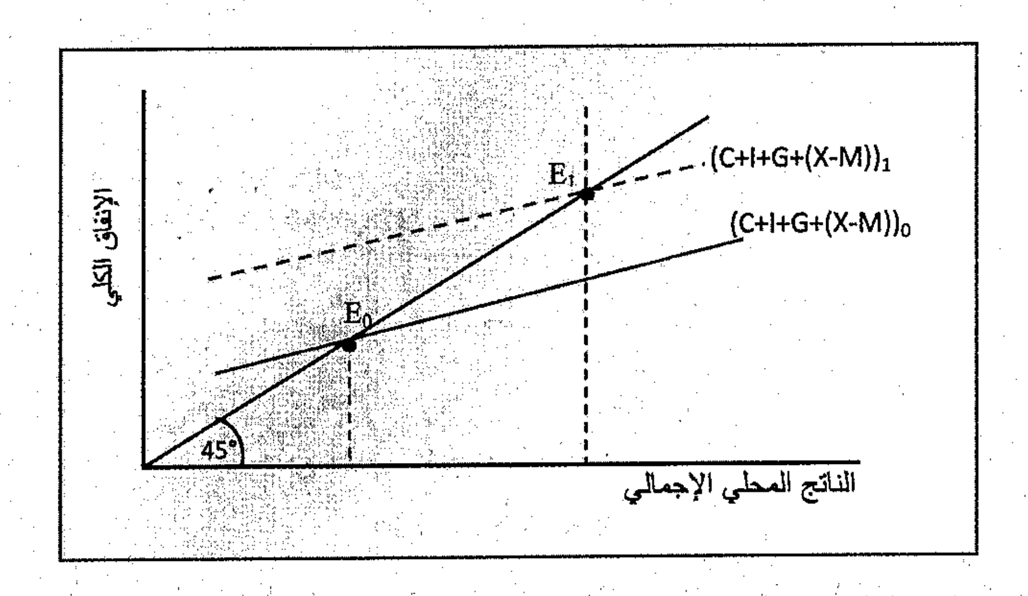
جامعة الملك سعود

الطبعة السادسة



مبادئ الاقتصاد الكلي

مفاهيم وأساسيات



أ. د. محمد بن عبد الله الجراح

قسم الاقتصاد – كلية إدارة الأعمال

جامعة الملك سعود

أ. د. أحمد بن عبد الكريم المحيميد

قسم الاقتصاد – كلية إدارة الأعمال

جامعة الملك سعود

الطبعة السادسة



الفصل الأول

مقدمة

يرتبط الاقتصاد بحياتنا اليومية سواءً بشكل مباشر أوغير مباشر، ويتردد على مسامعنا كل يوم العديد من المصطلحات الاقتصادية مثل الناتج المحلي أو القومي، والنمو الاقتصادي، والادخار والاستهلاك، والتضخم والكساد، والبطالة، والعرض والطلب وغير ذلك من المصطلحات التي أصبحت شائعة بين الناس. وتعاني جميع المجتمعات -بلا استثناء- من ظهور المشاكل الاقتصادية المختلفة التي تتطلب معالجتها وإيجاد حلول ملائمة لها سواءً كانت على مستوى الفرد أو المنشأة أو على مستوى الاقتصاد القومي أو حتى على مستوى الاقتصاد العالمي. وتنشأ المشكلة الاقتصادية بسبب تعدد الحاجات الإنسانية يقابلها ندرة في الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع. ويمكن تقسيم الحاجات الإنسانية إلى نوعين: حاجات أساسية أو ضرورية، وحاجات كمالية. فالنوع الأول يرتبط باستمرار حياة الإنسان على الوجه المناسب من مأكل وملبس ومسكن وما شابه، أما الحاجات الكمالية فهي ما يمكن تسميتها تجاوزاً بحاجات الرفاهية، ويختلف النظر إليها بحسب مستوى دخل الأفراد. فالكمبيوتر اللوحي، على سبيل المثال، يعد سلعة كماليه لأصحاب الدخول المتدنية، ولكنه يعتبر من الضروريات لمستويات الدخول الأعلى ورجال الأعمال. فالتمييز بين السلع الضرورية والسلع الكمالية يخضع لمقاييس نسبية غير ثابتة، حيث ما قد يعد كمالياً بالنسبة لصاحب الدخل المحدود قد يعتبر ضرورياً لصاحب الدخل المرتفع.

ومن الملاحظ أن الحاجات البشرية لا تقف جامدة عند مستوى معين، بل هي في تجدد مستمر نتيجة التطور التقني الدائم، واختلاف أنماط الحياة التي يعيشها الفرد، ومستويات الدخل التي يمر بها. من ناحية أخرى، فإن كثيراً من السلع قد تكون كماليه عند فرد معين عندما يكون دخله منخفضاً، ثم قد تصبح السلعة نفسها

ضرورية عند هذا الفرد عندما ينتقل إلى مستوى دخل أفضل، وقد يصل إلى أن يمتنع الفرد عن تلك السلعة عندما يصبح من أصحاب الدخول المرتفعة جداً. ولعل أفضل مثال على ذلك هو السيارة الصغيرة الاقتصادية في استهلاك الوقود، فهي تعتبر كمالية لصاحب الدخل المتدني، ثم تصبح ضرورية له عندما يصبح من أصحاب الدخول المتوسطه، ولكنه لايرغب فيها عندما يصبح من أصحاب الدخول المرتفعة حيث يفضل السيارات الفارهة التي تحتوي على مواصفات ترفيهية عالية.

أما فيما يتعلق بالسبب الثاني لظهور المشاكل الاقتصادية وهو ندرة الموارد الاقتصادية، فيجب ملاحظة أن الموارد غالباً ما تكون نادرة مقارنة بالحاجة إليها، أي أنها ندرة نسبية. وتعرف الموارد الاقتصادية بأنها ما يسره الله عز وجل من مصادر -سواءً كانت طبيعية أو بشرية- يؤدي استخدامها إلى إنتاج السلع والخدمات التي تشبع القدر الأكبر من الحاجات غير المحدودة للإنسان. ويمكن أن نفرق بين نوعين من الموارد: موارد اقتصادية (Economic Resources)، وموارد غير اقتصادية أو حرة (Free Resources)، وتتسم الأخيرة بعدم محدوديتها أو ندرتها وبالتالي فهي لا تمثل مشكلة حقيقية للإنسان، بيد أن توفر هذه الموارد لا يعني أنها غير ضرورية لحاجات الإنسان بل على العكس، فإن بعضها أساس لحياة البشر ولعل أكبر مثال على ذلك الهواء.

أما الموارد الاقتصادية، فهي في الأساس موارد تتسم بالندرة والمحدودية. فالندرة أو المحدودية هنا لا تعني أن هذه الموارد قليلة، وإنما المقصود أن تلك الموارد محدودة نسبة إلى الحاجات التي يمكن أن تلبيها، أو بمعنى آخر أنها لا تكفي لإشباع الحاجات المتعددة التي يرغب الإنسان الحصول عليها من تلك الموارد. وفي ظل هذه الندرة، فإنه يتحتم على الفرد أن يستغل موارده بأفضل الطرق الممكنة، وذلك بترتيب أولوياته وفقاً لأهميتها. ويجب ملاحظة أنه قد تكون الكمية المتاحة من مورد معين قليلة، ولكن الطلب عليها قليل أيضاً، لذا فإن توفر هذا المورد بتلك الكمية القليلة لا يجعله نادراً. من ناحية أخرى، قد يوجد مورداً آخراً متوفراً بكميات كبيرة ولكن الطلب عليه أكبر بكثير من الكمية المتوفرة منه، وبالتالي يعتبر هذا المورد نادراً. وعلى ذلك، فإن قياس الندرة يعتمد على الطلب على المورد وعلى استخداماته المختلفة. من ناحية أخرى، فإن المورد الذي لا يعتبر نادراً في وقت ما قد يصبح نادراً في وقت آخر؛ نظراً لظهور أهميته في إشباع حاجات معينة في المجتمع. فالنفط مثلاً لم يكن مورداً نادراً في فترات سابقة ولكنه أصبح الآن مورداً يتصف بالندرة نتيجة لتزايد الطلب عليه، من جهة، ولكونه مورداً ناضباً، من جهة أخرى.

تعريف علم الاقتصاد

هناك أكثر من تعريف لعلم الاقتصاد، تختلف فيما بينها من حيث اللفظ والتعبير ولكنها تتشابه من حيث الجوهر والمضمون، فالبعض يُعرّف الاقتصاد بأنه أحد

العلوم الاجتماعية الذي يهتم أساساً بالطريقة التي يوظف المجتمع بها موارده الإنتاجية النادرة لتحقيق أهدافه الاقتصادية المتعددة، وآخر يُعرّف الاقتصاد بأنه أحد العلوم الاجتماعية الذي يدرس السلوك الإنساني من حيث التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية المحدودة على حاجات المجتمع غير المحدودة، وثالث يُعرّفه بأنه علم اجتماعي يبحث الاستخدامات المتعددة للموارد المحدودة لإنتاج السلع وتوزيعها للاستهلاك بين أفراد المجتمع وبين الحاضر والمستقبل. وإجمالاً، يمكن تحديد تعريف عام للاقتصاد على أنه العلم الذي يدرس السلوك كعلاقة بين الحاجات البشرية غير المحدودة والموارد الاقتصادية النادرة التي لها استعمالات بديلة.

ويمكن تحديد المشكلة الاقتصادية على أنها تتمثل في محدودية الموارد في مواجهة الحاجات اللانهائية. أي أننا بصدد التوفيق بين حاجات لا تقف أمامها حدود معينة، وموارد طبيعية وبشرية اتسمت دوماً بالمحدودية أو "الندرة". فلو كانت جميع الحاجات التي يطلبها أفراد المجتمع على هذه الأرض مماثلة للموارد المتاحة، لما برزت المشكلة الاقتصادية أصلاً، ولما ظهرت الحاجة إلى علم يضع الحلول المناسبة للتغلب على تلك المشكلة.

وهناك ثلاثة شروط لابد من توافرها في أي مورد لكي يمكن اعتباره مورداً إقتصادياً وهي:

1. الندرة، أو المحدودية النسبية، والمقصود هنا أن المورد نادر أو محدود نسبة إلى الحاجات التي يمكن أن يشبعها.
2. وجود ثمن أو سعر لذلك المورد، إذ يرتبط الثمن هنا بالندرة، فكلما كان المورد أكثر ندرة كلما ارتفع ثمنه، لكي يعبر عن ضرورة ترشيدة وتخصيصه للاستخدام الأمثل، مثل المياه والكهرباء والبترول، في حين أن مورداً كالهواء ليس له ثمن وبالتالي فهو مورد غير اقتصادي.
3. ارتباط الحصول على المورد الاقتصادي بجهد ووقت ومال، فالهواء، وهو مورد غير اقتصادي، لا يحتاج إلى جهد للحصول عليه، فالإنسان مثلاً يتنفس دون حتى أن يشعر بذلك، في حين أن هناك موارد كالبترول أو الماء النقي أو المعادن النفيسة لايمكن الحصول عليها إلا عن طريق بذل الجهد والوقت والمال.

علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

شهدت العلاقة بين علم الاقتصاد والعلوم الأخرى تطوراً تزامن مع تطور فروع علوم المعرفة الإنسانية المختلفة. فعلم الاقتصاد يرتبط بعلاقة مباشرة بعلم الاجتماع، إذ لابد من التعرف على التركيبة السكانية والعادات والتقاليد الاجتماعية والمستوى الثقافي قبل إعداد السياسات الاقتصادية الهادفة إلى زيادة النمو

الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والثروة من خلال السياسات الضريبية والإعانات الحكومية.

كذلك، يمكن أن نلاحظ العلاقة الوثيقة بين علم الاقتصاد وعلم السياسة من خلال الربط بين أهداف السياسة الاقتصادية والنظام السياسي للدولة المعنية. فطبيعة السياسات المالية والتجارية والإنمائية لبلد ما تؤثر في علاقات الدول وسياساتها، حيث تعتمد العلاقات الاقتصادية بين بلد وآخر إلى حد كبير على العلاقة السياسية بينهما، فمن المتوقع ارتفاع حجم التبادل التجاري من استيراد وتصدير مع البلد الذي تكون العلاقات السياسية معه وطيدة، وفي حالة تدهور العلاقات السياسية بين بلد وآخر، سرعان ما تنعكس الآثار السلبية لهذا التدهور على العلاقات التجارية والاقتصادية بينهما.

هناك أيضاً علاقة بين علم الاقتصاد والتاريخ، حيث تتطلب صياغة التوقعات بالنسبة لبعض الظواهر الاقتصادية الرجوع إلى التجارب التاريخية. فالتنبؤات باحتمال حدوث ركود اقتصادي في بلد معين تعتمد على مدى قدرة المخططين وأصحاب القرار في قراءة وتحليل المؤشرات التي تسبق حدوث ظاهرة الركود بفترة مناسبة بحيث تسمح لمتخذي القرار باتخاذ ر السياسات الملائمة لتجنب انزلاق الاقتصاد الوطني إلى حالة الركود.

وأخيراً، فإن التطور الذي شهده علم الاقتصاد خلال العقود القليلة الماضية قد جعله أكثر ارتباطاً بالرياضيات والإحصاء، حيث أصبح التعبير عن

العلاقات المختلفة بين المتغيرات الاقتصادية في مجالات العمل والإنتاج والنمو الاقتصادي والاستهلاك والاستثمار والتوزيع والعلاقات الاقتصادية الدولية وغيرها يأخذ شكل معادلات رياضية عوضاً عن العبارات اللفظية، كما ازداد استخدام الأساليب الكمية في التحليل الاقتصادي لتحديد مدى الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة. ونتيجة لتطور هذه الأساليب وتوافر البيانات الدقيقة عن الكثير من المتغيرات والظواهر الاقتصادية، بدأ الاقتصاديون بالتوسع بتطبيق الأساليب الرياضية والإحصائية في دراساتهم وأبحاثهم العلمية.

وبالنظر لأهمية توافر البيانات الإحصائية عن النشاطات الاقتصادية المختلفة بصورة دورية؛ مثل الإحصاءات المتعلقة بالناتج القومي والتجارة الخارجية والأسعار والسكان والبطالة، وغيرها من البيانات اللازمة لإعداد الدراسات الاقتصادية وإجراء التنبؤات المستقبلية، أصبحت هناك أجهزة حكومية متخصصة بإصدار التقارير الشهرية والفصلية والسنوية عن النشاطات الاقتصادية المختلفة، مثل دائرة الإحصاءات العامة والبنك المركزي.

أساليب التحليل الاقتصادي

هناك عدة أساليب يستطيع بها علم الاقتصاد عرض وتحليل القضايا الإقتصادية المختلفة؛ فهناك الأسلوب النظري الوصفي، والأسلوب الرياضي، والأسلوب القياسي، والتحليل البياني.

أ - التحليل الوصفي Descriptive Analysis

قد يصعب في بعض الأحيان التعبير عن العلاقات الاقتصادية المختلفة بطريقة كمية، إذ غالباً مايكون هناك حاجة للتمهيد الوصفي لتسهيل فهم علاقة كمية معينة بصيغة وصفية أو نظرية توصل للقارئ تسلسل ومنطقية العلاقة المعنية. ولهذا يلجأ علم الاقتصاد إلى أسلوب التحليل الوصفي لتوضيح بعض العلاقات الاقتصادية باستخدام نصوص معينة. ومع ذلك فإن التحليل الوصفي لا يخلو من الانتقاد؛ حيث أن الاستعانة به في معزل عن الأساليب الكمية الأخرى قد يخلق نوعاً من الإرباك لدى القارئ إما نتيجة لكثرة اللجوء إلى الفرضيات، أو لغياب أسلوب العرض المتسلسل المنطقي المناسب أحياناً.

ب - التحليل الرياضي Mathematical Analysis

تستخدم الأدوات الرياضية في العادة لعرض العلاقات الاقتصادية المختلفة واشتقاقاتها. وقد بات ما يسمى بالاقتصاد الرياضي فرعاً رئيساً من فروع علم الاقتصاد، وأصبحت الدراسات الاقتصادية المتقدمة تعتمد على قدر كبير من المعرفة الرياضية. ومع هذا فإن اللجوء إلى التحليل الرياضي لا يعني تراجع أهمية التحليل الوصفي، بل على العكس، فالتحليل الوصفي يعد مساعداً رئيساً لتحليل النتائج التي يتم الحصول عليها رياضياً. وعليه فالعلاقات الرياضية رغم أهميتها في توضيح

الأشكال المختلفة للعلاقات الاقتصادية تظل قاصرة إذا غابت المقدرة على تحليل النتائج وصياغتها وصفياً بالشكل السليم والمفهوم اقتصادياً.

ج - التحليل القياسي Econometric Analysis

يقوم التحليل القياسي على دمج كل من الرياضيات والإحصاء للتعبير عن العلاقات الاقتصادية المختلفة، حيث يعرف هذا الفرع من علم الاقتصاد بالاقتصاد القياسي. وتأتي أهمية هذا النوع من التحليل في دراسه العلاقات الاقتصادية وتطبيقاتها الرياضية، كما أن ظهور البرامج الحاسوبية جعلت استخدام هذا التحليل واللجوء إليه على قدر كبير من الأهمية.

د - الأسلوب البياني Graphical Analysis

يعد التمثيل البياني أحد أعمدة التحليل الاقتصادي الرئيسة، فبواسطة هذا الأسلوب يمكن بسهولة توضيح طبيعة وشكل العلاقة بين المتغيرات، والتأثير المتبادل بينها. ولما كان الاعتماد الأكبر في توضيح النظرية الاقتصادية في هذا المستوى الدراسي ينصب أساساً على الأسلوب البياني أكثر من غيره، فسوف يتم استخدام هذا الأسلوب بكثرة لدى تناولنا للموضوعات المختلفة في الفصول القادمة من هذا الكتاب. والجدير بالذكر هنا أن المجال الذي نتعامل معه لتوضيح العلاقات المختلفة بين المتغيرات الاقتصادية لا يسمح إلا بإظهار العلاقة بين متغيرين فقط، ومن هنا فإن التحليل البياني في هذا المستوى يكاد ينحصر في توضيح الترابط أو

التأثر بين متغيرين أحدهما يمكن تمثيله على الإحداثي الرأسي والآخر على الإحداثي الأفقي.

بعض المفاهيم والفرضيات التي يستخدمها علم الاقتصاد

يعتمد علم الاقتصاد على استخدام المفاهيم والعلاقات والفرضيات في سبيل الوصول إلى الحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية، أو توضيح سبل التعامل مع هذه المشكلة، وفيما يلي بعض هذه المفاهيم والفرضيات:

أ) التجريد Abstraction

يقصد بالتجريد محاولة التركيز على العناصر الرئيسة لمشكلة ما، وذلك عن طريق إهمال أو تجاهل بعض المؤثرات أو التفاصيل الخارجية التي قد تشوه فهم العلاقة محل البحث، فالأصل هو فهم تلك العلاقة الأساسية وبعدها يمكن الدخول في مزيد من التفاصيل. فمثلاً يتم دراسة أثر التغير في السعر على الكمية المطلوبة أو الكمية المعروضة، مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة أو مجردة.

ب) النظرية The Theory

النظرية، بشكل عام، ما هي إلا تبسيط مقصود لعلاقات ما بهدف فهم الآلية التي تعمل من خلالها هذه العلاقات. ومن هنا يلجأ علم الاقتصاد إلى استخدام النظريات بشكل موسع لتوضيح آلية عمل المتغيرات الاقتصادية المختلفة وتأثيرها على بعضها البعض بشكل مبسط.

ج) النماذج الاقتصادية Economic Models

يقصد بالنموذج الاقتصادي تجسيد مبسط لبعض الظواهر الاقتصادية بهدف فهم التدفق المتبادل للعلاقات بين تلك الظواهر. ومن هنا قد يعبر عن النموذج الاقتصادي في شكل معادلات أو رسم بياني أو بشكل وصفي.

د) الفرضيات Assumptions

بشكل عام، يستخدم علم الاقتصاد ثلاث فرضيات هامة عند تحليل العلاقات الاقتصادية المختلفة هي:

1. فرضية بقاء العوامل الأخرى ثابتة (Ceteris Paribus) / التجريد
2. فرضية الرشد الاقتصادي (Economic Rationality)
3. فرضية السعي إلى التعظيم (Maximization)

هـ) الرصيد والتدفق Stock & Flow

إن فكرة التدفقات (Flows) والأرصدة (Stocks) بحد ذاتها ليست معقدة، ولكنها قد تسبب صعوبات كثيرة لو أُسيء فهمها أو استخدامها. فالتدفقات والأرصدة هي متغيرات قد تكبر وقد تصغر مع مرور الزمن، والفرق بينهما هو أن الرصيد كمية مقاسة في لحظة زمنية معينة، أما التدفق فهو كمية يمكن أن تُقاس فقط خلال فترة من الزمن. فمثلاً، يمكن القول أن رصيد الماء في الخزان 500 جالون في لحظة معينة، ونقول إن تدفق تيار الماء في الخزان بلغ 600 جالون في الشهر، بمعنى أن الماء قد تدفق في الخزان بمعدل 20 جالوناً في اليوم.

لذا، فالفرق بين التدفق والرصيد هو أن التدفق يعني تغيراً (بالزيادة أو النقص) خلال فترة زمنية معينة، بينما الرصيد كمية ثابتة في وقت معين. ولعلنا نتساءل هل هناك علاقة بين التدفق والرصيد في المجال الاقتصادي؟ الاجابة نعم، والمثال الذي يُستخدم دائماً في الاقتصاد لتوضيح هذه العلاقة هو الاستثمار ورصيد رأس المال. فالاستثمار هو التغير في رصيد رأس المال، فرصيد رأس المال يمكن زيادته فقط عن طريق زيادة التدفق (أو التيار) في الاستثمار في السلع الرأسمالية؛ كالآلات والمعدات والمباني، لإحلالها محل المُستهلَك منها خلال فترة زمنية معينة، وهذا ما يعرف باهتلاك رأس المال، وهو يؤدي إلى زيادة رصيد المجتمع من رأس المال؛ فكلما زاد تدفق الاستثمار في السلع الرأسمالية بمعدل يفوق اهتلاك رأس المال زاد رصيد المجتمع من رأس المال، والعكس صحيح.

ز) مفهوم الدخل والثروة Income & Wealth

ينطوي فهم الفرق بين الدخل (Income) والثروة (Wealth) على نفس آلية فهم الرصيد والتدفق. فالدخل ما هو إلا عملية حركية متكررة، بمعنى أنه تدفق نقدي، أما الثروة فهي رصيد نقدي في لحظة زمنية معينة . وللتفرقة بين الحالتين، لنأخذ المثال التالي: إذا امتلك تركي منزلاً يدر عليه إيجاراً شهرياً قدره 50,000 ريال، فإن معنى ذلك أن لدى تركي دخلاً شهرياً أي "تدفق نقدي" قدره 50,000 ريال. في حين إذا أردنا معرفة مقدار ثروة تركي فيجب علينا تقدير قيمة ذلك المنزل في لحظة

ما، فإذا كانت قيمته مثلاً مليون ريال فمعنى ذلك أن لدى تركي في تلك اللحظة ثروة قدرها مليون ريال هي ثمن المنزل.

ح) المنفعة الحدية Marginal Utility

يعتبر مفهوم المنفعة الحدية من أهم المفاهيم الاقتصادية، وخاصة على مستوى الاقتصاد الجزئي، وهو يوضح المنفعة الإضافية المتحصلة من استهلاك وحدة إضافية من السلعة أو الخدمة. ويجب التمييز بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية، فقد نلاحظ أن سلعة ما، الماء على سبيل المثال، تجلب منفعة كلية عالية في حين أن المنفعة الحدية المتحصلة من استهلاك وحدة واحدة إضافية من هذه السلعة قد يكون ضئيلاً.

تقسيم علم الإقتصاد

جرت العادة في الدراسات الجامعية تقسيم مبادئ علم الاقتصاد إلى جزئين رئيسين هما الإقتصاد الجزئي والإقتصاد الكلي:

الاقتصاد الجزئي:

وهو ذلك الجزء من التحليل الذي يستخدم لمعالجة المشاكل أو الظواهر الاقتصادية على المستوى الجزئي؛ أي على مستوى الفرد والعائلة والمشروع، ومثال ذلك تحديد السعر لسلعة أو خدمة معينة أو تحديد الوضع التوازني للمستهلك أو للمشروع.

وقد أعطي هذا النوع من التحليل اهتماماً كبيراً في فترة المدرسة الكلاسيكية ولا زال يحتل مكاناً هاماً في التحليل الاقتصادي.

الاقتصاد الكلي:

هذا الجزء يهتم بمعالجة الظواهر أو المشاكل التي تواجه الاقتصاد القومي في محاولة لإيجاد حلول ملائمة لتلك المشاكل أو التخفيف من حدتها، كالمشاكل المتعلقة بالأزمات الاقتصادية، كأزمات الركود أو التضخم الاقتصادي، أو المسائل المتعلقة بالنمو والتنمية الاقتصادية، أو السياسات النقدية والمالية وتأثيرهما على النشاط الاقتصادي، أو سياسات التجارة الخارجية.

وعلى هذا الأساس، يمكن القول بأن الأدوات والأساليب التي تستخدم لمعالجة المشاكل التي تواجه مسار الاقتصاد القومي، قد تختلف كلياً عن الأدوات والأساليب التي تستخدم لمعالجة المسائل الجزئية التي قد تظهر على مستوى المشروع أو الفرد أو تحديد سعر خدمة أو سلعة معينة، إذ أن تحديد السعر لسلعة أو خدمة معينة، من خلال قوى العرض والطلب في السوق، قد يختلف تماماً عن طريقة النظر للمستوى العام للأسعار على مستوى الاقتصاد القومي، كما أن معالجة البطالة على مستوى مشروع أو قطاع معين، قد يختلف عن معالجتة على مستوى الاقتصاد القومي، وهكذا بالنسبة لبقية القضايا الاقتصادية.

هناك دائماً تساؤل هام حول نوع السياسة الاقتصادية الكلية التي يجب أن تتبعها الحكومة لتحقيق أهدافها المختلفة، حيث يمكن التفرقة بين نوعين رئيسين من السياسات هما:

أولاً: السياسة المالية (Fiscal Policy): وهي تتضمن تغيير معدلات الضرائب، أومستوى الإنفاق الحكومي، أو كليهما بهدف التأثير على معدل نمو الناتج القومي الإجمالي، مع أهمية الأخذ بعين الاعتبار تأثير هذه السياسات على معدلات التضخم.

ثانياً: السياسة النقدية (Monetary Policy): حيث يقوم البنك المركزي بإدارة السياسة النقدية من خلال عدة وسائل تؤثر على الكمية المعروضة من النقود. وسيتبين لنا فيما بعد أن زيادة الكمية المعروضة من النقود (Money Supply) سيؤدي إلى تغير معدل التضخم بنفس الاتجاه، لذلك يلجأ البنك المركزي إلى تخفيض معدل الزيادة في عرض النقود عندما تكون معدلات التضخم مرتفعة.

مصطلحات وردت في هذا الفصل

Abstraction	التجريد
Assumptions	فرضيات
Descriptive Analysis	التحليل الوصفي
Econometric Analysis	التحليل القياسي
Economic Models	النماذج الاقتصادية
Economic Problem	المشكلة الاقتصادية
Economic Resources	الموارد الاقتصادية
Flow	التدفق
Graphical Analysis	التحليل البياني
Income	الدخل
Macroeconomics	الإقتصاد الكلي
Mathematical Analysis	التحليل الرياضي
Microeconomics	الإقتصاد الجزئي
Scarcity	الندرة
Stock	الرصيد
Wealth	الثروة

أسئلة للمراجعة

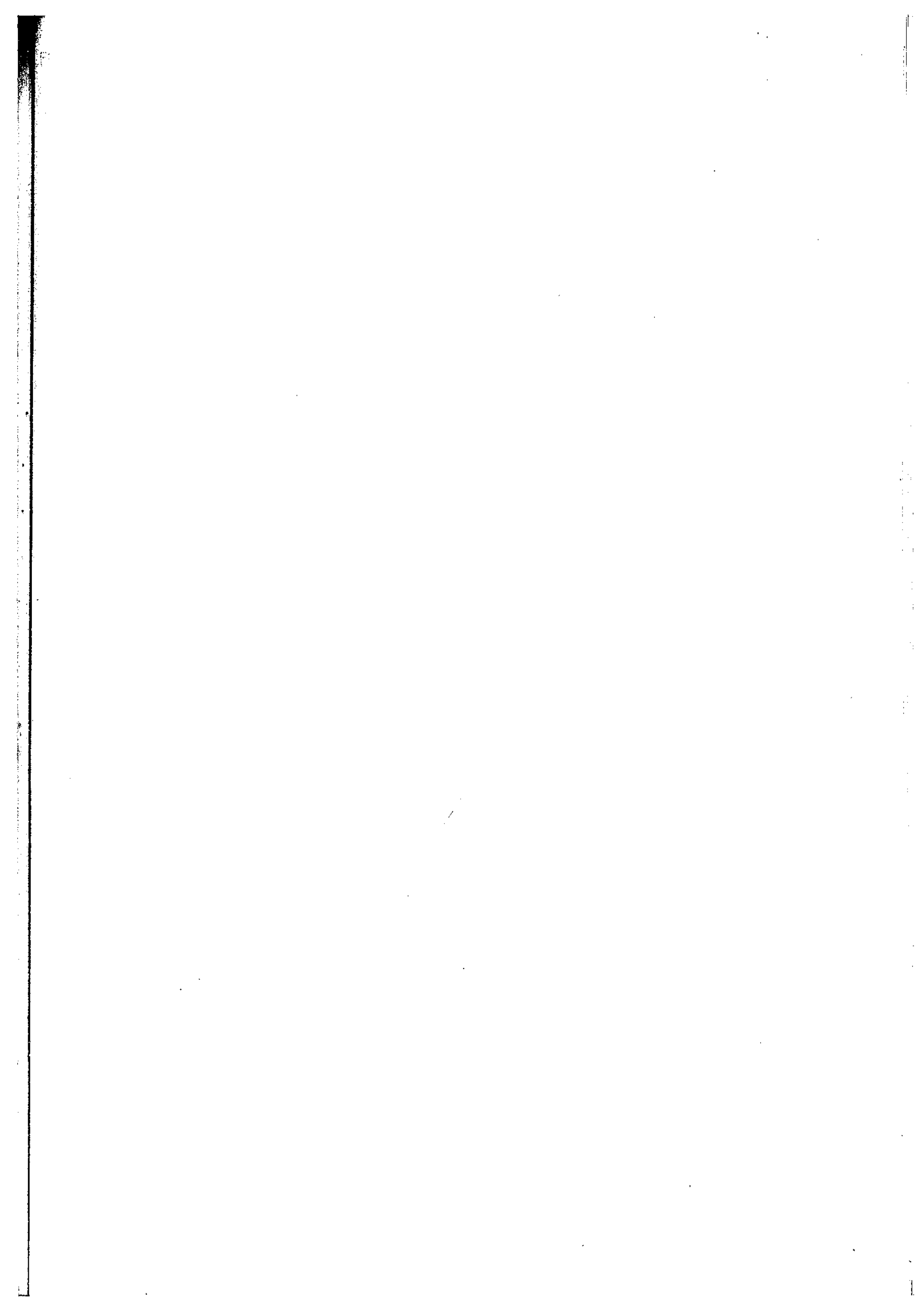
(1) ما هو تعريف المشكلة الاقتصادية؟

(2) ما المقصود بندرة الموارد؟ وكيف يتعامل معها علم الاقتصاد؟

(3) ماهي أهم الفرضيات الشائعة في الاقتصاد؟

(4) ما الفرق بين الاقتصاد الجزئي والكلي؟

(5) هل يختلف التحليل القياسي عن التحليل البياني؟



الفصل الثاني

قياس النشاط الاقتصادي الكلي

يعتمد تحليل أداء الاقتصاد الكلي بشكل أساس على البيانات والإحصاءات التي تُعد غالباً من قبل الهيئات والمصالح الحكومية. فمن أجل دراسة وتحليل المؤشرات الاقتصادية لدولة ما، فإننا نحتاج إلى بيانات عن الإنتاج والدخل والاستهلاك والاستثمار، وغير ذلك من البيانات الإقتصادية اللازمة لعملية التحليل. وتعتبر حسابات الدخل القومي المصدر الرئيس لمعظم هذه البيانات، فهي توفر هيكلاً موحداً للاقتصاد الكلي، كما أنها تُمكننا من معرفة أداء الاقتصاد ومعدلات نموه.

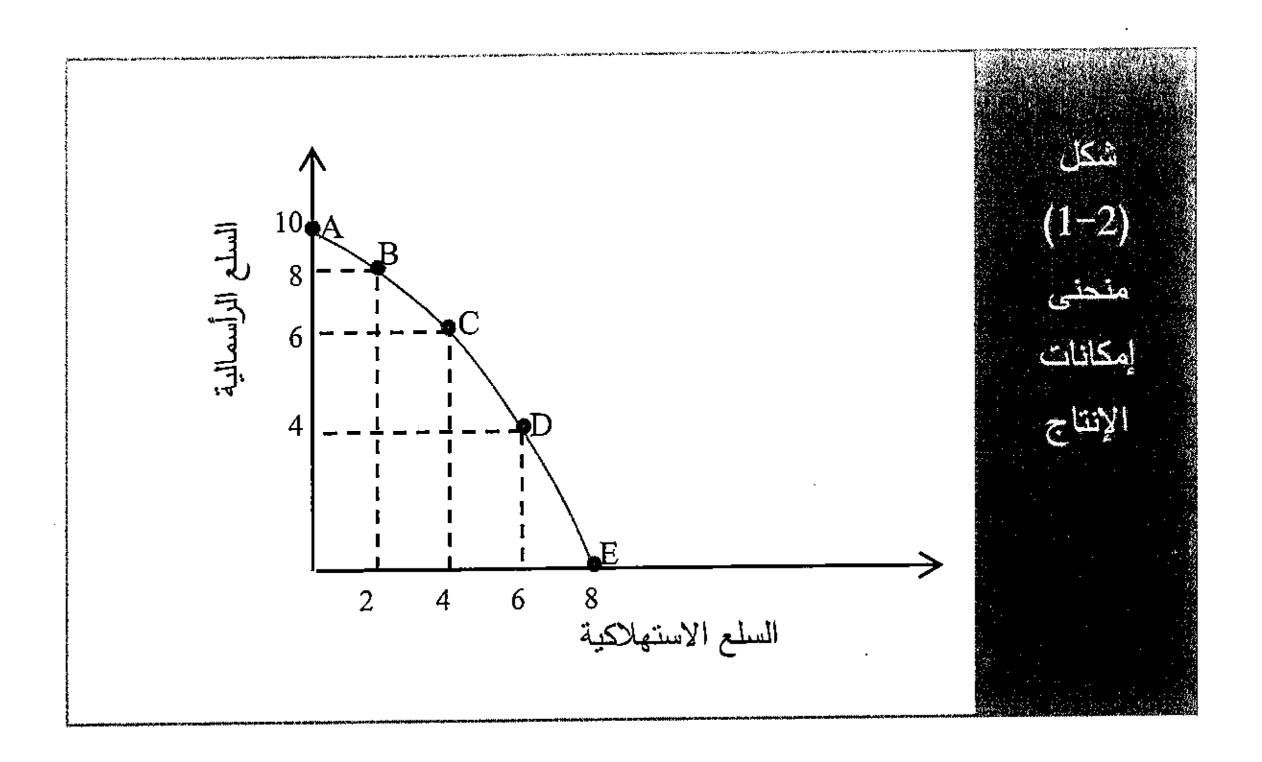
ويوجد عدة مؤشرات لقياس حجم النشاط الاقتصادي الكلي في الدولة، ولكن أكثرها شيوعاً هو الناتج المحلي الإجمالي، الذي هو موضوع هذا الفصل، حيث سنقوم بتحليل مكوناته، وطرق حسابه، وتأثير تغير الأسعار عليه، ومدى ملاءمة استخدامة كمؤشر للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. ولعل من المفيد قبل الدخول في موضوع قياس النشاط الاقتصادي أن نتعرف أولاًعلى كيفية تحديد السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع من خلال مايعرف بمنحنى امكانات الإنتاج.

منحنى إمكانات الإنتاج Production Possibilities Curve

كنا قد أشرنا في الفصل الأول إلى أن المشكلة الاقتصادية تكمن في ندرة الموارد الاقتصادية مع تعدد الحاجات الإنسانية من السلع والخدمات. لذلك، لابد للمجتمع من الاختيار بين السلع التي يجب إنتاجها حالياً بكميات أكبر من غيرها،

و تلك التي يجب تأجيل إنتاج بعضها في الوقت الحاضر. وبما أن هناك الآلاف من السلع المطلوب إنتاجها، فلا بد من استخدام أداة تحليلية لتبسيط عملية الاختيار بين البدائل المختلفة، وتسمى هذه الأداة التحليلية منحنى إمكانية الإنتاج، فما هو المقصود بهذا المنحنى؟ وما هي تطبيقاته في التحليل النظري؟

نستطيع أن نعرّف منحنى إمكانية الإنتاج على أنه عبارة عن سلسلة من النقاط تمثل كل واحدة منها أقصى ما يمكن إنتاجه من أي توليفة من سلعتين، أو مجموعتين من السلع، ولتكن مثلاً مجموعة السلع الإستهلاكية ومجموعة السلع الرأسمالية، بافتراض الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية، وفي ظل الظروف التقنية السائدة. وكما نلاحظ من الشكل رقم (2-1)، فإن منحنى إمكانية الإنتاج يمثل العلاقة السالبة بين مجموعتين من السلع الاستهلاكية والرأسمالية. فالنقطة (A) تمثل أقصى ما يمكن إنتاجه من السلع الرأسمالية إذا افترضنا تخصيص جميع الموارد الاقتصادية المتاحة في الدولة لإنتاج هذه السلع فقط، ولا شيء من السلع الاستهلاكية. أما النقطة (E) فتمثل أقصى ما يمكن إنتاجه من السلع الاستهلاكية إذا افترضنا تخصيص جميع الموارد الاقتصادية المتاحة لإنتاج هذه السلع فقط، ولا شيء من السلع الرأسمالية. وتمثل النقاط الأخرى على المنحنى توليفات مختلفة من السلع الاستهلاكية والرأسمالية، إذ أن الانتقال من نقطة إلى أخرى على المنحنى تعني زيادة إنتاج إحدى المجموعتين على حساب خفض إنتاج المجموعة الأخرى.



شكل (1-2) منحنى إمكانات الإنتاج

فالانتقال، مثلاً، من النقطة (B) إلى النقطة (C) يعني زيادة إنتاج السلع الاستهلاكية من ألفين وحدة إلى أربعة آلاف وحدة مقابل انخفاض السلع الرأسمالية من ثمانية آلاف إلى ستة آلاف وحدة، وذلك بافتراض الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية.

الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product (GDP)

يُعرّف الناتج المحلي الإجمالي بأنه: إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة. وعلى الرغم من بساطة هذا التعريف، إلاّ أنه يتضمن بعض الصعوبات المتمثلة في كيفية تقدير

قيمة مختلف السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال السنة، وكيفية تفادي الحساب المزدوج للعديد من السلع المركبة التي تتألف من عدة أجزاء، كأجهزة الحاسب والسيارات والأجهزة والمعدات وغيرها.

فلو أردنا مثلاً إضافة 10 أقلام رصاص و 20 قلم سائل إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكانت قيمة قلم الرصاص ريال واحد و قيمة قلم السائل ريالان، فإنه سيتم إضافة 10 ريالات ثمن أقلام الرصاص و 40 ريال ثمن أقلام السائل، أي إضافة مجموع ما قيمته 50 ريال من الإنتاج، فسعر السوق لكل سلعة أو خدمة يستخدم كمؤشر لقيمته وذلك بالمفهوم العام للمجتمع حيث يريد الفرد دفع ذلك المبلغ من المال مقابل السلعة أو الخدمة التي يحصل عليها.

و لعل ما يتبادر إلى الذهن الآن هو كيف يتم تقييم الناتج المحلي الإجمالي؟ وبأي الأسعار يتم تقييم السلع والخدمات المتعددة؟ وماهي السلع التي تدخل في حساب الناتج؟ ومن خلال تعريف الناتج المحلي الإجمالي، فإن هناك عدة نقاط يجب الانتباه لها وهي:

أولاً: إن قيمة السلع والخدمات النهائية يمكن قياسها وفق الأسعار العادية في الأسواق ويسمى هذا المقياس بالناتج المحلي الإجمالي الإسمي أو النقدي، أي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. وهذه الطريقة لها عيوب أهمها أنها لا تعكس التغير الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، وخاصة في حالة وجود ارتفاع في الأسعار في سنة ما مقارنة بالسنة السابقة لها، فتكون بالتالي الزيادة المشاهدة

في قيمة الناتج المحلي هي في الواقع حصيلة للزيادة في الأسعار فقط وليست بسبب زيادة في الكمية المنتجة. فلو افترضنا مثلاً أن ثمن لعبة أطفال هو 2 ريال في هذه السنة بينما كان 1.5 ريال في السنة الماضية، فإن مساهمة 100 وحدة من ألعاب الأطفال في الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام ستكون 200 ريال، في حين أن الكمية نفسها كانت قد ساهمت بقيمة 150 ريال في الناتج المحلي للعام السابق، رغم عدم وجود زيادة حقيقية في الإنتاج (حيث أن الإنتاج مازال 100 وحدة). ولتفادي هذه المشكلة نقوم بحساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حيث يتم تقييم السلع والخدمات المنتجة خلال سنوات مختلفة بسعر واحد يطلق عليه سعر سنة الأساس. ففي المثال أعلاه، يتم استخدام السعر 1.5 ريال للحصول على 150 ريال كقيمة للعب الأطفال في سنة الأساس، كما يتم استخدام السعر نفسه للسنة التي تليها، والتي يطلق عليها سنة المقارنة، للحصول على الناتج المحلي بالأسعار الثابتة حيث يتم تقييم المكونات المختلفة للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار السائدة في سنة معينة للحصول على رقم إجمالي يعكس الكمية الحقيقية المنتجة فقط. وسيتم إلقاء المزيد من الضوء على الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي النقدي في الأجزاء القادمة من هذا الفصل.

ثانياً: إن الناتج المحلي الإجمالي يشمل جميع السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها خلال سنة محددة فقط دون غيرها. ولذلك فإن مبيعات السلع

والخدمات التي تم إنتاجها في الأعوام السابقة لا تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام. فإذا قمت مثلا بشراء سيارة مستخدمة موديل 2010م، فلن يتم احتساب قيمتها ضمن الناتج المحلي الإجمالي لعام 2011م، لأنه سبق حسابها خلال العام الذي أُنتجت فيه تلك السيارة وهو عام 2010م. وكذلك ينطبق الشيء نفسه على بيع المنازل والعقار عموماً باعتبار انه قد تم حساب تلك القيمة في العام الذي تم فيه بناء هذا العقار.

ثالثاً: من المهم في حساب الناتج المحلي الإجمالي أن تكون السلع التي يتم إضافتها سلع نهائية وليست وسيطة، وذلك للوصول إلى صورة حقيقية للنشاط الاقتصادي في المجتمع. فعندما يقوم صاحب المخبز مثلا بشراء الدقيق من المزارع، فهذه الخطوة لا تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي، لأنه لا يريد شراء الدقيق لإستخدامة الشخصي، ولكن لإعادة بيعه للمستهلكين بعد إضافة عمليات أخرى وسيطة للحصول على سلعة أخرى هي الخبز، التي تعتبر سلعة نهائية. لذلك، فإن بيع السلع الوسيطة لا يدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي لتفادي حدوث إزدواج حسابي.

رابعاً: إن حساب الناتج المحلي الإجمالي يتضمن قيمة جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في الحدود الجغرافية للدولة. فمثلاً بالنسبة للمملكة العربية السعودية، كل المواطنين العاملين خارج المملكة في الشركات والمصانع والمكاتب لا تحسب دخولهم ضمن الناتج المحلي الإجمالي، ولكنها تحسب ضمن الناتج

المحلي لتلك الدول التي يعملون فيها. من جانب آخر فإن دخول كل الأفراد الأجانب العاملين في المملكة وكذلك الشركات الأجنبية المنتجة في السوق المحلي تحسب ضمن الناتج المحلي الإجمالي للمملكة. هذا يقودنا إلى إدخال مفهوم اقتصادي جديد، ولكنه مشابه بشكل كبير لمفهوم الناتج المحلي الإجمالي، يعرف بالناتج **القومي** الإجمالي الذي يتضمن حساب جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة بواسطة مواطني بلد ما، سواءً كانوا مقيمين داخل البلد أو خارجها، خلال سنة معينة. بعبارة أخرى، نستطيع الحصول على إجمالي الناتج القومي عن طريق إضافة صافي دخول عوامل الإنتاج من الخارج إلى إجمالي الناتج المحلي:

الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي عوائد الملكية من الخارج

خامساً: لا يتم حساب السلع والخدمات التي لا تدخل السوق بصورة نظامية ضمن الناتج المحلي الإجمالي، بالرغم من أن تعريف الناتج المحلي الإجمالي لم يعبر عن ذلك صراحة. فتجارة المخدرات وغسيل الأموال والسلع المهرّبة والمراهنات وغيرها هي عبارة عن أنشطة تجارية غير مشروعة يتم استبعادها من حسابات الناتج المحلي. كذلك يتم استبعاد منتجات أخرى؛ مثل خدمات ربات البيوت، ومنتجات أوقات الفراغ، وذلك لصعوبة تقييم هذا الإنتاج وعدم وجود دليل مادي لقياس هذه الخدمات.

طرائق قياس الناتج المحلي الإجمالي

تستخدم إدارات الإحصاء الحكومية المعنية برصد النشاط الاقتصادي في الدولة عدة أساليب لحساب الناتج المحلي الإجمالي أهمها:

1. طريقة المُنْتَج النهائي.
2. طريقة القيمة المضافة.
3. طريقة الدخل.
4. طريقة الإنفاق.

وتعتبر طريقتي الدخل والإنفاق هما الأكثر شيوعاً واستخداماً في حساب الناتج المحلي الإجمالي في الكثير من دول العالم، وفيما يلي شرح لهذه الطرق الأربع.

أولاً: طريقة المنتجات النهائية

تتضمن هذه الطريقة البسيطة حساب الناتج المحلي الإجمالي عن طريق ضرب الكمية المنتجة من كل سلعة خلال سنة في سعرها، ومن ثم جمع عمليات الضرب للحصول على إجمالي الناتج المحلي. ونأخذ في هذه الطريقة السلع والخدمات المنتجة بصفة نهائية ونستبعد السلع الوسيطة. ويعتبر المُنْتَج (سلعة كان أم خدمة) منتجاً نهائياً إذا تم إنتاجه أو شراءه بغرض الاستخدام النهائي وليس بغرض الاستخدام في عملية إنتاج أخرى.

ويمكن تعريف المُنْتَج الوسيط على أنه تلك السلعة أو الخدمة التي تُنتج أو تُشترى بغرض الاستخدام في عملية إنتاجية أخرى، أو بغرض البيع مرة أخرى خلال الفترة نفسها. ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن السلع التي أُنتجت ولم تستخدم خلال الفترة نفسها تعتبر أيضاً سلعاً نهائية.

و يجب معالجة المخزون، سواءً أكان في أول السنة أو في آخرها، حيث أن مخزون آخر السنة يضاف إلى قيمة المنتجات النهائية، بينما يطرح مخزون أول السنة من قيمة المنتجات النهائية، وذلك للحصول على القيمة الصافية للمنتجات النهائية خلال السنة. وترجع هذه المعالجة للمخزون إلى حقيقة أن مكونات المخزون قد ظهرت فعلاً كجزء من الناتج النهائي للسنة السابقة، ومن ثم فإن حساب قيمتها ضمن قيمة المنتجات النهائية التي استخدمت هذه المواد كمستلزمات إنتاج يعني تضخيم الإنتاج في السنة الحالية. من ناحية أخرى، يجب أيضاً ملاحظة أنه لابد من خصم قيمة الواردات من السلع والخدمات من قيمة المنتجات النهائية، إذ أن هذه الواردات تشكل جزءاً من الناتج النهائي لبلدان أخرى.

ثانياً: طريقة القيمة المضافة

تتضمن هذه الطريقة أخذ الزيادة التي يضيفها كل قطاع خلال العملية الإنتاجية إلى قيمة المدخلات التي يستلمها من القطاعات الأخرى، ثم يتم تجميع هذه الإضافات لكافة قطاعات الاقتصاد للوصول إلى إجمالي الناتج المحلي. هذا يعني أن القيمة

المضافة هي عبارة عن الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج وتكلفة المنتجات الوسيطة خلال كل مرحلة من مراحل الإنتاج.

ورغم أن هذه الطريقة تعطي تقديراً لإجمالي الناتج المحلي يتطابق مع التقدير الذي حصلنا عليه باستخدام طريقة المنتجات النهائية، إلا أنها تتميزبقدرتها على تجنب مشكلة ازدواجية الحساب التي يمكن أن تحدث عند حساب قيمة بعض السلع التي يتطلب إنتاجها استخدام سلع وسيطة. ويمكن فهم هذا التطابق في التقدير إذا ماعرفنا أن طريقة المنتجات النهائية تأخذ في الحسبان المنتجات النهائية فقط، وتعتبر المراحل الإنتاجية السابقة مراحل وسيطة، في حين أن طريقة القيمة المضافة تقوم على جمع الأجزاء أو الإضافات المكونة للمنتجات النهائية في المراحل المختلفة للإنتاج، وتستبعد المنتجات الوسيطة في كل مرحلة. أي أن الفرق بين طريقة المنتجات النهائية والقيمة المضافة هي أن الطريقة الأولى تقوم بحساب الكل في المرحلة النهائية، بينما تهتم الطريقة الثانية بحساب أجزاء هذا الكل المتكوِّنة خلال مراحل الإنتاج. فعند قياس الناتج المحلي الإجمالي بطريقة القيمة المضافة فإنه يصبح من غير الضروري أن نهتم بعملية التمييز بين السلعة النهائية والسلعة الوسيطة، ففي هذه الطريقة تدخل في عملية حساب الناتج كل عملية شراء لسلعة أو خدمة جديدة، ولكننا لانحسب السعر النهائي، فقط الجزء الذي يمثل قيمة مضافة.

ولتوضيح ما سبق، لنفترض أن مجتمع ما ينتج سلعة واحدة هي الثوب المصنوع من الصوف، حيث تأتي المادة الأولية (الصوف) من المزارع الذي يبيع

الصوف إلى المصنع الذي يقوم بغزله ونسجه ليشكل منه سلعة جديدة هي القماش الذي يباع بدوره إلى الخياط ليحيكه إلى ثوب يستخدم من قبل المستهلك النهائي. أي أن إنتاج السلعة النهائية (الثوب) قد مر بثلاث مراحل هي: المزارع، ومصنع النسيج، والخياط، كما هو موضح في الجدول رقم (2-1).

جدول (2-1): الناتج المحلي بطريقة القيمة المضافة

البنـــد	البائع	المشتري	قيمة البيع (ريال)	القيمة المضافة (ريال)
صوف	المزارع	مصنع النسيج	15	15
قماش	مصنع النسيج	الخياط	45	30
ثوب	الخياط	المستهلك	70	25
إجمالي القيمة المضافة				**70**

ونلاحظ من الجدول أن الثوب، وهو المُنْتَج النهائي، قد بيع في السوق بواسطة الخياط بمبلغ 70 ريال وهي القيمة التي تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي، أما مرحلة المزارع ومرحلة مصنع النسيج فهي عبارة عن مراحل وسيطة يجب استبعادها لنتمكن من الحصول على القيمة الصحيحة للناتج المحلي الإجمالي.

وحسب هذه الطريقة فإن الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عن مجموع ما أضافته كل مرحلة إنتاج إلى المرحلة السابقة لها، فالمزارع قد أضاف 15 ريال،

ومصنع النسيج الذي قام بغزل الصوف ونسجه أضاف ما مقداره 30 ريال (45 - 15)، و الخيّاط قام في المرحلة الثالثة بخياطة الثوب من القماش وقد أضاف من العمل ما قيمته 25 ريال (70-45)، وبجمع القيم المضافة في المراحل الثلاث (15 + 30+ 25) ينتج لدينا قيمة الثوب الذي يساوي 70 ريال، وهي عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي، في هذا المثال البسيط، وهو الرقم نفسه الذي حصلنا عليه باستخدام طريقة المُنْتَج النهائي. ونستطيع تكرار هذه العملية لجميع السلع المنتجة في الاقتصاد للوصول إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثاً: طريقة الدخل

تُركز هذه الطريقة على النظر إلى الناتج المحلي الإجمالي من خلال من يستلمه كدخل بدلاً من النظر إليه في شكل من يشتريه. فعناصر الإنتاج تتكون غالباً من أربعة أجزاء هي: رأس المال، والعمل، والأرض، والتنظيم أو الإدارة. وبجمع الدخول التي تتحصل عليها عناصر الإنتاج، التي تعتبر تكاليف من وجهة نظر المنتج، نحصل على الناتج المحلي الإجمالي. وبعبارة أخرى، فإن الناتج المحلي الإجمالي حسب هذه الطريقة يتكون من:

1- **الدخل** بأنواعه، ويشمل:

(أ) الأجور والرواتب، وتشمل: أجور و رواتب العمال والموظفين التي تدفعها الحكومة وقطاع الأعمال.

(ب) ريع (إيراد) الأراضي والإيجارات، وهي المبالغ التي يحصل عليها ملاك الأراضي والعقارات نتيجة تأجير أو بيع أراضيهم أو مبانيهم.

(ج) أرباح الشركات، وهو الدخل الذي يحصل قطاع الأعمال وملاك الأسهم.

(د) الفوائد، وهي العوائد التي يحصل عليها أصحاب رؤوس الأموال نظير إقراضهم أموالهم .

2- **اهتلاك (إهلاك) رأس المال**، وهو النقص التدريجي في الأصل الثابت من آلات ومعدات نتيجة الاستخدام.

3- **الضرائب غير المباشرة**، مثل ضريبة المبيعات، و رسوم الرخص، والرسوم الجمركية وغيرها.

مثال (1)

فيما يلي بيانات افتراضية خاصة باقتصاد صغير (بالمليون دولار): الرواتب والأجور 3000، الفوائد 500، ريع أراضي 100، ضرائب غير مباشرة 400، أرباح الشركات 500، إهتلاك رأس المال 350، رسوم جمركية متحصلة 100.

والمطلوب إيجاد الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل.

الحـــل

الرواتب والأجور	3000
الفوائد	500
ريع الأراضي	100
ضرائب غير مباشرة	400
أرباح الشركات	500
رسوم جمركية	100
الإهتلاك	350
إجمالي الناتج المحلي	4950

رابعاً: طريقة الإنفاق

من الطبيعي أن الدخل الذي يحصل عليه الفرد، أو الدولة، يتم التصرف فيه، أو جزء منه، في عدة أوجه؛ مثل شراء السلع الأساسية والكمالية، ودفع إيجارات المساكن، وشراء الخدمات، ومصاريف التنقل، وقضاء الإجازات، وشراء الأسهم والسندات، وشراء الالآت الإنتاجية، واستصلاح الأراضي الزراعية، وإقامة المنشآت الصناعية أو التجارية، وغير ذلك من الأوجه التي لا حصر لها. وقد ينفق الفرد، أو الدولة، دخله بالكامل على هذه الاستخدامات أو قد ينفق بعضه ويدخر

الجزء الآخر. ولهذا، فإن الدخل المحلي يتوزع مابين الاستهلاك والادخار الذي يتم توجيهه عادة لتمويل المشاريع الاستثمارية.

من ناحية ثانية، فإنه عند حساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق، فإننا نأخذ بعين الاعتبار صادرات الدولة، أي إنفاق الأجانب على السلع والخدمات المحلية، ووارداتها، أي إنفاق الدولة على السلع والخدمات الأجنبية، والفرق بينهما يسمى صافي التعاملات الخارجية، أو اختصاراً الميزان التجاري، الذي يكون موجباً عندما تتمتع الدولة بفائض في الميزان التجاري، و سالباً حين تعاني الدولة من عجز فيه. و يمكن كتابة معادلة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بطريقة الإنفاق على النحو التالي :

$$GDP = C + I + G + (X - M)$$

حيث تشير الرموز إلى ما يلي:

أ- الإنفاق الاستهلاكي (C) Consumption Expenditure

وهو ما ينفق من قبل الجمهور على شراء السلع المعمرة أو غير المعمرة، وعلى الخدمات مثل التعليم والصحة وغيرها.

ب- الإنفاق الحكومي (G) Government Expenditure

ويقصد به ما تنفقه الحكومة على شراء السلع كالسيارات والآلات والأثاث والمعدات الحربية وما تدفعه من رواتب وأجور للعمال والموظفين في مختلف دوائر

الدولة نظير الخدمات التي يقدمونها، ويستثنى منها معاشات التقاعد والهبات والإعانات الأخرى، إذ أنها لا تساهم في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى أنها تُحسب كجزء من إنفاق القطاع المنزلي على شراء السلع والخدمات.

ج- الاستثمار (I) Gross Investment

ويشمل جميع ما ينفق على شراء السلع والخدمات الرأسمالية من آلات ومعدات، وكذلك بناء المصانع الجديدة أو الإضافات أو التوسعات في المصانع القديمة، والإنفاق على زيادة المخزون من المواد الأولية والمعدات والسلع النهائية.

د- صافي الصادرات (X-M) Net Exports

يرصد هذا البند التدفق التجاري للدولة مع بقية دول العالم، حيث تقوم الدولة بتصدير بعض منتجاتها إلى العالم الخارجي، وفي الوقت نفسه تستورد من الخارج بعض السلع والخدمات. فالصادرات (X) تمثل جزءاً من أداء الاقتصاد المحلي ويجب إضافتها إلى الناتج المحلي، في حين أن الواردات (M) تمثل إنفاق على السلع الأجنبية ويجب خصمها من الناتج المحلي، ولهذا يطلق على صافي الصادرات الميزان التجاري (Trade Balance). ويوصف الاقتصاد الذي لا يشتمل على المعاملات الخارجية بأنه اقتصاد مغلق، أما إذا أدخلنا المعاملات التجارية مع بقية العالم الخارجي فيصبح لدينا اقتصاد مفتوح.

جدول (2-1): إجمالي الناتج المحلي والإنفاق بأقيام المشترين بالأسعار الجارية للمملكة العربية السعودية لعام 2015م:

البـنـد	مليون ريال
الإنفاق الاستهلاكي الخاص	988,807
الإنفاق الحكومي	736,139
التغير في المخزون	130,505
تكوين رأس المال الثابت (الاستثمار)	731,352
الصادرات من البضائع والخدمات	817,539
الواردات من البضائع والخدمات (–)	950,830
الناتج المحلي الإجمالي	**2,453,512**

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

مثال (2)

فيما يلي البيانات الخاصة باقتصاد إحدى الدول (مليون ريال):

الاستهلاك الخاص 3000 (يشمل 600 سلع معمرة، 2000 سلع غير معمرة، 400 خدمات)، إنفاق استثماري 2000، إنفاق حكومي 1800، صادرات 2000، واردات 1500، الأجور والرواتب 3500.

المطلوب: إيجاد الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق؟

الحــل

بتطبيق معادلة الناتج المحلي الإجمالي نحصل على:

$$GDP = C + I + G + (X - M)$$
$$= 3000 + 2000 + 1800 + (2000 - 1500)$$
$$= 7300$$

مفاهيم أخرى في الحسابات القومية

بالرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي يعتبر أهم عنصر من عناصر الحسابات القومية، إلاّ أن هناك مفاهيم أخرى مهمة تساعد في تكوين فهم أفضل للحسابات القومية مثل: الناتج المحلي الصافي، والدخل المحلي، والدخل الشخصي، وغير ذلك من المفاهيم الموضحة في الجدول رقم (2-2).

ويجب ملاحظة أن الناتج المحلي الإجمالي يتضمن إجمالي الاستثمار (I) كعنصر من أحد عناصره، أي أنه لا يأخذ في الحسبان حقيقة أن الأصول الرأسمالية في الدولة من الآت ومعدات تتعرض للاستخدام والإستهلاك ومن ثم تتناقص قيمتها نتيجة للاستعمال. ولهذا، نقوم بحساب الناتج المحلي الصافي الذي هو عبارة عن إجمالي الناتج بعد استبعاد إهلاك رأس المال، حيث أن الناتج المحلي الصافي يعطي مقياساً أفضل لأداء الاقتصاد.

جدول (2-2): مفاهيم أخرى في الحسابات القومية

الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
مطروحاً منه: الإهلاك (D)
يساوي: الناتج المحلي الصافي (NDP)
مطروحاً منه: الضرائب غير المباشرة (IT)
يساوي: الدخل المحلي (DI)
مطروحاً منه: الدخول المكتسبة غير المحصلة (RE) (استقطاعات التقاعد + استقطاعات التأمينات الاجتماعية + أرباح غير موزعة)
ومضافاً إليه: الدخول المحصلة غير المكتسبة (SP) (مثل المدفوعات الحكومية التحويلية والمساعدات والهبات)
يساوي: الدخل الشخصي (أو الفردي) (PI)
مطروحاً منه: ضرائب مباشرة (على الدخل) (T)
يساوي: الدخل الشخصي (الفردي) المتاح (PDI)
مطروحاً منه: الانفاق الاستهلاكي (C)
يساوي: الادخار (S)

أما الدخل المحلي ، كما مر معنا، فهو إجمالي ما تكتسبه عناصر الإنتاج التي تعمل في الاقتصاد، أي القيم النقدية للإنتاج، وهو يساوي الناتج المحلي الصافي بعد طرح مقدار الضرائب غير المباشرة، لأن هذه الضرائب تمثل خصم من إجمالي الدخول.

وعندما نقوم بطرح الدخول المكتسبة غير المحصلة (مثل أرباح الشركات غير الموزعة، واستقطاعات التقاعد الحكومي أو التأمينات الاجتماعية بالنسبة للقطاع الخاص) من الدخل المحلي، وإضافة الدخول المحصلة غير المكتسبة (مثل المدفوعات الحكومية التحويلية كالمساعدات والهبات) فإننا نحصل على الدخل الشخصي الذي هو عبارة عن إجمالي دخول جميع أفراد المجتمع.

ويعطي الدخل الشخصي مقدار الدخل المستلم من قبل أفراد المجتمع قبل دفع ضرائب الدخل، ولهذا فإنه لايمكن التصرف في كامل هذا الدخل إلاّ بعد تسديد الضرائب المستحقة عليه، حيث نحصل في هذه الحالة على ما يسمى بالدخل الشخصي المتاح الذي يتوزع مابين الاستهلاك والادخار.

مثـــال (3)

فيما يلي البيانات الخاصة باقتصاد إحدى الدول (مليون ريال):

معاشات التقاعد	30	واردات	12
إيجارات	20	مدفوعات الضمان الاجتماعي	15

الإنفاق الاستهلاكي	1000	إهلاك رأس المال	83
أرباح غير موزعة	150	ضرائب غير مباشرة	140
فوائد	20	إجمالي الاستثمار	250
صادرات	15	رواتب وأجور	1150
الإنفاق الحكومي	370	ضرائب مباشرة	25
إيرادات الرسوم الجمركية	210		

المطلوب إيجاد ما يلي:

1- إجمالي الناتج المحلي بطريقة الإنفاق.

2- إجمالي الناتج المحلي بطريقة الدخل.

3- صافي الناتج المحلي.

4- الدخل الشخصي.

5- الادخار.

الحل

1 - إجمالي الناتج المحلي بطريقة الإنفاق =

الانفاق الاستهلاكي + الاستثمار + الإنفاق الحكومي + الصادرات -الواردات

= 1000 + 250 + 370 + (12-15)

= 1623 مليون ريال

2 - إجمالي الناتج المحلي بطريقة الدخل

= الرواتب + الايجارات + الفوائد + إيرادات الرسوم الجمركية + اهلاك رأس المال + الضرائب غير المباشرة

= 1150 + 20 + 20 + 210 + 83 + 140 = 1623 مليون ريال

3 - صافي الناتج المحلي = إجمالي الناتج المحلي – إهلاك رأس المال

= 1623 – 83 = 1540 مليون ريال

4 - لحساب الدخل الشخصي، لابد أولاً من إيجاد الدخل المحلي، حيث أن:

الدخل المحلي = إجمالي الناتج المحلي – اهلاك رأس المال – الضرائب غير المباشرة

= 1623 – (83 + 140)=1400 مليون ريال

أو: = صافي الناتج المحلي – الضرائب غير المباشرة

= 1540 – 140= 1400 مليون ريال

ونتيجة لذلك، فإن الدخل الشخصي = الدخل المحلي – الدخول المكتسبة غير المحصلة + الدخول المحصلة غير المكتسبة .

= الدخل المحلي – (معاشات التقاعد + أرباح غير موزعة) + مدفوعات الضمان الاجتماعي

= 1400 – (30 + 150) + 15 = 1235 مليون ريال

5- الادخار: لكي نحصل على الادخار، نقوم أولاً بحساب الدخل الشخصي المتاح كالتالي:

الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي – الضرائب المباشرة

= 1235 – 25 = 1210 مليون ريال

الادخار = الدخل الشخصي المتاح – الانفاق الاستهلاكي

= 1210 – 1000 = 210 مليون ريال

مثال (4)

افترض البيانات التالية الخاصة بمجتمع ما (بالمليون ريال)

البند	القيمة	البند	القيمة
الدخل الشخصي المتـاح	194	واردات	16
إدخار شخصي	14	مدفوعات الضمان الاجتماعي	17
استقطاعات التقاعد	20	إهلاك رأس المال	56
صادرات	13	ضرائب غير مباشرة	26
إنفاق حكومي	88	إجمالي الاستثمار	50
ضرائب مباشرة	36		

أوجـد مايلي:

1- إجمالي الناتج المحلي.   2- صافي الناتج المحلي.

3- الدخل المحلي.   4- الدخل الشخصي (الفردي).

الحـــل

1- بما أنه لم يحدد في السؤال الطريقة التي يجب استخدامها لحساب إجمالي الناتج المحلي، فإننا من خلال البيانات المعطاة نستطيع تحديد الطريقة المناسبة والتي تتوافر معظم معطياتها في السؤال، وهي طريقة الإنفاق:

إجمالي الناتج المحلي = الانفاق الاستهلاكي + الانفاق الاستثماري

+ الإنفاق الحكومي + الصادرات - الواردات

ورغم أن الانفاق الاستهلاكي غير معطى، إلا أننا نستطيع إيجاده عن طريق المعادلة: الانفاق الاستهلاكي = الدخل الشخصي المتاح – الادخار

= 194 – 14 = 180 مليون ريال

ونتيجة لذلك، إجمالي الناتج المحلي = 180 + 50 + 88 + (13 -16)

= 315 مليون ريال

2- صافي الناتج المحلي = إجمالي الناتج المحلي – إهلاك رأس المال

= 315 – 56 = 259 مليون ريال

3- الدخل المحلي = صافي الناتج المحلي – الضرائب غير المباشرة

= 259 − 26 = 233 ريال

4- الدخل الشخصي = الدخل الشخصي المتاح + الضرائب المباشرة

= 194 + 36 = 230 ريال

ويمكن حساب الدخل الشخصي أيضاً عن طريق المعادلة الآتية:

الدخل الشخصي = الدخل المحلي – دخول مكتسبة غير محصلة + دخول محصلة غير مكتسبة

= 233 -20 + 17 = 230 ريال

الناتج المحلي الإجمالي الإسمي والحقيقي Nominal and Real GDP

سبق أن عرفنا أن الناتج المحلي الإجمالي يمكن إيجاده عن طريق مجموع حاصل ضرب الكميات المنتجة بصفة نهائية في أسعارها. ولكن بسبب تغير الأسعار من فترة إلى أخرى، فإن الناتج المحلي الإجمالي سيتغير هو الآخر من سنة إلى أخرى، حتى مع ثبات الكميات المنتجة.

فلو فرضنا أن اقتصاد ما ينتج سلعة واحدة فقط، ولتكن زبادي، وأنه خلال السنتين الأولى والثانية تم إنتاج 100 وحدة من الزبادي كل سنة، أي أن الإنتاج ظل كما هو خلال السنة الأولى والثانية. افترض الآن أن سعر وحدة الزبادي ارتفع من 1 ريال في السنة الأولى إلى 1.25 ريال في السنة الثانية. في هذه الحالة، سيكون الناتج المحلي الإسمي في السنة الأولى 100 ريال (1 × 100 وحدة)، وفي

السنة الثانية سيكون 125 ريال (1.25 × 100 وحدة)، أي أن الناتج المحلي الإسمي ارتفع بمقدار 25 ريال برغم أن كمية الزبادي المنتجة لم تتغير. نستنتج من هذا أن استخدام الناتج المحلي الإجمالي الإسمي لقياس معدل التغير في النشاط الاقتصادي يعطي مؤشر مظلل وغير دقيق.

ولهذا، يلجأ الاقتصاديون إلى استخدام مقياس أفضل لرصد النشاط الإقتصادي الحقيقي وهو مايطلق عليه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الذي هو عبارة عن إجمالي الناتج المحلي ولكن بالأرقام الثابتة، أي الناتج المحلي لهذه السنة منسوباً إلى سنة أساس مختارة. فمثلاً بفرض أن السنة الأولى هي سنة الأساس في مثالنا الخاص بالزبادي، فإن الناتج الحقيقي في السنة الأولى هو 100 ريال (1 × 100 وحدة)، والناتج الحقيقي في السنة الثانية سيكون أيضاً 100 ريال (1 × 100 وحدة). ولذلك، فإن استخدام سعر سنة الأساس كنقطة للمقارنة يوضح لنا عدم وجود زيادة في الناتج المحلي الحقيقي، حيث لم يكن هناك بالفعل أية زيادة في الإنتاج.

مثال (5)

الجدول التالي يوضح حالة اقتصاد ينتج ثلاث سلع فقط، حيث بلغت كميات الإنتاج والأسعار في عامي 2015 و 2016 كما يلي:

السلعة	عام 2015		عام 2016	
	الكمية (Q_1) (طن)	سعر الوحدة (P_1) (ريال)	الكمية (Q_2) (طن)	سعر الوحدة (P_2) (ريال)
A	100	10	120	12
B	50	70	70	80
C	80	20	100	23

المطلوب إيجاد قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2016؟

الحل

باستخدام البيانات الموضحة في الجدول نقوم بحساب الناتج المحلي الإجمالي لكل سنة وذلك بضرب الكميات المنتجة في تلك السنة في أسعارها ثم نقوم بضرب الكميات المنتجة في عام 2015 بأسعار عام 2016، وهي سنة الأساس، وذلك كالآتي:

السلعة	الناتج المحلي الإسمي		الناتج المحلي الحقيقي	
	2015 (P_1Q_1)	2016 (P_2Q_2)	2015 (P_1Q_1)	2016 (P_1Q_2)
A	1000	1440	1000	1200
B	3500	5600	3500	4900
C	1600	2300	1600	2000
المجموع	**6100**	**9340**	**6100**	**8100**

وبالتالي، فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2016 هو 8100 ريال بزيادة قدرها 2000 ريال عن السنة السابقة، في حين أن الناتج المحلي الإجمالي الإسمي لهذه السنة قد حقق زيادة قدرها 3240 ريال عن سنة 2015، وذلك بسبب ارتفاع كلٍ من الأسعار والكميات.

العلاقة بين الناتج المحلي والدخل المحلي

لتوضيح العلاقة بين مفهوم الناتج المحلي والدخل المحلي، لابد أولاً من التأكيد على أن المفهومين هما وجهان لعملة واحدة، ولكن الناتج المحلي يشكل وجه الإنتاج للسلع والخدمات، في حين أن الدخل المحلي يمثل وجه القيم النقدية للإنتاج. ومع ذلك، وحتى نستخلص التعريف الواضح والمحدد لكل منهما، دعنا نستعرض الجدول رقم (2-3) الذي يبين العملية الإنتاجية.

ويوضح الجدول عملية إنتاج عدة منتجات نهائية من مجالس وطاولات وغرف وذلك بإستخدام عناصر الإنتاج الثلاثة (الأرض والعمل ورأس المال)، حيث نلاحظ أن الدخل المحلي (الذي هو عبارة عن مجموع دخول عناصر الإنتاج) لابد أن يساوي إجمالي الناتج المحلي، وهذا ينسجم مع القاعدة العامة التي تقول إن كل دخل لابد أن يقابله إنتاج. ولهذا، فإن قيمة السلع المنتجة (مجالس وطاولات وغرف) قد بلغت 40,000 ريال، كما أن أصحاب (مالكي) عوامل الإنتاج

(الأرض، والعمل، ورأس المال) التي ساهمت في عملية إنتاج هذه السلع قد حصلوا على دخل بلغت قيمته 40,000 ريال.

جدول (2-3): الوحدة الإنتاجية (النجارة)

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
20000	أرض	عناصر الإنتاج	مجالس	500	24	12000
10000	عمل		طاولات	1500	10	15000
10000	رأس مال		غرف	260	50	13000
40000	الدخل المحلي الإجمالي		الناتج المحلي الإجمالي			40000

التدفق الدائري للإنتاج والدخل

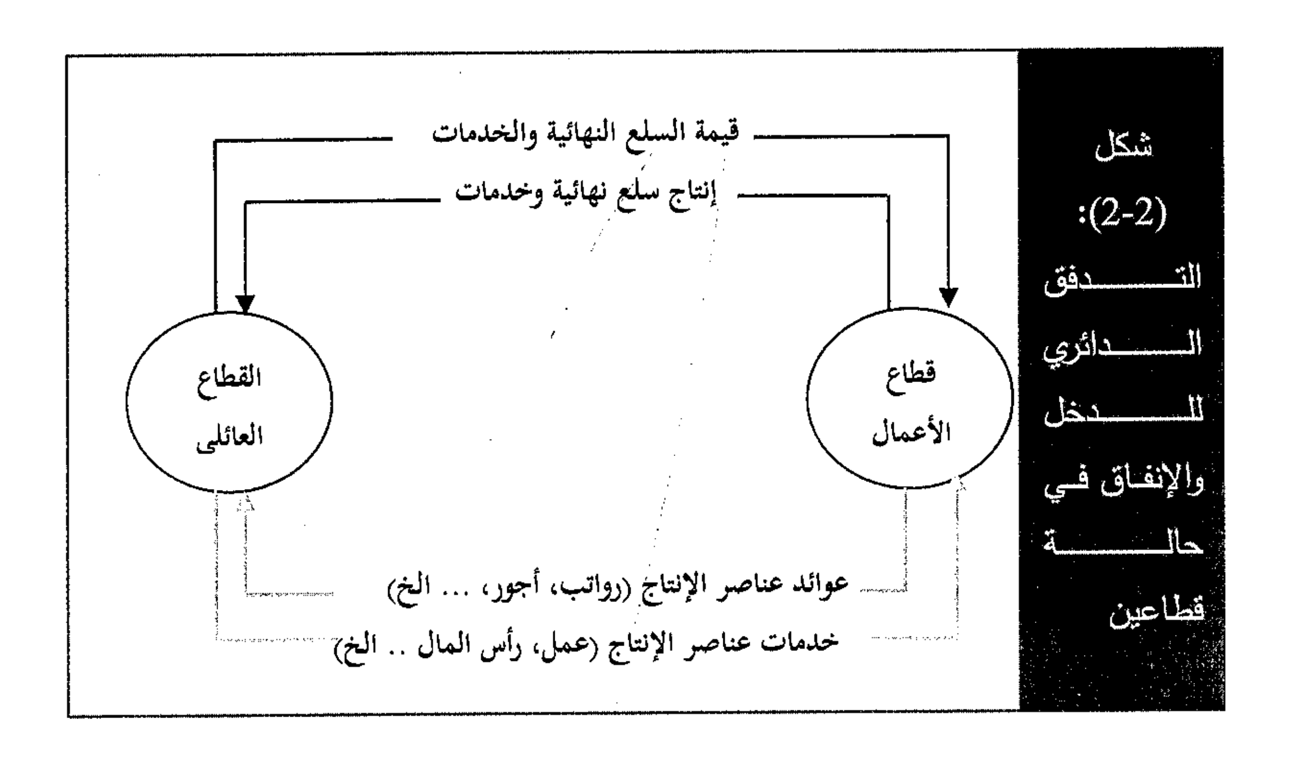
لنفترض أولاً للتبسيط أن لدينا قطاعين فقط هما قطاع المنتجين وقطاع المستهلكين. فبعد أن يحصل الأفراد (المستهلكون) على دخولهم النقدية (الرواتب والأجور) لقاء الخدمات الإنتاجية التي يقدمونها للمنتجين وأصحاب الأعمال، تقوم المنشآت الإنتاجية بتحويل الموارد الإنتاجية (من عمل ومواد خام وغير ذلك) إلى سلع

وخدمات وتبيعها مرة أخرى إلى المستهلكين الذين يدفعون دخولهم النقدية، أو جزءاً منها، لقاء الحصول على هذه السلع، حيث تمثل هذه المدفوعات تكاليف الإنتاج، وتمثل هذه العملية التبادلية القاعدة الأساس لتدفق الدخل في الاقتصاد القومي.

ولإيضاح هذه العلاقة، سنستخدم حلقة التدفق الدائري للدخل ، كماهو موضح في الشكل رقم (2-2)، حيث يمكن ملاحظة مايلي:

(أ) يقدم القطاع الاستهلاكي (القطاع العائلي) خدمات عناصر الإنتاج التي يمتلكها من عمل ورأس مال وموارد طبيعية إلى القطاع الإنتاجي.

(ب) يقوم القطاع الإنتاجي بتشغيل عناصر الإنتاج لإنتاج السلع والخدمات التي يمثل مجموع قيمتها الناتج المحلي.



شكل (2-2): التدفق الدائري للدخل والإنفاق في حالة قطاعين

(ج) يحصل القطاع العائلي على عوائد مقابل مساهمته في العملية الإنتاجية، وتتمثل هذه العوائد في أجور ومرتبات وعوائد لرأس المال وإيجارات للأرض، ويمثل مجموع هذه العناصر الدخل المحلي .

(د) ينفق القطاع العائلي هذه الدخول والعوائد في شراء السلع والخدمات التي ينتجها قطاع الأعمال.

وهكذا، أصبح لدينا تدفق من قطاع يقابله تدفق من قطاع آخر مساوٍ له في القيمة. فالناتج المحلي الذي أنتجه قطاع الأعمال عن طريق استخدام عناصر الإنتاج تم شراءه بواسطة القطاع العائلي عن طريق الدخول التي حصلوا عليها، أي أن: **الناتج المحلي = الإنفاق الكلي**. ونلاحظ من النصف العلوي من الشكل كيف يشتري القطاع العائلي السلع والخدمات من قطاع الأعمال، وهو ما يعتبر تكلفة أو إنفاق استهلاكي من وجهة نظر القطاع العائلي، في حين أنه يمثل دخل أو إيرادات نقدية للقطاع الإنتاجي (الأعمال). من ناحية أخرى، يوضح النصف السفلي أن قطاع الأعمال يشتري الموارد الاقتصادية (عوامل الإنتاج) من القطاع العائلي، وهو ما يعتبر تكلفة إنتاج من وجهة نظر قطاع الأعمال ودخل نقدي من وجهة نظر القطاع العائلي. ولهذا، فإن الناتج يعني مجموع قيم إنتاج اقتصاد الدولة، أما الدخل فيعني مجموع دخول جميع عوامل الإنتاج (العمل، ورأس المال، الأرض، التنظيم) المستخدمة في اقتصاد الدولة، ومن ثم فإنه يمكن اعتبار الإنتاج والدخل كوجهان لعملة واحدة.

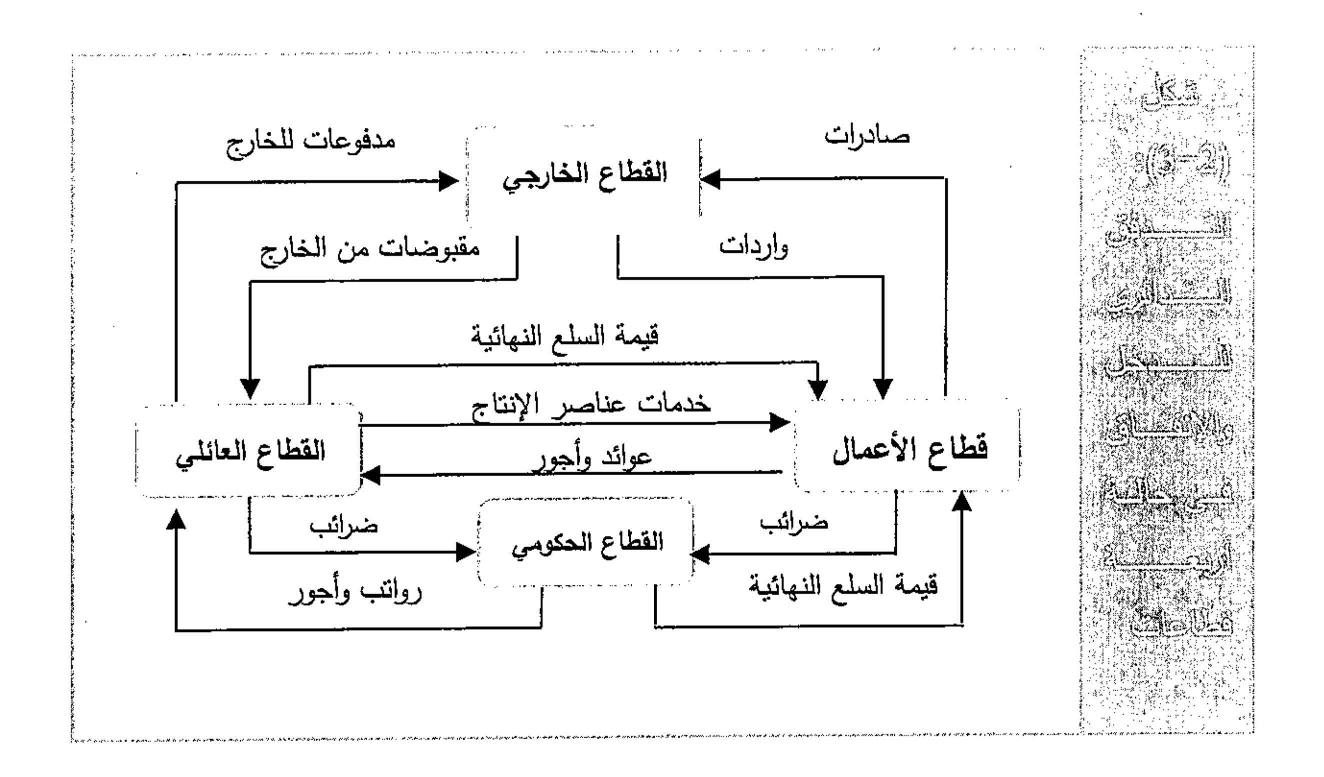
ونستطيع التوسع في تحليل حلقة التدفق الدائري للدخل عن طريق إضافة قطاعين آخرين هما القطاع الحكومي والقطاع الخارجي للحصول على اقتصاد مفتوح يتكون من أربعة قطاعات. سنفترض هنا أن الإنتاج ليس بالضرورة قاصراً على قطاع الأعمال، بل أن القطاع الحكومي يقوم هو الآخر بإنتاج جزءاً من الناتج المحلي، كما أن جزءاً آخر يأتي عن طريق الاستيراد من الخارج، إذ من الصعوبة تصور مجتمع لا يوجد به قطاع حكومي أو قطاع خارجي، فالقطاع الحكومي يؤدي دوراً كبيراً ومهماً في النشاط الاقتصادي. ويوضح الشكل رقم (2-3) تدفق الدخل والإنفاق في حالة وجود أربعة قطاعات،حيث نلاحظ مايلي:

(أ) يقدم القطاع العائلي خدمات عناصر الإنتاج التي يمتلكها من عمل ورأس مال وموارد طبيعية لقطاع الأعمال، وكذلك للقطاع الحكومي (غير موضح في الشكل تجنباً للتعقيد).

(ب) يستخدم قطاع الأعمال عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية لإنتاج السلع والخدمات التي يمثل مجموع قيمتها إجمالي الناتج المحلي .

(ج) يحصل القطاع العائلي على عوائد، أي دخول، مقابل مساهمته في العملية الإنتاجية.

شكل (2-3): التدفق الدائري للدخل والإنفاق في حالة أربعة قطاعات



(د) ينفق القطاع العائلي هذه الدخول على شراء السلع والخدمات التي ينتجها المنتجون.

(ه) يذهب صافي الضرائب، وهو الجزء المقتطع من الدخل، مباشرة إلى الحكومة لتمويل نفقاتها على السلع والخدمات التي تشتريها من قطاع الأعمال، كما تدفع الحكومة أيضاً رواتب وإعانات للأفراد والموظفين، وهؤلاء يمثلون جزءاً من القطاع العائلي.

(و) وأخيراً، يستورد القطاع العائلي بعض السلع والخدمات من الخارج (مدفوعات) أو يحصل على عوائد استثمار من الخارج في صورة مقبوضات، وفي المقابل يُصدِّر قطاع الأعمال بعض السلع والخدمات

المنتجة محلياً إلى الخارج على هيئة صادرات ويحصل على مقبوضات من الخارج بقيمة هذه الصادرات أو يشتري مواد خام من الخارج تأخذ صورة مدفوعات.

الرقم القياسي لأسعار المستهلكين Consumer Price Index (CPI)

يستخدم الرقم القياسي، الذي هو عبارة رقم نسبي مئوي، كأداة لقياس التغيرات التي تحدث من وقت لآخر لقيم الظواهر المركبة من عدة عوامل متغيرة. وعلى هذا، فالرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI) يقيس التغير في أسعار السلع والخدمات التي يستهلكها المجتمع خلال فترة زمنية معينة. ويحسب الرقم القياسي عن طريق قسمة الأسعار السوقية لمجموعة مختارة من السلع والخدمات في سنة معينة، يطلق عليها سنة المقارنة، على الأسعار السوقية لنفس مجموعة السلع والخدمات في سنة الأساس:

$$\text{الرقم القياسي لأسعار لمستهلكين} = \frac{\text{مجموع أسعار السلع والخدمات في سنة المقارنة}}{\text{مجموع أسعار السلع والخدمات في سنة الأساس}} \times 100$$

مثال (6)

افترض أن القيمة السوقية لمجموعة من السلع (C, B, A) خلال سنتين مختلفتين هي كالآتي:

السلعة	السعر في عام 2015 (سنة الأساس)	السعر في عام 2016 (سنة المقارنة)
A	50	60
B	30	40
C	90	100
المجموع	170	200

والمطلوب إيجاد الرقم القياسي للأسعار لعام 2016 ؟

الحل

$$\text{الرقم القياسي للأسعار 2016} = \frac{\text{مجموع أسعار السلع والخدمات في سنة 2016}}{\text{مجموع أسعار السلع والخدمات في سنة 2015}} \times 100$$

$$\text{الرقم القياسي للأسعار 2016} = \frac{200}{170} \times 100 = 117\%$$

وبما أن الرقم القياسي للأسعار لسنة 2015 هو 100، فهذا يعني أن الأسعار لعام 2016 قد ارتفعت بنسبة 17% مقارنة بما كانت عليه عام 2015م.

ويفيد حساب الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في معرفة التغيرات التي تحدث على المستوى العام للأسعار، حيث أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى خفض القوة الشرائية للدخل النقدي، ولهذا، فإنه يعتبر مؤشراً هاماً لقياس معدل التضخم في الأسعار، وسنتطرق بالتفصيل لكيفية حساب الأرقام القياسية في الفصل السابع.

مُخفّض (مُثبّط) الناتج المحلي الإجمالي GDP Deflator

بالإضافة للرقم القياسي لأسعار المستهلكين، هناك رقم قياسي آخر لا يقل أهمية عنه يطلق عليه مُخفّض أو مُثبّط أو مُكمّش الناتج المحلي الإجمالي، وهو عبارة عن نسبة الناتج المحلي الإسمي (أو النقدي) إلى الناتج المحلي الحقيقي مضروباً في 100. ويستخدم التغير النسبي (المئوي) في مُخفّض الناتج المحلي كمقياس لمعدل التضخم في الاقتصاد.

$$\text{مخفض الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي الإسمي}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}} \times 100$$

فيما يلي البيانات الخاصة باقتصاد دولة ما:

السلعة	الكميات (بالطن)		سعر الطن (بالريال)	
	2008 (Q_1)	2009 (Q_2)	2008 (P_1)	2009 (P_2)
السكر	500	600	10	12
القهوة	300	400	30	40
الحليب	150	200	20	25

المطلوب: إيجاد مخفض الناتج المحلي الإجمالي لعام 2009؟

الحـــل

لإيجاد مخفض الناتج المحلي لعام 2009، لابد أولاً من إيجاد الناتج المحلي الإسـمي والحقيقي كما يلي:

السلعة	الناتج المحلي الإسمي		الناتج المحلي الحقيقي	
	2008 (P_1Q_1)	2009 (P_2Q_2)	2008 (P_1Q_1)	2009 (P_1Q_2)
السكر	5,000	7,200	5,000	6,000
القهوة	9,000	16,000	9,000	12,000
الحليب	3,000	5,000	3,000	4,000
المجموع	17,000	28,200	17,000	22,000

نستطيع الآن من بيانات الجدول إيجاد مخفض الناتج المحلي كما يلي:

$$\text{مخفض الناتج المحلي لعام 2009} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي الإسمي لعام 2009}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2009}} \times 100$$

$$= \frac{28200}{22000} \times 100 = 128.2\%$$

أي أن المستوى العام للأسعارقد ارتفع بمقدار 28.2% خلال العام 2009 مقارنة بالعام الذي قبله.

بقي أن نشير إلى أن مُخفّض الناتج المحلي الإجمالي يعتبر مقياساً أكثر شمولاً من الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، لأنه يمثل الرقم القياسي لأسعار جميع السلع

المنتجة في الاقتصاد سواءً كانت سلعاً استهلاكية أم سلعاً استثمارية، في حين أن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين يمثل أسعار السلع الاستهلاكية فقط.

مشاكل وعيوب في استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للرفاهية

الدخل المحلي أوالقومي هو مجموع عوائد عناصر الإنتاج في المجتمع نتيجة إسهاماتها في العملية الإنتاجية خلال فترة معينة عادة تكون سنة. والناتج المحلي والدخل المحلي يمثلان مقياساً للنشاط الاقتصادي داخل المجتمع، كما أن حسابات الناتج المحلي والدخل المحلي تعد من الحسابات القومية الضرورية وأداة هامة في التحليل الاقتصادي وأساساً لبناء الخطط الاقتصادية. من ناحية ثانية، فإن معرفة مكونات الدخل المحلي من حيث عوائد عناصر الإنتاج يعطي فكرة واضحة عن كيفية توزيع الدخل في المجتمع بين الأجور والرواتب وعوائد رأس المال والإيجارات، وهذا بحد ذاته مهم في عملية اتخاذ السياسات اللازمة لضمان توزيع الدخل بين هذه البنود بحيث تستفيد الطبقات الفقيرة وتنال نصيبها العادل من الدخل القومي.

وتعتبرالزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام أمراً جيداً، بل إن زيادة الناتج المحلي يعتبر من الأهداف الرئيسة للسياسة الاقتصادية الكلية في أي بلد. ومع ذلك، فهناك مشاكل وعيوب جدية تظهرعندما نحاول استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للرفاهية الاجتماعية، ومن هذه المشاكل والعيوب:

1- من المعروف أن انخفاض معدل الجرائم يؤدي بكل وضوح إلى زيادة الرفاهية الاجتماعية، ولكن المشكلة أننا لا نستطيع أخذ ذلك في الاعتبار عند قياس الناتج المحلي. فرغم أن انخفاض الجرائم يجعل المجتمع في وضع أفضل، إلا أنه لا يمثل زيادة في الإنتاج، ولهذا فهو لا يؤثر على مستوى الناتج المحلي الإجمالي.

2- لا يحتسب الناتج المحلي الإجمالي أوقات الفراغ رغم أن الزيادة في أوقات الفراغ تعتبر زيادة في الرفاهية الاجتماعية. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، انخفض معدل أسبوع العمل بشكل واضح منذ بداية هذا القرن، ومع ذلك لم ينعكس هذا الانخفاض في شكل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي.

3- معظم النشاطات غير السوقية، مثل العمل المنزلي ورعاية الأطفال، لا تدخل ضمن حساب الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من أنها تعتبر إنتاج حقيقي. فلو تم توظيف عاملة لتنظيف المنزل، بدلاً من قيام ربة المنزل بالتنظيف، أو سائق لقيادة السيارة، فإن الناتج المحلي الإجمالي سيرتفع لأن راتب العاملة والسائق سيدخلان ضمن حساب الناتج المحلي، ولكن لو قام صاحب المنزل بأعمال التنظيف والقيادة فإن الوقت الذي يمضيه في هذه الأعمال لا يدخل ضمن حساب الناتج المحلي.

4- على الرغم من أن الكوارث الطبيعية كالزلازل والأعاصير والسيول وما تسببه من دمار وقتل وتشريد تؤثر سلباً على الرفاهية الاجتماعية، إلا أنها

تؤدي بطريقة ما إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي. فالنفقات المصاحبة لهذه الكوارث من إعادة إعمار وبرامج إغاثة تزيد من الناتج المحلي الأمر الذي قد يعطي صورة غير صحيحة من أن هناك زيادة في الرفاهية الاجتماعية. ونفس الشيء أيضاً يمكن أن يقال عن الحروب وما يصاحبها من زيادة في الإنفاق العسكري.

5- لا يعكس الناتج المحلي الإجمالي الآثار البيئية السلبية التي تسببها بعض المصانع أو المنتجات. فمثلاً، برغم أن السيارة تقدم خدمة مهمة للفرد وتزيد من رفاهيته، إلاّ أنها تسبب تلوثاً كبيراً في الهواء، كما أن ما تقوم به بعض المصانع من التخلص من مخلفاتها الكيماوية عبر تصريفها في مياه الأنهار والبحار يسبب هو الآخر أضراراً بيئية تتمثل في تلويث مصادر المياه.

6- الأنشطة غير النظامية، أو ما يطلق عليه الاقتصاد السري، حيث تتميز هذه الأنشطة بأنها تتم بالدفع النقدي أو بالمقايضة، بهدف التهرب غالباً من الضرائب، وتشكل نسبة لا بأس بها ومع ذلك لا تدخل ضمن حساب الناتج المحلي الإجمالي.

7- هناك أيضاً عددٍ من الدخول والأنشطة التي لا يتم حسابها ضمن الناتج المحلي الإجمالي مثل إيجارات البيوت والمنازل التي يسكنها ملاكها، والمنتجات الزراعية التي يستهلكها أصحابها، وعمليات بيع السلع المستعملة كالسيارات والأثاث، وعمليات بيع الأسهم والسندات.

مصطلحات وردت في هذا الفصل

Circular Flow of Output and Income	التدفق الدائري للإنتاج والدخل
Consumer Price Index	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين
Disposable Personal Income	الدخل الشخصي المتاح
Domestic Income (DI)	الدخل المحلي (أوالقومي)
Gross Domestic Product (GDP)	الناتج المحلي الإجمالي
Gross Domestic Product Deflator	مُخفّض الناتج المحلي الإجمالي
Gross National Product (GNP)	الناتج القومي الإجمالي
Net Domestic Product (NDP)	الناتج المحلي الصافي
Nominal Gross Domestic Product	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
Personal Income (PI)	الدخل الشخصي
Production Possibilities Curve	منحنى إمكانات الإنتاج
Real Gross Domestic Product	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
Value Added	القيمة المضافة

أولاً: تمارين محلولة

فيما يلي بعض البيانات الخاصة بالمعاملات الاقتصادية التي تمت في اقتصاد معين خلال عام 2008م، بالمليون ريال: الأجور والرواتب (1770) الإيجارات والريع (130)، فوائد القروض الاستثمارية المحلية (40)، صافي عوائد الملكية من الخارج (95)، مجموع الإهلاك الرأسمالي (30)، وأرباح المشروعات قبل الضرائب (225).

المطلوب إيجاد:

1- الناتج المحلي الإجمالي.
2- الناتج القومي الإجمالي.
3- الناتج المحلي الصافي.

1- الناتج المحلي الإجمالي = الأجور + الايجارات و الريع + الفوائد + الأرباح + الإهلاك

= 1770 + 130 +40 + 225 + 30

= 2195 مليون ريال

2- الناتج القومي الإجمالي

= الناتج المحلي الإجمالي + صافي عوائد الملكية من الخارج

= 2195 + 95

= 2290 مليون ريال

3- الناتج المحلي الصافي = الناتج المحلي الإجمالي–إهلاك رأس المال

= 2195 - 30

= 2165 مليون ريال

تمرين (2):

المطلوب إيجاد قيمة الناتج المحلي الإجمالي، والناتج المحلي الصافي، والدخل القومي، والدخل الشخصي، والدخل المتاح، باستخدام طريقة الإنفاق ومن ثم طريقة الدخل، ثم المقارنة بين النتيجتين؟

الرواتب والأجور	180	أرباح موزعة	35
الصادرات	35	الإنفاق الاستثماري	65
إهلاك رأس المال	20	الإنفاق الاستهلاكي	250
ريع الأراضي	80	الضرائب المباشرة	45
الإنفاق الحكومي	80	الواردات	30
الضرائب غير المباشرة	25	المدفوعات التحويلية	16
فوائد على رأس المال	60	الارباح غير الموزعة	32

1. طريقة الإنفاق:

الناتج المحلي الإجمالي = 250 + 65 + 80 + (30-35) = 400

صافي الناتج المحلي = الناتج المحلي الإجمالي – إهلاك رأس المال

= 400 – 20 = 380

الدخل القومي = صافي الناتج المحلي – الضرائب غير المباشرة

= 380 – 25 = 355

الدخل الشخصي = الدخل القومي – (أرباح غير الموزعة) + (مدفوعات تحويلية)

= 355 –32+ 16 = 339

الدخل المتاح = الدخل الشخصي – الضرائب المباشرة

= 339 – 45 = 294

2. طريقة الدخل:

الدخل القومي = الأجور والرواتب + ريع الأراضي + فوائد رأس المال + الأرباح

= 180 + 80 + 60 + 35 = 355

الناتج المحلي الصافي = الدخل القومي + الضرائب غير المباشرة

= 355 + 25

الناتج المحلي الإجمالي = صافي الناتج المحلي + إهلاك رأس المال

= 380 + 20 = 400

تمرين (3):

من البيانات التالية، المطلوب حساب الدخل الشخصي المتاح؟

الناتج المحلي الإجمالي	780	ضرائب الأرباح	20
إهلاك رأس المال	80	معاشات التقاعد	40
الأرباح غير الموزعة	30	مدفوعات الضمان الاجتماعي	20
الضرائب غير المباشرة	70	الضرائب المباشرة	60

الحـــل:

حيث أن الناتج المحلي الإجمالي معطى من بيانات السؤال فإن:

صافي الناتج المحلي = 780 – 80 = 700

الدخل القومي = 700 – 70 = 630

الدخل الفردي = الدخل القومي – (الأرباح غير الموزعة + ضرائب الأرباح + معاشات التقاعد) + (مدفوعات الضمان الإجتماعي)

= 630 – (40+20+30) + (20) = 560

الدخل المتاح = الدخل الفردي – الضرائب المباشرة

= 560 – 60 = 500

تمرين (4):

بافتراض أن الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 كان 500 مليون ريال، ثم أصبح 650 مليون ريال في عام 2009. فإذا ما عرفنا أن الرقم القياسي لتكلفة المعيشة كان 100 في سنة 2008 ثم أصبح 125 في عام 2009، فهل الناتج المحلي الحقيقي في عام 2009 أكبر من الناتج المحلي الحقيقي في عام 2008؟ وما هو الفرق بينهما؟

$$\text{الناتج المحلي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي الإسمي}}{\text{الرقم القياسي لتكلفة المعيشة}} \times 100$$

الناتج المحلي الحقيقي في سنة $2008 = \frac{500}{100} \times 100 = 500$ مليون ريال

الناتج المحلي الحقيقي في سنة $2009 = \frac{650}{125} \times 100 = 520$ مليون ريال

أي أن الناتج المحلي الحقيقي ازداد في عام 2009 مقارنة بعام 2008م وذلك بمقدار 20 مليون ريال (لاحظ أن الناتج المحلي الأسمي قد ازداد في عام 2009 بمقدار 150 مليون ريال مقارنة بعام 2008م).

ثانياً: أسئلة للمراجعة

(1) ماهي طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي؟

(2) ما المقصود بالناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي؟ وماهو الفرق بينهما؟

(3) ما الفرق بين طريقة المنتجات النهائية وطريقة القيمة المضافة لحساب الناتج المحلي الإجمالي؟

(4) إذا كانت قيمة شوال القمح (100) ريال، وقيمة شوال الدقيق (160) ريال، وقيمة أرغفة الخبز التي يمكن خبزها من شوال دقيق كامل (195) ريال. ماهي الطرق التي يمكن بها حساب الناتج المحلي الإجمالي؟

(5) ما الفرق بين الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ومخفّض الناتج المحلي الإجمالي. أعط مثالاً رقمياً لدعم إجابتك؟

(6) لماذا يتأثر الناتج المحلي الإجمالي النقدي بالزيادة التي تحدث في الأسعار؟

(7) ما هي العيوب والمشاكل عندما نستخدم الناتج المحلي الإجمالي كمقياس لمستوى الرفاهية في الدولة؟

(8) لغرض التبسيط، لنفترض أن لدينا اقتصاد ينتج ثلاث مجموعات سلع هي الأغذية، والملابس، ومواد بناء. فإذا كانت بيانات الإنتاج والأسعار خلال عامي 2008 و 2009 كالتالي:

	الكمية (طن)		الأسعار (بالدولار)	
	2008	2009	2008	2009
الأغذية	1000	1200	80	100
الملابس	120	80	40	45
مواد بناء	100	140	30	25

المطلوب حساب:

أ- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين.

ب- مخفّض الناتج المحلي الإجمالي.

(9) ماهي العناصر التي تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل، والعناصر التي تدخل في حساب الناتج بطريقة الإنفاق؟ هل هناك عناصر مشتركة؟

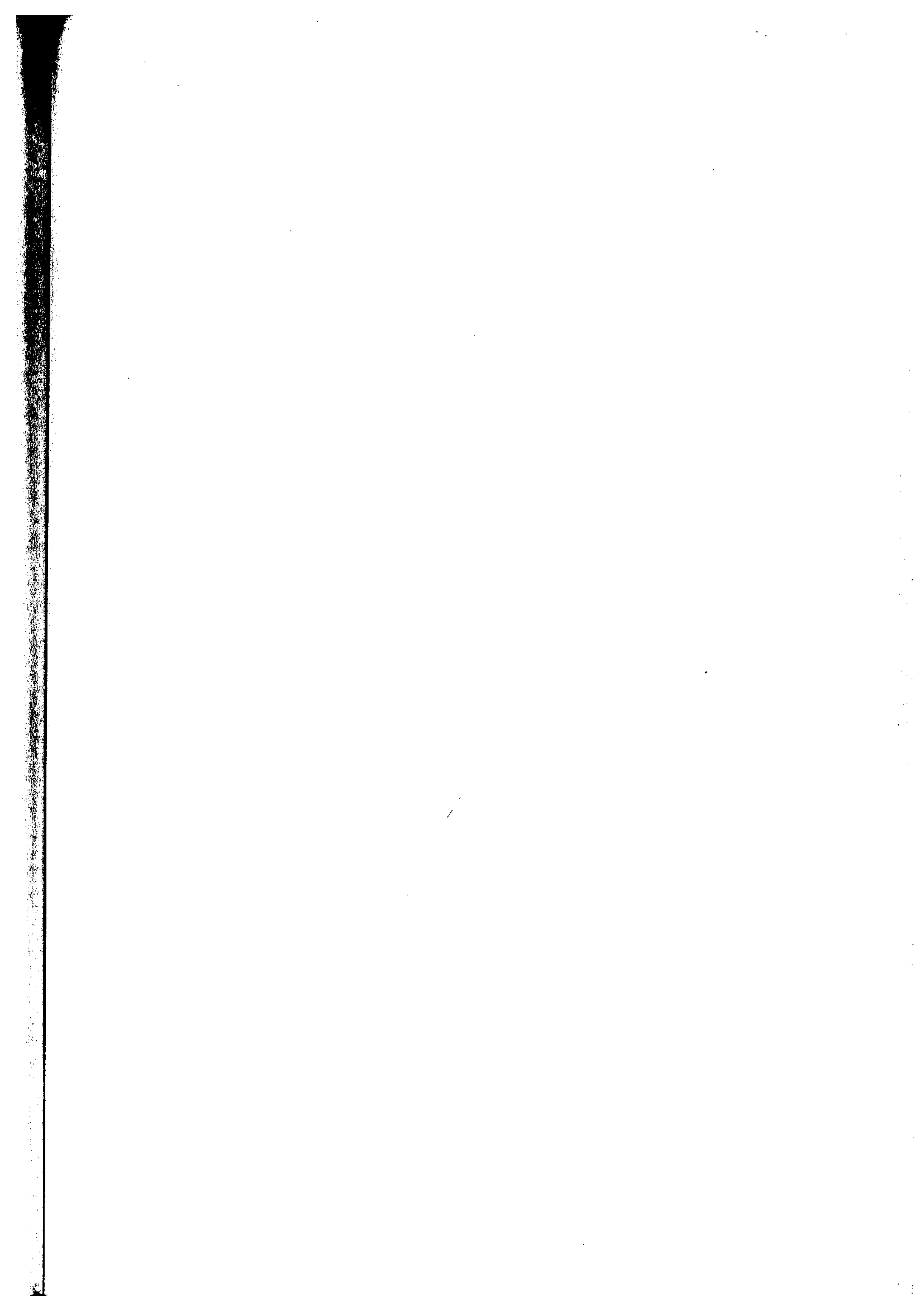
(10) لدينا بيانات اقتصاد ما كالتالي: (الأرقام بالمليون)

الإيجارات 600، الإهلاك 40، الضرائب المباشرة 20، الاستهلاك 200، الواردات 40، الإنفاق الحكومي 60، الفوائد 10، الاستثمار 30، الصادرات 25.

المطلوب حساب:

أ- الناتج المحلي الصافي؟

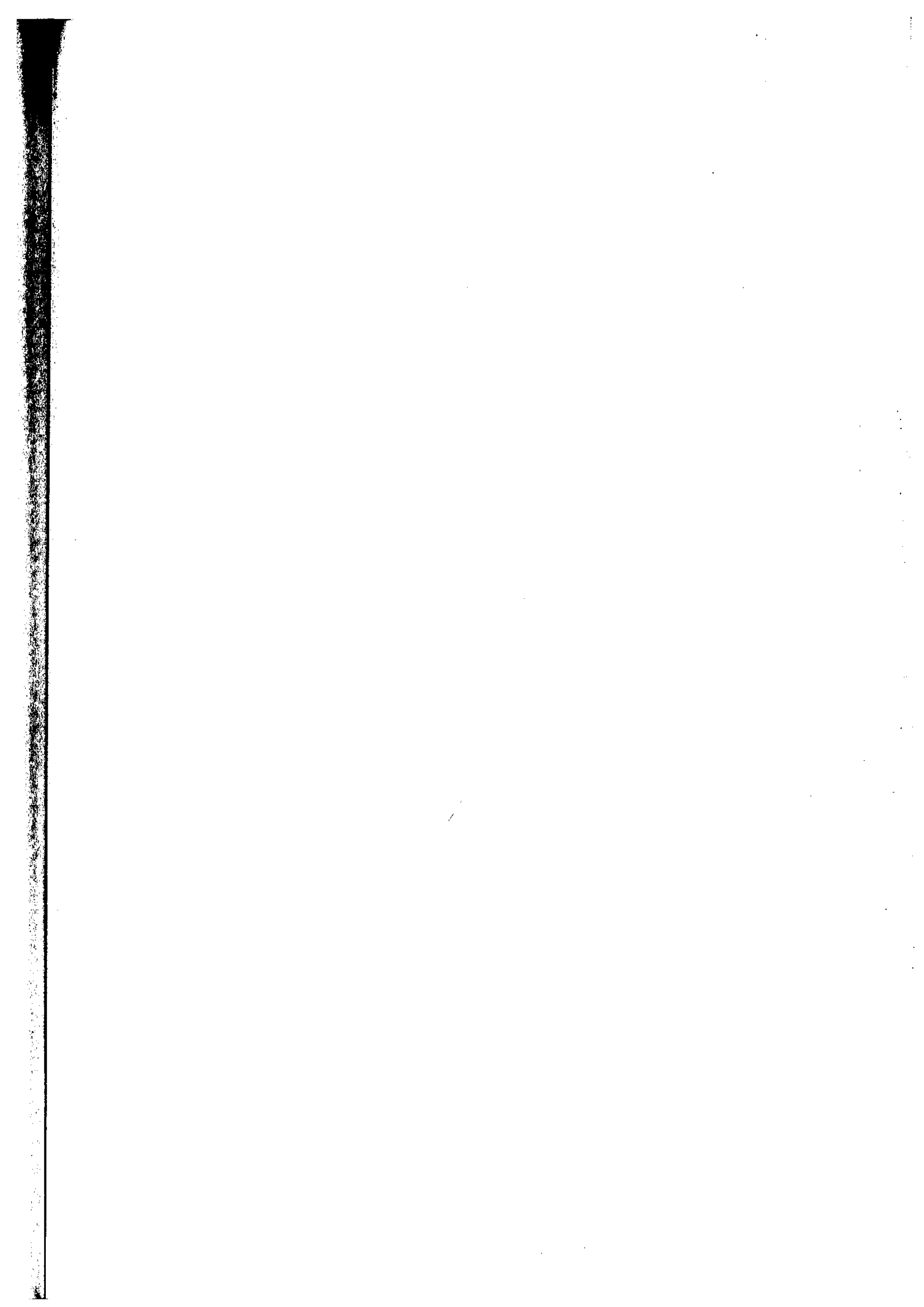
ب- الدخل الشخصي المتاح؟



الباب الثاني

الإنتاج والإنفاق وتوازن الدخل القومي

- الفصل الثالث: **الدخل والإنفاق**
- الفصل الرابع: **توازن الدخل القومي**
- الفصل الخامس: **نظرية المضاعف**



الفصل الثالث

الدخل والإنفاق

يتحقق المستوى التوازني للناتج المحلي الإجمالي عندما تتساوى الكمية المنتجة في الاقتصاد (الناتج المحلي الإجمالي)، مع الطلب الكلي (الإنفاق الكلي)، حيث يعرف هذا المستوى التوازني بتوازن النموذج الكينزي البسيط. وقد سبق أن تعرفنا على الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنشاط الاقتصادي الكلي حيث تعمل المصانع والشركات وقطاعات الإنتاج الأخرى وفق آلية السوق لتلبية الطلب الكلي على السلع والخدمات النهائية من قبل المستهلكين والقطاع الخاص والوكالات الحكومية والقطاع الخارجي.

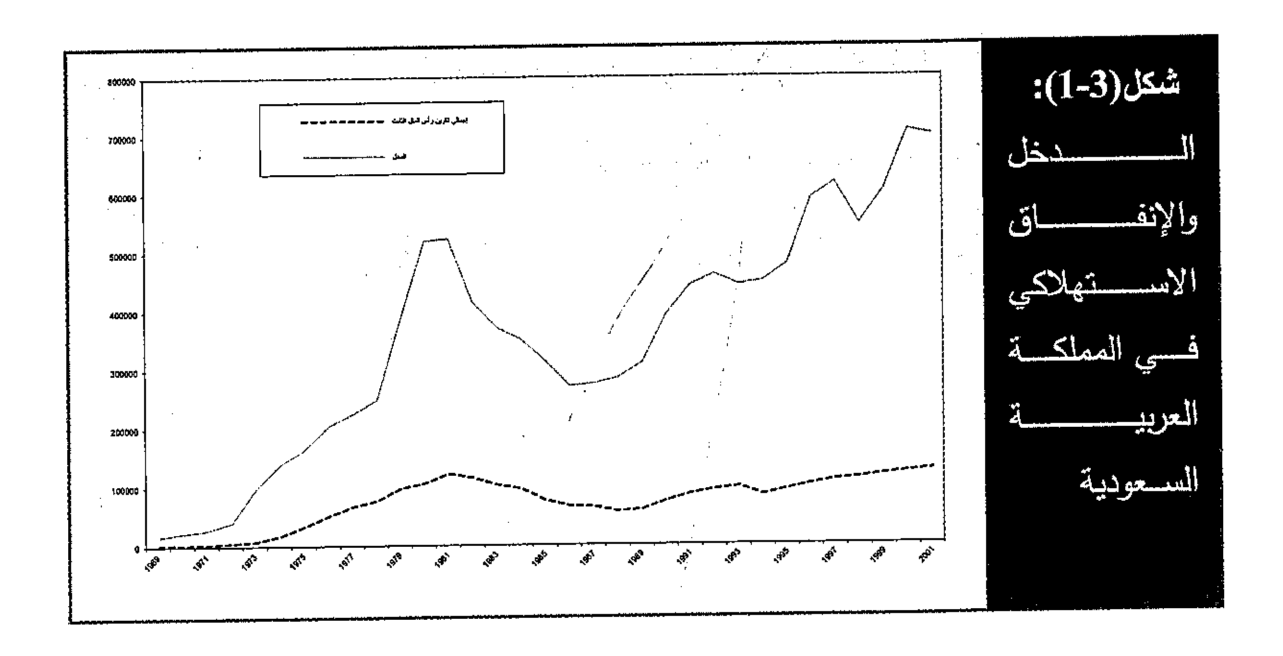
ويعتمد الطلب الكلي على عدة عوامل مثل الأسعار والدخل وأذواق المستهلكين وأسعار الفائدة وأسعار الصرف والسياسة المالية للحكومة والوضع الاقتصادي في الدول الأخرى، وغيرها من العوامل التي سنتطرق لها في هذا الفصل.

الإنفاق الاستهلاكي

قبل مناقشة دالة الاستهلاك والعوامل المؤثرة عليها، سنستعرض أولاً العلاقة بين الدخل والانفاق الاستهلاكي. فكما هو معروف، تلجأ بعض الحكومات إلى استخدام السياسة الضريبية، التي هي إحدى أدوات السياسة المالية، للتأثير على الإنفاق الاستهلاكي حيث تقوم بخفض معدل الضرائب في حالة وجود ركود

اقتصادي أو زيادته في حالة الانتعاش والازدهار. ونظراً لأن الضرائب تؤثر على مستوى الاستهلاك من خلال تأثيرها المباشر على الدخل المتاح للإنفاق، فإنه من المهم دراسة العلاقة بين الاستهلاك والدخل لمعرفة كيف يستجيب الإنفاق الاستهلاكي للتغيرات التي تحدث في الدخل المتاح.

ويمكن الاستعانة بالشكل رقم (3-1) الذي يوضح الإنفاق الاستهلاكي والدخل في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1969-2001م، حيث نلاحظ أن الاستهلاك يسير جنباً إلى جنب مع الدخل، فيزداد بزيادة الدخل ويقل عندما يقل الدخل، مع ملاحظة أنه وبسبب عدم وجود ضرائب مباشرة على الدخل في المملكة، فإن الدخل المتاح يساوي الدخل الشخصي.



شكل(3-1): الدخل والإنفاق الاستهلاكي في المملكة العربية السعودية

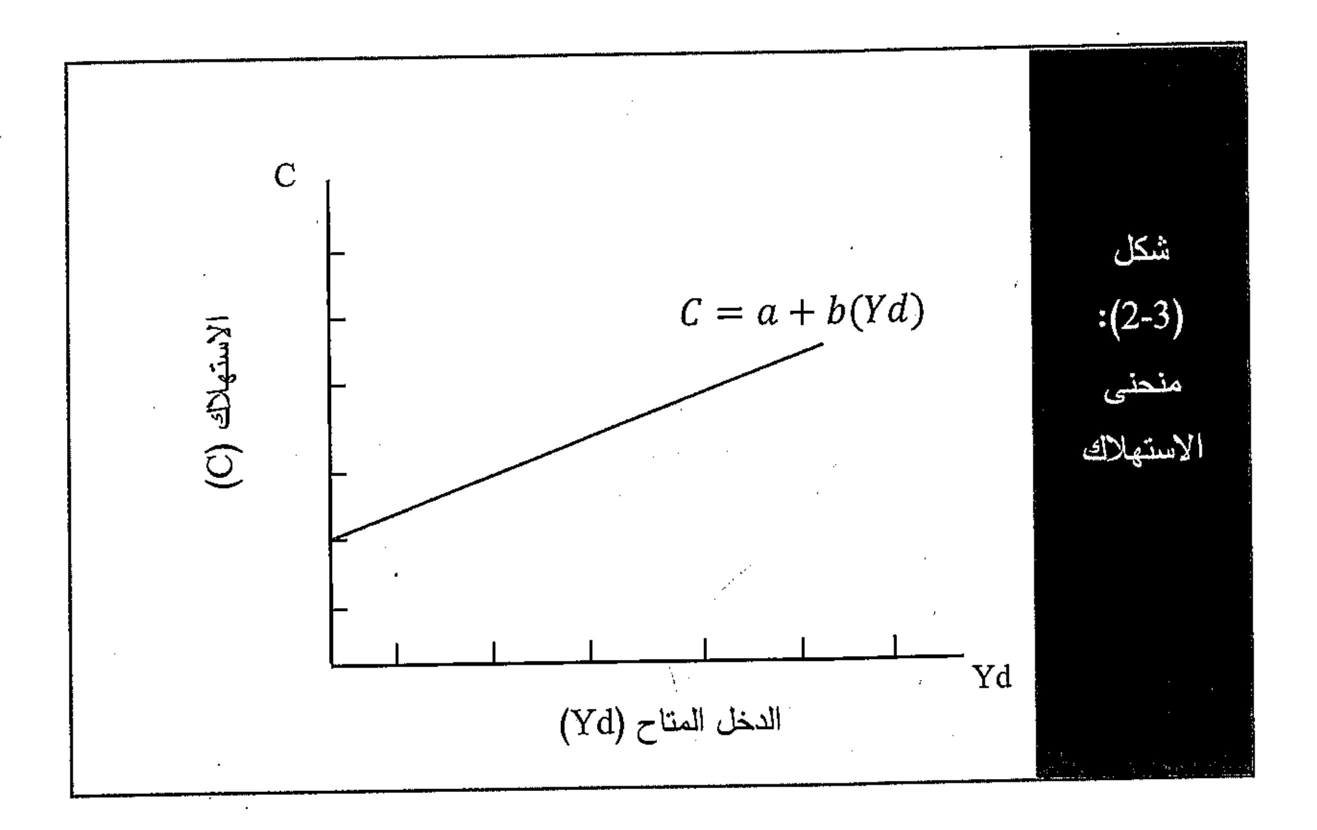
من ناحية أخرى، توضح المسافة بين المنحنيين مقدار الادخار، حيث نلاحظ أنه كلما ارتفع مستوى الدخل تقل النسبة الموجهة للإستهلاك وتزداد النسبة الموجهة للإدخار، وهو ما يتفق ومبادئ النظرية الاقتصادية.

1. دالة الاستهلاك:

تستخدم دالة الاستهلاك بشكلها البسيط لتوضيح العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي الكلي والدخل المتاح في الاقتصاد، مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها. ويمكن تمثيل دالة الاستهلاك رياضياً، إذ أنها تتكون من جزئين: الجزء الأول هو الاستهلاك التلقائي أو الذاتي، والجزء الثاني هو الذي يعتمد على الدخل المتاح، وذلك كما يلي:

$$C = a + b(Yd)$$

حيث تمثل (C) الاستهلاك، و (Yd) الدخل المتاح، و (a) مستوى الاستهلاك عندما يكون الدخل صفر – أي الاستهلاك الذاتي – و (b) هي الميل الحدي للاستهلاك (Marginal Propensity to Consume) أو اختصاراً (MPC) . ويتم عادة تمثيل دالة الاستهلاك بخط مستقيم، أي أننا نفترض وجود علاقة خطية بين الدخل والاستهلاك، كما هو موضح في الشكل رقم (3-2)، حيث تمثل نقطة تقاطع المنحنى مع المحور الرأسي الاستهلاك التلقائي (a).



ويعتبر الميل الحدي للاستهلاك (b) من أحد المفاهيم الهامة في الاقتصاد، حيث يمثل انحدار منحنى الاستهلاك، ويوضح مقدار التغير في الاستهلاك عندما يتغير الدخل بمقدار وحدة واحدة. ونستطيع حساب الميل الحدي للإستهلاك عن طريق المعادلة:

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Yd} = b$$

حيث تشير ΔC إلى مقدار التغير في الإنفاق الاستهلاكي، وتشير ΔYd إلى مقدار التغير في الدخل المتاح، و(b) هي الميل الحدي للاستهلاك.

ولتوضيح مفهوم الميل الحدي للاستهلاك، لنأخذ البيانات الإفتراضية التالية عن الدخل المتاح والاستهلاك لعدة سنوات كما في جدول رقم (3-1). فمن خلال هذا الجدول، نستطيع إيجاد الميل الحدي للاستهلاك مباشرة من بيانات العمودين الأول والثاني عن طريق تطبيق القانون أعلاه ، حيث نلاحظ أن الميل بين أي نقطتين يساوي 0.75 ، كما هو موضح في العمود رقم (3).

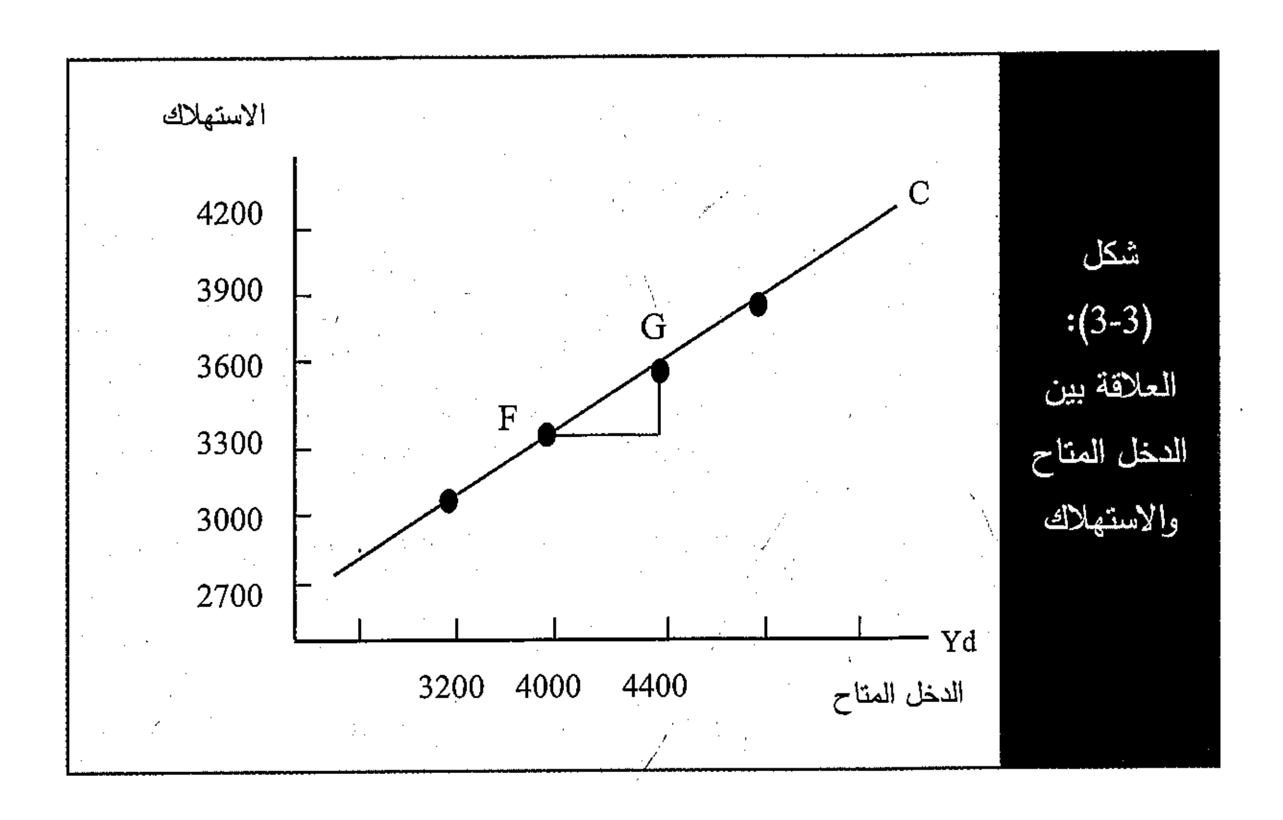
جدول (3-1): العلاقة بين الدخل والاستهلاك

السنة	(1) الاستهلاك (C)	(2) الدخل المتاح (Yd)	(3) الميل الحدي للاستهلاك (b)
2001	2,700	3,200	–
2002	3,000	3,600	0.75
2003	3,300	4,000	0.75
2004	3,600	4,400	0.75
2005	3,900	4,800	0.75
2006	4,200	5,200	0.75

كما نستطيع أيضاً إيجاد الميل الحدي من خلال منحنى الاستهلاك (C) الموضح في الشكل رقم (3-3) الذي يلخص العلاقة بين الدخل المتاح والاستهلاك. لنأخذ أي نقطتين على منحنى الاستهلاك، ولتكن F و G ، على سبيل المثال، فإنه

عن طريق إيجاد ميل منحنى دالة الاستهلاك بين هاتين النقطتين نكـون قـد حصـلنا على الميل الحدي للاستهلاك. بعبارة أخرى فإن:

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Yd} = \frac{3300 - 3600}{4000 - 4400} = \frac{-300}{-400} = 0.75$$

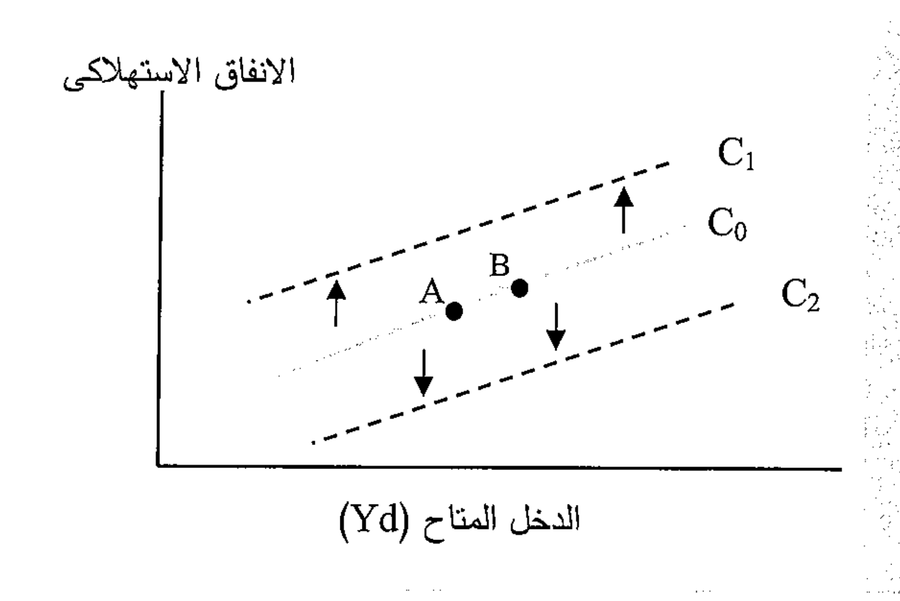


شكل (3-3): العلاقة بين الدخل المتاح والاستهلاك

2. العوامل التي تؤثر على منحنى الاستهلاك :

رغم أن منحنـى الاسـتهلاك يعكـس العلاقـة بـين الإنفـاق الاسـتهلاكي والدخل المتاح، إلا أن هناك عوامل أخـرى، غـير الـدخل المتـاح، تـؤدي إلى تحـرك المنحنى لأعلى أو لأسفل. ويجب ملاحظة أن هناك فرق بـين التحـرك عـلى منحنـى الاستهلاك وبين تحرك المنحنى نفسه. فالتغير في الدخل المتاح يؤدي إلى التحرك على

منحنى دالة الاستهلاك، كما في الشكل رقم (3-4)، حيث ننتقل على سبيل المثال من نقطة A إلى نقطة B في حالة زيادة الدخل، ولكننا نظل على المنحنى الأصلي (C_0). أما في حالة حدوث تغير في أحد العوامل الأخرى، التي ليس من ضمنها الدخل المتاح، والتي تؤثر على مستوى الإنفاق الاستهلاكي، فإن منحنى الاستهلاك في هذه الحالة سيتحرك لأعلى أو لأسفل، حسب طبيعة العامل المؤثر.



وهناك عددٍ من العوامل التي تؤثر على منحنى الاستهلاك أهمها:

أ- ثروة المستهلك:

يقصد بالثروة هنا تلك الموارد المالية التي يحصل عليها المستهلك، خلاف الدخل، مثل امتلاك الأسهم والسندات، أو ارتفاع قيمتها بشكل كبير، أو الحصول على ميراث، أو أي دخل آخر غير متوقع. فالثروة تعتبر مصدراً للقوة الشرائية، وعليه نتوقع أن الشخص الذي يحصل على ثروة سوف ينفق أكثر في ذلك العام،

وهو ما يؤدي إلى تحرك دالة الاستهلاك للأعلى من (C_0) إلى (C_1)، كما أن انخفاض الثروة لأي سبب كان، مثل انهيار سوق الأسهم على سبيل المثال، سيؤدي إلى تحرك دالة الاستهلاك للأسفل إلى (C_2).

ب- المستوى العام للأسعار:

يحتفظ نسبة كبيرة من المستهلكين بثرواتهم في شكل أصول سائلة (في الولايات المتحدة يملك المستهلكون ما يعادل أكثر من 5 ترليون ريال في صورة أصول سائلة)، كما تحتفظ الحكومة أيضاً بأرصدة نقدية وودائع بنكية. وتتعرض القيمة الحقيقية للأصول السائلة والودائع عادة للإنخفاض عند ارتفاع مستوى الأسعار ما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لهذه الأصول. فإرتفاع الأسعار بنسبة 10% ، مثلاً، سيؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لوديعة حكومية قيمتها 100 مليون ريال بمقدار 10 مليون (أي انخفاض بنسبة 10%).

فالزيادة في مستويات الأسعارسوف تؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للدخل و الثروة، ومن ثم إلى خفض الطلب على السلع والخدمات عند مستوى محدد للدخل الحقيقي. ولهذا، فإن الزيادة في المستوى العام للأسعار تؤدي إلى تحرك منحنى الاستهلاك للأسفل، إلى (C_2) في الشكل رقم (3-5)، والعكس يحدث في حالة انخفاض الأسعار حيث تؤدي زيادة الطلب على السلع والخدمات إلى تحرك منحنى الاستهلاك إلى أعلى، (C_1) مثلاً . ويجب الانتباه إلى أن تأثير المستوى العام للأسعار على الإنفاق الاستهلاكي يأتي من خلال أثره على الثروة، وليس من خلال

الدخل. فدالة الاستهلاك كما أوضحنا تبين العلاقة بين الدخل المتاح والإنفاق الاستهلاكي، ولهذا فأي انخفاض في الدخل المتاح، بغض النظر عن السبب في ذلك، سيؤدي إلى التحرك يساراً على منحنى الاستهلاك الأصلي (C_0).

ج - معدل سعر الفائدة الحقيقي:

رغم أن الكثيرين يعتقدون أن الزيادة في معدلات أسعار الفائدة تشجع على الادخار وتقلل بالتالي من معدلات الإنفاق الاستهلاكي، إلا أن الدراسات الإحصائية التي أجريت على هذه العلاقة لاتعطي تأييداً قوياً لهذا الاعتقاد. فباستثناء حالات محدودة جداً، وجدت معظم الدراسات التطبيقية في الولايات المتحدة أن أسعار الفائدة ليس لها أثر واضح على قرارات الاستهلاك، وبالتالي سنفترض هنا أن التغير في أسعار الفائدة لا يؤدي إلى تحرك منحنى الاستهلاك.

3. العلاقة بين الاستهلاك والادخار:

يشكل الادخار الجزء المتبقي من الدخل المتاح بعد خصم قيمة الاستهلاك، ويلعب دوراً بارزاً في حشد التمويل اللازم للاستثمار في الاقتصاد. ولهذا، فمن المهم دراسة سلوك الادخار وعلاقتة مع الإنفاق الاستهلاكي، حيث سنقوم باستخدام الجدول رقم (3-2) لتوضيح هذه العلاقة.

جدول (3-2): الاستهلاك والادخار

الدخل المتاح (Yd)	الاستهلاك (C)	الادخار (S)
370	395	-5
390	390	0
410	405	5
430	420	10
450	435	15
470	450	20
490	465	25
510	480	30
530	490	40

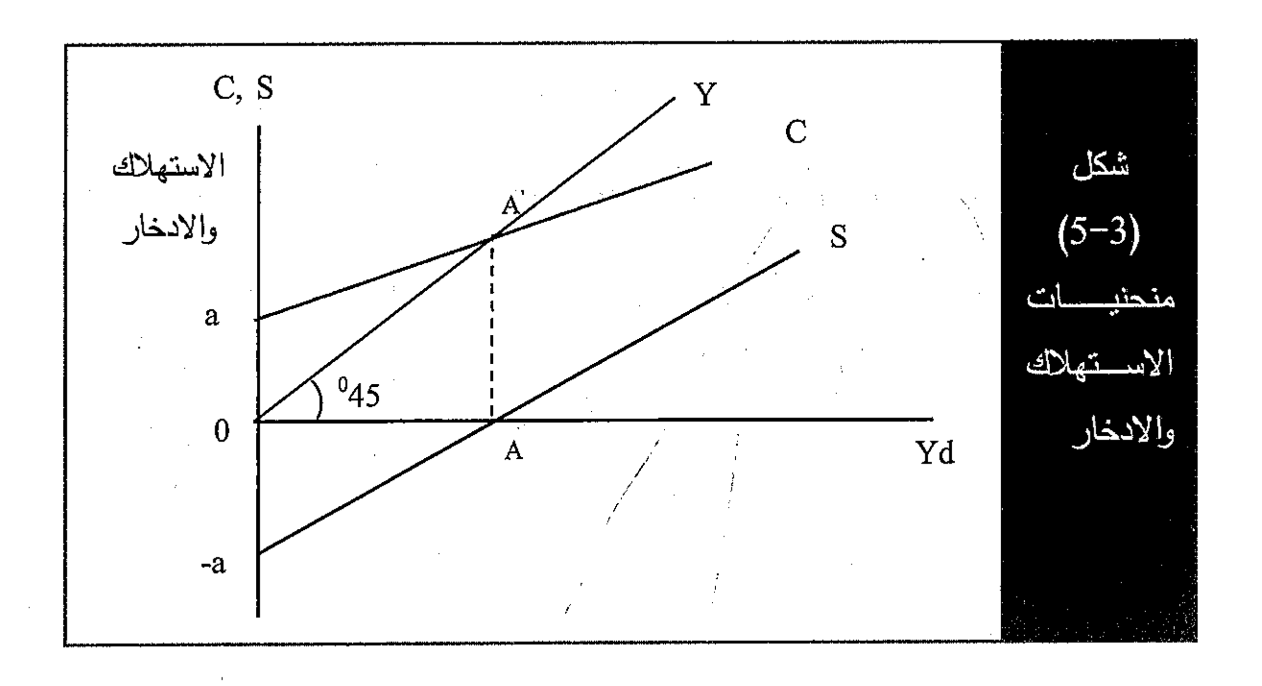
فمن خلال بيانات الجدول الذي يوضح حجم الإنفاق الاستهلاكي والادخار عند كل مستوى من مستويات الدخل المتاح، نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين الدخل والاستهلاك، كما مر معنا من قبل، فكلما زاد الدخل زاد الاستهلاك. وإذا ما تتبعنا الجدول، فإننا نلاحظ في البداية أن الاستهلاك أكبر من الدخل، حيث تمثل مقدار الزيادة في الاستهلاك عن الدخل الحد الأدنى للإستهلاك اللازم للبقاء على قيد الحياة عندما يكون الدخل مساوياً للصفر. هذا الجزء من الاستهلاك سبق أن أطلقنا عليه مصطلح "الاستهلاك الذاتي" أو التلقائي، ويعرف على أنه ذلك الجزء من الاستهلاك الذي لا يعتمد على مستوى الدخل. فالفرد الذي ليس لديه أي مصدر دخل يجب أن يستهلك هذا المقدار، ويحصل عليه إما عن طريق الاقتراض، وهذا ما يسمى بالادخار السالب، أو عن طريق مساعدات من

الحكومة أو من الأقارب. ويوضح العمود الثالث من الجدول حجم الادخار عند مستويات الدخل المختلفه حيث نلاحظ أيضاً تزايد الادخار مع كل زيادة في الدخل، ويكون صفراً عند مستوى الدخل (390)؛ حيث في هذه الحالة ينفق الفرد جميع دخله الذي يحصل عليه دون أن يحتفظ بأي مدخرات. ويطلق على هذا المستوى من الدخل نقطة التعادل، أي أن الاستهلاك يستحوذ على كامل الدخل.

وحيث إن الدخل المتاح يتم توجيهه، كما ذكرنا، إما إلى الاستهلاك أو إلى الادخار- أي الامتناع عن الاستهلاك- فإن هذا يعني أن الاستهلاك والادخار هما في الواقع صورتان متنافستان لطريقة تصرف الأفراد في دخولهم، وأنه في حالة بقاء الدخل ثابتاً، فإن الوسيلة الوحيدة لزيادة الادخار ستكون من خلال تخفيض الاستهلاك والعكس صحيح. ولهذا، فإننا نستطيع إيجاد دالة الادخار بيانياً عن طريق استخدام منحنى الاستهلاك الذي مر معنا من قبل مع إضافة خط (شعاع) 45° الذي يقسم الفضاء ثنائي الأبعاد إلى قسمين متساويين تماماً، ويعبر أيضاً عن مستوى الدخل، كما هو موضح في الشكل رقم (3-5).

وتعطي المسافة الرأسيه بين أي نقطة على دالة الاستهلاك وخط 45° مقدارحجم المدخرات عند هذا المستوى من الدخل. فعندما تكون دالة الاستهلاك في جزء معين منها فوق خط 45°، فهذا يعني أن الإنفاق أو الاستهلاك أكبر من الدخل، وأن المستهلكين يقومون بتمويل إنفاقهم إما عن طريق الاقتراض أو التصرف في الأموال الموجودة أصلاً بحوزتهم خلاف الدخل. في هذه الحالة،

سيكون الادخار بالسالب، أي أن منحنى الادخار في هذه الحالة يقع أسفل المحـور الأفقي كما هو موضح في الشكل رقم (3-5)، أما عندما تتقاطع دالة الاستهلاك مـع خط 45ْ فهذا يعني أن كامل الدخل يتم تخصيصه للاستهلاك ولاشئ للادخار، أي أن حجم المدخرات يساوي صفرحيث تتقـاطع دالـة الادخـار في هـذه الحالـة مـع المحور الأفقي. أما إذا وقعت دالة الاستهلاك أسفل خـط 45ْ فهـذا يعنـي أن هنـاك إدخار موجب عند هذه المستويات من الدخل حيث تقع دالة الادخار في هذه الحالة فوق المحور الأفقي.



شكل (5-3) منحنيـــات الاســـتهلاك والادخار

ويمكن اشتقاق دالة الادخار رياضياً من خلال دالة الاستهلاك التي مرت معنا مـن قبل وذلك على النحو الآتي:

بما أن الدخل المتاح، كما نعلم، يتم توزيعه بين الاستهلاك والادخار، أي:

$$Yd = C + S \qquad (1)$$

وحيث إن الادخار ما هو إلا عبارة عن الفرق بين الدخل والاستهلاك:

$$S = Yd - C \qquad (2)$$

وحيث إن دالة الاستهلاك هي:

$$C = a + b(Yd) \qquad (3)$$

فإنه بتعويض قيمة (C) في المعادلة (2) نحصل على ما يلي:

$$S = Yd - (a + bYd)$$
$$S = Yd - a - bYd$$
$$S = Yd - bYd - a$$

وبإعادة الترتيب، تصبح دالة الادخار كما يلي:

$$S = -a + (1 - b)Yd \qquad (4)$$

وتشير المعادلة رقم (4) إلى وجود حد للإدخار السالب، عندما يكون الدخل صفر، وهي القيمة $(-a)$ والتي تساوي القيمة المطلقة لمستوى الاستهلاك عندما يكون الدخل صفر، والتي هي عبارة عن الاستهلاك التلقائي (a). أما المعامل $(1 - b)$ فهو عبارة عن الواحد الصحيح مخصوماً منه قيمة الميل الحدي للاستهلاك، أي أنه

يساوي الميل الحدي للادخار، حيث إن مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يساوي الواحد الصحيح.

4. الميل الحدي والميل المتوسط للاستهلاك والادخار:

بالعودة إلى بيانات الجدول رقم (3-2)، نستطيع إيجاد الميل الحدي للاستهلاك من خلال بيانات عمودي الدخل والإنفاق الاستهلاكي، كما أوضحنا من قبل، بين أي مستويين من مستويات الدخل عن طريق تطبيق العلاقة:

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Yd}$$

جدول (3-3)

الدخل المتاح (Yd)	الاستهلاك (C)	الادخار (S)	الميل المتوسط للاستهلاك (APC)	الميل المتوسط للادخار (APS)	الميل الحدي للاستهلاك (MPC)	الميل الحدي للادخار (MPS)
370	375	-5	1.01	-0.01	--	--
390	390	0	1.00	0.00	0.75	0.25
410	405	5	0.99	0.01	0.75	0.25
430	420	10	0.98	0.02	0.75	0.25
450	435	15	0.97	0.03	0.75	0.25
470	450	20	0.96	0.04	0.75	0.25
490	465	25	0.95	0.05	0.75	0.25
510	480	30	0.94	0.06	0.75	0.25
530	495	35	0.93	0.066	0.75	0.25

فعلى سبيل المثال، عندما يرتفع الدخل من 390 إلى 410 ريال فإن الميل الحدي للاستهلاك سيكون:

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Yd} = \frac{405-390}{410-390} = 0.75$$

أي أنه عندما يزداد الدخل بمقدار ريال واحد، فإن الاستهلاك سيزداد بمقدار 75 هلله.

من جانب آخر، هناك مفهوم الميل المتوسط للاستهلاك (APC) الذي يساوي نسبة أو معدل ما تم استهلاكه من الدخل المتاح ، أي الإنفاق الاستهلاكي مقسوماً على الدخل المتاح:

$$APC = \frac{C}{Yd}$$

فمثلاً نسبة ما يتم استهلاكه عندما يكون الدخل 410 مليون ريال هو:

$$APC = \frac{405}{410} = 0.99$$

أي أن متوسط ما يتم إنفاقه من كل ريال عند هذا المستوى من الدخل هو 99 هلله.

ومن الواضح أن هناك فرق بين الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك؛ فالميل الحدي للاستهلاك عبارة عن نسبة ما أُنفق على الاستهلاك من

الـدخل الإضـافي، وهـذه النسـبة مختلفـة تمامـاً عـن نسـبة متوسـط مـا أُنفـق عـلى الاستهلاك، كما يبدو واضحاً من العمودين الرابع والسادس في جدول رقم (3-3).

وبشكل مشابه لما تم عمله في حساب الميل الحدي للإستهلاك، فإننا نستطيع حساب الميل الحدي للادخار عند كل مستوى من مستويات الدخل المتـاح. فالميـل الحدي للادخار هو عبارة عن نسبة ما يتم ادخاره مـن الـدخل الإضـافي، ويمكـن حسابه بالاستعانة ببيانات الجدول رقم (3-3) حيث يبين العمود الثالث أنـه عنـدما يرتفع الدخل مثلاً بمقدار 20 مليون (مـن 410 إلى 430 مليـون ريـال)، فإنـه يـتم ادخار 5 مليون ريال، وهو ما يعادل 25% من الدخل الإضافي. وعلى هذا فإن الميل الحدي للادخار (MPS) يمكن حسابه باستخدام العلاقة التالية:

$$MPS = \frac{\Delta S}{\Delta Yd}$$

وحسب المثال أعلاه، فإن الميل الحدي للادخار سيكون:

$$MPS = \frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{10-5}{430-410} = 0.25$$

ونلاحظ أن الميل الحدي للادخار يساوي ميل دالة الادخار، مثلما أن الميل الحدي للاستهلاك يساوي ميل دالة الاستهلاك. وكما أشرنا سابقاً، فإن ميل الخط يساوي المسافة العمودية بين أي نقطتين على الخط مقسوماً على المسافة الأفقية بينهما،

حيث تمثل المسافة العمودية التغير في الادخار والمسافة الأفقية التغير في الدخل المتاح، ومن ثم فإن ميل دالة الادخار يجب أن يساوي الميل الحدي للادخار.

ومن خلال ما سبق، نستنتج أنه عند أي مستوى معين من الدخل المتاح يجب أن يكون مجموع الميل الحدي للادخار والميل الحدي للاستهلاك مساوياً للواحد الصحيح:

$$MPC + MPS = 1$$

أما بالنسبة للميل المتوسط للادخار (APS)، فإنه يساوي نسبة ما تم إدخاره من الدخل المتاح ، ويُحسب وفقاً للمعادلة التالية:

$$APS = \frac{S}{Yd}$$

ويمكن استنتاج أن مجموع الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار يساوي أيضاً الواحد الصحيح، حيث إن:

$$C + S = Yd$$

وبقسمة طرفي المعادلة على Yd نحصل على:

$$\frac{C}{Yd} + \frac{S}{Yd} = 1$$

أو:

$$APC + APS = 1$$

وتجدر الإشارة إلى أن الميل المتوسط للاستهلاك يمكن أن يكون أكبر من الواحد الصحيح، عندما يكون الاستهلاك أكبر من الدخل، بعكس الميل الحدي للاستهلاك الذي تتراوح قيمته دائماً بين الصفر والواحد الصحيح، حيث ستكون قيمة الميل المتوسط للادخار في هذه الحالة سالبة، وتقل عن قيمة الميل المتوسط للإستهلاك بمقدار الزيادة عن الواحد الصحيح.

مثـــــال (1)

إذا أعطيت البيانات التالية:

الدخل المتاح	الاستهلاك
100	110
200	200
300	290

المطلوب إيجاد قيمة (a) و (b) من معادل دالة الاستهلاك: $200 = a + bYd$

أولاً: نوجد قيمة الميل الحدي للاستهلاك (b):

$$b = \frac{\Delta c}{\Delta y} = \frac{200 - 110}{200 - 100} = \frac{90}{100} = 0.9$$

ثانياً: بالتعويض في معادلة الاستهلاك:

$$200 = a + by$$
$$200 = a + 0.9(200)$$
$$200 = a + 180$$
$$a = 20$$

الإنفاق الاستثماري

يُعرّف الاستثمار بأنه الإضافات التي تحدث على الأصول الإنتاجيه، أو ما يعرف بالأصول الرأسماليه، كشراء المعدات والالآت، ووسائل النقل اللازمة للمشروعات الإنتاجية، إضافة إلى التغيرات التي تحدث في المخزون السلعي؛ سواءً كانت هذه السلع مواد أولية أو وسيطة أو سلعاً نهائية، وذلك خلال فترة زمنية محددة.

وتكمن أهمية الإنفاق الاستثماري للاقتصاد القومي، في أنّ كثيراً من التقلبات الاقتصادية يكون مصدرها التغيرات التي تحدث في الاستثمارات؛ حيث

يمثل الإنفاق الإستثماري ما نسبته 15 -20% من الناتج المحلي الإجمالي في معظم اقتصادات دول العالم. ويمكن تقسيم الإنفاق الإستثماري إلى جزأين رئيسين هما:

(أ) **التكوين الرأسمالي الثابت**: ويشمل الآلات والمعدات والمباني والإنشاءات المستخدمة في العملية الإنتاجية.

(ب) **التغير في المخزون**: ويشمل قطع غيار الآلات والمعدات، التي لابد من شرائها وتخزينها لحين الحاجة، وبالتالي فإن أي إضافة لهذا المخزون يعتبر استثمار.

ويجب ملاحظة أن الأصول الرأسمالية (مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل، الخ) والمباني لها عمر محدد تصبح بعده غير صالحة للإستخدام، ولابد بالتالي من إحلال أصول جديدة محل القديمة، أو إجراء إصلاحات وترميمات على القائم منها. لهذا السبب، يخصص جزء من إجمالي الإستثمار، يسمى استهلاك أو إهلاك رأس المال، لهذه الأغراض و يطلق على ما يتبقى من إجمالي الإستثمار، بعد خصم استهلاك رأس المال، صافي الإستثمار، وهو يعتبر إضافات جديدة على رأس المال الموجود أصلاً ، وكلما كان صافي الاستثمار أكبر من استهلاك رأس المال، فإن هذا يعني أن الاقتصاد يضيف إلى رصيد رأس المال القائم.

يتسم الإنفاق الإستثماري – بعكس الإنفاق الاستهلاكي – بعدم الاستقرار وكثرة التقلبات التي تجعل من التنبؤ بحجمه لفترات مستقبلية طويلة أمراً صعباً؛ نظراً لطبيعة العوامل المتعددة التي تؤثر في قرار الاستثمار. فعلى سبيل المثال، عندما يرغب أحد المستثمرين بشراء آلة ما، فإنه يقارن بين تكلفة تمويل شراء هذه الآلة (سواءً عن طريق التمويل الذاتي أو عن طريق الاقتراض) وبين العائد من استخدامها في عملية الإنتاج، فإذا كان العائد من استخدام هذه الآلة يفوق تكلفة تمويلها فإن المستثمر يقوم بشراءها، والعكس صحيح.

ويُستدل على تكلفة شراء الآلة عن طريق سعر الفائدة السائد في السوق، حيث يمثل هذا السعر تكلفة الاقتراض من البنك، كما يمثل تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة للتمويل الذاتي. أما عائد استخدام الآلة فهو عبارة عن الإيرادات المستقبلية المتوقع الحصول عليها نظير إنتاج الآلة للسلع خلال فترة حياتها في ضوء الظروف الحالية والمتوقعة لتلك التكاليف. ويتم عادة خصم كافة التكاليف السنوية المتعلقة بالإنتاج، كتكاليف المواد الخام ،والمواد الوسيطة، والوقود، وتكلفة العمالة، والإيجار، للحصول على الإيرادات المستقبلية الصافية المتوقعة خلال عمر الآلة، ومن ثم يُستخرج منها سعر الخصم الذي تخصم به هذه العائدات المتوقعة بما يجعل القيمة الحالية لهذه العائدات تعادل ثمن شراء الآلة حالياً. ويسمى سعر الخصم الذي يساوي بين ثمن شراء الآلة وبين القيمة الحالية للتدفقات (العائدات السنوية

النقدية المتوقعة من وراء استخدام الآلة خلال فترة حياتها) بالكفاية الحدية لـرأس المال أو معدل العائد الداخلي (Internal Rate of Return).

فقرار الاستثمار يعتمد على مقارنة معدل العائد المتوقع (من المشروع) مع سعر الفائدة السائد في السوق. ولعمل هذه المقارنة، نستخدم طريقة القيمة الحالية لمبلغ مستقبلي باستخدام الفائدة المركبة، أي الفائدة التي تدفع على المبلغ والفائدة معاً، حسب المعادلة الآتية:

$$P_f = P_0(1+r)^n$$

حيث تمثل (P_f) القيمة المستقبلية، و (P_0) القيمة الحالية، و (r) سـعر الفائـدة، و (n) عدد السنوات. ولتوضيح ذلك، افترض أن شخص أودع مبلغاً قـدره (100) ريـال في أحد البنوك بسعر فائدة 10% لمدة ثلاث سنوات، فما المبلغ الذي يحصـل عليـه في نهاية الثلاث سنوات؟ لإيجاد إجمالي المبلغ نستخدم المعادلة أعلاه كالتالي:

المبلغ في نهاية السنة الأولى	المبلغ في نهاية السنة الثانية	المبلغ في نهاية السنة الثالثة
$P_1 = P_0(1+r)$ = 100 (1+0.10) = 110	$P_2 = P_1(1+r)$ = 110 (1+0.010) = 121	$P_3 = P_2(1+r)$ = 121 (1+0.10) =133.1

وعلى هذا، فمن المتوقع أن يحصل هذا الشخص على 133.1 ريالاً بعد ثلاث سنوات من الآن إذا أودع مبلغ 100 ريال بفائدة 10% سنوياً. ويمكن اختصار الخطوات الثلاث أعلاه في خطوة واحدة كما يلي:

$$\begin{aligned} P_f &= P_0(1+r)^3 \\ &= 100(1+0.10)^3 \\ &= 133.1 \end{aligned}$$

ويمكن أن ننظر للأمر بطريقة أخرى؛ وذلك عن طريق السؤال عن مقدار المبلغ الذي لو أودعته الآن تحصل على 133.1 ريالاً بعد ثلاث سنوات بفائدة 10%. أي بعبارة أخرى، نحاول أن نحصل على القيمة الحالية (P_0) لمبلغ مستقبلي (P_f)، وهو في حالتنا هذه يساوي 133.1 ريالاً. معنى ذلك أن لدينا القيمة المستقبلية ولدينا سعر الفائدة وعدد السنوات ونريد أن نحصل على القيمة الحالية باستخدام المعادلة السابقة نفسها ، أي:

$$P_0 = \frac{P_f}{(1+r)^n}$$

حيث (n) تساوي ثلاث سنوات، و(P_f) تساوي 133.1، و(r) تساوي 10% ، فإن القيمة الحالية P_0 ستكون:

$$\begin{aligned} 133.1 &= P_0(1+0.10)^3 \\ 133.1 &= P_0(1.331) \\ \Rightarrow P_0 &= \frac{133.1}{1.331} = 100 \end{aligned}$$

وللتوضيح أكثر، لنأخذ المثال التالي:

لنفترض أن صديقك أحمد طلب استشارتك في تحديد جدوى القيام بمشروع صغير تبلغ تكلفته 12 مليون ريال، ويتوقع أن تكون إيراداته خلال 5 سنوات كالتالي:

السنة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة
الإيراد (بالمليون)	1	1	4	5	5

أي أن المشروع يدر خلال خمس سنوات 16 مليون ريال، في حين أنه يكلف 12 مليون ريال فقط، فهل تنصح صديقك أحمد بالدخول في هذا المشروع؟

للإجابة على هذا السؤال، لابد أولاً من معرفة سعر الفائدة (r)، التي سنفترض أنها تساوي 10%. نقوم الآن بحساب القيمة الحالية للمشروع، أي قيمة الخصم، عن طريق المعادلة:

$$P_0 = \frac{\mathrm{P_f}}{(1+\mathrm{r})^{\mathrm{n}}}$$

حيث نحصل على القيم التالية لسنوات المشروع:

السنة	القيمة المستقبلية (P_f) (بالمليون)	مقسومة على	القيمة الحالية (P_0) (بالمليون)
1	1	(1.1)	0.91
2	1	$(1.1)^2$	0.83
3	4	$(1.1)^3$	3.01
4	5	$(1.1)^4$	3.42
5	5	$(1.1)^5$	3.11
الإجمالي	**16**		**11.26**

وبما أن إجمالي القيمة الحالية للمشروع (11.26) مليون أقل من تكلفته (12) مليون، فإنه من الأفضل لأحمد عدم الدخول في المشروع.

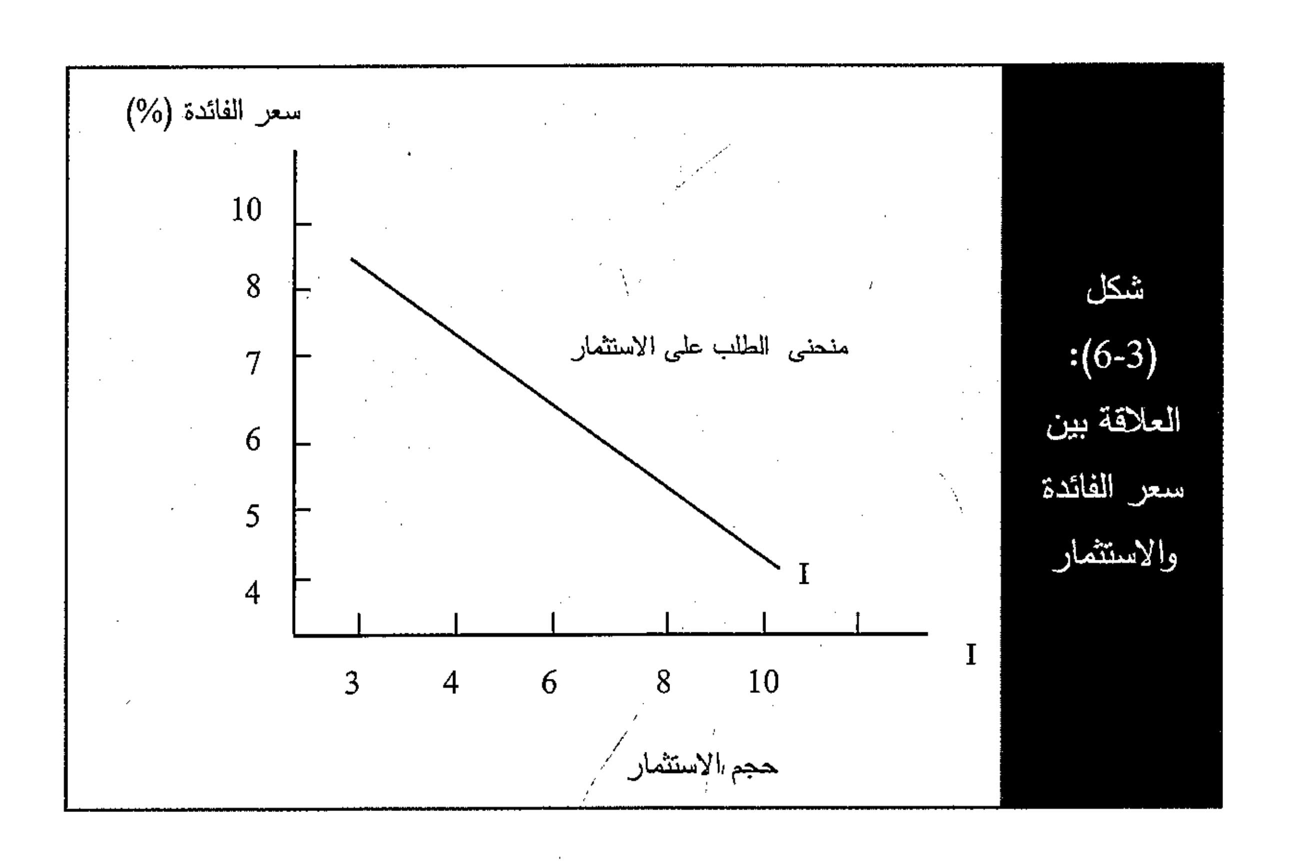
يعتبر سعر الفائدة هو المحدد الرئيس للاستثمار، ويُعرّف على أنه المبلغ الذي يدفعه المقترض (المستثمر) مقابل الأموال التي يقترضها، وعادة تكون العلاقة عكسية بين حجم الاستثمار وسعر الفائدة.

جدول (3-4): العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار

سعر الفائدة	حجم الاستثمار (المليون)
4%	10
5%	8
6%	6
7%	4
8%	3

ونلاحظ، من خلال هذا المثال الافتراضي، أن هناك علاقة عكسية بين الطلب على الاستثمار وسعر الفائدة؛ فعندما يكون سعر الفائدة 4% فإن حجم الاستثمارات المطلوبة من قبل المستثمرين تبلغ 10 مليون، وعندما يرتفع سعر الفائدة إلى 5% ينخفض حجم الاستثمارات المطلوبة إلى 8 مليون، وعندما يواصل سعر الفائدة ارتفاعه ليصل إلى 8% ستنخفض الاستثمارات المطلوبة إلى 3 مليون فقط.

ويمكن تمثيل بيانات الجدول السابق في الشكل رقم (3-6) الذي يوضح أن منحنى الطلب على الاستثمار ينحدر من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين، دلالة على العلاقة العكسية بين سعر الفائدة وحجم الاستثمار؛ فكلما انخفض سعر الفائدة زاد حجم الطلب على الاستثمار، والعكس صحيح.



شكل (3-6): العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار

4. دالة الاستثمار:

رغم أن منحنى الاستثمار يوضح العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والطلب الاستثماري، إلاّ أن هناك عوامل أخرى تؤثر على الطلب الاستثماري وتتسبب بتحرك المنحنى إلى اليمين للأعلى أو إلى الأسفل. هذه العوامل تتضمن

مستوى الدخل ، والتوقعات، والنمو السكاني، وغيرها. ويمكن تسميه العلاقة بين الدخل والاستثمار بدالة الاستثمار ويعبر عنها رياضياً على النحو التالي:

$$I = I_0 + i\,Y$$

حيث تشير (I) إلى إجمالي الاستثمار، و(I_0) الاستثمار التلقائي، والجزء (iY) يعبر عن الاستثمار التبعي، وهو عبارة عن حاصل ضرب الميل الحدي للاستثمار (i) في مستوى الدخل (Y).

ويمكن من خلال هذه المعادلة ملاحظة أن الاستثمار يتكون من جزأين: جزء تلقائي وجزء تبعي؛ فالجزء التلقائي من الاستثمار مستقل عن مستوى الدخل، أما الاستثمار التبعي فإنه يتغير بتغير مستوى الدخل، وبالتالي فإن التغير في مستوى الدخل سيعني تحرك منحنى الطلب الاستثماري من مكانه، بالرغم من عدم تغير سعر الفائدة، وسنناقش دور الاستثمار في تحديد الدخل الكلي الإجمالي في الفصل الخامس من هذا الكتاب.

5. العوامل المحددة لحجم الاستثمار:

بالرغم من أهمية مقارنة سعر الفائدة مع معدل الكفاية الحدية للاستثمار عند اتخاذ قرار بشأن الدخول في الاستثمار، إلاّ أن هناك عوامل أخرى تلعب أدواراً لا تقل أهمية في التأثير على القرارات الاستثمارية، أهمها ما يلي:

(أ) التوقعات:

تمثل التوقعات المستقبلية بشأن النشاط الاقتصادي في الدولة عاملاً مهماً في التأثير على قرارات الاستثمار. فعدم التأكد أو عدم وضوح الرؤية بشأن المستقبل الاقتصادي يحد من قدرة المستثمرين على اتخاذ القرار الاستثماري المناسب. فقرار الاستثمار، كما لاحظنا، يعتمد على العائدات المتوقعة في فترة زمنية مستقبلية، وهذه العائدات تعتمد على عوامل عدةٍ منها: العمر الإنتاجي للمشروع أو الآلة، والتكاليف، والتطورات التقنية الخاصة بالأساليب الفنية في الإنتاج، وأحوال السوق؛ وخاصة الطلب المتوقع على السلعة أو الخدمة التي سيتم إنتاجها، وغيرها من العوامل التي قد يصعب التأكد منها في الوقت الحالي، خاصة إذا كانت الفترة الزمنية طويلة.

فعندما يسود شعور التشاؤم بالمستقبل لدى المستثمرين، فقد نجد أنه حتى عندما يكون سعر الفائدة أقل من معدل الكفاية الحدية للاستثمار، فإن هذا التشاؤم يجعل المستثمرين يحجمون عن القيام بالاستثمار، والعكس صحيح في حالة شيوع حالة التفاؤل.

(ب) مستوى الدخل:

يمثل مستوى الدخل أحد العوامل المهمة التي تؤثر على الاستثمار والتي تؤدي إلى تحرك منحنى الطلب الاستثماري بالرغم من ثبات سعر الفائدة. وهذا الجزء من الاستثمار المرتبط بالدخل هو ما أطلقنا عليه الاستثمار التبعي. ففي حالة الازدهار (زيادة معدل نمو الدخل)، يرتفع مستوى الإنتاج والمبيعات فترتفع الأرباح، وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار، ويترتب على ذلك انتقال منحنى الاستثمار إلى أعلى باتجاه اليمين. أما في حالة الكساد فينتقل المنحنى إلى أسفل حتى مع ثبات سعر الفائدة.

(ج) السكان:

يسهم النمو السكاني في زيادة الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على السلع الرأسمالية التي تُستخدم في عملية إنتاج السلع الاستهلاكية، مما يؤدي إلى تحرك منحنى الاستثمار إلى اليمين. أيضاً تؤدي زيادة عدد السكان، إلى زيادة الاستثمار في المباني السكنية.

(د) التقدم الفني:

يؤدي اكتشاف طرق جديدة للإنتاج إلى زيادة الطلب على رأس المال (الآلات والمعدات الجديدة)، ويترتب على هذا تحرك منحنى الاستثمار إلى اليمين.

الإنفاق الحكومي

يمثل الإنفاق الحكومي أحد العناصر الهامة من بنود الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في معظم دول العالم، إذ يلعب أدواراً مختلفة؛ بعضها إنتاجي، وخاصة الخدمات، ومعظمها تنظيمي ورقابي. ويمكن تقسيم الإنفاق الحكومي إلى ثلاثة بنود رئيسة هي: المشتريات الحكومية من السلع والخدمات، والمدفوعات التحويلية، ومدفوعات الفائدة.

فمشتريات الحكومة من السلع والخدمات تتضمن ذلك الجزء من الناتج المحلي الذي تستخدمه (تستهلكه) الحكومة مباشرة خلال فترة زمنية محددة، عادة سنة، كشراء السيارات والمستلزمات المكتبية، أو لدفع المرتبات والأجور لموظفي الدولة نظير الخدمات التي يقدمونها. أما المدفوعات التحويلية فهي تشمل مستحقات الضمان الاجتماعي والمساعدات والإعانات التي تقدم للأفراد (مثل إعانات البطالة)، في حين أن مدفوعات الفائدة هي عبارة عن مدفوعات نقدية لأولئك الذين يملكون السندات الحكومية.

وقد بلغت نسبة مساهمة القطاع الحكومي في إجمالي الناتج المحلي في المملكة العربية السعودية لعام 2015م حوالي 30%، ويوضح جدول رقم (3-5) البنود التفصيلية للإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية لعدة سنوات مختارة، حيث نلاحظ بشكل عام النمو المطرد في بنود الإنفاق، كما نلاحظ أن الإنفاق على التعليم يستحوذ على النصيب الأكبر من إجمالي الإنفاق الحكومي.

جدول (3-5): الإنفاق الحكومي حسب البنود في المملكة العربية السعودية

(مليون ريال)

السنة	خدمات عامة	الدفاع	التعليم	الصحة	التأمينات الاجتماعية	الإسكان	أخرى	الإجمالي
2010	70,946	96,010	104,890	44,750	1,387	18,335	39,650	375,968
2011	92,075	107,527	141,859	62,663	2,039	24,662	57,236	488,061
2012	94,602	120,582	159,235	75,752	3,210	26,075	63,243	542,699
2013	110,909	118,014	186,605	94,479	4,300	39,620	74,595	628,522
2014	121,689	169,744	199,370	105,826	5,221	42,531	94,776	739,157

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، 2016م

وتقوم الحكومات عادة بتمويل نفقاتها عن طريق الإيرادات التي تحصل عليها من الضرائب المباشرة على دخل الأفراد، أو ضرائب دخل الشركات، أو ضرائب المبيعات، أو الرسوم الجمركية، أو رسوم الخدمات، أو من بيع ما تملكه من موارد طبيعية، كالبترول والغاز في حالة المملكة العربية السعودية. ويعتمد حجم الإنفاق الحكومي على مدى حاجات المجتمع من بنية أساسية وأمن وصحة وتعليم، وهو بهذا يعتبر مستقلاً عن حسابات الأرباح والخسائر التي عادة تمثل حجر الزاوية في القرارات الاستثمارية للقطاع الخاص.

صافي الصادرات

يشكل الميزان التجاري أو صافي الصادرات المكون الرابع للإنفاق الكلي، فالصادرات هي تلك السلع والخدمات التي تنتج محلياً ويتم تصديرها إلى العالم الخارجي، وهي

تعتبر جزءاً من الطلب الخارجي على السلع والخدمات المنتجة محلياً، في حين تمثل الواردات الإنفاق المحلي على السلع والخدمات الأجنبية، والفرق بين ما نُصدره وما نستورده يطلق عليه صافي الصادرات، أو صافي الإنفاق الخارجي، ويدخل ضمن الطلب الكلي (أو الإنفاق الكلي) .

وتعتمد الصادرات والواردات على عدة عوامل من أهمها الدخل القومي، فعندما يزداد الطلب المحلي على السلع والخدمات في دولة ما فإن جزءاً من هذا الطلب يتم تلبيته من الخارج. فواردات المملكة مثلاً تزداد عند إزدياد الدخل القومي وتقل عندما يقل الدخل القومي. وكذلك فإن صادرات المملكة تعتبر واردات لدول أخرى، وبالتالي تعتمد صادراتنا على الدخل القومي لتلك الدول وليس على الدخل القومي للمملكة. وعليه فعندما ينمو إقتصاد المملكة، أو أي دولة أخرى تعتمد بشكل كبير على الواردات لتلبية الطلب المحلي من السلع والخدمات، بمعدل أسرع من معدلات نمو شركاءها التجاريين، فقد ينتج عن ذلك إنخفاض في صافي الصادرات (بسبب زيادة الواردات). وعلى العكس من ذلك عندما ينمو الدخل القومي للشركاء التجاريين بمعدل أسرع من معدل النمو الاقتصادي في المملكة، فنتوقع أن يكون هناك نمو في صافي صادرات المملكة (بسبب زيادة الصادرات).

من جانب آخر، فإن فروقات الأسعار العالمية تؤثر أيضاً على صادرات الدول من السلع والخدمات. فلو افترضنا أن أسعار السلع الأمريكية ارتفعت مقارنة مع أسعار السلع اليابانية، فإن ذلك يعني أن السلع الأمريكية تصبح أكثر

غلاءً مقارنة بالسلع اليابانية، وسيؤدي ذلك إلى إرتفاع الطلب على السلع اليابانية، ومن ثم إلى ارتفاع واردات أمريكا من اليابان. وفي اليابان سينخفض الطلب على السلع الأمريكية، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الصادرات الأمريكية إلى اليابان. من ناحية أخرى، يؤدي انخفاض أسعار السلع الأمريكية إلى حدوث العكس تماماً؛ أي تشجيع الصادرات الأمريكية وانخفاض وارداتها ومن ثم ارتفاع صافي الصادرات.

والخلاصة هي إن انخفاض الأسعار الخارجية للسلع والخدمات لدولة ما مقارنة بالدول الأخرى يزيد من صافي الصادرات لتلك الدولة، وازدياد الأسعار الخارجية يقلل صافي الصادرات لتلك الدولة المعنية. وهذه الخلاصة تتضمن مفهوماً آخر له علاقة وثيقة بأسعار السلع والخدمات وهو سعر صرف العملات؛ حيث تؤثر أسعار الصرف في حركة الصادرات والواردات. فمثلاً إذا أراد تاجر سعودي شراء ملابس من بريطانيا وكان سعر الوحده الواحدة يساوي 30 جنيهاً إسترلينياً، فإذا كان سعر صرف الجنيه الإسترليني يساوي 5 ريال، فسوف يكون سعر الوحدة الواحدة من الملابس البريطانية في السعودية 150 ريال، فإذا ارتفع سعر صرف الجنيه وأصبح يعادل 6 ريال، فإن سعر الوحدة للمشتري السعودي سوف يرتفع إلى 180 ريال، بدلاً من 150 ريال ، الأمر الذي سوف يؤدي إلى خفض الطلب على السلع البريطانية في السعودية، وسنناقش هذه النقطة بالتفصيل في الفصل العاشر .

ويوضح جدول رقم (3-6) حركة الصادرات والواردات للمملكة العربية السعودية لعدة سنوات مختارة، حيث نلاحظ أن المملكة تمتعت بصافي صادرات

موجب (فائض في الميزان التجاري) خلال الأعوام المذكورة، ولعل الفضل في ذلك يعـود إلى صـادرات المملكـة البترولـية التـي تشـكل النسـبة العظمـى مـن إجمـالي الصادرات.

ويجب ملاحظة أن الصادرات هي جزء من الإنتاج المحلي الإجمالي، ويجب بالتالي إضافتها إلى الناتج المحلي، في حين أن الواردات هي جزء من الإنتاج الأجنبي رغم أنها تمثل جزءاً من الاستهلاك المحلي، ولهذا يجب خصمها من الناتج المحلي، وإلاّ نكون قد حسبنا الإنتاج الأجنبي ضمن الناتج المحلي الإجمالي

جدول (3-6): صادرات وواردات المملكة العربية السعودية (سنوات مختارة)

(مليون ريال)

السنة	الصادرات	الواردات (–)	صافي الصادرات
2011	1,367,620	493,449	874,171
2012	1,456,502	583,473	873,029
2013	1,409,524	630,582	778,942
2014	1,284,122	651,876	632,246
2015	763,313	655,033	108,280
2016	688,423	525,636	162,787

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، 2016م

مصطلحات وردت في هذا الفصل

Autonomous Consumption	الاستهلاك الذاتي
Consumption Function	دالة الاستهلاك
Expenditure Consumption	الإنفاق الاستهلاكي
Government Expenditure	الإنفاق الحكومي
Inflation	التضخم
Internal Rate of Return	معدل العائد الداخلي
Investment	الاستثمار
Investment Function	دالة الاستثمار
Marginal Efficiency of Capital	الكفاية الحدية لرأس المال
Marginal Propensity to Consume	الميل الحدي للاستهلاك
Marginal Propensity to Save	الميل الحدي للادخار
Net Exports	صافي الصادرات
Real Interest Rate	سعر الفائدة الحقيقي
Saving	الادخار
Taxes	الضرائب

أسئلة للمراجعة

(1) إذا كانت معادلة الاستهلاك في دولة ما تأخذ الشكل التالي:

$C = 80 + 0.70\ Yd$

المطلوب:

(أ) قيمة الميل الحدي للاستهلاك، مع توضيح ماذا تعني هذه القيمة؟

(ب) اشتقاق دالة الادخار؟

(ج) رسم دالتي الاستهلاك والادخار؟

(2) ماهي العوامل التي تؤثر على حجم الاستثمار في الدولة؟ مع الشرح.

(3) باختصار، كيف يحدث التوازن الكلي في الاقتصاد ؟

(4) باستخدام الرسم البياني، كيف يؤثر ارتفاع المستوى العام للأسعار على الناتج المحلي ؟

الفصل الرابع

توازن الدخل القومي

بعد أن تعرفنا في الفصل السابق على مكونات الطلب الكلي التي شملت الإنفاق الاستهلاكي الخاص (C)، والإستثمار (I)، والإنفاق الحكومي (G)، وصافي الصادرات (X-M)، سنقوم في هذا الفصل بتوضيح آلية تحقق توازن الدخل القومي، وكيف نصل إلى النقطة التي يتساوى عندها الطلب الكلي (AD) مع العرض الكلي (AS).

وفي هذا السياق، ولغرض تبسيط النموذج، سوف نفترض الآن ثبات كلٍ من المستوى العام للأسعار، وأسعار الفائدة، وسعر صرف العملة المحلية. سنفترض كذلك أن الإنفاق الاستهلاكي هو المتغير الوحيد، في حين أن قيم المكونات الثلاثة الأخرى للطلب الكلي (الاستثمار، والإنفاق الحكومي، وصافي الصادرات) ثابته دون تغيير (سنقوم لاحقاً بتجاهل بعض هذه الإفتراضات عندما نتناول حالة توازن العرض الكلي للإقتصاد حيث سنسمح للمستوى العام للأسعار بالتغير).

توازن الدخل القومي

تستطيع الدولة عن طريق استخدام السياسة المالية، مثل الضرائب أو الإنفاق الحكومي، التأثير على النشاط الاقتصادي الكلي؛ إما بتحفيزه وإنعاشه في فترات الركود، أو بتبطئته في فترات النمو السريع. ويرى بعض علماء الاقتصاد، مثل

الاقتصادي البريطاني المعروف جون كينز (John Keynes)، أن ديناميكية السوق وحدها غير قادرة على تحقيق مستوى التوظيف الكامل في الاقتصاد، وإنما لا بد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. ولكن ولغرض التحليل، سنفترض في هذا الفصل عدم تدخل الدولة، سواءً لتنظيم الطلب الكلي أو للتأثير على النشاط الاقتصادي بشكل عام.

وكما أوضحنا سابقاً، فإنه من الضروري أن يتساوى الدخل الكلي مع الإنتاج الكلي في الاقتصاد، ولكن ليس بالضرورة أن يتساوى الدخل الكلي مع الإنفاق الكلي. لنفترض الآن أن الإنفاق الكلي، الذي هوعبارة عن (C + I + G + X-M) ، أكبر من قيمة الإنتاج الذي تم تحقيقه في الاقتصاد بواسطة القطاع الخاص (بكافة مكوناته). في هذه الحالة، يمكن توقع حدوث أحد أمرين: إما زيادة في مستوى الإنتاج، أو زيادة في مستويات الأسعار. ففي الحالة الأولى، ومادام أن الطلب الكلي أكبر من الإنتاج الكلي، فسيقوم القطاع الخاص بالسحب من المخزون لمواجهة الزيادة في الطلب، فيحدث نقصً في حجم المخزون مما يعطيهم مؤشراً لزيادة الإنتاج. أما في الحالة الثانية، فإنه إذا توقع القطاع الخاص أن الزيادة في الطلب قد تستمر لفترة زمنية، وأن هذه الزيادة ليست مؤقتة، فقد يدفعهم ذلك إلى زيادة الأسعار. وفي كلتا الحالتين، فإن هذا يعني عند الاقتصاديين أن مستوى الأسعار أو الإنتاج في حالة عدم توازن، أي أن الإنفاق الكلي أكبر من قيمة الإنتاج الحالي.

من ناحية ثانية، فقد يحدث عدم التوازن عندما يكون تدفق الإنفاق العام أقل من الإنتاج الحالي، الأمر الذي يؤدي إلى تراكم المخزون وعدم القدرة على تحديد الكميات الصحيحة المطلوب إنتاجها من السلع. وعندما يحدث هذا، فإنه يعطي مؤشراً للقطاع الخاص بأن قرارات الإنتاج ليست صحيحة، ومن ثم سوف يتمثل رد فعلهم في تخفيض حجم الإنتاج، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالى. وفي حالة استمرار عدم التوازن، فإن ذلك سوف يؤدي إلى خفض الأسعار لتشجيع المبيعات وزيادة الطلب، مع أن القطاع الخاص سيكون في الغالب حذر تجاه مسألة خفض الأسعار، فما لم يكن الهبوط في الطلب مؤقتاً فسيكون الخيار الأول لهم هو خفض الإنتاج.

التوازن في جانب الطلب في الاقتصاد Equilibrium in Demand Side

مما تقدم يتضح لنا ان الناتج المحلي الإجمالي سيزداد (ينخفض) عندما يكون أقل (أكبر) من مستوى الإنفاق الكلي على السلع والخدمات، وأن التوازن يتحقق عندما يستوعب الإنفاق الكلي جميع الإنتاج الحالي للاقتصاد، إذ يكون المنتجون في هذه الحالة على قناعة بأن سياسات الإنتاج والأسعار يتم تنفيذها بصورة صحيحة وليس هناك عوامل تدفعهم لتبديل هذا الوضع. و يبرز هنا ثلاثة تساؤلات يجب الانتباه إليها وهي:

1- ما هو مستوى التوازن للناتج المحلي الإجمالي؟

2- هل سيعاني الاقتصاد عند هذا المستوى التوازني من البطالة، أم من التضخم، أم من الإثنين معاً ؟

3- هل سيرغب المنتجون في الاستمرار في الإنتاج في ظل هذا التوازن ؟

وسوف نجد الإجابة عن السؤالين الأوليين في الأجزاء القادمة من هذا الفصل، أما السؤال الأخير فسنتركه للفصول القادمة.

إنشاء قائمة بيانات الإنفاق:

لغرض توضيح مستوى التوازن للناتج المحلي الإجمالى، لنأخذ المثال التالي الذي يبين العلاقة بين الإنفاق الكلي والناتج المحلي الإجمالى في إحدى الدول.

نلاحظ من بيانات الجدول رقم (4-1) أن هناك علاقة موجبة بين الإنفاق الاستهلاكي (C) والناتج المحلي الإجمالي (Y)؛ أي أنه كلما ارتفع الناتج، ارتفع معه الإنفاق الاستهلاكي. سنفترض أن مكونات الإنفاق الإجمالى الثلاثة الأخرى (الاستثمار، والإنفاق الحكومي، وصافي الصادرات) ثابتة بغض النظر عن مستوى الناتج المحلي الإجمالي، وأن الإنفاق الاستثماري يساوي 900 مليون دولار، والإنفاق الحكومي 1300 مليون دولار، وصافي الصادرات (-100) مليون دولار، أي أن قيمة الواردات اكبر من قيمة الصادرات، وهو ما يعني أن هناك عجزاً في الميزان التجاري.

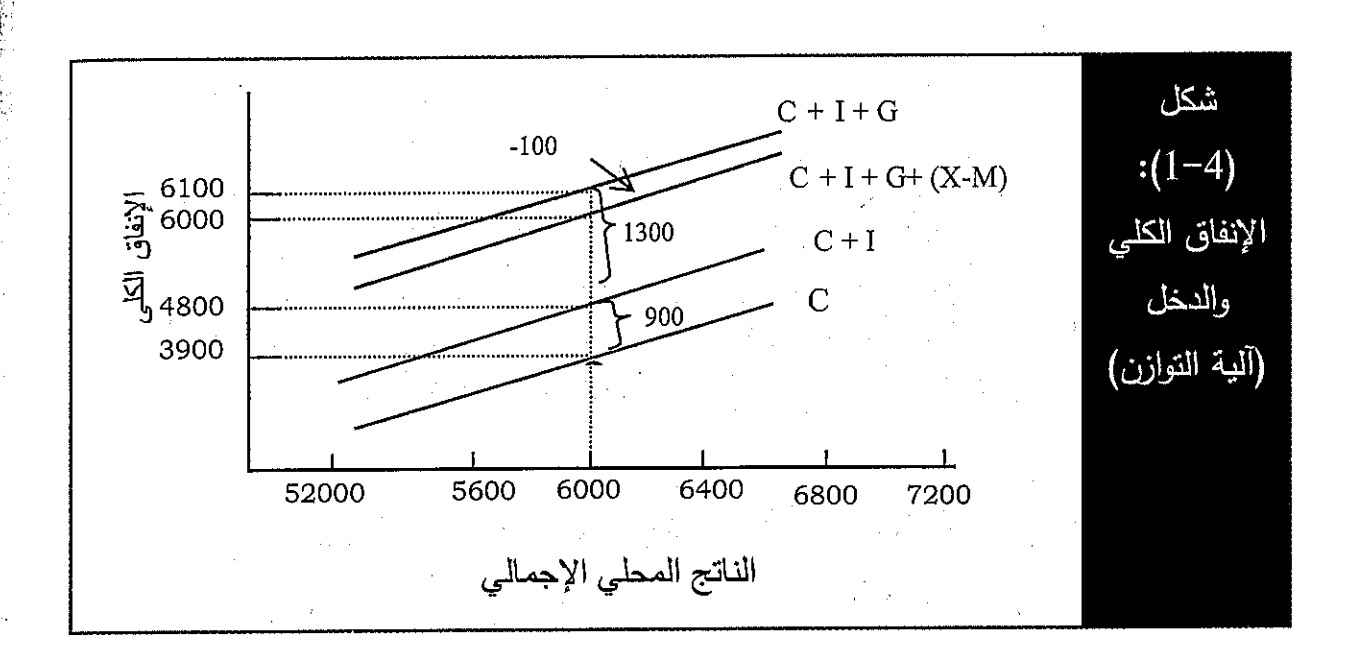
جدول (4-1): الناتج المحلي والإنفاق الكلي

(الأرقام بملايين الدولارات)

(1) الناتج المحلي الإجمالي (Y)	(2) الاستهلاك (C)	(3) الاستثمار (I)	(4) الإنفاق الحكومي (G)	(5) صافي الصادرات (X-M)	(6) الإنفاق الكلي (AD)
4800	3000	900	1300	-100	5100
5200	3300	900	1300	-100	5400
5600	3600	900	1300	-100	5700
6000	3900	900	1300	-100	6000
6400	4200	900	1300	-100	6300
6800	4500	900	1300	-100	6600
7200	4800	900	1300	-100	6900

وبجمع المكونات الأربعة للإنفاق C + I + G + (X-M) نحصل على إجمالي الإنفاق أو الطلب الكلي (AD) الموضح في العمود رقم (6). ثم عن طريق مقارنة العمود رقم (1) مع العمود رقم (6)، نستطيع أن نستخلص العلاقة بين الدخل والإنفاق، وتسمى هذه العلاقة بقائمة الإنفاق. ويوضح الشكل رقم (4-1) قائمة الإنفاق حيث تمثل (C) دالة الاستهلاك التي تم رسمها وفق البيانات الموجودة في العمودين (1) و (2) في الجدول رقم (4-1). أما الخط (C + I)، فنحصل عليه بعد إضافة 900 مليون دولار، قيمة الاستثمار الثابت. كما نحصل على الخط (C + I + G) عن طريق إضافة الإنفاق الحكومي (G)، الذي افترضنا أنه ثابت عند مستوى 1300 مليون دولار، إلى الخط (C + I). أما بالنسبة لخط الإنفاق الكلي ((C + I + G + (X-M)، فنحصل عليه بإضافة المكون الرابع

للإنفاق الكلي، وهو صافي الصادرات (X-M)، حيث نلاحظ أن هذا الخط موازٍ للخط (C + I + G) ولكنه منخفض عنه بقيمة 100 مليون دولار، التي تمثل قيمة صافي الصادرات.



شكل (1-4): الإنفاق الكلي والدخل (آلية التوازن)

آلية تحديد توازن الدخل:

يمكننا الآن تحديد توازن الدخل في اقتصاد هذه الدولة الافتراضية إما عن طريق بيانات الجدول رقم (4-1)، أو عن طريق استخدام الرسم البياني في الشكل رقم (4-1) بعد إضافة خط 45°، كما هو موضح في الشكل رقم (4-2). فالجدول يوضح حالات الإنفاق الكلي (C + I + G + X-M) عند كل مستوى من مستويات الإنتاج المختلفة، إذ نلاحظ أن التوازن يتحقق عندما يكون الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى 6,000 مليون دولار، وأن أي نقطة خلاف ذلك تعني أن الناتج المحلي

الإجمالي في حالة عدم توازن. فعندما يكون الإنتاج أقل من 6,000 مليون دولار، ولنفترض مثلاً 5,200 مليون دولار، فإن الإنفاق الكلي سيكون 5,400 مليون دولار (كما هو موضح في العمود السادس)، أي أن الإنفاق الكلي أكبر من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 200 مليون دولار، وهو ما سيؤدي إلى انخفاض المخزون، وهذا يعطي مؤشراً ودافعاً للمنتجين لزيادة الإنتاج. وبالمثل فإن أي مستوى للإنتاج أعلى من 6,000 مليون دولار، فإنه لن يحقق التوازن المطلوب لأن الإنتاج سيكون في هذه الحالة أعلى من الإنفاق الكلي. فعند مستوى إنتاج قيمته 6,800 مليون دولار، على سبيل المثال، فسيكون هناك إنفاق إجمالى قيمتة 6,600 مليون دولار، وهو ما يعني أن هناك فائضاً في الإنتاج قدره 200 مليون دولار، وهو فائض غير مطلوب في السوق ويعطي مؤشراً للمنتجين بأن معدل الإنتاج الحالي مرتفع، وأن معدلات مخزون السلع في تزايد. وكما ذكرنا سابقاً، فإن التوازن يتحقق فقط عندما يتساوى الإنفاق الكلي مع الناتج المحلي الإجمالي، ونعبر عنه كالآتي:

$$Y = AD = C + I + G + (X - M)$$

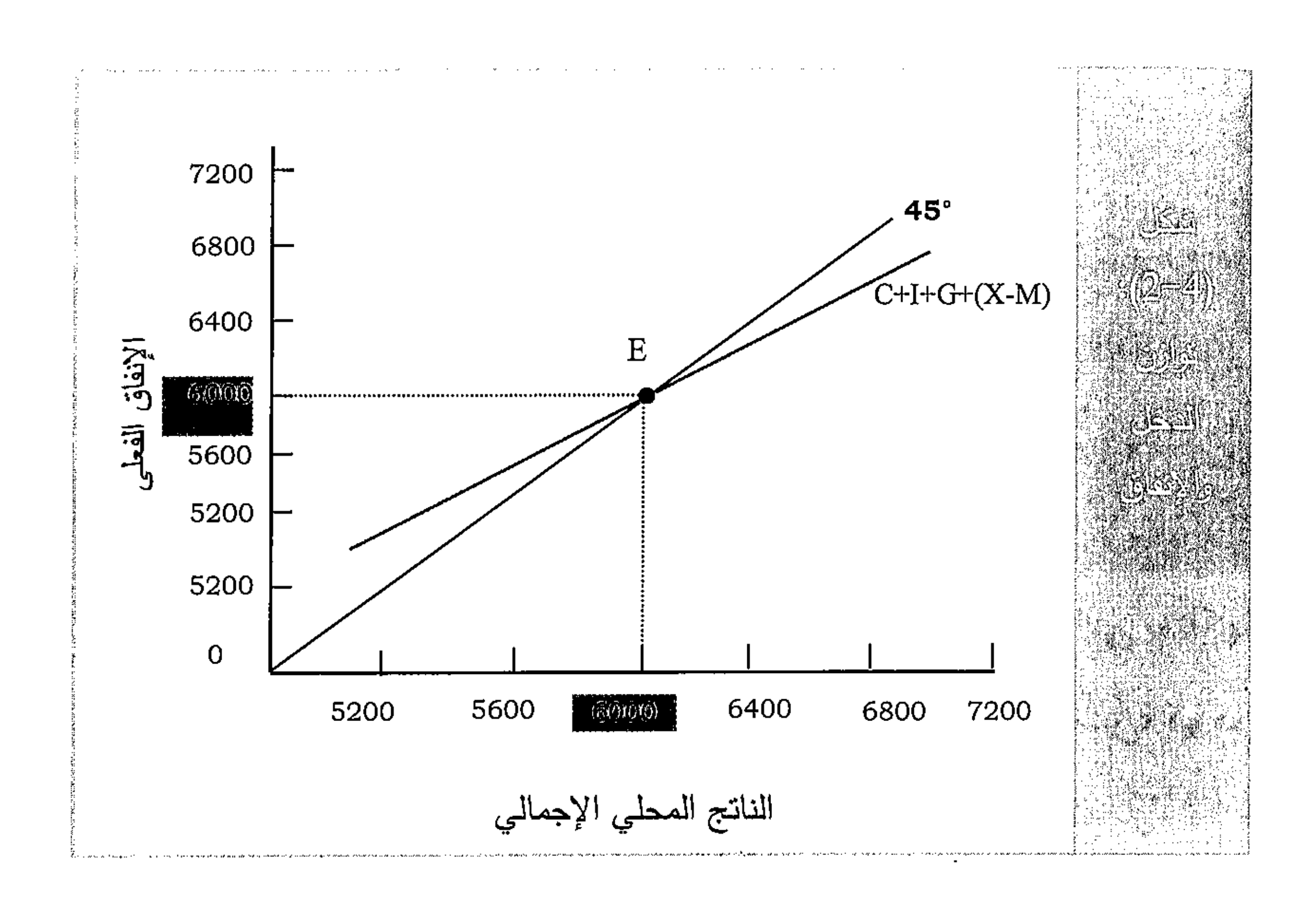
جـــدول (4-2): تحديد توازن الإنتاج

(مليون دولار)

الإنتاج الكلي (Y)	الإنفاق الكلي (AD)	وضع الإنتاج الكلي مقارنة بالإنفاق	وضع المخزون	رد فعل المنتجين
4800	5100	الإنتاج أقل من الإنفاق	في حالة نقصان	إنتاج أكثر
5200	5400	الإنتاج أقل من الإنفاق	في حالة نقصان	إنتاج أكثر
5600	5700	الإنتاج أقل من الإنفاق	في حالة نقصان	إنتاج أكثر
6000	6000	الإنفاق يساوي الإنتاج	ثابت	لا تغيير في الإنتاج
6400	6300	الإنتاج أكبر من الإنفاق	في حالة ارتفاع	إنتاج أقل
6800	6600	الإنتاج أكبر من الإنفاق	في حالة ارتفاع	إنتاج أقل
7200	6900	الإنتاج أكبر من الإنفاق	في حالة ارتفاع	إنتاج أقل

ويلخص الشكل رقم (4-2) بيانات الجدول رقم (4-2) أعلاه، حيث نمثل الناتج المحلي الإجمالي (الدخل) على المحور الأفقي والإنفاق الكلي (C + I + G + (X-M)) على المحور الرأسي، وتم إضافة خط 45^{o} درجة إلى الشكل كما فعلنا سابقاً.

ونلاحظ من الشكل أن التوازن يتحقق عند النقطة (E)، والتي يتساوى عندها الإنتاج الكلي مع الإنفاق الكلي، عند مستوى 6,000 مليون دولار.



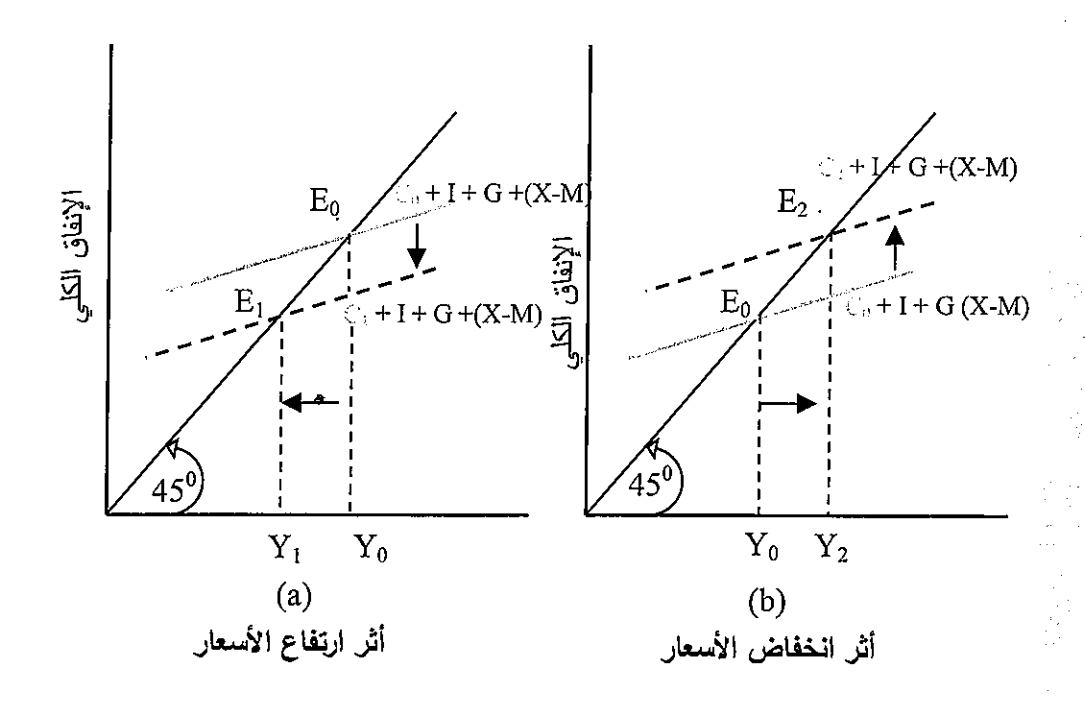
شكل (2-4): توازن الدخل والإنفاق

وعلى هذا الأساس، فإن أي تحرك يسار النقطة (E) سيكون خط الإنفاق أعلى من خط 45°، وهو ما يعني أن الإنفاق الكلي أكبر من الإنتاج، وهذا سيؤدي إلى انخفاض المخزون، وبالتالي يعطي مؤشراً لقطاع الأعمال لكي يزيد من معدلات الإنتاج إلى أن تصل إلى النقطة (E). أما إذا تحركنا إلى يمين النقطة (E)، فإن العكس سيحدث؛ إذ سيكون خط الإنفاق أقل من خط الإنتاج، وهو ما يؤدي إلى تزايد المخزون، فيعطي مؤشراً لقطاع الأعمال بخفض الإنتاج حتى نصل إلى النقطة

(E) مرة أخرى. هذا يعنى أن آلية السوق ستعمل على إعادة الاقتصاد إلى نقطة التوازن كلما حدث خلل في العلاقة التوازنية بين الإنفاق والدخل.

تأثير التغير في المستوى العام للأسعار على توازن الدخل

نعرف من خلال دراستنا في الفصول السابقة إن الإنفاق الكلي ما هو إلاّ عبارة عن إجمالي الطلب على السلع والخدمات. ولهذا، ستتعرف في هذا الجزء من الفصل على تأثير التغير في المستوى العام للأسعار على الطلب الكلي، ومن ثم تأثير ذلك على مستوى الدخل التوازني. ويوضح الشكل رقم (4-3) تأثير التغير في الأسعار؛ إذ يؤدي إرتفاع الأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية للأصول والثروات التي يمتلكها الأفراد، فينخفض بالتالي الإستهلاك ويتحرك خط الإنفاق الكلي إلى أسفل، كما هو موضح في الجزء (a) من الشكل، وهو ما يؤدي إلى تحرك نقطة التوازن من (E_0) إلى (E_1) وانخفاض الناتج المحلي من (Y_0) إلى (Y_1). أما انخفاض الأسعار، فيؤدي إلى عكس ذلك، كما هو موضح في الجزء (b) من الشكل، إذ يتحرك خط الإنفاق إلى أعلى، ومن ثم تنتقل نقطة التوازن من (E_0) إلى (E_2) ويرتفع الناتج المحلي من (Y_0) إلى (Y_2).

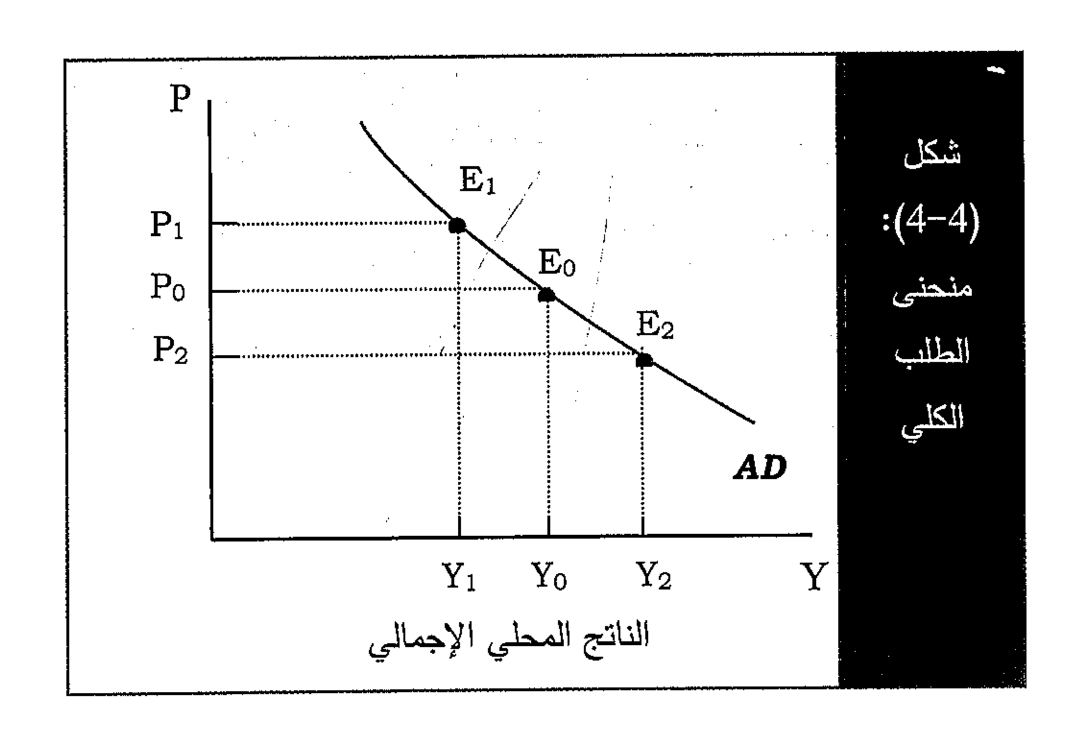


(a) أثر ارتفاع الأسعار

(b) أثر انخفاض الأسعار

وبإمكاننا الآن استخدام نقاط التوازن (E_0، E_1، E_2) التي حصلنا عليها، والموضحة في الشكل رقم (4-3)، لاشتقاق منحنى الطلب الكلي (AD)، الذي يوضح العلاقة بين الناتج المحلي (الدخل) والأسعار المحلية، كما هو موضح في الشكل رقم (4-4). ونستطيع من خلال هذا المنحنى، الذي ينحدر من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين، ملاحظة العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار والطلب الكلي؛ فانخفاض الأسعار يؤدي إلى ارتفاع القيمة الحقيقية للأصول والثروات التي يمتلكها الأفراد، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، والعكس صحيح في حالة ارتفاع الأسعار.

وتجدر ملاحظة أن تغير الأسعار المحلية لا يؤثر فقط على الإنفاق الاستهلاكي (C)، ولكنه يؤثر أيضاً على التجارة الدولية، ومن ثم على منحنى الإنفاق الكلي (الطلب الكلي). فعلى سبيل المثال، عند ارتفاع أسعار السلع القابلة للتصدير في المملكة العربية السعودية مقارنة بالدول الأخرى، فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض الصادرات (X) وارتفاع الواردات (M)، ومن ثم ينخفض الإنفاق الكلي فيتحرك خط الإنفاق الكلي ($C + I + G + (X–M)$) إلى أسفل، وهو ما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، كما في الشكل رقم (4-3) جزء (a)، الذي يمكن تمثيله في الشكل رقم (4-4)، حيث أدى ارتفاع الأسعار من P_0 إلى P_1 إلى انخفاض الناتج المحلي من Y_0 إلى Y_1، في حين أدى انخفاض الأسعار من P_0 إلى P_2 إلى ارتفاع الناتج من Y_0 إلى Y_2.



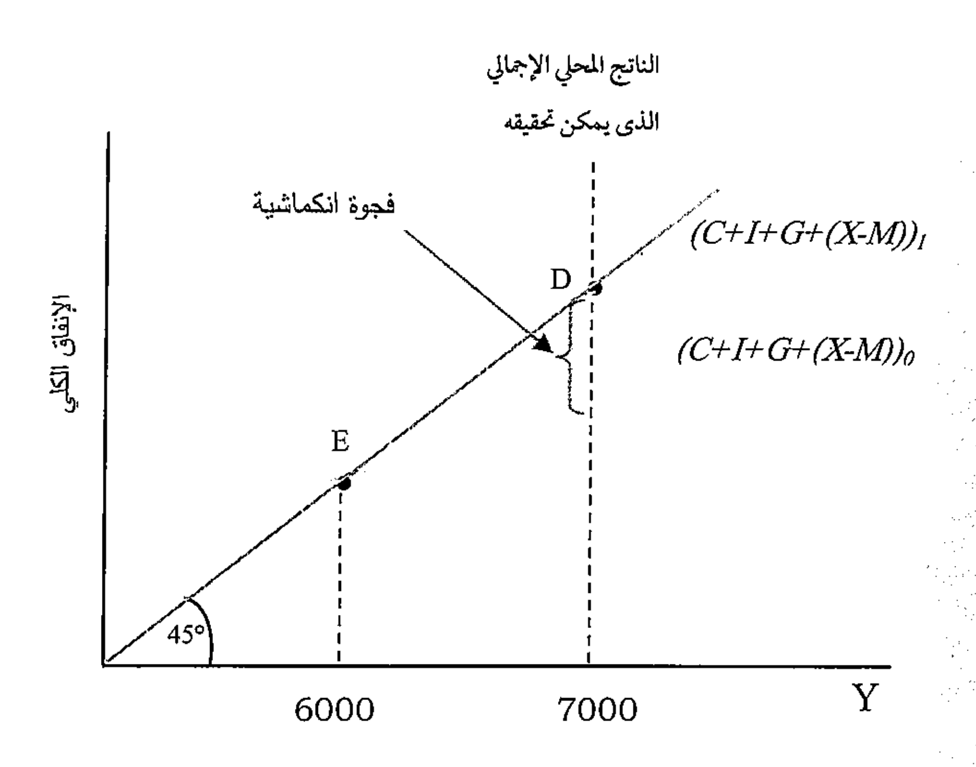
شكل (4-4): منحنى الطلب الكلي

إن مستوى الدخل التوازني الذي ناقشناه من قبل لا يعني بالضرورة أن الاقتصاد يعمل عند مستوى التوظيف الكامل (حيث تكون جميع الموارد الاقتصادية في الدولة موظفة بالكامل) لتحقيق هذا التوازن، بل قد يحدث أن يتحقق التوازن عند نقطة أقل أو أعلى من مستوى التوظيف الكامل. فإذا كان التوازن عند نقطة أقل من مستوى التوظيف الكامل، فنقول في هذه الحالة أن لدينا فجوة انكماشية، أما إذا تحقق التوازن عند نقطة أعلى من مستوى التوظيف الكامل، فيكون لدينا فجوة تضخمية.

لتوضيح هذه الحالة، لننظر إلى الشكل رقم (4-5) الذي يوضح خط الإنفاق والدخل، حيث يحدث توازن الناتج المحلي الإجمالي عندما يتقاطع خط الإنفاق مع خط 45^{o} عند النقطة (E)، أي عند مستوى 6000 مليون دولار، في حين أن الناتج المحلي الإجمالي الذي يمكن تحقيقه عند مستوى التوظيف الكامل يبلغ 7000 مليون دولار، كما هو موضح بالخط العمودي، ومن ثم فإن النقطة (D) هي نقطة التوازن التي يمكن للاقتصاد تحقيقها إذا استغل جميع موارده الاقتصادية المتاحة. ولهذا، فعندما يكون مستوى التوازن للناتج الإجمالي أقل من مستوى التوظيف الكامل، يكون الاقتصاد في حالة ركود، وتسمى المسافة بين نقطة التوازن

الحالية للناتج المحلي الإجمالي ونقطة التوازن في حالة مستوى التوظيف الكامل بالفجوة الانكماشية (Recessionary Gap) .

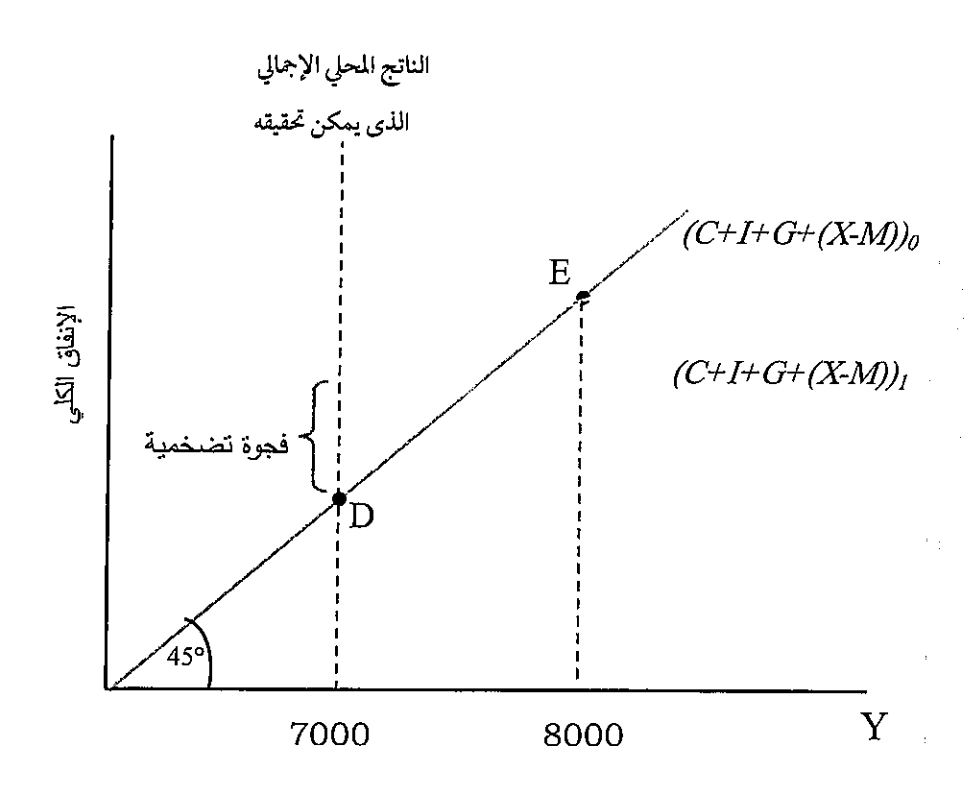
وقد لفت جون كينز النظر إلى هذا النوع من الفجوات التى سادت فى فترة الكساد العالمي فى الثلاثينات من القرن العشرين، حيث ركز على حالة الموارد غير الموظفة عندما تكون نقطة التوازن في مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل، كما في الشكل رقم (4-5). وقد تعزى هذه الحالة التي يتقاطع عندها خط الإنفاق مع خط 45° عند نقطة أقل من مستوى الناتج المحلي الذي يحقق التوظيف الكامل، إلى عدم رغبة المستهلكين والمستثمرين في الإنفاق في ظل الأسعار الحالية، أو لإنخفاض الإنفاق الحكومي، أو لضعف الطلب الخارجي على السلع والخدمات المنتجه محلياً. وتؤدي جميع هذه العوامل إلى انخفاض الإنفاق الكلي، وينتج من ذلك بطالة عالية لعدم وجود طلب كافٍ يحقق توظيف الأيدي العاملة. ويتضح من الشكل رقم (5-4) أن الوصول لمستوى التوظيف الكامل، وإزالة الفجوة الانكماشية، يمكن أن يتحقق برفع خط الإنفاق الكلي، وذلك بتحريك المنحنى (C + I + G + (X-M)) إلى أعلى، حتى يتقاطع مع الخط 45° عند النقطة (D)، فهل يمكن تحقيق ذلك دون تدخل الحكومة؟



كما إن الاقتصاد معرض لحدوث فجوة إنكماشية، فإنه معرض أيضاً من جانب آخر لأن يعاني من فجوة تضخمية، وهي الحالة المقابلة للفجوة الانكماشية، ويوضح لنا الشكل رقم (4-6) هذه الحالة، إذ نلاحظ أن منحنى الإنفاق الكلي يتقاطع مع خط 45° عند النقطة (E)، حيث يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الفعلي 8,000 مليون دولار، وهو يفوق الناتج المحلي الإجمالي الذى يمكن تحقيقه عند مستوى التوظيف الكامل الذى يبلغ 7,000 مليون دولار فقط. ويحدث هذا الوضع عندما يكون واحداً أو أكثر من عناصر الإنفاق (الاستهلاك أو الاستثمار أو الإنفاق

الحكومي أو الطلب الأجنبي على السلع والخدمات) مرتفعاً بشكل يفوق الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المحلي. بالإضافة إلى ذلك فإن انخفاض الأسعار قد يسهم أيضاً في تحرك منحنى الإنفاق إلى أعلى. وللوصول إلى مستوى توازن التوظيف الكامل، وتجنب حدوث تضخم في الاقتصاد، فإنه لابد من خفض مستوى الإنفاق الكلي بدرجة كافية بحيث يؤدي ذلك إلى تحرك خط الإنفاق إلى الأسفل حتى الوصول إلى النقطة (F). وتوضح المسافة الأفقية بين منحنى الإنفاق الفعلي $(C+I+G+(X-M))_0$ والمنحنى المفترض $(C+I+G+(X-M))_1$ الفجوة التضخمية؛ وهي عبارة عن الفرق بين المستوى الفعلي من الناتج المحلي الإجمالي والمستوى الذي يمكن تحقيقه عند توظيف جميع الموارد المتاحة. ويمكن في هذه الحالة زيادة الأسعار، أو إجراء سياسات أخرى مثل زيادة الضرائب، أوخفض الإنفاق الحكومي، بهدف تقليل الإنفاق الكلي للوصول إلى نقطة التوازن عند مستوى التوظيف الكامل.

ويعتقد كثير من خبراء الاقتصاد أن التنسيق بين الاستثمار والادخار له دور مهم في عدم ظهور الفجوات الانكماشية أو التضخمية. فقبل عقود من الزمن كان المفهوم العام لدى الاقتصاديين أن مستوى التوظيف الكامل يتحقق عندما يكون الناتج المحلي الإجمالي في حالة توازن، ولكن في العقود الأخيرة، وتحديداً منذ ظهور النظرية الكينزية، اقتنع اغلب الاقتصاديون بأنه ليس بالضرورة أن يتحقق مستوى التوظيف الكامل عند نقطة توازن الناتج المحلي الإجمالي. وبمعنى آخر؛ فإن الاقتصاد سيكون في حالة توازن عند مستوى التوظيف الكامل فقط عندما تتعادل الكمية



التي يرغب المستهلكون في ادخارها عند مستوى التوظيف الكامل مع الكمية التي يرغب المستثمرون في استثمارها، وسيعاني الاقتصاد من الفجوة الإنكماشية عندما يفوق الادخار حجم الاستثمار عند مستوى التوظيف الكامل، لأن الإنفاق الاستثماري الذي تمت إضافته سيكون أقل من مستوى الادخار الذى تم تسريبه من دائرة الدخل. وعلى العكس من ذلك، ستحدث الفجوة التضخمية عندما يفوق حجم الاستثمار المدخرات المحلية عند مستوى التوظيف الكامل؛ لأن الطلب على الإنتاج سيكون في هذه الحالة أعلى من مستوى الإنتاج المحلي الحقيقي.

وتعتبر هذه الظواهر الاقتصادية المتمثلة في حدوث الفجوات التضخمية أو الإنكماشية سمة من سمات الاقتصاد الحر، وقد يكون السبب في ذلك أن المستثمرين والمدخرين لا يشكلون فئة واحدة، وإنما هم مجموعات منفصلة، ولذا نجد أن خططهم غير متجانسة، وإن عمليات الاستثمار والادخار قد تتم في فترات زمنية مختلفة بحيث يصعب التكهن بإمكانية التنسيق الكامل لتحقيق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل. ونلاحظ أن الدول التي كانت تتبع منهج التخطيط المركزي لم تعانِ كثيراً من مشاكل التذبذب الاقتصادي الذي عانت منه الدول الغربية، لأنه كان في مقدورها تحديد الكمية التي يجب استثمارها من خلال جهاز التخطيط المركزي.

وباختصار، فإنه في حالة وجود مستوى أسعار مناسبة وصحيحة تحقق تقاطع منحنى الإنفاق الكلي مع خط 45° عند نقطة التوظيف الكامل، فلن يكون هناك فجوة تضخمية أو انكماشية في الاقتصاد. و سنتطرق في الفصول القادمة إلى القوى الاقتصادية التي يمكنها أن تصحح ذاتها بصورة تلقائية بحيث تعالج حالات التضخم والانكماش في الاقتصاد وتعود بها إلى حالة التوظيف الكامل.

مصطلحات وردت في هذا الفصل

الطلب الكلي	Aggregate Demand
العرض الكلي	Aggregate Supply
التوظيف الكامل	Full Employment
توازن الدخل	Income Equilibrium
الفجوة التضخمية	Inflationary Gap
الفجوة الانكماشية	Recessionary Gap

أسئلة للمراجعة

(1) ما المقصود بالفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية؟ وما تأثيرهما على الاقتصاد؟

(2) ماهو المقصود بالتوظيف الكامل؟

(3) ما أهمية الدور الذي يلعبه الادخار في معالجة الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية؟

(4) ما هي السياسات الاقتصادية التي يمكن استخدامها للتخلص من الفجوة الإنكماشية؟ وهل تختلف عن السياسات الاقتصادية التي يمكن استخدامها للتخلص من الفجوة التضخمية؟

قمنا في الفصل السابق باشتقاق منحنى الطلب الكلي ورأينا كيف أن التغير في الكمية المطلوبة للناتج المحلي الإجمالي يعتمد فقط على التغير في المستوى العام للأسعار، وذلك بسبب الفرضية التي وضعناها هناك والتي تنص على ثبات العوامل الاخرى المؤثرة في الطلب. ولكن في حالة تغير واحد أو أكثر من هذه العوامل، فإن منحنى الطلب الكلي قد يتحرك إلى الأعلى (اليمين) أو إلى الأسفل (اليسار)، وذلك حسب نوعية التغير الذي يحدث. وتؤثر هذه العوامل على منحنى الطلب الكلي من خلال فكرة أو نظرية المضاعف، التي تتلخص في أن الزيادة في الإنفاق ستؤدي إلى زيادة أكبر في مستوى توازن الناتج المحلي الإجمالي.

سنقوم في هذا الفصل بتوضيح نظرية المضاعف بيانياً من خلال منحنى الدخل – الإنفاق الذي مر معنا سابقاً، وكذلك رياضياً من خلال المعادلات الجبرية.

مبدأ المضاعف The Multiplier Principle

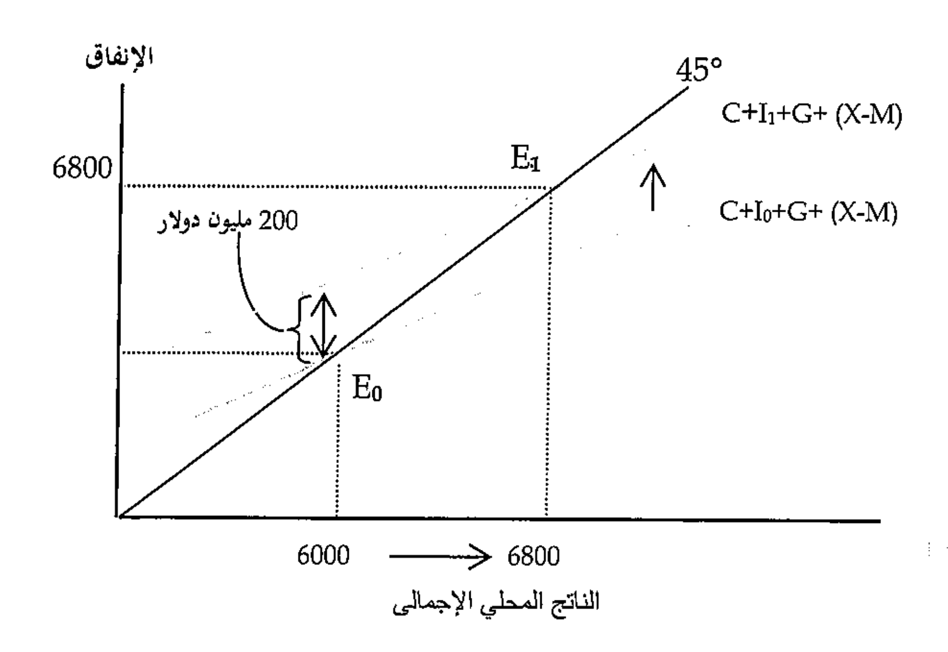
لتوضيح فكرة المضاعف، سنستمر في استخدام المثال الافتراضي السابق في الجدول رقم (4-1)، ولكننا سنفترض هنا زيادة الإنفاق الاستثماري على السلع والخدمات، ومن ثم سنوضح كيف تؤثر هذه الزيادة، من خلال المضاعف، على الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدولة. سنفترض من أجل ذلك أن الأسعار ثابتة، وأن قطاع الأعمال في هذه الدولة الافتراضية قرر زيادة استثماراته بمقدار 200 مليون دولار، إضافة إلى

الاستثمار الإجمالي السابق والبالغ 900 مليون دولار. في هذه الحالة، سنلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي سيزداد بمقدار أكبر من قيمة الزيادة في الاستثمار (البالغة في هذا المثال 200 مليون دولار)، وذلك بسبب عمل المضاعف، وستكون قيمة المضاعف (الذي سنرمز له بالرمز Mr) عبارة عن نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي التوازني إلى التغير في الإنفاق الاستثماري، أي: $Mr = \frac{\Delta Y}{\Delta I}$ ، وهو ما يطلق عليه في هذه الحالة مضاعف الاستثمار، وسوف نوضح من خلال الجدول رقم (5-1) أن المضاعف يكون عادة أكبر من الواحد الصحيح.

ويوضح الجدول رقم (5-1) قائمة الإنفاق الكلي بعد زيادة الاستثمار إلى 1,100 مليون دولار، إذ نلاحظ ارتفاع المستوى التوازني للطلب الكلي إلى 6,800 مليون دولار. ويمكن توضيح هذا الوضع بيانياً؛ فالخط $C + I_1 + G + (X\text{-}M)$ في الشكل أدناه مستخلص من الجدول رقم (5-1)، في حين أن خط الإنفاق الكلي الأصلي $C + I_0 + G + (X\text{-}M)$ مستخلص من الجدول رقم (4-1).

جدول (5-1): الإنفاق الكلي بعد زيادة الاستثمار بقيمة 200 مليون دولار

الدخل (Y)	الاستهلاك (C)	الإستثمار (I)	الإنفاق الحكومي (G)	صافي الصادرات (X-M)	الإنفاق الكلي (AD)
4,800	3,000	1,100	1,300	-100	5,300
5,200	3,300	1,100	1,300	-100	5,600
5,600	3,600	1,100	1,300	-100	5,900
6,000	3,900	1,100	1,300	-100	6,200
6,400	4,200	1,100	1,300	-100	6,500
6,800	4,500	1,100	1,300	-100	6,800
7,200	4,800	1,100	1,300	-100	7,100



ويوضح الشكل رقم (5-1) أثر المضاعف نتيجة لزيادة الإنفاق الإستثماري بمبلغ 200 مليون دولار، إذ أدّت الزيادة إلى تحرك خط الإنفاق الكلي من: $C + I_0 + G + (X - M)$ ، إلى: $C + I_1 + G + (X\text{-}M)$ ، وبالتالي ارتفع المستوى التوازني للناتج المحلي الإجمالي من E_0 إلى E_1 بزيادة قدرها 800 مليون دولار. وهكذا، نستطيع إيجاد قيمة المضاعف عن طريق قسمة التغير في الدخل على التغير في الإنفاق: $\frac{800}{200} = 4$ مليون دولار. هذا يعني أن أي زيادة قدرها دولار واحد في الإستثمارسوف تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالى بمقدار 4 دولار.

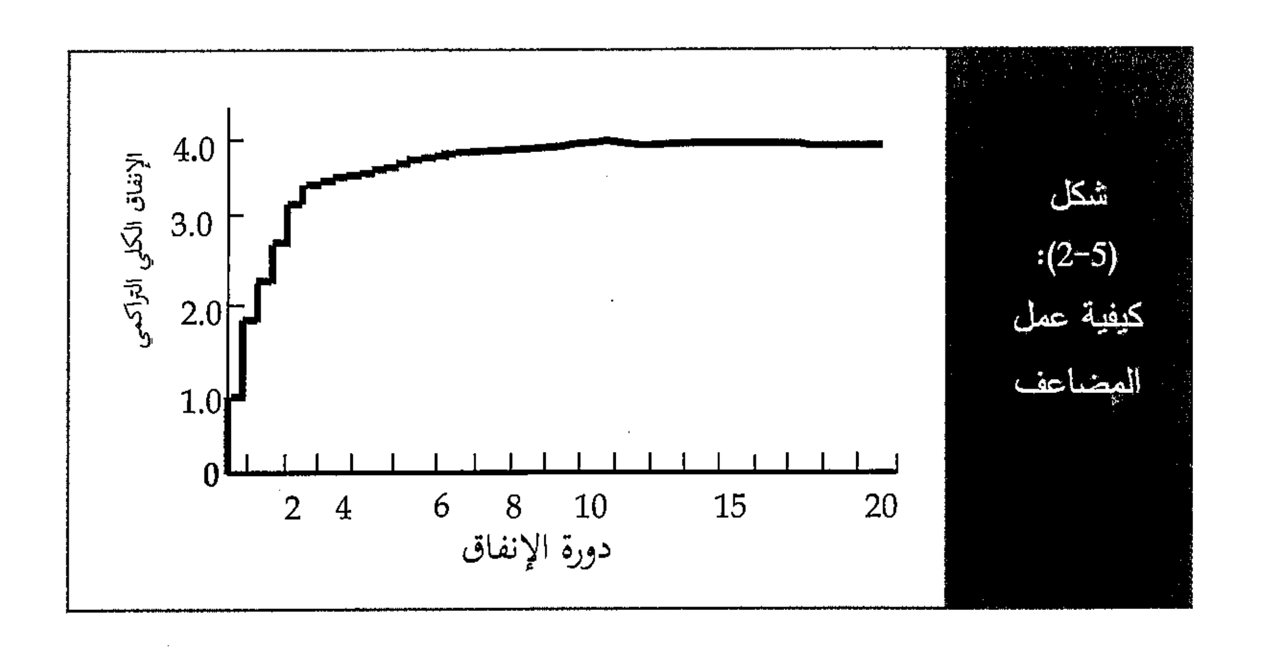
كيفية عمل المضاعف

في بداية الأمر، قد يبدو أن هناك غموضاً حول كيفية عمل المضاعف في الاقتصاد، ولكن سرعان ما يتبدد هذا الغموض عندما نتذكر تيار التدفق الدائري للدخل والإنفاق، وأن إنفاق كل فرد في المجتمع هو عبارة عن دخل لفرد آخر. ولتوضيح كيفية عمل المضاعف، لنفترض أن شركة سابك قررت إنفاق مليون ريال لإعادة تأهيل إحدى شركاتها لتتمكن من إنتاج نوعية جديدة من الألياف البصرية، حيث سيأخذ هذا الإنفاق شكل أجور وعوائد لعمال شركات الإنشاءات التي تعمل في إعادة التأهيل لهذه الشركة، ومن ثم سيقوم العمال بدورهم بإنفاق هذا الدخل المُتحصَل عليه أو جزءاً منه في شراء حاجياتهم من السوق. دعنا نفترض أن الميل الحدي للاستهلاك في هذا المجتمع يساوي 0.75، وهو ما يعني أن هؤلاء العمال سينفقون فقط 750 ألف ريال (من أصل المليون ريال)، ويحتفظون بالباقي كمدخرات. ويمثل هذا المبلغ صافي الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي لهذا المجتمع نتيجة للزيادة التي حدثت في الإنفاق الاستثماري في شركة سابك بمقدار مليون ريال. ويجب ملاحظة أنه حتى هذه المرحلة من عملية التدفق، سيكون هناك زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.75 مليون ريال تحققت نتيجة استثمار مليون ريال.

وسوف تستمر العملية في شكل تدفق دائري؛ فأصحاب المحلات التجارية سيقومون بدورهم بإنفاق 75% من دخولهم التي جاءت من إنفاق العمال البالغ 750 ألف ريال، إذ سينفقون منها 562,500 ريال (والتي تعادل 75% من دخلهم الجديد)،

وهي عباره عن الدورة الثالثة للإنفاق الإستهلاكي الإضافي. وأصحاب الدورة الرابعة سينفقون 75% من دخلهم البالغ 562,500 ريال، وهكذا في كل مرحلة من مراحل الإنفاق سينفق الأفراد 75% من دخلهم الإضافي الذي تم إستلامه، وتستمر العملية وينمو الإستهلاك في كل دورة من هذه الدورات،حتى تبلغ الزيادة الإجمالية في الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة لزيادة الاستثمار بمبلغ مليون ريال، 4 مليون ريال، أي أن قيمة المضاعف تساوي 4. ويوضح الجدول رقم (5-2) خلاصة كيفية عمل المضاعف في الإقتصاد، فالدورة الأولى توضح الإستثمار الأولي الذي نشأ من شركة سابك على شكل زيادة في الدخل بمقدار مليون ريال للعاملين بالمشروع، والدورة الثانية توضح أن العاملين قاموا بإنفاق 75% من دخلهم، لأن الميل الحدي للإستهلاك يساوي 0.75، وتستمر الدورة حتى النهاية، إذ تنفق كل مجموعة 75% من الدخل الجديد لكي تخلق مضاعف آخر في الاقتصاد. فنجد مثلاً عند الدورة العاشرة أن مبلغ المليون ريال الذي تم إستثماره، قد تضاعف إلى 3,770 ألف ريال ، وبعد عشرين دورة بلغت الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 3,980 ألف ريال تقريباً من قيمة المضاعف النهائية والبالغة 4 مليون ريال.

ويعكس الشكل رقم (5-2) أرقام العمود الأخير من الجدول رقم (5-2) حيث نلاحظ كيفية عمل المضاعف وتسارع النمو في المراحل الأولى ثم يقل التسارع حتى تشارف النهاية عند الدورة العشرين.



شكل (5-2): كيفية عمل المضاعف

جدول (5-2): تسلسل مضاعف الإنفاق

رقم الدورة	قيمة الإنفاق في الدورة	الإجمالي التراكمي
1	1,000,000	1,000,000
2	750,000	1,750,000
3	562,500	2,312,500
4	421,875	2,734,375
5	316,406	3,050,781
6	237,305	3,288,086
7	177,979	3,466,065
8	133,484	3,599,549
9	100,113	3,699,662
10	75,085	3,774,747
:	:	:
20	4,228	3,987,317
:	:	:
مالا نهاية	0	4,000,000

اشتقاق المضاعف رياضياً

نستطيع إيجاد قيمة المضاعف البسيط رياضياً من خلال معادلة التوازن لإقتصاد يتكون من قطاعين. لقد أوضحنا سابقاً كيف يتحدد مستوى توازن الدخل، وذلك عندما يتساوى الدخل مع الإنفاق الكلي أي:

$$Y_0 = C + I \qquad (1)$$

وحيث إن دالة الإستهلاك (بفرض عدم وجود ضرائب، أي: Yd=Y) هي:

$$C = a + bY_0 \qquad (2)$$

والإستثمار مستقل عن مستوى الدخل:

$$I = I_0 \qquad (3)$$

فإننا نقوم أولاً بتعويض المعادلتين (2) و(3) في المعادلة (1)، ثم نحل بالنسبة إلى Y_0 لنحصل على:

$$Y_0 = a + bY_0 + I_0$$
$$Y_0 - bY_0 = a + I_0$$
$$Y_0(1-b) = a + I_0$$
$$\Rightarrow Y_0 = \frac{1}{1-b}(a + I_0) \qquad (4)$$

وبما إن مستوى الدخل التوازني سينتقل إلى مستوى آخر نتيجة لزيادة الاستثمار، وباتباع الخطوات السابقة نفسها ، فإننا نحصل على:

$$Y_1 = \frac{(a+I_1)}{1-b} \qquad (5)$$

وبطرح المعادلة (4) من المعادلة (5) نحصل على :

$$Y_1 - Y_0 = \frac{(a+I_1)}{1-b} - \frac{(a+I_0)}{1-b} \qquad (6)$$

وحيث إن الفرق (Y_1-Y_0) هو عبارة عن التغير في الدخل؛ ونرمز له ΔY ، والفرق (I_1-I_0) هو عبارة عن التغير في الاستثمار؛ أي ΔI، فإنه يمكن كتابه المعادلة رقم (6) كما يلي:

$$\Delta Y = \frac{\Delta I}{1-b}$$

وبقسمة طرفي المعادلة على ΔI، نحصل على المضاعف *(Mr)*، الذي هو مضاعف الاستثمار في هذه الحالة:

$$\boxed{Mr = \frac{\Delta Y}{\Delta I} = \frac{1}{1-b}}$$

كما يمكننا كتابة المضاعف كالتالي:

$$\boxed{Mr = \frac{\Delta Y}{\Delta I} = \frac{1}{s}}$$

وبما أن مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للإدخار يساوي الواحد الصحيح، فإننا نستنتج أن هناك علاقة عكسية بين قيمة الميل الحدي للإدخار وقيمة المضاعف. ويجب ملاحظة أن هذا النموذج المبسط للمضاعف، الذي يفترض قطاعين فقط في الإقتصاد هما القطاع الاستهلاكي والقطاع الاستثماري، يتجاهل عدة عوامل تؤثر على قيمة المضاعف، مثل إغفال القطاع الحكومي والقطاع الخارجي، واستبعاد أثر التضخم والضرائب الحكومية والنظام المالى، وكل هذه العوامل قد تقلل من قيمة المضاعف. ويعتبر هذا النموذج المبسط للمضاعف غير واقعي، وقد يؤدي إلى استنتاجات غير صحيحة.

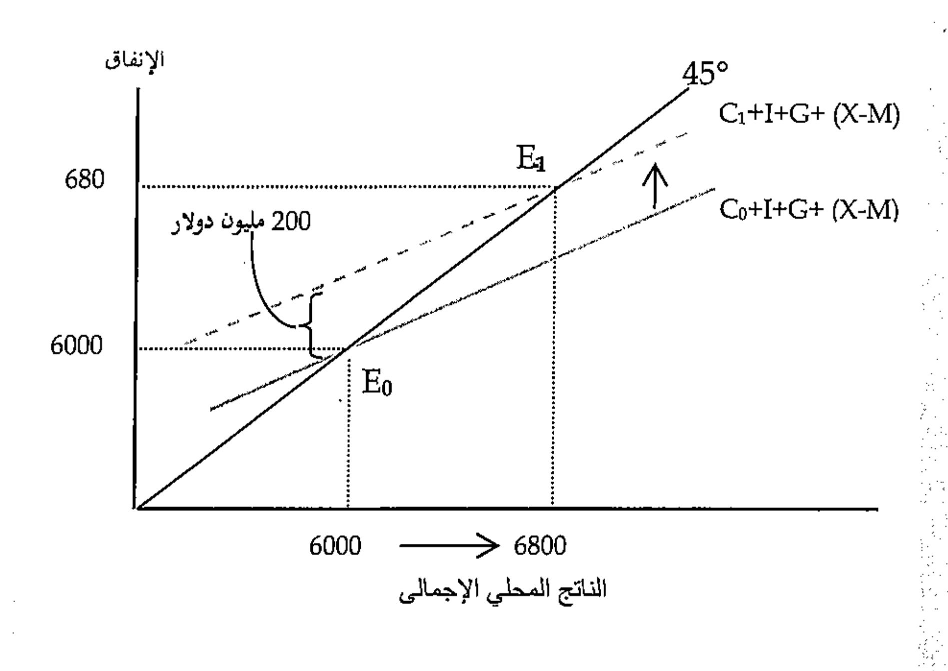
مضاعف الاستهلاك Consumption Multiplier

مثلما ينشأ المضاعف نتيجة للزيادة فى الإنفاق الاستثماري، فإنه قد ينشأ أيضاً نتيجة لزيادة الإنفاق الإستهلاكي. وهناك نوعين من التغيرات التي يمكن أن تحدث في الإنفاق الإستهلاكي؛ أحدهما يحدث نتيجة للتغير في الدخل، وهذا يكون في الجزء المسمى بالاستهلاك المستحث (induced consumption)، ويأخذ هذا التغير شكل تحرك على منحنى دالة الإستهلاك، والنوع الآخر يحدث في الجزء المسمى بالاستهلاك التلقائي، وذلك بسبب تغير أحد العوامل الأخرى التي تؤثر على الإستهلاك – غير الدخل– وهذا التغير يؤدي إلى تحرك منحنى دالة الإستهلاك.

وكما فعلنا في جدول رقم (5-1)، لنفترض الآن أن هناك زيادة في الإنفاق الإستهلاكي بـمقدار 200 مليون دولار (لاحظ أن الدخل ثابت لم يتغير) كما هو موضح في الجدول رقم (5-3). سنلاحظ من الجدول أن هذه الزيادة ستؤدي إلى ارتفاع مستوى توازن الناتج المحلي الإجمالي إلى 6,800 مليون دولار؛ أي أن الناتج المحلي قد زاد بمقدار 800 مليون دولار، كما حدث عند زيادة الإنفاق الاستثماري، والشكل رقم (5-3) يعكس هذا الوضع حيث أدت الزيادة في الإنفاق الكلي نتيجة للتغير التلقائي في الإنفاق الاستهلاكي إلى تحرك منحنى الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) إلى الأعلى. أما مقدار المضاعف نتيجة للتغير التلقائي في الإنفاق الإستهلاكي فيساوي: 800 مليون/ 200 مليون= 4.

جدول (5-3): الإنفاق الكلي بعد زيادة الإنفاق الاستهلاكي بقيمة **200** مليون دولار

الدخل	الاستهلاك	الاستثمار	الإنفاق الحكومي	صافي الصادرات	الإنفاق الكلي
4,800	3,200	900	1,300	-100	5,300
5,200	3,500	900	1,300	-100	5,600
5,600	3,800	900	1,300	-100	5,900
6,000	4,100	900	1,300	-100	6,200
6,400	4,400	900	1,300	-100	6,500
6,800	4,700	900	1,300	-100	6,800
7,200	5,000	900	1,300	-100	7,100



مضاعف الإنفاق الحكومي Government Spending Multiplier

يعتبرالمضاعف الذي ينشأ نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي مماثل للمضاعف الذي ينتج عند زيادة الإنفاق الاستهلاكي أو الاستثماري. ولهذا، فإننا نستطيع استخدام الشكل رقم (5-1) لتوضيح أثر زيادة الإنفاق الحكومى بمقدار 200 مليون دولار، إذ سينتج من هذه الزيادة مضاعف قيمته 4، يؤدي إلى زيادة مستوى الناتج المحلي الإجمالى بمقدار 800 مليون دولار. ويمكن القول أن قاعدة المضاعف واحدة، سواءً كانت الزيادة في الاستثمار أو الإستهلاك أو الإنفاق الحكومى. وتتألف بنود الإنفاق الحكومي من الإنفاق على السلع والخدمات الإستهلاكية والرأسمالية اللازمة لتأمين

الخدمات العامة للأفراد، وكذلك دفع الأجور والرواتب والمصروفات الأخرى (كالمدفوعات التحويلية والمعاشات وإعانة البطالة وغيرها).

وينعكس التغير في الإنفاق الحكومي (G)، الذي يمثل أحد عناصر الطلب الكلي (الإنفاق الكلي)، مباشرة على مستوى الناتج المحلي الإجمالي الذي يزداد بمقدار الزيادة في الإنفاق الحكومي مضروباً في قيمة مضاعف الإنفاق. فإذا افترضنا تغيراً مستقلاً في الإنفاق الحكومي (G) ، فإن التغير المناظر في المستوى التوازني للدخل يعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$\Delta Y = \frac{\Delta G}{1-b}$$

وبقسمة الطرفين على ΔG نحصل على:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b}$$

ومن ثم فإن مضاعف الإنفاق الحكومي هو:

$$\boxed{Mr = \frac{1}{1-b}}$$

فلو فرضنا أن لدينا اقتصاد مغلق يتكون من ثلاثة قطاعات، وأن الحكومة قامت، على سبيل المثال، بزيادة إنفاقها بمبلغ 400 مليون دولار، فإذا علم أن الميل الحدي للاستهلاك (MPC) هو 80% ، فإن قيمة مضاعف الإنفاق (*Mr*) ستكون:

$$Mr = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b} = \frac{1}{1-0.8} = \frac{1}{0.2} = 5$$

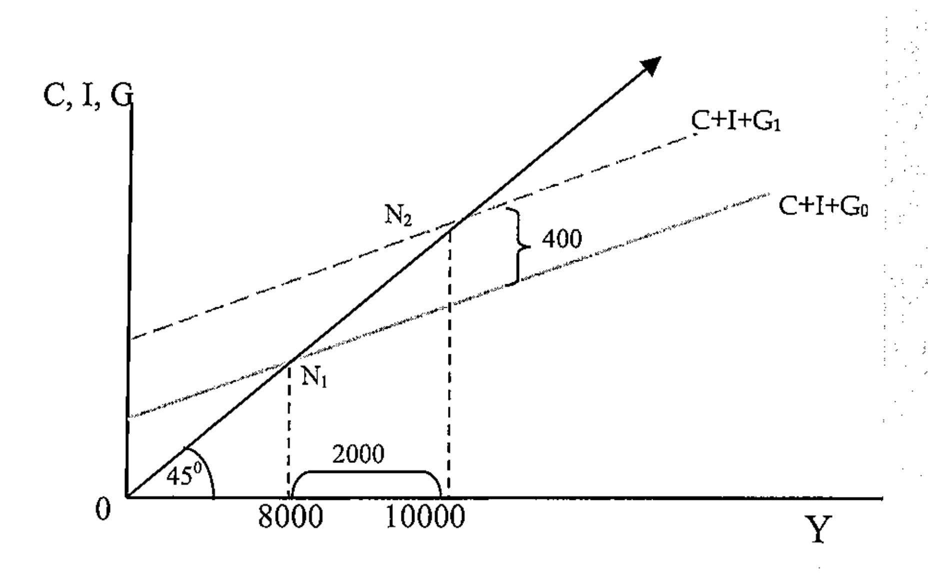
وسيكون مقدار التغير في الدخل:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b}$$

$$\frac{\Delta Y}{400} = \frac{1}{1-0.8}$$

$$\frac{\Delta Y}{400} = 5 \quad \Rightarrow \quad \Delta Y = 400 \times 5 = 2000$$

وهذا يعني أن الدخل التوازني ارتفع بمقدار 2000 مليون دولار. ويوضح الشكل التالى عملية انتقال دالة الطلب الكلي إلى أعلى نتيجة الزيادة في الإنفاق الحكومي التي ساهمت في حقن الاقتصاد.



مضاعف الاقتصاد المفتوح Open Economy Multiplier

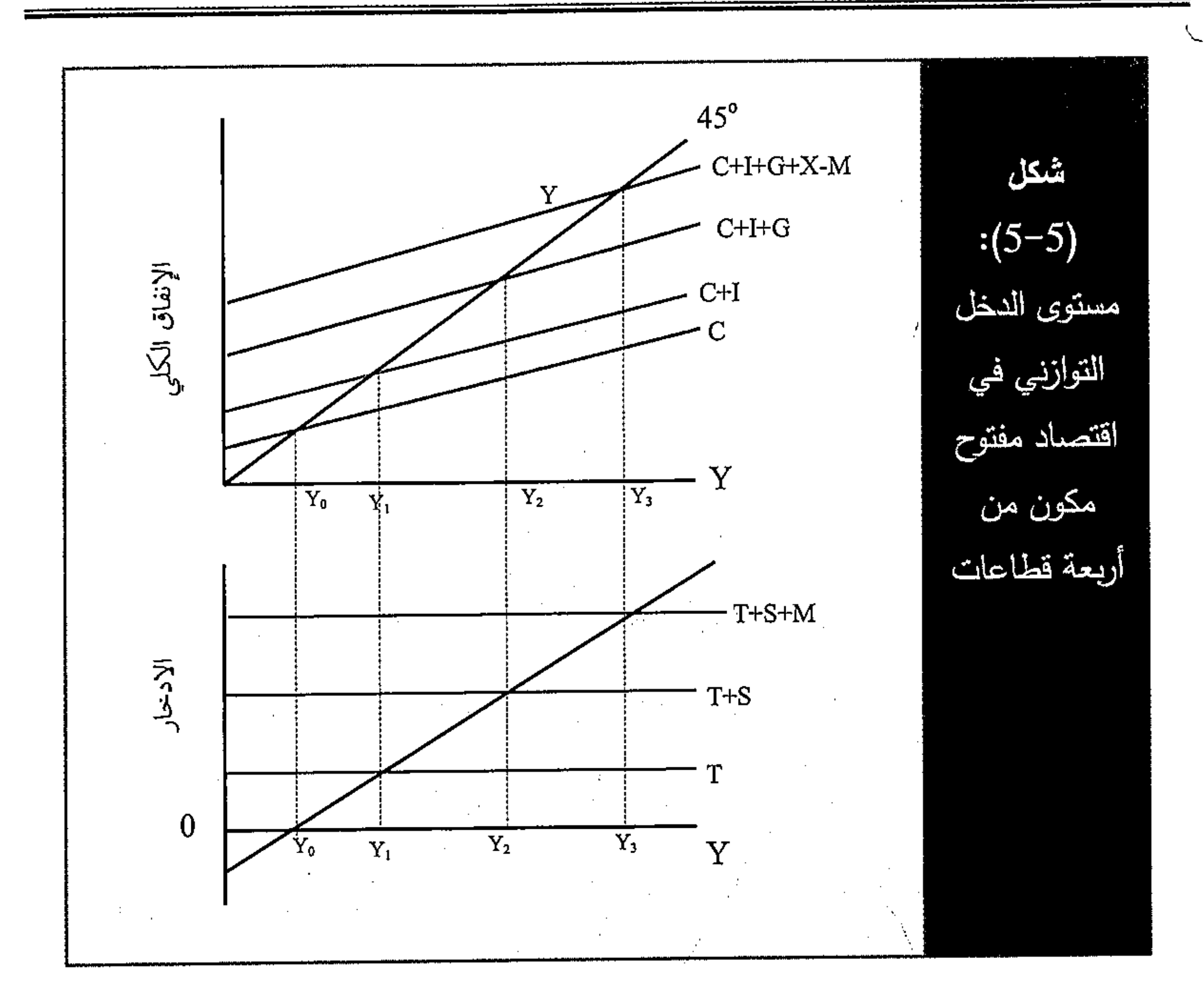
إن فكرة ومفهوم مضاعف الاقتصاد المفتوح لا تختلف كثيراً عن تلك التي درسناها عندما يتغير أحد بنود الإنفاق (مثل الاستثمار أو الاستهلاك أو الإنفاق الحكومي)، إذ يتطلب الأمر إدخال القطاع الخارجي كمتغير يؤثر على الطلب الكلي أولاً، ومن ثم على الناتج المحلي الإجمالي، أي سنقوم بإضافة قطاعي الصادرات (تمثل إضافة وحقن للاقتصاد) والواردات (تمثل تسرب من الاقتصاد).

فعندما يتم مثلاً شراء المنتجات الوطنية المصنعة داخل المملكة من قبل المستهلكين في الخارج، فإن هذه النقود المتحصل عليها من عملية البيع سوف تعود لمواطني المملكة، ويتم إنفاقها في السوق المحلي، ومن ثم يسري أثر المضاعف، كما سبق توضيحه، نتيجة للزيادة في الإنفاق، وذلك في شكل زيادة في الناتج المحلي الإجمالى. وعلى هذا الأساس، فإن ازدهار أو كساد الإقتصاد العالمي، وما يتبع ذلك من آثار على حركة التجارة الدولية، يمكن أن يؤثر بشكل كبير في الإقتصاد المحلي لأي دولة عن طريق المضاعف.

وبالمثل، فإن تسارع النمو الاقتصادى المحلي في المملكة، سوف يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي في الدول التي تتمتع معها المملكة بشراكة تجارية قوية، وذلك بسبب زيادة واردات المملكة منها، والتي هي عبارة عن صادرات لتلك الدول، ومن ثم زيادة الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول. والعكس صحيح، ففي حالة وجود كساد محلي، فإنه قد يؤثر على اقتصادات الشركاء التجاريين، خاصة إذا

كانت الدولة المحلية كبيرة واقتصادها يؤثر على اقتصادات الدول الأخرى. فالنمو الإقتصادى الذي حدث في الولايات المتحدة خلال عامي 1993 و 1994م، أدى إلى إزدهار اقتصادات بعض الدول الأوربية ودول شرق آسيا وغيرهـــا من الدول المرتبطة بالاقتصاد الأمريكي بعد أن كانت تعاني من حالة كساد، كما أن الكساد الاقتصادي الذي ساد الولايات المتحدة عامي 1990 و 1991م أثّر سلباً على اقتصادات أوروبا ودول شرق آسيا.

ويوضح الشكل رقم (5-5) أثر إدخال القطاع الخارجي إلى النموذج، إذ نلاحظ تغير مستوى الدخل التوازني من (Y_0) في حالة قطاع واحد فقط وصولاً إلى (Y_3) في حالة وجود أربعة قطاعات، إذ أن التعامل التجاري مع العالم الخارجي يعني إضافة عنصر آخر لعناصر التسرب الموجودة أصلاً (الضرائب والادخار) وهو الواردات، كما هو موضح في الجزء السفلي من الشكل، بحيث يكون التسرب في حالة الاقتصاد المفتوح هو مجموع ($T + S + M$). فلو افترضنا أن الواردات دالة في الدخل وأن الصادرات متغير مستقل لا يتأثر بتغير مستوى الدخل المحلي، فإنه عند مستويات الدخل المرتفعة نتوقع أن يكون صافي الصادرات بالسالب (عجز في الميزان التجاري)، الأمر الذي سيدفع مستوى الدخل للانخفاض ومن ثم ستنتقل دالة الطلب الكلي إلى مستوى أقل مقارنة فيما لو كانت الصادرات أكبر من قيمة الواردات.



شكل (5-5): مستوى الدخل التوازني في اقتصاد مفتوح مكون من أربعة قطاعات

وكما سبق أن ذكرنا، فإن إدخال التجارة الخارجية في النموذج ، ممثلة في الصادرات والواردات، يعني أن لدينا اقتصاد مفتوح (Open Economy)، ومن ثم لابد من حساب قيمة المضاعف لهذا النموذج حتى يمكن حساب أثر زيادة الصادرات والواردات على الدخل القومي. سنفترض هنا أن الصادرات متغير مستقل عن الدخل، وأن الواردات دالة في الدخل وتأخذ الشكل التالي:

$$M = M_0 + mY$$

حيث تشير (M_0) إلى الواردات التلقائية التي قد تكون في شكل مساعدات وإعانات، و(m) تمثل الميل الحدي للاستيراد (Marginal Propensity to Import, MPM) الذي يوضح التغير في الواردات نتيجة تغير الدخل بوحدة واحدة. ويمكن اشتقاق مضاعف الاقتصاد المفتوح ومستوى الدخل التوازني رياضياً كالتالي:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$
$$C = a + bY$$
$$I = I_0 \;; \qquad G = G_0 \;; \qquad X = X_0$$
$$M = M_0 + mY$$

$$\therefore Y = a + bY + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - mY$$
$$Y - bY + mY = a + I_0 + G_0 + X_0 - M_0$$
$$Y(1 - b + m) = a + I_0 + G_0 + X_0 - M_0$$
$$\therefore Y = \frac{1}{1 - b + m}(a + I_0 + G_0 + X_0 - M_0)$$

حيث يمثل الجزء:

$$Mr = \frac{1}{1 - b + m}$$

مضاعف الاقتصاد المفتوح.

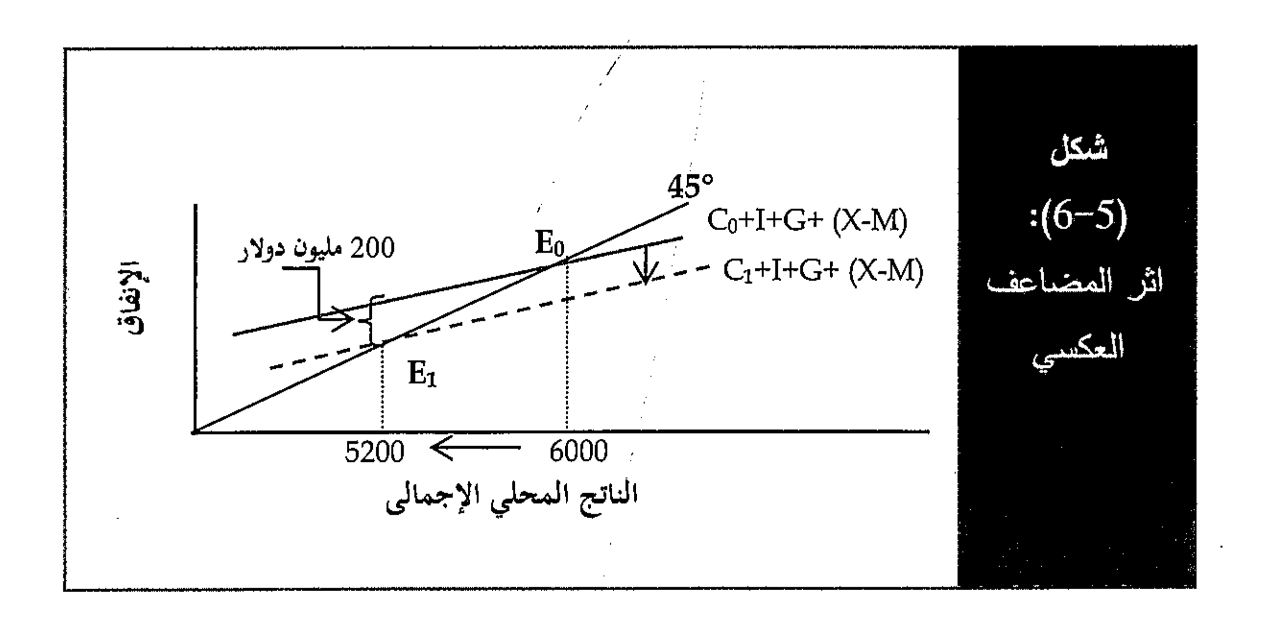
[illegible]

لقد أوضحنا أن الزيادة في أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي ستؤدي إلى زيادة الناتج بنسبة أكبر بسبب تأثير المضاعف في الاقتصاد. لنأخذ الآن الصورة الأخرى للتغير في الإنفاق، وتحديداً لنرى ماذا سيحدث عندما ينخفض أحد مكونات الناتج

المحلي، ولنفترض أن الإنفاق الإستهلاكي انخفض بمقدار 200 مليون دولار. سيؤدي هذا الانخفاض إلى إنتقال خط الإنفاق إلى الأسفل بمقدار 200 مليون دولار، كما في الشكل رقم (5-6) أدناه، حيث تمثل المسافة العمودية بين الخطين مقدار الإنخفاض في الإنفاق. فلو فرضنا أن الميل الحدي للاستهلاك يساوي 0.75 فإن المضاعف سيكون:

$$Mr = \frac{1}{1-b} = \frac{1}{1-0.75} = \frac{1}{0.25} = 4$$

ومن ثم سيكون تأثير التغير العكسي للمضاعف: $\Delta Y = -200 \times 4 = -800$، أي سينخفض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 800 مليون دولار نتيجة لإنخفاض الإنفاق الكلي بمقدار 200 مليون دولار. ويمكن ملاحظة ذلك من الشكل حيث تغيرت نقطة توازن الناتج المحلي من E_0 إلى E_1 والدخل انخفض من 6,000 مليون إلى 5,200 مليون دولار.



شكل (5-6): اثر المضاعف العكسي

مثلما أن للحكومة دوراً فعالاً في زيادة الجانب الإنفاقي كأحد أركان سياستها المالية التوسعية، فإن لها دوراً هاماً أيضاً في تحقيق الانكماش الاقتصادي من خلال أحد أدوات سياستها المالية المتمثلة في استخدام الضرائب، وذلك لمعالجة بعض المشاكل الاقتصادية التي يواجهها المجتمع مثل التضخم، على سبيل المثال. والضريبة هي جباية تفرضها الحكومة على دخل الأشخاص والمنشآت التجارية، وتُسمى ضريبة مباشرة (Direct Tax)، أو تُفرض على الإنفاق، وتسمى ضريبة غير مباشرة (Indirect Tax) مثل ضريبة المبيعات، وضريبة القيمة المضافة، وضريبة الإنتاج والاستهلاك. وتعتبر الضرائب تسرب (leakage) من التدفق الدائري للدخل القومي، إذ تستخدم لتمويل إنفاق الحكومة، كما أنها تُعد أحد أدوات السياسة المالية (Fiscal Policy) اللازمة لتنظيم مستوى الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) في الاقتصاد. وهناك علاقة وثيقة بين الإنفاق الحكومي والضريبة حيث إن أي زيادة في الإنفاق تتطلب تدبير موارد مالية لتمويل هذه الزيادة، ويكون ذلك غالباً عن طريق زيادة الضرائب.

ويمكن تقسيم الضريبة من حيث طريقة تحصيلها إلى قسمين هما:

أ- الضريبة الثابتة.

ب- الضريبة النسبية.

ويختلف المضاعف من حيث صياغته الجبرية وقيمته بحسب نوع الضريبة.

أ- **الضريبة الثابتة:** Lump-Sum Tax

تكون الضرائب (T) في هذه الحالة مستقلة عن الدخل (Y)، بمعنى أنها مبلغ ثابت يُدفع بغض النظر عن مستوى الدخل، مثل استيفاء الرسوم الحكومية الخدمية كرسوم الرخص والبلدية والطرق. إن إدخال الضريبة في النموذج يجعل الاستهلاك (C) دالة في مستوى الدخل المتاح (Y_d)، وليس الدخل الإجمالي (Y)، فالدخل المتاح يساوي الدخل الإجمالي مخصوماً منه الضرائب، أي ($Y_d = Y - T$)، كما أن الأثر الذي يتركه تغير الضرائب على الناتج المحلي الإجمالي ماهو إلاّ عبارة عن الميل الحدي للاستهلاك (b) مضروباً في مضاعف الإنفاق. ويمكن الحصول على الدخل التوازني ومضاعف الضرائب الثابتة على النحو التالي:

$$Y = C + I + G$$
$$C = a + b(Yd)$$
$$I = I_0\ ; \qquad G = G_0\ ; \qquad T = T_0$$

$$\because Yd = Y - T$$
$$\Rightarrow C = a + b(Y - T_0)$$
$$\therefore Y = a + bY - bT_0 + I_0 + G_0$$
$$Y - bY = a - bT_0 + I_0 + G_0$$
$$Y(1-b) = a - bT_0 + I_0 + G_0$$
$$Y = \frac{1}{1-b}(a - bT_0 + I_0 + G_0)$$
$$\therefore \frac{\Delta Y}{\Delta T} = \frac{\partial Y}{\partial T} = \frac{-b}{1-b}$$

ويكون مضاعف الضرائب الثابته في حالة الاقتصاد المغلق:

$$Mr = \frac{\Delta Y}{\Delta T} = \frac{-b}{1-b}$$

أما في حالة الاقتصاد المفتوح، فنقوم بإدخال مضاعف الاستيراد (m)، ليصبح مضاعف الضرائب الثابته:

$$Mr = \frac{\Delta Y}{\Delta T} = \frac{-b}{1-b+m}$$

مثال (٤)

افترض أن حكومة جمهورية مصر قررت زيادة إيراداتها من ضرائب الرخص بمقدار 400 مليون جنيه، فإذا علم أن الميل الحدي للاستهلاك يساوي (0.8) والدخل التوازني يساوي 8,000 مليون جنيه، أوجد:

1- قيمة مضاعف الضريبة الثابتة.

2- الدخل التوازني الجديد.

الحل

1- قيمة مضاعف الضريبة الثابتة:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T} = \frac{-b}{1-b} = \frac{-0.8}{1-0.8} = -4$$

2- لإيجاد الدخل التوازني الجديد، نقوم أولاً بحساب أثر مضاعف الضريبة على التغير في الدخل:

$$\frac{\Delta Y}{400} = -4$$
$$\Rightarrow \Delta Y = 400 \times -4 = -1600$$

أي أن الدخل التوازني انخفض بمقدار 1,600 مليون جنيه.

إذن، الدخل التوازني الجديد سيكون:

$$Y_1 = Y_0 - 1600 = 8000 - 1600 = 6400$$

ومن الجدير ملاحظته أنه في حالة زيادة الإنفاق الحكومي فإن الطلب الكلي يزداد بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق، بينما زيادة الضرائب تؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي بمقدار أقل من الزيادة في الضرائب، ويعود السبب في ذلك إلى أن الضريبة ستؤثر فقط على الإنفاق الاستهلاكي الذي سيقل بمقدار حاصل ضرب الميل الحدي للاستهلاك في الضريبة.

بافتراض النموذج التالي لاقتصاد مفتوح يتكون من أربعة قطاعات: الاستهلاك، والاستثمار، والإنفاق الحكومي، والقطاع الخارجي، وذلك على النحو التالي:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$
$$C = 300 + 0.75\,Yd$$
$$T = 1200\,; \qquad I = 900\,; \qquad G = 1300\,;$$
$$X = 1000\,; \qquad M = 1100$$

المطلوب إيجاد قيمة الدخل التوازني (Y).

لحل النموذج، نقوم أولاً بإحلال قيمة الضرائب في دالة الاستهلاك:

$$C = 300 + 0.75(Y - 1200)$$
$$C = 300 + 0.75Y - 900$$
$$C = -600 + 0.75Y$$

ثم نقوم بتعويض قيم المتغيرات في دالة الدخل كالتالي:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$
$$Y = -600 + 0.75Y + 900 + 1300 - 100$$
$$Y = 1500 + 0.75Y$$

و بالحل بالنسبة للدخل (Y) نحصل على التالي:

$$Y - 0.75Y = 1500$$
$$0.25Y = 1500$$
$$Y = \frac{1500}{0.25} = 6000$$

وهي القيمة نفسها التي تم الحصول عليها سابقاً باستخدام الجدول.

ويمكن إيجاد قيمة الدخل التوازني بطريقة مباشرة ثم التأكد من صحة الحل. ولعمل ذلك نوجد قيمة دالة الاستهلاك أولاً، كالتالي:

$$C = 300 + 0.75(6000 - 1200)$$
$$C = 300 + 0.75(4800)$$
$$C = 300 + 3600$$
$$C = 3900$$

ومن ثم يمكن التأكد من صحة الحل كالتالي:

$$Y = 3900 + 900 + 1300 + (1000 - 1100)$$
$$= 6000$$

ب- الضريبة النسبية: Proportional Tax

ترتبط الضريبة في هذه الحالة بمستوى الدخل المكتسب، مثل ضريبة الدخل المعمول بها في معظم دول العالم، حيث يتم استقطاع نسبة من الدخل كضريبة تضاف لإيرادات الحكومة لكي تقوم الحكومة بإعادة إنفاقها على المشاريع العامة مثل الطرق والجسور والخدمات الصحية وغيرها. ويمكن التعبير رياضياً عن هذا النوع من الضرائب بـ: $T = tY$، حيث تمثل (t) معدل الضريبة، أي

الميل الحدي للضريبة النسبية. وتُفرض هذه الضريبة النسبية بمعدل ثابت على الدخل، إذ تكون الضريبة دالة متزايدة في الدخل، ويكون ميل دالة الضريبة بالنسبة للدخل موجباً، وقيمه الميل هي عبارة عن معدل الضريبة.

ويمكن الجمع بين الضريبة الثابتة والضريبة النسبية، حيث تأخذ دالة الضرائب في هذه الحالة الشكل التالي:

$$T = T_0 + tY$$

حيث تمثل (T_0) الضرائب الثابتة، في حين يمثل الجزء (tY) الضرائب النسبية.

ويمكن الحصول على الدخل التوازني رياضياً في هذه الحالة كالتالي:

$$Y = C + I + G$$
$$C = a + bYd$$
$$Yd = Y - T$$
$$T = T_0 + tY$$
$$I = I_0 \; ; \qquad G = G_0$$

$$\therefore Y = a + b(Y - T_0 - tY) + I_0 + G_0$$
$$Y = a + bY - bT_0 - btY + I_0 + G_0$$
$$Y - bY + btY = a - bT_0 + I_0 + G_0$$
$$Y(1 - b + bt) = a - bT_0 + I_0 + G_0$$
$$\Rightarrow Y = \frac{1}{1 - b + bt}(a - bT_0 + I_0 + G_0)$$

ففي حالة $T_0=0$، فإن مضاعف الضرائب النسبية سيكون:

$$Mr = \frac{1}{1-b+bt}$$

أما في حالة وجود ضرائب ثابتة ونسبية، فسيكون المضاعف:

$$Mr = \frac{-b}{1-b+bt}$$

و في حالة الاقتصاد المفتوح مع وجود ضرائب ثابتة ونسبية، يصبح المضاعف[1]:

$$Mr = \frac{-b}{1-b+bt+m}$$

فلو افترضنا أن هناك تغيراً مستقلاً في الإنفاق الحكومي (G_0)، وأنه لا يوجد في الدولة إلا ضرائب نسبية فقط، فإن التغير في المستوى التوازني للدخل سيكون:

$$Mr = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b+bt}$$

$$\Rightarrow \Delta Y = \frac{\Delta G}{1-b+bt}$$

[1] أنظر ملحق (1) لمزيد من التفاصيل.

أما إذا افترضنا تغيراً مستقلا في الضريبة، أي في الجزء (T_0)، بالإضافة إلى الضريبة النسبية، فإن مستوى التغير في الدخل نتيجة تغير الضرائب يصبح:

$$Mr = \frac{\Delta Y}{\Delta T} = \frac{-b}{1-b+bt}$$

$$\Rightarrow \Delta Y = \frac{-b(\Delta T)}{1-b+bt}$$

بافتراض أن الميل الحدي للضريبة (t) يساوي 0.25، وأن الميل الحدي للاستهلاك يساوي 0.80، المطلوب حساب قيمة مضاعف الضريبة، ثم إيجاد مقدار التغير في الدخل التوازني إذا عُلم أن حصيلة الضريبة قد زادت بمقدار 200 مليون ريال؟

من الواضح في هذا المثال أن هناك ضرائب نسبية ($t=0.25$) وضرائب ثابتة ($T_0=200$) ، ولهذا، فإن مضاعف الضريبة هو:

$$\begin{aligned} Mr &= \frac{\Delta Y}{\Delta T} = \frac{-b}{1-b+bt} \\ &= \frac{-0.8}{1-0.8+(0.8\times 0.25)} \\ &= \frac{-0.8}{0.4} = -2 \end{aligned}$$

وبالتالي فإن مقدار التغير في الدخل سيكون:

$$\Delta Y = -2 \times \Delta T$$

فإذا كانت قيمة التغير في حصيلة الضرائب 200 مليون ريال، فإن مقدار التغير في الدخل يكون:

$$\Delta Y = -2 \times 200 = -400$$

ويجب ملاحظة أن قيمة مضاعف الضريبة النسبية أقل من قيمة مضاعف الضريبة الثابتة لاختلاف قيمة المقام في مضاعف الضريبة النسبية عنها في مضاعف الضريبة الثابتة. معنى ذلك أن التغير في الإنفاق، الإنفاق الحكومي (ΔG) مثلاً، سيكون أكثر فعالية في إحداث تغير في الدخل في حالة وجود ضريبة ثابتة مقارنة بحالة الضريبة النسبية، لماذا؟ السبب في ذلك يعود إلى أنه في حالة الضريبة الثابتة، نجد أن الزيادة في الدخل (ΔY) الناتجة عن زيادة الإنفاق، لن يقابلها زيادة في التسربات في صورة ضرائب، طالما أن الضريبة ثابتة بغض النظر عن حجم الدخل. أما في حالة ضريبة الدخل النسبية، فإن الزيادة في الدخل (ΔY) الناتجة عن زيادة الإضافات، مثل (ΔG) ، سيقابلها زيادة في التسربات من الدخل في صورة ضرائب، وهو ما يقلل من فاعلية الزيادة المبدئية في الإضافات ومقدار تأثيرها على الدخل.

بافتراض النموذج التالي لاقتصاد مفتوح:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$
$$C = 300 + 0.75\ Yd$$
$$T = 0.20\ Y; \quad I = 900; \quad G = 1300; \quad X = 1000; \quad M = 1100$$

المطلوب إيجاد قيمة الدخل (Y)، وحصيلة الضريبة، والدخل المتاح، والاستهلاك؟

نلاحظ من النموذج أن هناك فقط ضرائب نسبية في الاقتصاد. ولحل هذا النموذج، نقوم أولاً بإحلال دالة الضرائب في دالة الاستهلاك كالتالي:

$$C = 300 + 0.75(Y - 0.20Y)$$
$$C = 300 + 0.75Y - 0.15Y$$
$$C = 300 + 0.60Y$$

ثم نقوم بتعويض قيم المتغيرات في دالة الدخل:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$
$$Y = 300 + 0.60Y + 900 + 1300 - 100$$
$$Y = 2400 + 0.60Y$$

وعند الحل بالنسبة للدخل (Y)، سنحصل على الدخل التوازني، وحصيلة الضريبة، والدخل المتاح، والاستهلاك، كالآتي:

$$Y - 0.60Y = 2400$$
$$0.40Y = 2400$$
$$Y = \frac{2400}{0.40} = 6000$$
$$\mathrm{T} = 0.2(6000) = 1200$$
$$\mathrm{Yd} = \mathrm{Y} - \mathrm{T} = 6000 - 1200 = 4800$$
$$\mathrm{C} = 300 + 0.75\,(4800) = 3900$$

طريقة مباشرة لإيجاد الدخل:

$$Y = 300 + 0.75(Y - 0.20Y) + 900 + 1300 + 1000 - 1100$$
$$Y = 2400 + 0.75Y - 0.15Y$$
$$Y - 0.75Y + 0.15Y = 2400$$
$$0.40Y = 2400$$
$$Y = \frac{2400}{0.40} = 6000$$

ويمكن التأكد من صحة الحل كالتالي:

$$Y = 3900 + 900 + 1300 + (1000 - 1100)$$
$$= 6000$$

أساليب تحديد قيمة المضاعف

باستخدام المعلومات الواردة في مثال (4) أعلاه، فإننا نستطيع حساب قيمة المضاعف بعدة أساليب هي:

أولاً: في حالة وجود ضرائب نسبية فقط، فإنه يمكن استخدام أكثر من طريقة منها :

1- استخدام القانون ($Mr = \frac{1}{1-b-bt)}$) مباشرة، حيث نلاحظ من المثال أعلاه أن ($b = 0.75$) و ($t = 0.2$) وبالتالي فإن قيمة المضاعف تساوي:

$$Mr = \frac{1}{1-0.75-(0.75)(0.2)} = \frac{1}{0.40} = 2.5$$

2- أو نفترض تغيراً بسيطاً جداً في أحد مكونات الطلب الكلي، كالإنفاق الحكومي مثلا، بمقدار وحدة واحدة فقط، (بحيث يصبح: $G = 1301$)، ثم نقوم بحل النموذج بالنسبة للدخل (Y):

$$Y_1 = C + I + G + (X - M)$$
$$Y_1 = 300 + 0.60Y + 900 + 1301 - 100$$
$$0.40Y = 2401$$
$$Y_1 = 6002.5$$

ومن ثم تكون قيمة المضاعف ($Y_1 - Y$):

$$Mr = 6002.5 - 6000 = 2.5$$

ثانياً: لحساب قيمة المضاعف في حالة وجود ضرائب نسبية وثابته معاً في النمـوذج، فإنة يمكن أيضاً الوصول الى ذلك بأكثر من طريقة:

1) باستخدام القانون مباشرة:

$$Mr = \frac{-b}{1-b+bt} = \frac{-0.75}{1-0.75+(0.75)(0.20)} = \frac{-0.75}{0.40} = -1.875$$

2) أو بافتراض تغير دالة الضرائب بمقدار وحدة واحدة كالتالي:

$$(T = 0.20Y + 1)$$

وبحل النموذج نحصل على:

$$\begin{aligned}
Yd &= Y - T = Y - (0.20Y + 1) \\
&= 0.80Y - 1 \\
C &= 300 + 0.75Yd \\
&= 300 + 0.75(0.80Y - 1) \\
&= 299.25 + 0.60Y \\
\Rightarrow Y &= C + I + G + (X - M) \\
&= 299.25 + 0.60Y + 900 + 1300 - 1000 - 1100 \\
0.4Y &= 2399.25 \\
\Rightarrow Y_2 &= \frac{2399.25}{0.4} = 5998.125
\end{aligned}$$

أي أن زيادة الضرائب بمقدار وحدة واحدة أدى إلى انخفاض الدخل ليصبح 5998.125. ونتيجة لذلك، سيكون مضاعف الضريبة:

$$Y_2 - Y = 5998.125 - 6000 = -1.875$$

مضاعف الميزانية المتوازنة Balanced Budget Multiplier

تعني الميزانية المتوازنة أن التغير في الطلب الكلي الذي يكون مصدره تغير في الإنفاق الحكومي سوف يناظره تغيراً مماثلاً في الإيرادات المتحصلة من الضرائب أو غيرها من المصادر. ويكون للتغير في الإنفاق الحكومي أثراً مباشراً على الطلب الكلي كما أنه يولد دخلاً مماثلاً من حيث الحجم، في حين أن التغير في الضرائب لا يُحدث تغيراً مماثلاً في الطلب الكلي لأن بعض الدخل المتاح (Yd) الزائد أو الناقص سوف يعادله تغير في المدخرات. ولهذا، فإن ارتفاع (انخفاض) الإنفاق الحكومي والضرائب بمعدلات متماثلة سيكون له أثر توسعي (انكماشي) صافي على الطلب الكلي وعلى الدخل. وفي ضوء هذا، قد يتساءل البعض ماذا يمكن أن يحدث لو قامت الحكومة مثلاً بزيادة الضرائب بمقدار 15 مليون ريال، ومن ثم قامت بإنفاق كامل حصيلة هذه الضرائب؟ أي ما هو أثر زيادة الضرائب والإنفاق الحكومي معاً بالمقدار نفسه؟ فعندما تقوم الحكومة بإتباع هذه السياسة، فإنها تسعى لإحداث توازن في موازنتها بحيث يتساوى التغير في الإنفاق الحكومي مع التغير في الضرائب ($\Delta G=\Delta T$)، بحيث يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي بالمقدار نفسه (أي 15 مليون ريال) دون أية آثار توسعية أو انكماشية، وهذا يقودنا إلى استنتاج أن مضاعف الميزانية المتوازنة يساوي الواحد الصحيح.

ولإثبات ذلك رياضياً، نفترض اقتصاد مغلق تحدث به تغيرات متساوية في كل من الإنفاق الحكومي والضرائب الثابتة، حيث ستكون قيم المضاعفات كما يلي:

1) مضاعف الإنفاق الحكومي:

$$Mr = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b}$$

2) مضاعف الضريبة الثابتة:

$$Mr = \frac{\Delta Y}{\Delta T} = \frac{-b}{1-b}$$

3) مضاعف الميزانية المتوازنة:

مضاعف الإنفاق الحكومي + مضاعف الضرائب، أي:

$$Mr = \frac{1}{1-b} + \frac{-b}{1-b} = \frac{1-b}{1-b} = 1$$

ويمكن ملاحظه أن زيادة الإنفاق الحكومي مصحوبة بزيادة مماثلة في الضرائب ستؤدي إلى تغير الدخل بنفس مقدار التغير في الانفاق الحكومي، أي أن:

$$\Delta Y = \Delta G\left(\frac{1}{1-b}\right) + \Delta T\left(\frac{-b}{1-b}\right)$$

وحيث إن التغير في الانفاق الحكومي يساوى التغير في الضرائب:

$$\Delta G = \Delta T$$

فإن المحصلة النهائية من زيادة الإنفاق الحكومي مع زيادة مماثلة في الضرائب ستكون:

$$\Delta Y = \Delta G\left(\frac{1}{1-b}\right) + \Delta G\left(\frac{-b}{1-b}\right) = \Delta G\left(\frac{1-b}{1-b}\right) = \Delta G$$
$$\Rightarrow \Delta Y = \Delta G$$

ويمكن تفسير هذا الوضع بأن التغير في الدخل الناشيء من زيادة الإنفاق الحكومي سيتلاشى جزئياً نتيجة لزيادة الضرائب.

مثـــــال (5)

بافتراض أن الإنفاق الحكومي ارتفع بمقدار 2 مليون ريال، وأن الضرائب ارتفعت أيضاً بنفس المقدار. ما أثر ذلك على الدخل التوازني إذا كان الميل الحدي للاستهلاك هو 0.8؟

الحـــــل

أولاً، نقوم بحساب التغير في الدخل نتيجة لتغير الإنفاق الحكومي بمقدار 2 مليون ريال كالتالي:

$$\Delta Y = \left(\frac{1}{1-0.8} \right) \times 2 = 10$$

وهذا يعني أن الدخل التوازني ازداد بمقدار 10 مليون ريال نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 2 مليون ريال.

ثانياً، نقوم بحساب التغير في الدخل نتيجة لتغير الضرائب بمقدار 2 مليون ريال:

$$\Delta Y = \left(\frac{-0.8}{1-0.8} \right) \times 2 = -8$$

أي أنه نتيجة لزيادة الضرائب الثابتة بمقدار 2 مليون ريال، فإن الدخل التوازني انخفض بمقدار 8 مليون ريال.

ثالثاً، نقوم بجمع التغيرات في الدخل الناشئة من تغير الإنفاق الحكومي وتغير الضرائب:

$$\Delta Y = \Delta G\left(\frac{1}{1-b}\right) + \Delta T\left(\frac{-b}{1-b}\right)$$

$$\Delta Y = 10 - 8 = 2$$

ونلاحظ أن مقدار التغير في الدخل التوازني هو نفس مقدار التغير في الإنفاق الحكومي، أي 2 مليون ريال، بمعنى أن: $\Delta G = \Delta Y$

مثال (6)

بافتراض أن الانفاق الحكومي ارتفع بمقدار 200 مليون ريال وأن الضرائب ارتفعت بمقدار 300 مليون ريال. ما أثر ذلك على الدخل القومي إذا عُلم أن الميل الحدي للاستهلاك يساوي 0.9 .

الحل

التغير في الدخل نتيجة تغير الإنفاق الحكومي: $\Delta Y_1 = \frac{1}{1-0.9} 200 = 2000$

التغير في الدخل نتيجة تغير الضرائب: $\Delta Y_2 = \frac{-0.9}{1-0.9} 300 = -2700$

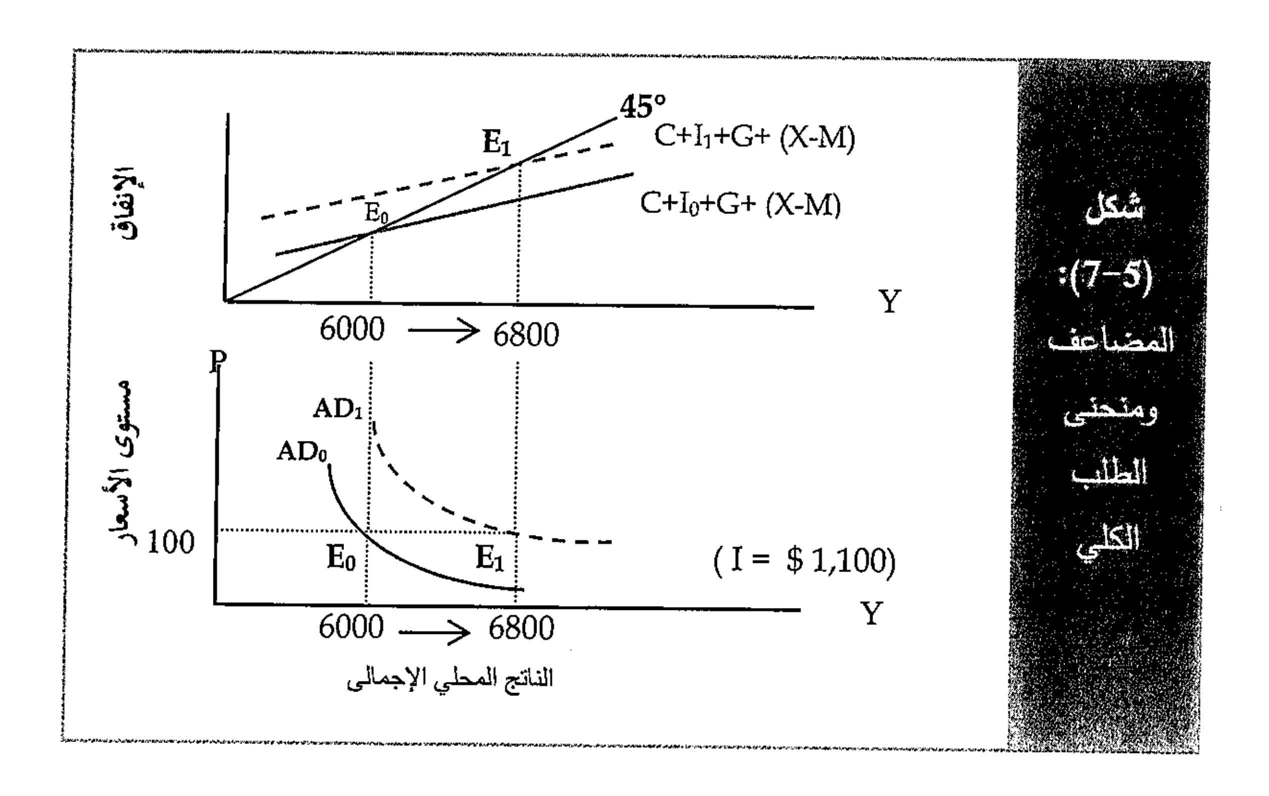
إجمالي التغير في الدخل :

$$\Delta Y = \Delta Y_1 + \Delta Y_2$$
$$= 2000 - 2700 = -700$$

المضاعف ومنحنى الطلب الكلي

من المهم معرفة أن أثر المضاعف الذي تطرقنا له في الأشكال (5-1) و (5-3) و(5-4) يفترض أن الأسعار ثابتة، وإن المتغير الوحيد هو أحد مكونات الإنفاق الكلي. ولتوضيح هذه النقطة، لننظر إلى الشكل رقم (5-7) حيث نلاحظ أن الجزء العلوي من الشكل ماهو إلا عبارة عن تكرار للشكل رقم (5-1) الذي سبق أن ناقشناه عندما أدت الزيادة في الإنفاق الإستثماري بمقدار 200 مليون دولار إلى زيادة الناتج المحلي من 6,000 مليون دولار إلى 6,800 مليون دولار، أما الجزء السفلي من الشكل فيوضح منحنيات الطلب الكلي؛ فالمنحنى AD_0 يوضح جدول الطلب الكلي عندما يكون الاستثمار 900 مليون دولار، حيث تمثل E_0 نقطة التوازن عندما يكون الناتج المحلي الإجمالي 6,000 مليون دولار والسعر (P) يساوى 100 دولار، وهذه النقطة مناظرة للنقطة E_0 في الجزء العلوي من الشكل. المنحنى AD_1 يوضح الطلب الكلي بعد زيادة الإستثمار من 900 إلى 1,100 مليون دولار ، فالنقطة E_1 على هذا المنحنى، وهي مناظرة للنقطة E_1 في الجزء العلوي من الشكل، توضح أن مستوى الناتج المحلي الإجمالي يساوى 6,800 مليون دولار عندما يكون السعر (P=100). وتوضح المسافة الأفقية E_1E_0 في الجزء السفلي من الشكل معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي التي تساوي في هذه الحالة 800 مليون دولار. ويمكن القول بأن الزيادة التلقائية في الإنفاق تؤدي إلى تحرك أفقي لمنحنى الطلب الكلي بما يساوى مضاعف الإنفاق مضروباً في مقدار الزيادة. وينطبق هذا على أي تغير في بنود الإنفاق سواءً

كان نتيجة لتغير الإنفاق الاستهلاكى أو الاستثماري أو الحكومي أو القطاع الخارجي، حيث يتحرك منحنى الطلب الكلي إلى الأعلى في حالة الزيادة، أو إلى الأسفل في حالة الانخفاض. ولمعرفة الآثار المترتبة على تحرك منحنى الطلب الكلي على الاقتصاد ككل، لا بد من أخذ منحنى العرض الكلي في الاعتبار، وسوف نتطرق إلى ذلك في الفصول القادمه.



شكل (5-7): المضاعف ومنحنى الطلب الكلي

مصطلحات وردت في هذا الفصل

Balanced-Budget Multiplier	مضاعف الميزانية المتوازنة
Exports	الصادرات
Government Spending Multiplier	مضاعف الإنفاق الحكومي
Imports	الواردات
Lump-Sum Tax	الضريبة الثابتة
Open Economy Multiplier	مضاعف الاقتصاد المفتوح
Proportional Tax	الضريبة النسبية
Reverse Multiplier	المضاعف العكسى
Tax Multiplier	مضاعف الضريبة

ملحق (1)

إيجاد المضاعف لاقتصاد مفتوح مع وجود ضرائب

يوضح هذا الملحق كيفية اشتقاق المضاعف في حالة أربعة قطاعات مع وجود ضرائب نسبية، حيث سيكون المضاعف في هذه الحالة مختلف عن مضاعف الاستثمار ومضاعف الضريبة الثابته كما هو موضح في التالي:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$
$$C = a + bY^d$$
$$Y^d = Y - T$$
$$T = T_0 + tY$$
$$I = I_0$$
$$G = G_0$$
$$X = X_0$$
$$M = M_0 + mY$$
$$\therefore Y = a + b(Y - T_0 - tY) + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - mY$$
$$Y = a + bY - bT_0 - btY + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - mY$$
$$Y - bY + btY + mY = a - bT_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0$$
$$Y(1 - b + bt + m) = a - bT_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0$$
$$\therefore Y = \frac{1}{1 - b + bt + m}(a - bT_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0)$$

ويكون المضاعف في هذه الحالة بوجود أربعة قطاعات هو:

$$\boxed{Mr = \frac{1}{1 - b + bt + m}}$$

ملحق (2)

حساب الناتج المحلي الإجمالي والمضاعف

تمارين محلولة

تمرين (1):

بافتراض أن لدينا بيانات إقتصاد ما كالتالي :

$$Y = C + I + G + X - M$$
$$C = 100 + 0.8\,Yd$$
$$I = 200\,; \quad X = 125\,; \quad T = 0.3\,Y\,; \quad G = 150$$
$$M = 25 + 0.11\,Y$$

المطلوب إيجاد قيمة: (1) الدخل القومي. (2) إيرادات الضريبة. (3) الادخار.

الحل:

(1) $Y = \frac{550}{0.55} = 1000$

(2) $T = 0.3Y = 300$

(3) $S = -a + (1-b)(Y-T)$
$= -100 + (1-0.8)(1000-300) = 40$

تمرين (2):

إذا كان لديك النموذج الاقتصادي التالي :

$$Y = C + I + G + X - M$$
$$C = 100 + 0.7Y^d$$
$$I = 200 ; \quad X = 125 ; \quad G = 100$$
$$M = 25 + 0.10Y$$

المطلوب:حساب قيمة كل من:

(1) المضاعف. (2) الدخل القومي. (3) الاستهلاك. (4) الإدخار.

الحـــل:

(1) $Mr = \dfrac{1}{1 - b + m}$

$$= \frac{1}{1 - 0.7 + 0.10} = 2.5$$

(2) $Y = 1250$

(3) $C = 100 + 0.70(1250) = 975$

(4) $S = -a + (1 - b)(Y - T)$

$$= -100 + (1 - 0.7)(1250 - 0) = 275$$

OR:

$S = Y - C = 1250 - 975 = 275$

تمرين (3):

إذا كان الدخل القومي 450 مليار ريال، وكانت قيمة الاستهلاك 435 مليار ريال، فكم ستكون قيمة الاستهلاك التلقائي إذا علم أن الميل الحدي للإستهلاك يساوي 75%؟

الحـــل:

من خلال معادلة دالة الاستهلاك $C = a + bY$ ، فيكون المطلوب تحديد قيمة (a):

$$\therefore 435 = a + (0.75)450$$
$$435 = a + 337.5$$
$$\therefore a = 435 - 337.5 = 97.5$$

تمرين (4):

من بيانات الاقتصاد التالي، المطلوب إيجاد:

1- الناتج المحلي الإجمالي.

2- الإنفاق الاستهلاكي.

3- الادخار.

$$Y = C + I + G$$
$$C = 100 + 0.75\ Yd$$
$$Yd = Y - T$$
$$I = 200$$
$$G = 100$$
$$T = 100$$

الحـــل:

$$Y = 100 + 0.75\,(Y-100) + 200 + 100$$
$$Y = 400 + 0.75Y - 75$$
$$0.25Y = 325$$
$$Y = \frac{1}{0.25}\;325 = 1300$$

الاستهلاك:

$$C = 100 + 0.75\,(1300 - 100) = 1000$$

الادخار:

$$S = -a + (1-b)\,(Y-T)$$
$$S = -100 + (1-0.75)\,(1300-100)$$
$$= -100 + 0.25\,(1200) = 200$$

للتأكد من صحة الحل:

$$Y = C + I + G$$
$$= 1000 + 200 + 100 = 1300$$

تمرين (5):

البيانات التالية لاقتصاد مغلق من ثلاثة قطاعات، والمطلوب إيجاد:

1- الناتج المحلي الإجمالي.		2- حصيلة الضريبة

3- الإنفاق الاستهلاكي.		4- الادخار

$$Y = C + I + G$$
$$C = 100 + 0.75\,Yd$$
$$Yd = Y - T$$
$$T = 0.25Y$$
$$I = 200$$
$$G = 100$$

الحـــل:

$$Y = 100 + 0.75\ (Y\text{-}02.5Y) + 200 + 100$$
$$Y = 400 + 0.75Y - 0.1875Y$$
$$Y - 0.75Y + 0.1875Y = 400$$
$$0.4375Y = 400$$
$$Y = \frac{1}{0.4375} 400 = 914.285$$

$$T = 0.25\ (914.285) = 228.57$$
$$C = 100 + 0.75\ (914.285 - 228.57)$$
$$= 614.29$$

$$S = -a + (1\text{-}b)\ (Y\text{-}T)$$
$$= -100 + (1\text{-}0.75)\ (914.285 - 228.57)$$
$$= 71.428$$

للتأكد من صحة الحل:

$$Y = C + I + G$$
$$= 614.29 + 200 + 100 = 914.29$$

تمرين (6):

من البيانات التالية، المطلوب حساب كلٍ من:

(1) قيمة المضاعف (2) الناتج المحلي الإجمالي (3) حصيلة الضرائب

(4)الإنفاق الاستهلاكي (5) الواردات (6) الادخار (7) التحقق من صحة الحل.

$$Y = C + I + G + X - M$$
$$C = 100 + 0.75\ Yd$$
$$Yd = Y\text{-}T$$
$$I = 200$$
$$G = 100$$
$$T = 0.25Y$$
$$X = 100$$
$$M = 25 + 0.15Y$$

الحـــل:

1- المضاعف:

$$Mr = \frac{1}{1 - b + bt + m}$$

$$Mr = \frac{1}{1 - 0.75 + 0.75(0.25) + 0.15} = 1.702$$

2- الناتج المحلي الإجمالي:

Y = 1.702 (475) = 808.51

3- الضرائب:

T = 0.25 (808.51) = 202.128

4- الإنفاق الاستهلاكي:

C = 100 + 0.75 (808.51 – 202.128) 554.782

5- الواردات:

M = 25 + 0.15 (808.51) = 146.277

6- الادخار:

S = -100 + 0.25 (808.51 – 202.128) = 51.59

7 – التحقق من صحة الحل:

808.51 = 554.78 + 200 + 10 + 100 – 146.277

أسئلة للمراجعة

(1) بافتراض النموذج التالي :

$$Y = C + I + G + X - M$$
$$C = 100 + 0.7\,Yd$$
$$Yd = Y - T$$
$$I = 200\,; \qquad X = 125\,; \qquad G = 100$$
$$T = 0.142\,Y$$
$$M = 25 + 0.10\,Y$$

المطلوب حساب قيمة كلٍ من:

(أ) الدخل القومي (ب) الاستهلاك (ج) الإدخار

(2) من بيانات الاقتصاد التالي:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$
$$C = 120 + 0.8\,Yd$$
$$Yd = Y - T$$
$$I = 320\,; \qquad G = 480$$
$$(X - M) = -80$$
$$T = 200 + 0.25\,Y$$

(أ) كم سيكون مستوى الدخل التوازني ومضاعف الإنفاق الحكومي؟

(ب) عندما يكون معدل التوظيف الكامل عند مستوى دخل ($Y = 1800$)، ماهي السياسات الواجب اتباعها لتصحيح النتائج التي حصلت عليها؟

(3) اعطيت لك المعلومات التالية عن اقتصاد ما:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$
$$C = 0.9\, Yd$$
$$Yd = Y - T$$
$$I = 100; \qquad G = 540; \qquad (X - M) = -40$$
$$T = 0.33\, Y$$

المطلوب إيجاد:

(أ) مستوى الدخل التوازني؟

(ب) قيمة الاستهلاك وحصيلة الضرائب؟

(4) لدينا النموذج التالي لاقتصاد مغلق يتكون من ثلاث قطاعات: الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي، وكانت البيانات المتوفرة كالتالي:

$C = 20 + 0.8\, Yd$
$I = 140,\ G = 100,\ T = 10$

المطلوب حساب:

(أ) قيمة الناتج المحلي الإجمالي ؟

(ب) إذا ارتفع الإنفاق الحكومي إلى (150)، كم ستكون قيمة الناتج المحلي الجديدة؟

(5) النموذج التالي يمثل اقتصاد دولة ما:

$Y = C + I + G + X - M$
$C = 200 + 0.7\ Yd$
$T = 4 + 0.2Y$
$G = 100\ ,\ \ I = 50\ ,\ X = 60$
$M = 10 + 0.3Y$

المطلوب إيجاد:

(أ) قيمة المضاعف؟

(ب) قيمة الدخل التوازني؟

(ج) إذا انخفض الاستثمار بمقدار (20)، كيف سيؤثر ذلك على مستوى الدخل؟

(6) بافتراض الإقتصاد التالي الذي لايوجد بة أي نوع من الضرائب:

$$Y = C + I + G + X - M$$
$$C = 100 + 0.7\ Yd$$
$$Yd = Y - T$$
$$T = 0; \quad I = 200; \quad X = 100; \quad G = 300$$
$$M = 50 + 0.10\ Y$$

المطلوب:

أولاً: تحديد قيمة مايلي:

1) مضاعف الإنفاق، 2) الناتج المحلي الإجمالي، 3) الدخل المتاح،

4) قيمة الإستهلاك، 5) قيمة الواردات، 6) قيمة الادخار

7) التحقق من صحة الحل.

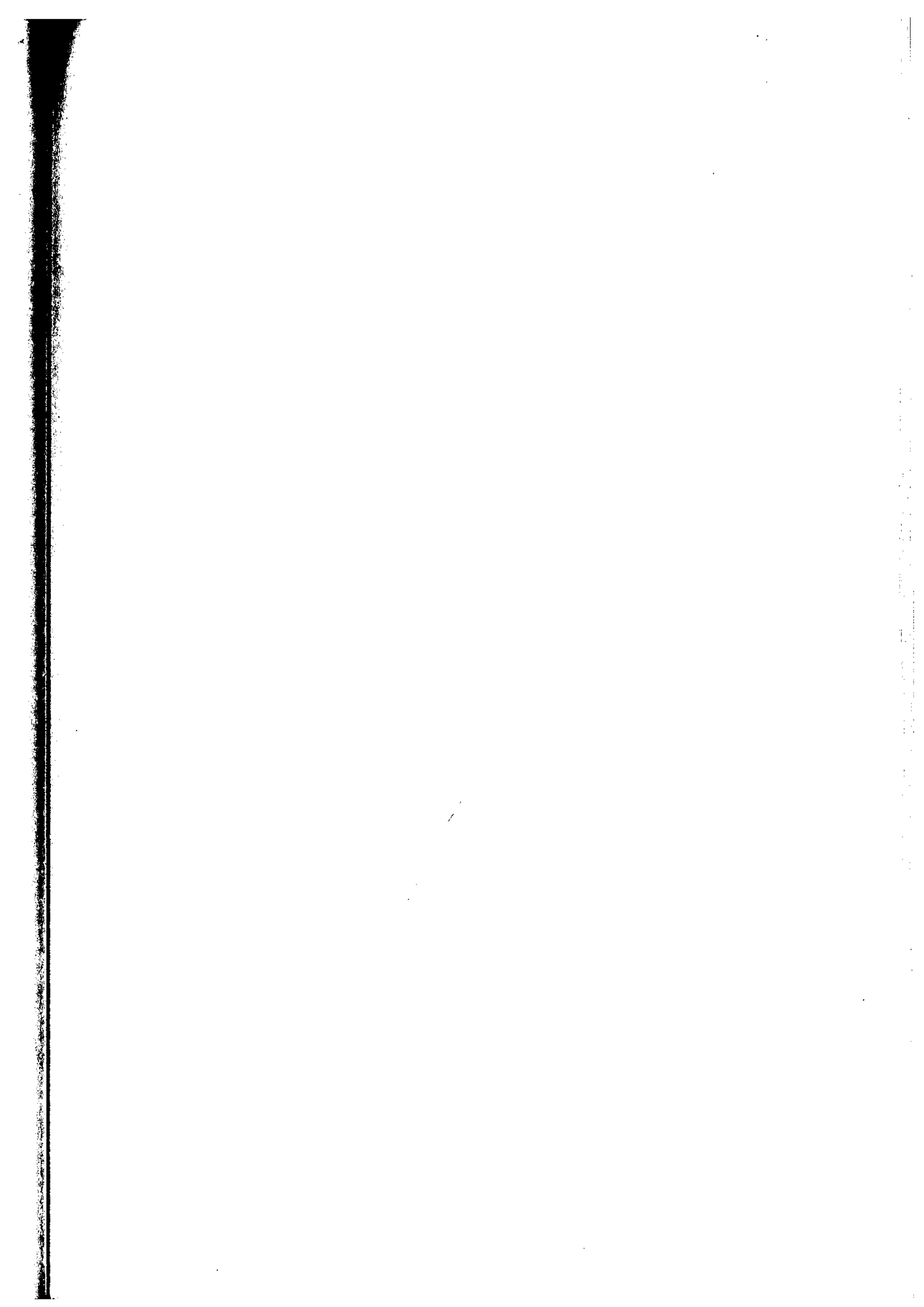
ثانياً: بافتراض أن الحكومة في هذا الاقتصاد ستقوم بفرض ضرائب ثابتة بواقع 100 مليون ريال. كيف ستصبح النتائج المتحصل عليها في فقرة أولاً؟

ثالثاً: بافتراض الآن أن الحكومة في هذا الاقتصاد ستقوم بزيادة إنفاقها الحكومي ليصبح 400 مليون ريال، وأبقت على فرض الضرائب الثابتة بواقع 100 مليون ريال. كيف ستصبح النتائج في هذة الحاله؟

مساعدة في الحل: الجدول التالي يعطي مقارنة لنتائج الحل

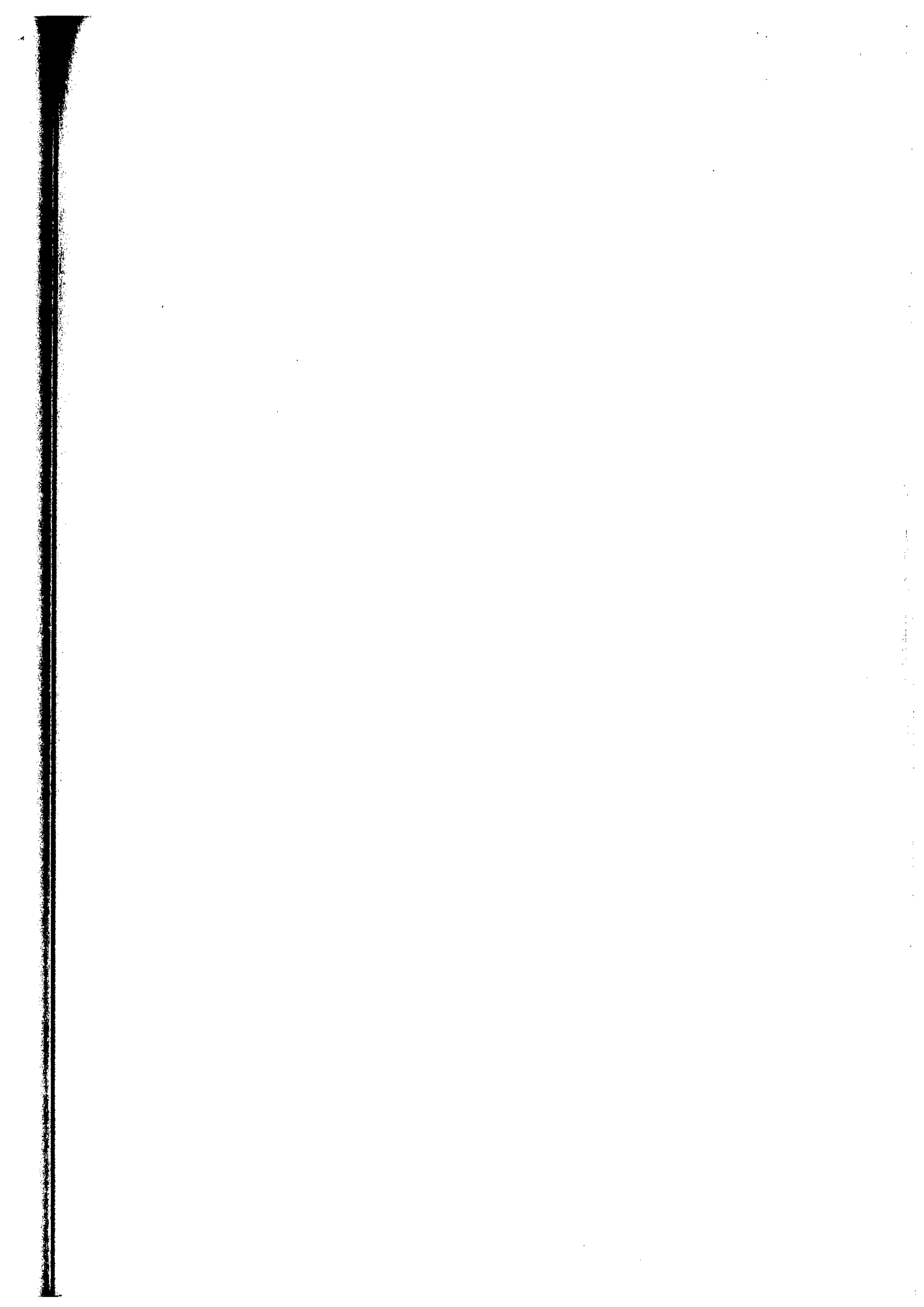
الحالة	(Y)	(C)	(M)	(S)
أولاً	1625	1237.5	212.5	387.5
ثانياً	1450	1045	195	305
ثالثاً	1700	1220	220	380

(7) بيانياً، كيف يؤثر ارتفاع الإنفاق الحكومي على منحنى الطلب الكلي (AD)؟



الباب الثالث

العرض الكلي والبطالة والتضخم في الاقتصاد



الفصل السادس

العرض الكلي

تطرقنا في الفصل الرابع من هذا الكتاب لجانب الإنفاق أو الطلب الكلي في الاقتصاد ولكننا لم نركز على الجانب الآخر من المعادلة الاقتصادية وهو الخاص بالعرض الكلي. وبما أن المستوى العام للأسعار يتحدد عن طريق توازن قوى العرض الكلي والطلب الكلي، فإننا سنقوم في هذا الفصل بتوضيح جانب العرض الكلي، وتحديد المستوى العام للأسعار، والكمية التوازنية. وسنقوم أولاً باشتقاق منحنى العرض الكلي، ومن ثم سنوضح علاقته بمنحنى الطلب الكلي لتحديد المستوى العام للأسعار وكمية الإنتاج الكلي. كما سنناقش أيضاً في هذا الفصل آلية التصحيح الذاتية للاقتصاد. ثم سنقوم بتحليل مشكلة التضخم الركودي الذي ساد الاقتصاد العالمي في عقد الثمانينات من القرن الماضي.

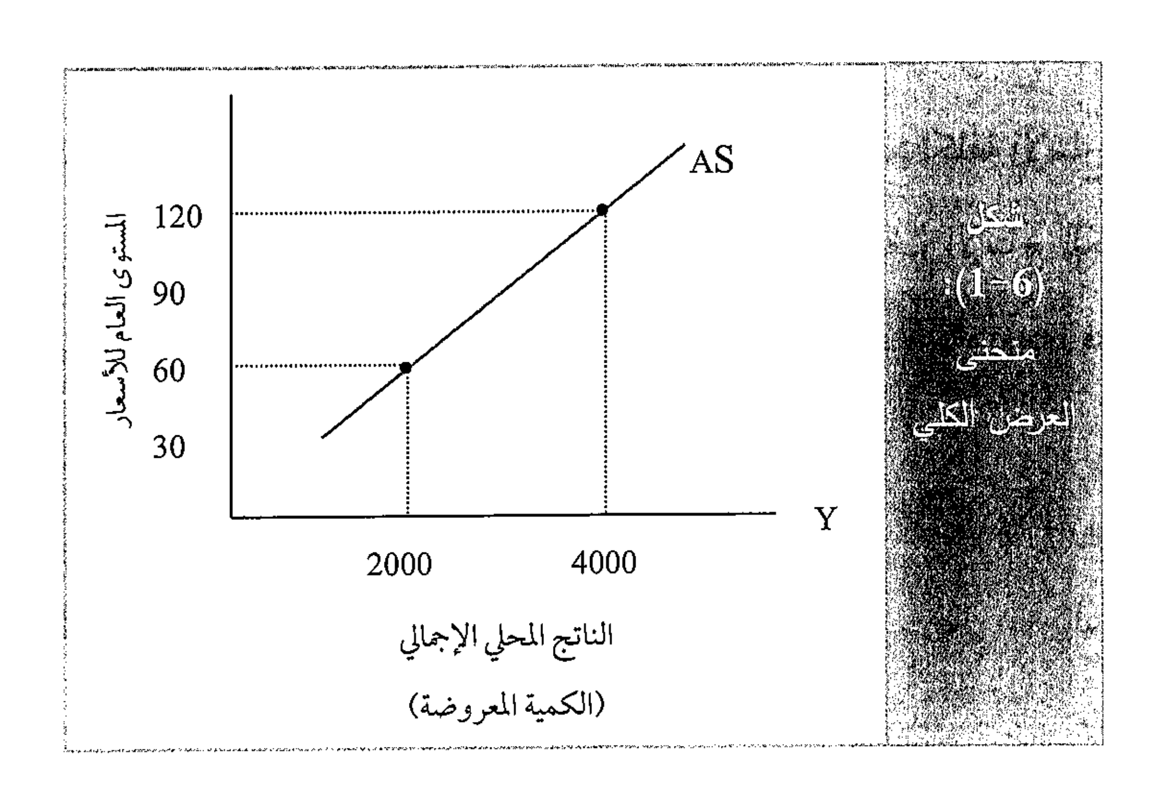
منحنى العرض الكلي

لقد أوضحنا سابقاً أن منحنى الطلب الكلي ما هو إلا عبارة عن جدول يوضح كمية السلع والخدمات النهائية التي يرغب المستهلكون في شرائها عند مستويات الأسعار المختلفة. منحنى العرض الكلي، من ناحية أخرى، يوضح كمية السلع والخدمات النهائية التي يرغب المنتجون في بيعها عند كل مستوى سعري، حيث تعتمد أسعار هذه السلع والخدمات على أسعار عوامل الإنتاج التي ساهمت في إنتاج الكمية المعروضة. وهذا يعني أن منحنى العرض الكلي يوضح العلاقة بين المستوى العام

للأسعار والكمية المعروضة من الناتج المحلي الإجمالي مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. أو بعبارة أخرى، كمية السلع والخدمات التي ترغب دولة ما في إنتاجها عند مستوى محدد من السعر، وخلال فترة محددة من الزمن، مع افتراض أن محددات العرض الأخرى ثابتة. ويوضح الشكل رقم (6-1) منحنى العرض الكلي للاقتصاد حيث نلاحظ تزايد المنحنى من الأسفل إلى الأعلى ومن اليسار إلى اليمين، أي بميل موجب، بمعني أن الكمية المعروضة من السلع والخدمات تميل إلى الزيادة مع ارتفاع مستويات الأسعار.

وبما أن المنتجون يعملون دائماً بهدف الربح، فإن الزيادة في الكمية المعروضة تعتمد بصورة مباشرة على مقدار الزيادة في مستوى الأسعار، أخذاً بعين الاعتبار تكاليف الإنتاج التي تشمل الأجور والمواد الخام والتقنية وغيرها، إذ أن ربح الوحدة الإنتاجية الواحدة يساوي الفرق بين سعر البيع للوحدة وتكلفة إنتاج هذه الوحدة. وبشكل عام، فإنه عند ثبات أسعار عوامل الإنتاج، وبصورة أساسية العمل والمواد الخام والمواد الوسيطة الأخرى، فإن أسعار السلع والخدمات تميل إلى الارتفاع خاصة في المدى القصير، وهو ما يؤدي إلى زيادة أرباح أصحاب الأعمال خلال هذه الفترة، وهذا بدوره سيؤدي إلى توسع الإنتاج. فمثلاً إذا كانت شركة للمنتجات البلاستيكية تنتج علبة البلاستيك الواحدة بتكلفة تساوي 8 ريالات شاملة أجور العمال والمواد الخام، وتبيعها بقيمة 9 ريالات، فان الربح من بيع العلبة الواحدة هو ريال واحد فقط، ولكن في حالة ارتفاع سعر هذه العلبة من 9

إلى 10 ريالات لفترة قصيرة من الزمن، مع بقاء تكاليف الإنتاج ثابتة خلال تلك الفترة، فإن الربح سيصبح 2 ريال للوحدة. هذه الزيادة في الربح سوف تشجع الشركة على إنتاج المزيد من هذه العلب ومن ثم زيادة المعروض منها، والعكس صحيح في حالة انخفاض السعر مع ثبات تكلفة الإنتاج فسوف يقل الإنتاج ومن ثم العرض وذلك لانخفاض هامش الربح لهذا المنتج، كما يوضح ذلك منحنى العرض (AS).



شكل (1-6): منحنى العرض الكلي

انتقال منحنى العرض الكلي

كما نعلم أن التغير في الأسعار، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، يؤدي إلى التحرك على منحنى العرض الكلي نفسه، ولكن عندما يحدث تغير في أحد هذه

العوامل الأخرى، فإن المنحنى في هذه الحالة ينتقل للأعلى يساراً أو للأسفل يميناً، حسب طبيعة التغير الحاصل. ويمكن تحديد عدةٍ عوامل تؤدي إلى تحرك منحنى العرض منها:

أ - معدل الأجر النقدي:

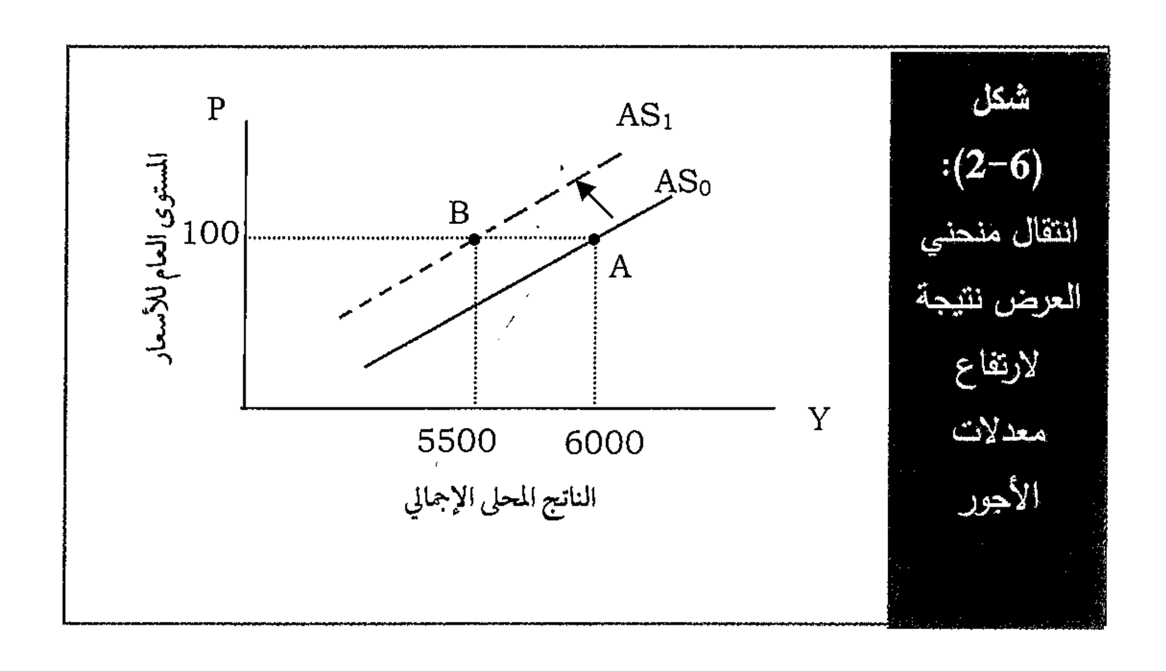
يتمتع منحنى العرض الكلي بميل موجب نتيجة للعلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار والكمية المعروضة عند مستوى معين من الأجور وأسعار مدخلات الإنتاج الأخرى. وتعتبر الأجور من المحددات الأساسية لوضع منحنى العرض الكلي، لأن عنصر العمل يعتبر من أهم العناصر التي تحدد تكلفة الإنتاج في أي منشاة، ولذلك فعندما ترتفع معدلات الأجور فإن تكاليف الإنتاج الكلية ترتفع، وهو ما قد يؤدي إلى تقليل هامش الربح لدى المؤسسات الإنتاجية، فتقل من ثم الكمية المعروضة وينتقل منحنى العرض الكلي إلى اليسار.

ويمكن من الشكل رقم (6-2) ملاحظة أنه عندما يكون السعر 100 ريال، فإن المؤسسات الإنتاجية سوف تعرض ما قيمته 6,000 مليون ريال من السلع والخدمات، عند النقطة (A)، وذلك عند مستويات الأجور السائدة. ولكن عندما ترتفع معدلات الأجور، وتزداد من ثم تكاليف الإنتاج، مع بقاء السعر كما هو، فإن منحنى العرض الكلي سيتحرك إلى اليسار، مما يعني أن المؤسسات الإنتاجية ستقوم بخفض إنتاجها من السلع والخدمات، حيث يصبح الناتج المحلي عند هذا السعر

5,500 مليون ريال فقط، أي عند النقطة (B) (لاحظ أن الشكل لا يوضح كيفية تغير الأجر ولكن فقط سعر البيع).

ب - التغير في أسعار مدخلات الإنتاج الأخرى:

يؤدي ارتفاع (انخفاض) أسعار مدخلات الإنتاج إلى انتقال منحنى العرض الكلي إلى اليسار (اليمين). فعند ارتفاع أسعار الطاقة على سبيل المثال، والتي تعتبر من أهم مدخلات الإنتاج، فإن ذلك سيؤدي إلى انتقال منحنى العرض إلى ناحية اليسار (أي سينخفض الإنتاج ومن ثم العرض الكلي في الاقتصاد)، كما حدث في عقد التسعينيات خلال حرب الخليج العربي.



شكل (6-2): انتقال منحني العرض نتيجة لارتفاع معدلات الأجور

ج - التقنية والإنتاجية:

يؤدي تطور وتقدم التقنية إلى زيادة الإنتاجية ومن ثم انتقال منحنى العرض الكلي إلى اليمين. فمثلاً إذا استحدثت تقنية جديدة تؤدي إلى تحسن إنتاجية العامل في الساعة، وبافتراض أن الأجور ثابتة، فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج وزيادة الربحية، مما يشجع على زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الكمية المعروضة. فمن المثال السابق الخاص بشركة المنتجات البلاستيكية، لو افترضنا أن علبة البلاستيك الواحدة يستغرق إنتاجها ساعة واحدة، وأن سعر بيع العلبة ثابت عند 9 ريال وأجر العمل في الساعة ثابت كذلك عند 8 ريال (سنفترض للتبسيط أن العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد المستخدم في الإنتاج)، فإذا حدث تقدم في إنتاجية العامل بحيث أصبحت العلبة الواحدة تُنتج خلال ($3/4$) الساعة بدلاً من الساعة، فإن هذا سيؤدي إلى إنخفاض تكلفة إنتاج العلبة الواحدة إلى 6 ريال، مما يعني أن ربح الوحدة الواحدة سوف يزداد من ريال واحد إلى ثلاثة ريالات.[1] فانخفاض تكاليف الإنتاج ستدفع بمنحنى العرض الكلي للتحرك إلى اليمين حيث إن تحسن الأرباح سيشجع على زيادة الإنتاج.

---

[1] إذا كانت تكلفة العامل خلال الساعة 8 ريالات فإن تكلفته خلال $\frac{3}{4}$ الساعة يمكن حسابها باستخدام طريقة الوسطين كما يلي:

$1 \rightarrow 8$

$\frac{3}{4} \rightarrow ?$

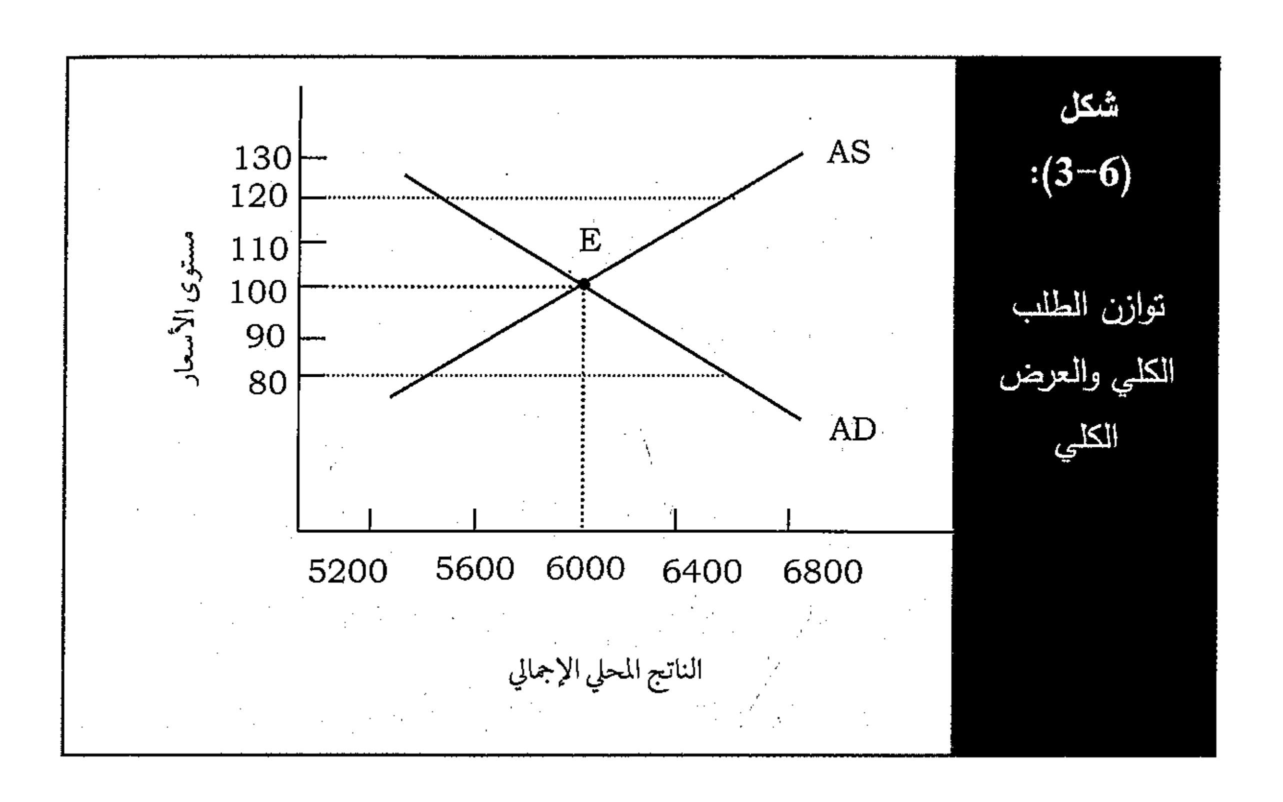
$$\left(8 \times \frac{3}{4}\right) \div 1 = \frac{24}{4} = 6$$

توازن العرض الكلي والطلب الكلي

ناقشنا في الفصل الرابع، ومن وجهة نظر الطلب الكلي فقط، أهمية المستوى العام للأسعار لتحديد ما إذا كان مستوى التوازن للناتج المحلي الإجمالي أقل من مستوى التوظيف الكامل (مما يؤدي إلى حدوث فجوة انكماشية) أو أعلى من مستوى التوظيف الكامل (ومن ثم حدوث فجوة تضخمية)، وسنقوم في هذا الجزء من الكتاب بدمج الطلب الكلي مع العرض الكلي لتحديد مستوى توازن الناتج المحلي الإجمالي وكذلك المستوى العام للأسعار في آن واحد. فالشكل رقم (6-3) يوضح نقطة توازن الاقتصاد عندما يتقاطع منحنى العرض الكلي (AS) مع منحنى الطلب الكلي (AD) عند النقطة (E)، ومن ثم تكون قيمة الناتج المحلي الإجمالي 6,000 مليون ريال عند مستوى سعر 100 ريال. أما عند مستوى سعر أكبر من 100، وليكن 120 ريال مثلاً، فإن الكمية المعروضة ستكون أكبر من الكمية المطلوبة في السوق مما يؤدي إلى وجود فائض في السوق، إذ ستجد الشركات المنتجة أنها غير قادرة على تسويق كل منتجاتها، ولكن في إطار المنافسة بين المنتجين لتسويق السلع على العملاء، فإنهم سيضطرون إلى تخفيض الأسعار ومن ثم خفض كمية الإنتاج إلى المستوى التوازني مرة أخرى.

وعندما تكون الأسعار أدنى من 100 ريال، أي عند 80 ريال مثلاً، فسيكون هناك ندرة في السوق، وانخفاض في كمية المخزون، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار والكمية المنتجة. وتتحقق حالة التوازن فقط عندما تكون الأسعار عند

مستوى 100 ريال والكمية المنتجة من الناتج المحلى 6,000 مليون ريال، إذ لا يوجد في هذه الحالة فائض عرض أو طلب.



شكل (6-3): توازن الطلب الكلي والعرض الكلي

ويمكن تلخيص حالة توازن العرض الكلي والطلب الكلي في الجدول رقم (1-6). فالعمودان الأول والثاني يوضحان قائمة بيان الطلب الكلي الذي يطابق منحنى الطلب الكلي AD في الشكل رقم (3-6)، والعمودان الأول والثالث يوضحان قائمة بيان العرض الكلي الذي يطابق منحنى العرض الكلي AS في الشكل أعلاه.

ويتضح من الجدول أن التوازن يتحقق فقط عندما يكون المستوى العام للأسعار 100 ريال حيث يكون الناتج الإجمالي التوازني 6,000 مليون ريال، وأنه

عند أي مستوى آخر للسعر فإن مستوى التوازن بين العرض والطلب سوف يختل. فمثلاً عندما تكون الأسعار عند مستوى 90 ريال، فإن الكمية المطلوبة ستكون 6,200 مليون ريال، ولكن المنتجين يعرضون ما قيمته 5,800 مليون ريال فقط، وهذا يؤدي إلى خلق فائض في الطلب بسبب تدني الأسعار، وعندها ستعمل ديناميكية السوق على ارتفاع الأسعار مرة أخرى. والعكس صحيح عندما يكون مستوى الأسعار مرتفعاً، وليكن 120 ريال مثلاً، حيث ستكون الكمية المعروضة 6,200 مليون ريال، في حين أن الكمية المطلوبة هي 5,800 مليون ريال، فيكون هناك فائض عرض لأن الأسعار مرتفعة، وهذا يعنى ضرورة تدني مستوى الأسعار لكي يتم بيع هذه الكمية المعروضة.

جدول (6-1): توازن العرض الكلي والطلب الكلي

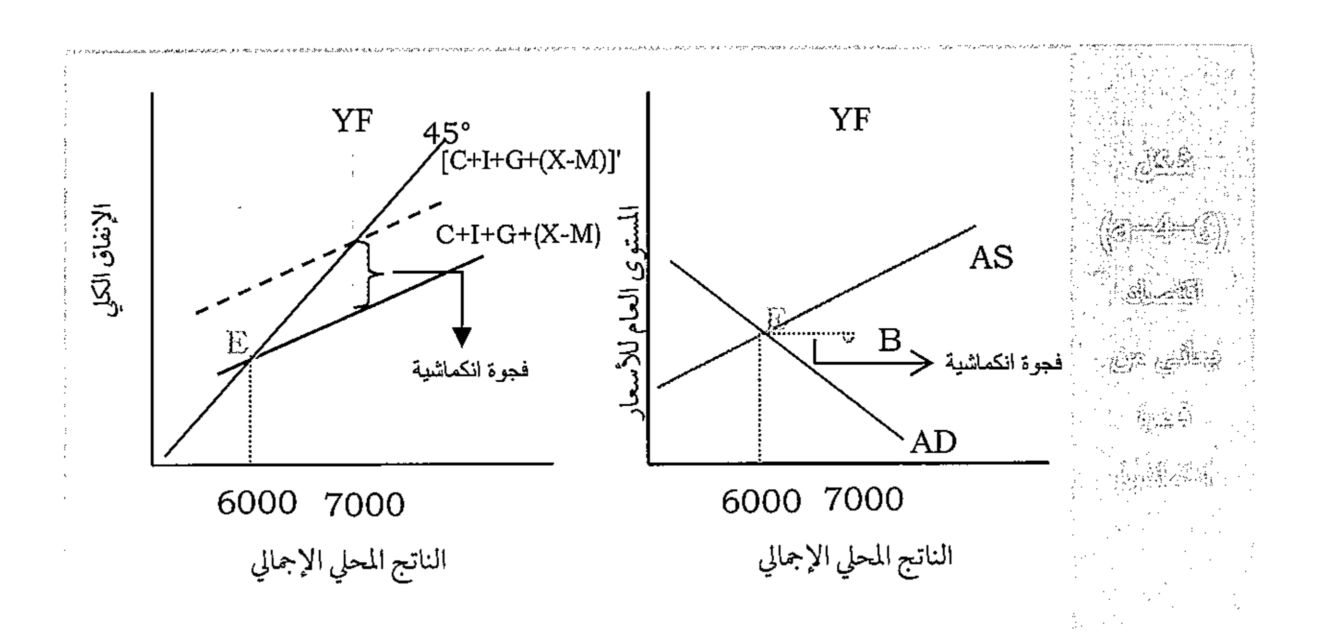
مستوى الأسعار	إجمالي الكمية المطلوبة (مليون ريال)	إجمالي الكمية المعروضة (مليون ريال)	مستوى توازن العرض والطلب	التغير في المستوى العام للأسعار
80	6,400	5,600	الطلب أكبر من العرض	يرتفع
90	6,200	5,800	الطلب أكبر من العرض	يرتفع
100	6,000	6,000	الطلب يساوي العرض	ثابت
110	5,800	6,200	العرض أكبر من الطلب	يقل
120	5,600	6,400	العرض أكبر من الطلب	يقل

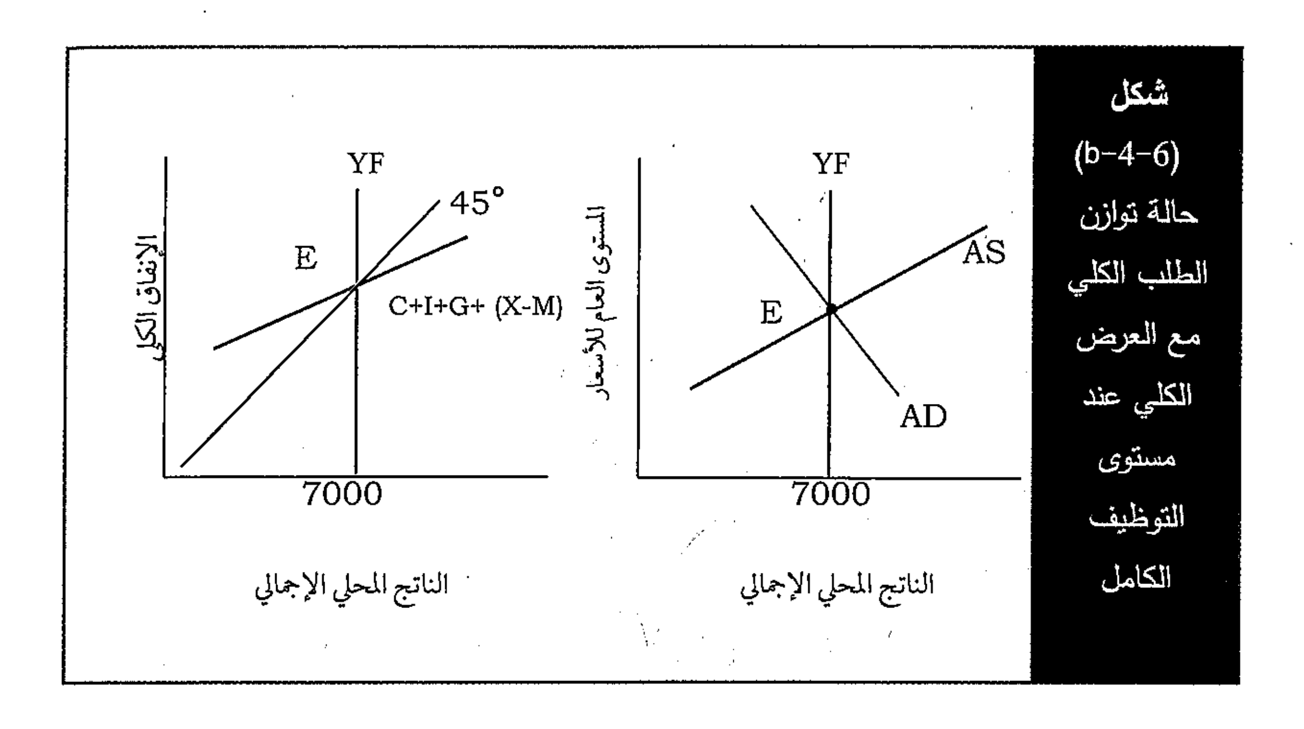
الفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية.. مرةً أخرى

طرحنا في الفصل الرابع تساؤلاً لم تتم الإجابة عليه حتى الآن، وهو كيف يتحقق المستوى التوازني للناتج المحلي الإجمالي؟ هل يتحقق عند مستوى التوظيف الكامل (حالة توازن)؟ أم أعلى من التوظيف الكامل (حالة تضخم)؟ أم أقل منه (حالة انكماش)؟ ويمكننا الآن الإجابة عن هذا السؤال خاصة بعد أن عرفنا منحنى العرض الكلي، بجانب منحنى الطلب الكلي الذي سبق أن ناقشناه من قبل، وكيفية تحديد مستوى السعر الذي يتحقق عنده المستوى التوازني للدخل (Y). وبما أن الشكل رقم (6-3) لايوضح متى يتحقق مستوى التوظيف الكامل، أي هل يتحقق عند المستوى التوازني للدخل، أم أعلى منه، أم أقل منه، فإننا سنقوم باستخدام الشكل رقم (6-4) لتحديد ما إذا كان الاقتصاد في حالة انكماش أم تضخم، أم أنه في حالة توازن. ونستطيع أن نلاحظ من الأشكال الثلاثة (a, b, c) كيف يتحرك منحنى الإنفاق الكلي إلى أعلى من $(C + I_0 + G + (X-M))$ في الشكل الأول، إلى $(C + I_1 + G + (X-M))$ في الشكل الثاني، ثم إلى $(C + I_2 + G + (X-M))$ في الشكل الثالث. ففي الجزء (a) من الشكل رقم (6-4)، هناك فجوة انكماشية، وفي الجزء (c) توجد فجوة تضخمية، أما الجزء (b) فيمثل حالة التوازن، إذ يعتمد حدوث أي من هذه الحالات على مستوى الأسعار وخط الإنفاق الكلي.

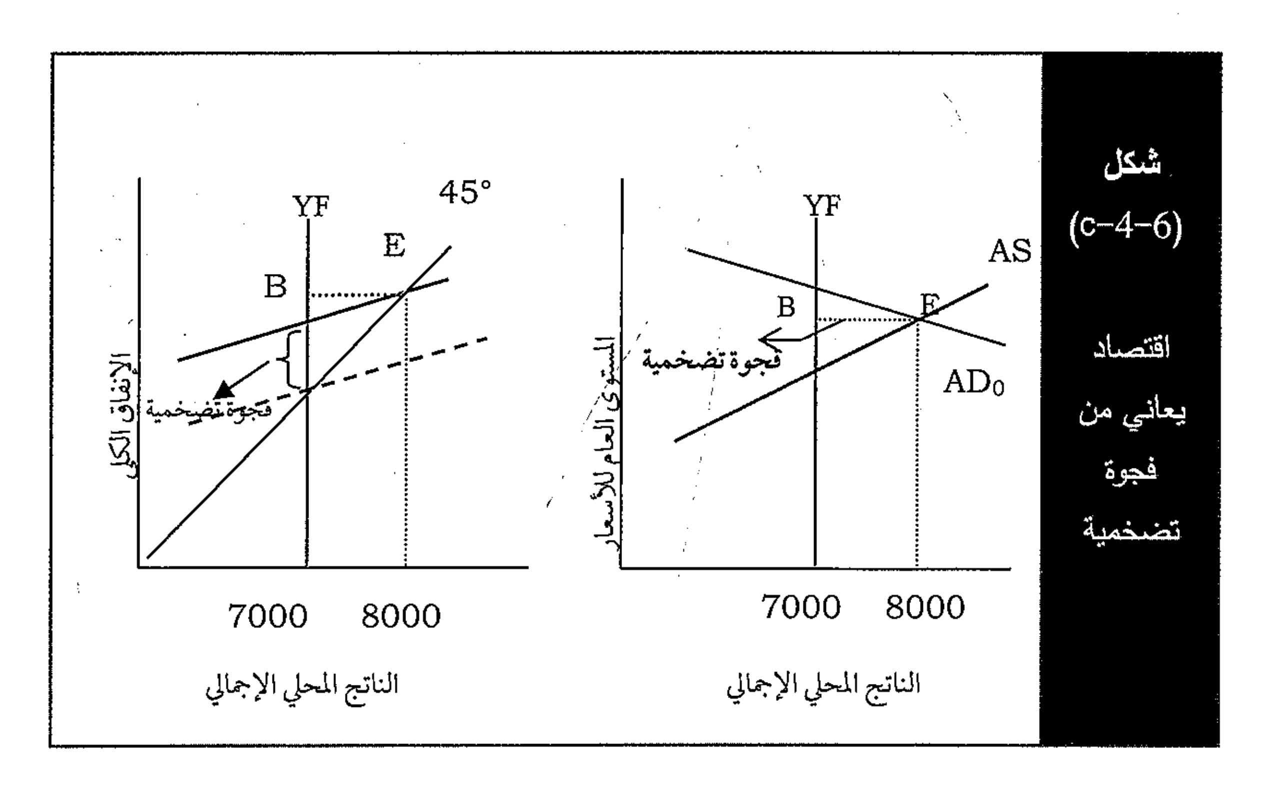
ونلاحظ أن مستوى التوازن في الحالات الثلاث كلها (a, b, c) يتحدد عند النقطة (E) حيث يتقاطع منحنى العرض الكلي AS مع منحنى الطلب الكلي AD.

ففي الشكل رقم (a-4-6)، نلاحظ أن الطلب الكلي منخفض جداً، ولا يؤدي إلى حدوث طلب كافٍ على العمل، وهو ما يؤدي إلى ظهور فجوة انكماشية بمقدار الجزء (EB) في الشكل، أي ما يعادل 1,000 مليون ريال. أما في حالة الشكل رقم (c-4-6) فإن الطلب الكلي مرتفع ومستوى التوازن في الاقتصاد يتحقق عند نقطة أعلى من مستوى التوظيف الكامل، فتظهر من ثمّ فجوة تضخمية بمقدار المسافة (EB)، أو ما مقداره 1,000 مليون ريال. وأخيراً، يوضح الشكل رقم (b-4-6) حالة عندما يكون منحنى الطلب الكلي في موضعه الصحيح بحيث يؤدي إلى تحقق مستوى التوازن عند مستوى التوظيف الكامل، إذ لا يوجد في هذه الحالة فجوة تضخمية أو فجوة انكماشية.





شكل
(b-4-6)
حالة توازن الطلب الكلي مع العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل
YF
AS
E
AD
المستوى العام للأسعار
7000
الناتج المحلي الإجمالي
YF
45°
E
C+I+G+ (X-M)
الإنفاق الكلي
7000
الناتج المحلي الإجمالي

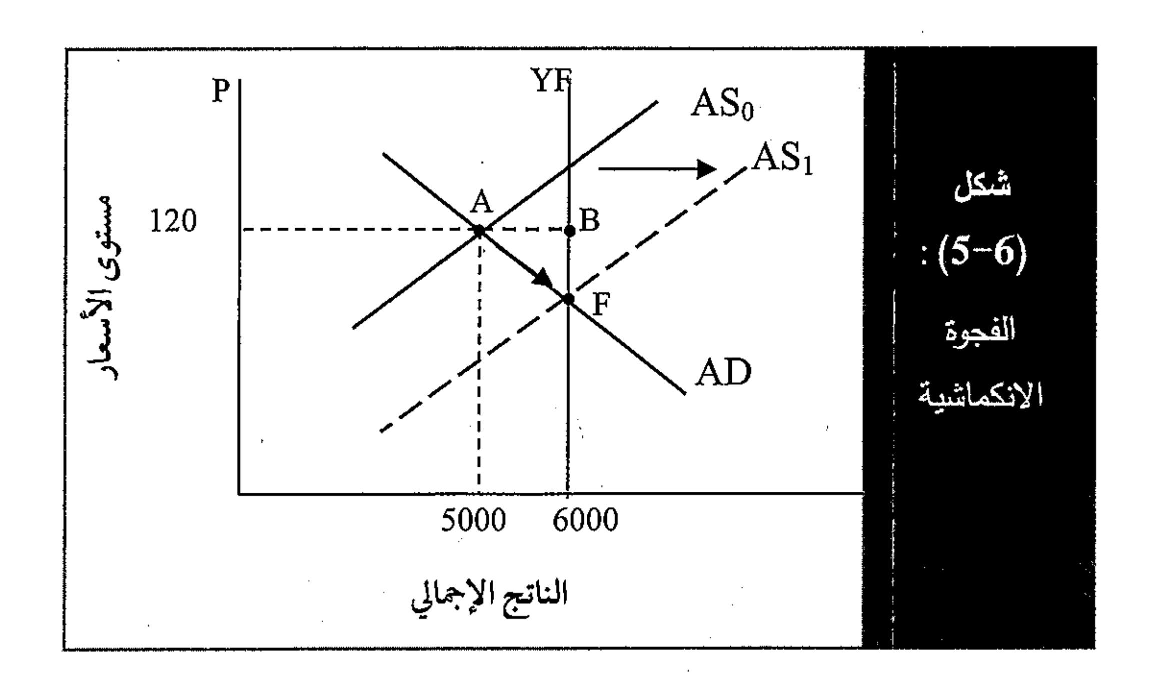


شكل
(c-4-6)
اقتصاد يعاني من فجوة تضخمية
YF
AS
B
E
فجوة تضخمية
AD0
المستوى العام للأسعار
7000
8000
الناتج المحلي الإجمالي
YF
45°
E
B
فجوة تضخمية
الإنفاق الكلي
7000
8000
الناتج المحلي الإجمالي

تعديل الفجوة الانكماشية

افترض أن اقتصاد ما يعاني من وجود فجوة انكماشية ناتجة من ضعف الإنفاق الكلي الذي قد يكون مصدره ضعف الإنفاق الاستهلاكي، أو الاستثماري، أو الحكومي، أو ضعف في الطلب الخارجي. وحيث إن نقطة التوازن تقع في هذه الحالة عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل، فإن الاقتصاد سيعاني من البطالة، وخاصة البطالة الدورية، إذ سيجد العمال صعوبة في الحصول على عمل، وفي الحالات القصوى قد يؤدي ذلك إلى تدني مستوى الأجور، ومن ثم انحراف منحنى العرض الكلي جهة اليمين من AS_0 إلى AS_1، كما هو موضح في الشكل رقم (6-5). تحرك منحنى العرض إلى اليمين سيؤدي إلى انخفاض مستوى الأسعار، ومن ثم إزالة الفجوة الانكماشية وتحقيق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل، أي عند النقطة (F). إن تعديل الفجوات بهذه الطريقة يأخذ عادة وقت طويل، كما حدث في تجربة الولايات المتحدة الأمريكية قبل الحرب العالمية الثانية، أما في التاريخ الحديث، فإنه نادراً ما يحدث انخفاض في مستوى الأسعار. وقد ساد جدل بين الاقتصاديين في تفسير ذلك، حيث يرى بعضهم أن السبب يعود لقوانين العمل السائدة في بعض البلدان، مثل قانون الحد الأدنى للأجور، أو بسبب تدخل الحكومة في الأسعار. فمبدأ خفض الأجور غير مقبول لأسباب نفسية؛ لأن ذلك قد يؤدي إلى تدني إنتاجية العامل بسبب الأثر السلبي الذي يتركه تخفيض أجره على

نفسيته، وهو ما يؤدي إلى عدم جديته في العمل، وانخفاض الحافز الإبداعي لديه، ومن ثم التأثير على جودة المنتج النهائي.



شكل (5-6): الفجوة الانكماشية

وقد ذهبت بعض الآراء إلى أن هناك صعوبة في تحديد مقدار إنتاجية العامل قبل أن يتم تخفيض أجره، لأن تخفيض الأجور بصورة عامة قد يؤدي إلى ترك العمال المهرة أعمالهم والبحث عن فرصاً مناسبة في أماكن أخرى، ولهذا السبب قد يفضل أصحاب الأعمال الاحتفاظ بالأجور دون تغيير حتى في فترات الكساد. وهناك آراءً كثيرة في هذا السياق ترى أن الأسعار والأجور قد تنخفضان معاً عندما يكون هناك فقط ضعف في الطلب الكلي، وبالتالي ظهور حالة من الكساد العام في الاقتصاد ينتج عنها فجوة انكماشية لفترة طويلة. ويجب ملاحظة أنه عندما تكون وتيرة انخفاض الأسعار والأجور بطيئة، فإن الاقتصاد سوف يشهد فترة طويلة من

انخفاض الإنتاج الفعلي الذي سيكون أقل من الذي يمكن تحقيقه في حالة توظيف الموارد بالصورة المثلى، كما هو موضح بالمسافة AB في الشكل رقم (6-5).

هل يملك الاقتصاد آلية للتصحيح الذاتي؟

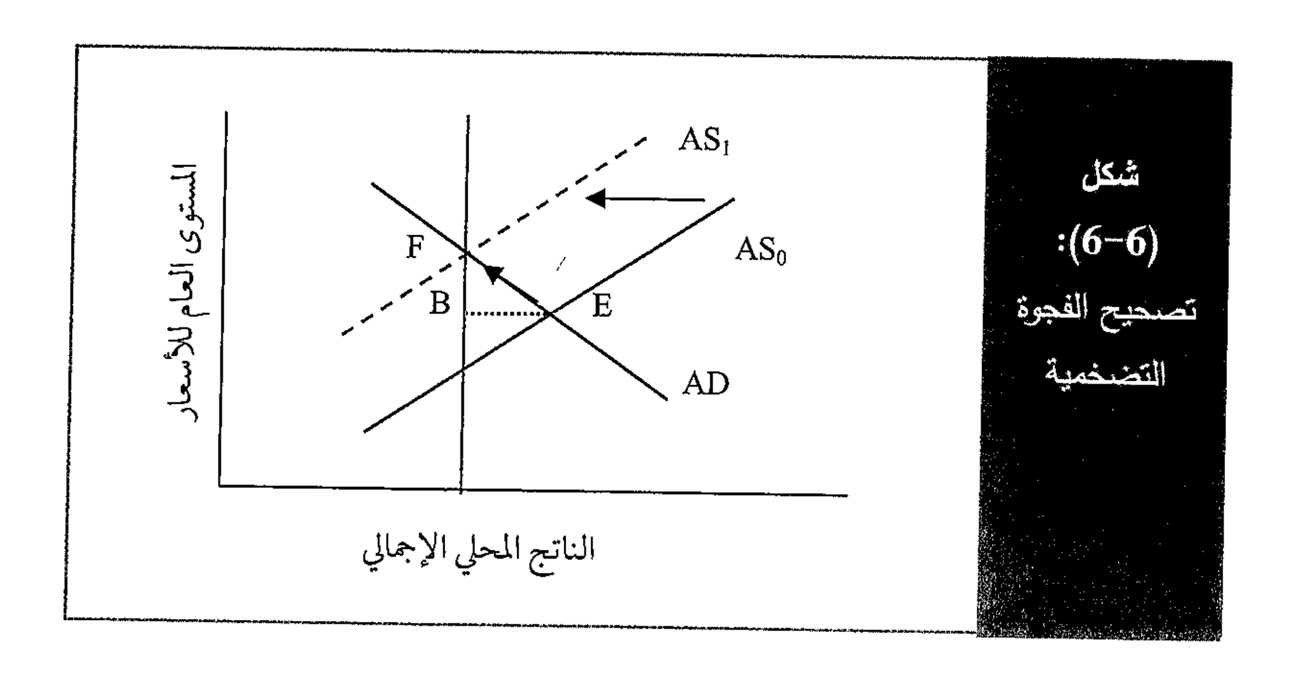
عندما تطول فترة الكساد وتتعمق، ويزيد عدد العمال العاطلين عن العمل لعدم القدرة على توظيفهم في ظل تمسكهم بأجورهم، وفي الوقت نفسه عدم قدرة أصحاب العمل على دفع هذه الأجور بسبب ضعف الطلب الكلي، فإن العمال سوف يقبلون في النهاية بالأجور المتدنية من أجل الحصول على العمل. من ناحية أخرى، ستضطر الشركات وأصحاب الأعمال إلى تخفيض أسعار السلع والخدمات بسبب طول فترة تدني الطلب. وكمثال حقيقي على هذه الحالة فقد انخفضت الأجور والأسعار معاً خلال فترة الكساد الكبير في عقد الثلاثينيات من القرن العشرين الميلادية، وكذلك شهد عقد التسعينيات بعض الانخفاض في عددٍ من أسواق الدول الغربية. ورغم قدرة الاقتصاد على إمكانية التعديل الذاتي، إلا أنه بدأت تظهر خلال الآونة الأخيرة بعض الآراء السياسية في تلك الدول تنادي بضرورة تدخل الدولة في حالة حدوث كساد في الاقتصاد، وأنه ليس من الحكمة الانتظار لتدنى الأسعار والأجور لإزالة الفجوة الانكماشية. ولكن ما زال الجدل قائماً بين الاقتصاديين حول كيفية التدخل وحجمه وتوقيته، حيث إن آلية التصحيح الذاتي يمكن أن تعمل حتى ولو كانت بصورة بطيئة لمعالجة الفجوة الانكماشية.

تعديل الفجوة التضخمية

تعني الفجوة التضخمية أن التوازن يتحقق عند مستوى أعلى من معدل التوظيف الكامل، كما هو موضح في الشكل رقم (6-6)، حيث يتقاطع منحنى العرض الكلي مع منحنى الطلب الكلي عند النقطة (E) مع وجود ضغوط تضخمية وزيادة في الإنتاجية. وفي هذه الحالة، تزداد المنافسة بين أصحاب الأعمال على استقطاب العمال المهرة مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الأجور، كما حدث في الولايات المتحدة عام 1995م عندما تدنت معدلات البطالة إلى مستوى 5.4% فقط، وأخذت الشركات تدفع أجوراً عالية بسبب قلة العمال المهرة. ولكن ارتفاع الأجور سيؤدي من ناحية أخرى إلى زيادة تكاليف الإنتاج والضغط على منحنى العرض الكلي ليتحرك للأعلى حيث ينتقل من AS_0 إلى AS_1، ويتحقق من ثم التوازن عند النقطة (F)، وتختفي الفجوة التضخمية. ويمكن النظر لخطوات المعالجة هذه من زاوية أن التضخم نشأ من زيادة في الطلب على الإنتاج، ولم يكن بمقدور أصحاب الأعمال زيادة إنتاجهم لمواجهة هذه الزيادة في الطلب، وهو ما أدى إلى ارتفاع الأسعار ومن ثم انخفاض القوة الشرائية لدى الأفراد. ونتيجة لذلك، سينخفض الإنفاق الاستهلاكي المحلي، وكذلك الطلب الأجنبي على السلع المحلية (أو بعبارة أخرى انخفاض صافي الصادرات)، وستستمر الكمية المطلوبة في الانخفاض إلى أن تصل إلى مستوى قدرة الاقتصاد على تلبية الطلب. وعند هذه النقطة، تنتهي قدرة الاقتصاد على القيام بالتصحيح الذاتي، ويتحقق عندها توازن الناتج المحلي عند مستوى التوظيف

الكامل، وذلك عند النقطة (F) مع اختفاء الفجوة التضخمية وبقاء الأسعار عند مستوياتها المرتفعة.

ونستطيع من خلال هذا التحليل ملاحظة نقطتين مهمتين: الأولى، أن آلية التصحيح الذاتي تأخذ فترة طويلة من الوقت حيث إن عمليتي التعديل في الأجور والأسعار تتحققان بوتيرة بطيئة؛ والنقطة الثانية، هي ضرورة عدم وجود عوامل أخرى تدفع منحنى الطلب الكلي إلى أعلى؛ لأن هذا التحليل يفترض أن منحنى الطلب ثابت. أما في حالة تحرك منحنى الطلب الكلي لأعلى والعرض الكلي لأسفل فسوف ينتج وضع تضخمي في الاقتصاد سنوضحه لاحقاً.



شكل (6-6): تصحيح الفجوة التضخمية

التضخم الركودي الناتج من جانب الطلب

أحد الدروس المستفادة من التحليل السابق عن التضخم وكيفية إزالة الفجوة التضخمية، هو أهمية أن لا يكون هناك زيادة كبيرة في الطلب الكلي عند تحقق حالة التوازن في المدى الطويل (أي عند النقطة F)، حتى لا يتحرك منحنى الطلب الكلي ويختل التوازن من جديد. كذلك يلاحظ من الشكل رقم (6-6) أنه عندما تنتقل نقطة التوازن من (E) إلى (F) فإن مستوى الناتج المحلي الإجمالي يقل، في حين يرتفع مستوى الأسعار، حيث تسمى هذه الظاهرة بالتضخم الركودي. وتنتج حالة التضخم الركودي عندما يكون هناك زيادة في الطلب الكلي أكبر من الطاقة الإنتاجية الحالية للاقتصاد، فتزداد الأجور نتيجة لزيادة الطلب على الأيدي العاملة، وكذلك ترتفع أسعار عوامل الإنتاج الأخرى من مواد خام وسلع رأسمالية، من ماكينات ومعدات، فترتفع تكاليف الإنتاج بصورة عامة، فيلجأ أصحاب الأعمال إلى خفض الإنتاج، وزيادة أسعار السلع والخدمات، مما ينتج عنه ما يعرف بالتضخم الركودي في الاقتصاد.

وقد شهد الاقتصاد الأمريكي هذه الحالة من التضخم الركودي خلال التسعينيات الميلادية، فالازدهار الاقتصادي الذي حدث خلال تلك الفترة، أدى إلى تدني معدل البطالة في الاقتصاد الأمريكي من 5.5% إلى 5% ، وهو معدل يعتقد كثير من الاقتصاديين أنه أقل من مستوى التوظيف الكامل، كما ارتفع معدل التضخم من 4.4% إلى 4.6% ثم إلى 6.1%. وقد تدنى خلال هذه الفترة مستوى

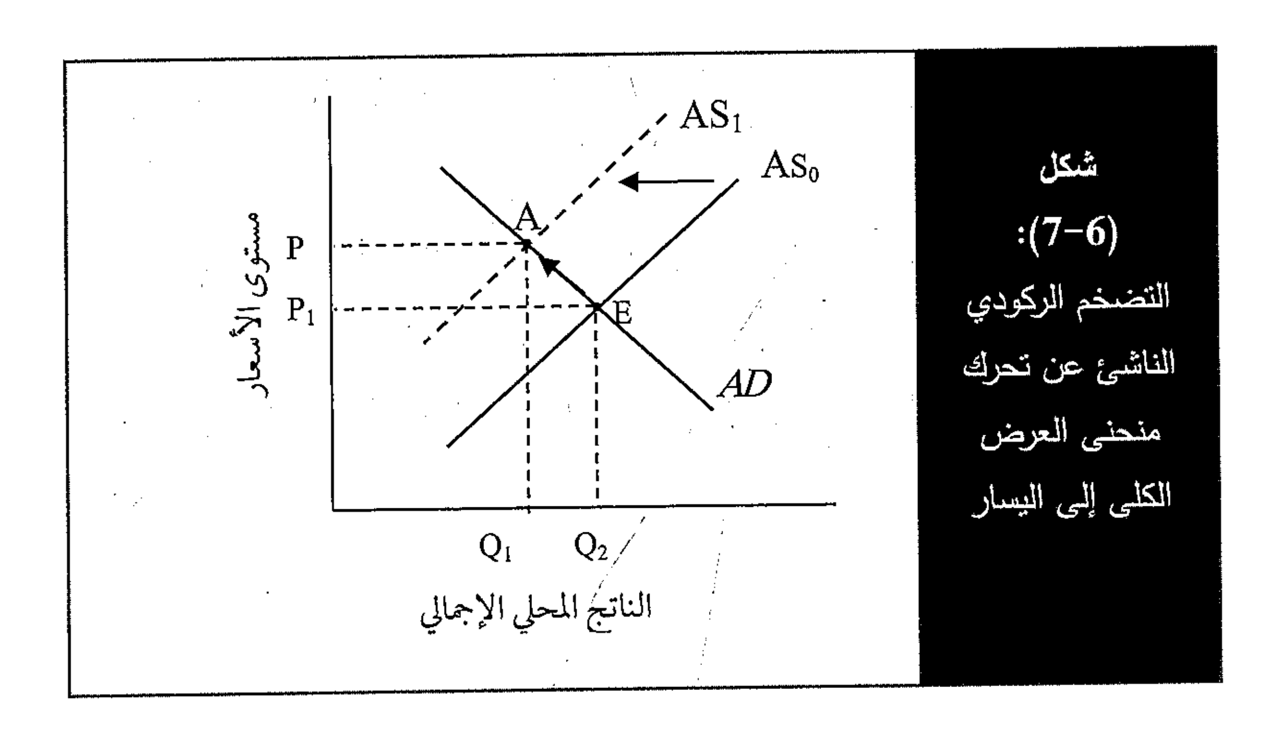
نمو الناتج المحلي الإجمالي من 3.5% إلى 2.0%، مما أدى إلى الدخول في حالة من الكساد الاقتصادي. وخلاصة القول هو إن إمكانية التصحيح الذاتي للاقتصاد عن طريق آلية السوق لا يمكن أن تنهي حالةِ البطالة والتضخم في الاقتصاد. فعندما تعمل آلية التصحيح الذاتي لإزالة هذه الآثار السلبية في الاقتصاد، فإن هناك على الجانب الآخر قوى أو عوامل أخرى ستعمل على إعاقة ذلك التصحيح (مثل الزيادة السريعة أو التدني السريع في الطلب الكلى) الأمر الذي قد يدفع بالوضع الاقتصادي إلى الجهة الأخرى، وهذا يعني إن آلية التصحيح الذاتي لا يمكن الاعتماد عليها بصورة مطلقة.

التضخم الركودي الناتج من جانب العرض

يعتقد بعض الاقتصاديون أن التضخم الركودي الذي ساد أوروبا والولايات المتحدة في عقدي السبعينيات والثمانينيات الميلادية وأدى إلى ارتفاع معدلات البطالة والتضخم، كان نتيجة للارتفاع الذي حدث في أسعار الطاقة عامي 1973م و 1979م، حين ارتفعت الأسعار في أوروبا والولايات المتحدة إلى ما يقارب الضعف. فقد أدى ارتفاع أسعار الطاقة إلى زيادة تكاليف الإنتاج، ومن ثم إلى تحرك منحنى العرض الكلي إلى الأعلى يساراً، كما هو موضح في الشكل رقم (6-7)، وهو ما نتج عنه انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي. وقد كان لابد للأسعار أن ترتفع في ذلك الوقت من أجل خفض الطلب الكلي لكي يتناسب مع الانخفاض الذي

حدث في الإنتاج، وهذا يعني حدوث نتيجة غير حميدة من جهتين: انخفاض في مستوى الإنتاج، وارتفاع في معدلات الأسعار عند نقطة التوازن الجديدة (A).

من ناحية أخرى، يمكن أيضاً أن يتحرك منحنى العرض الكلي إلى الأسفل ناحية اليمين، كما حدث عام 1986م بعد حرب الخليج الأولى عندما انخفضت أسعار الطاقة، مما أدى إلى زيادة نمو الناتج المحلي في بعض الدول الغربية والولايات المتحدة، مصحوباً بانخفاض في معدلات التضخم لديها.



شكل (6-7): التضخم الركودي الناشئ عن تحرك منحنى العرض الكلي إلى اليسار

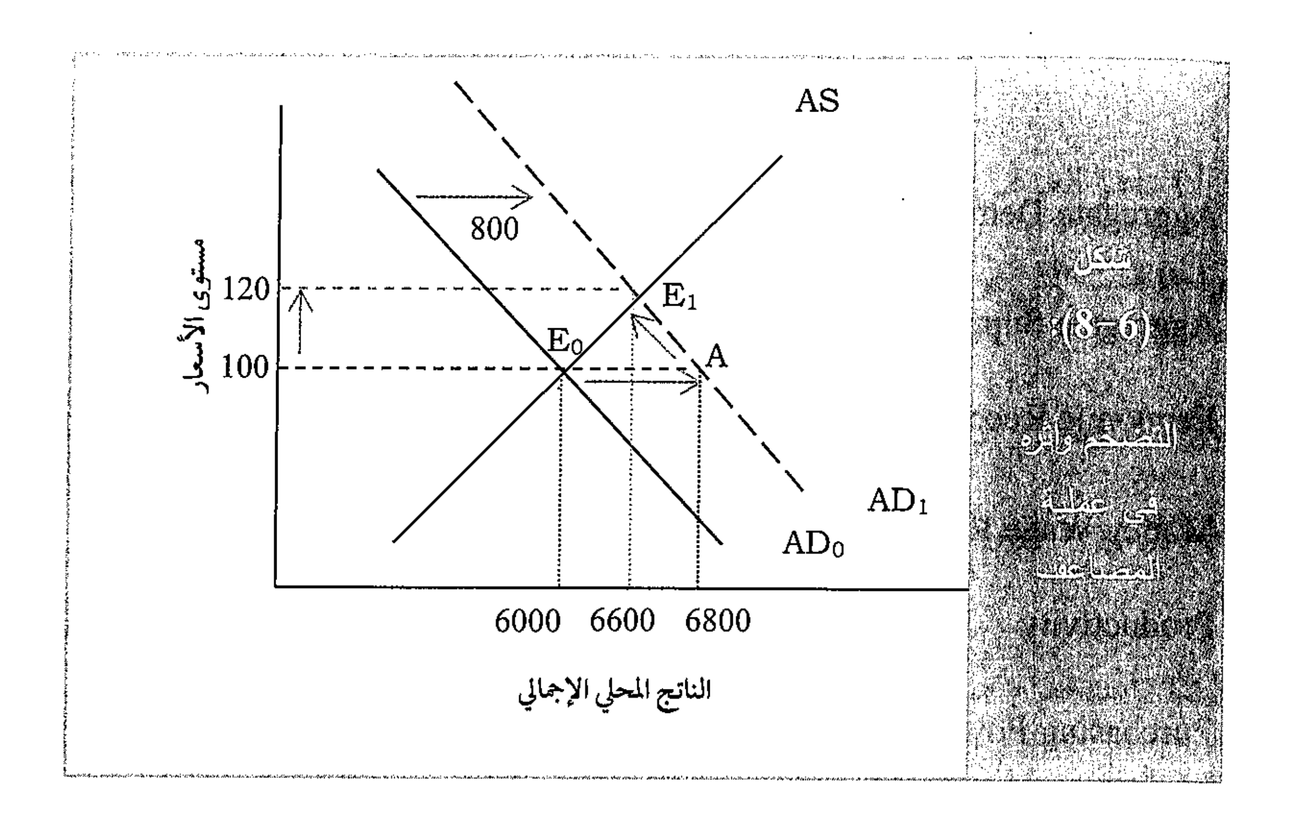
أثر التضخم على مضاعف الإنتاج

تم التعرف على مفهوم نظرية المضاعف في الفصل الخامس من هذا الكتاب، وقد ذكرنا حينها أن القيمة الحقيقية للمضاعف تكون دائماً أقل من القيمة التي نحصل

عليها من النموذج المبسط للاقتصاد المغلق، وذلك بسبب وجود الواردات التي تتأثر بزيادة الدخل. والآن، سنتطرق إلى عامل آخر يؤدي إلى تقليل قيمة المضاعف في الاقتصاد ألا وهو التضخم. فبالنظر إلى مفهوم المضاعف من جانب الطلب الكلى، نجد أن كل إنفاق استثماري أو استهلاكي يصبح دخل، ويتحول هذا الدخل مرة أخرى بدوره إلى إنفاق، وهكذا تستمر العملية كما تم شرحها سابقاً؛ غير أننا في هذا الجزء من الفصل سننظر كيف يؤدي التضخم إلى تقليل قيمة المضاعف عن طريق تحليل جانب العرض الكلى. والسؤال الذي يتبادر للذهن الآن هو ما إذا كان بإمكان الشركات المنتجة زيادة العرض الكلي نتيجة لزيادة الطلب الكلي دون أن تلجأ لزيادة الأسعار؟ والإجابة بالطبع هي لا، فما دام أن منحنى العرض الكلي موجب الانحدار، فإن الشركات لن تعرض مزيداً من السلع والخدمات إلا عند أسعار أعلى. ولهذا، سوف تبدأ سلسلة عملية المضاعف بزيادة الدخل والتوظيف والأسعار أيضاً، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تقليل صافي الصادرات وإضعاف القوة الشرائية لجمهور المستهلكين، ومن ثم فإن عملية المضاعف لن تستمر كما لو لم يكن هناك أي تضخم. ويمكن ملاحظة أن ميل منحنى العرض الكلي للاقتصاد يوضح حجم التضخم الذي نشأ من ارتفاع الطلب الكلي، ومقدار الانخفاض الذي حدث في قيمة المضاعف أثر نشوء التضخم. ولتوضيح هذا الوضع سوف نعود إلى المثال الذي تم شرحه في الفصل السابق عندما ارتفع الإنفاق الاستثماري بمقدار 200 مليون ريال، وأدى من خلال عملية المضاعف إلى انحراف منحنى الطلب الكلي إلى

أعلى بمقدار 800 مليون ريال. ولمعرفة مقدار الزيادة في الإنتاج والأسعار يجب كذلك توضيح وضع منحنى العرض الكلى، حيث يوضح الشكل رقم (6-8) هذه الحالة ممثلاً بانحراف منحنى الطلب الكلي أفقياً بمقدار 800 مليون ريال، من AD_0 إلى AD_1، وذلك ناتج من الصيغة المبسطة للمضاعف (الذي لا يحتسب أثر الارتفاع في الأسعار). وفي حالة إضافة منحنى العرض الكلي، فإنه يمكن تحديد كيفية تقسيم هذه الزيادة في الطلب الكلي على كلٍ من الإنتاج والأسعار. فمن خلال الشكل، نلاحظ انتقال نقطة التوازن من النقطة (E_0) إلى (E_1)، مما يعني أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع بمقدار 600 مليون ريال فقط-وليس 800 مليون- لأن الزيادة في الأسعار أدت إلى تقليل جزء من الزيادة في الكمية المطلوبة. وبمعنى آخر، فإن الناتج المحلي قد ارتفع من 6,000 مليون إلى 6,600 مليون، بزيادة قدرها 600 مليون فقط، حيث أدى التضخم إلى خفض قيمة المضاعف من $\frac{800}{200}=4$ إلى $\frac{600}{200}=3$ فقط.

وعموماً عندما يكون منحنى العرض الكلي في وضع متزايد (موجب الميل)، فإن تحرك منحنى الطلب الكلي إلى اليمين سيؤدي إلى زيادة الأسعار، وهذه الزيادة في الأسعار تقوم بسحب جزء من الزيادة في الطلب الحقيقي بسبب تآكل القوة الشرائية لثروة المستهلك، بالإضافة إلى الانخفاض الذي سيحدث في صافي الصادرات بسبب ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأجنبية.



شكل (6-8): التضخم وأثره في عملية المضاعف

ويقودنا هذا التحليل إلى الاستنتاج أن التضخم يؤدي إلى تقليل قيمة المضاعف، حيث يمكن النظر إلى الصيغة المبسطة للمضاعف في الشكل رقم (6-8) ممثلة بالمسافة (E_1A) على المنحنى الجديد AD_1، وهو عبارة عن تحرك على منحنى الطلب الكلي نتيجة لارتفاع الأسعار. ولذلك، فإن مبلغ الـ 200 مليون ريال (6,800 – 6,600 = 200) التي تمثل انخفاض في الناتج المحلي هي عبارة عن أثر التضخم على قيمة المضاعف، حيث أدى إلى خفض قيمته من 4 إلى 3، كما تم ذكره أعلاه.

مصطلحات وردت في هذا الفصل

منحنى الطلب الكلي	Aggregate Demand Curve
منحنى العرض الكلي	Aggregate Supply Curve
الكساد الاقتصادي	Economic Recession
معدل الأجر النقدي	Money Wage Rate
الإنتاجية	Productivity
القوة الشرائية	Purchasing Power
التضخم الركودي	Stagflation

أسئلة المراجعة

(1) ماهو العرض الكلي؟ وما نوع العلاقة بين المستوى العام للأسعار وكمية السلع والخدمات التي يرغب المنتجون بيعها؟

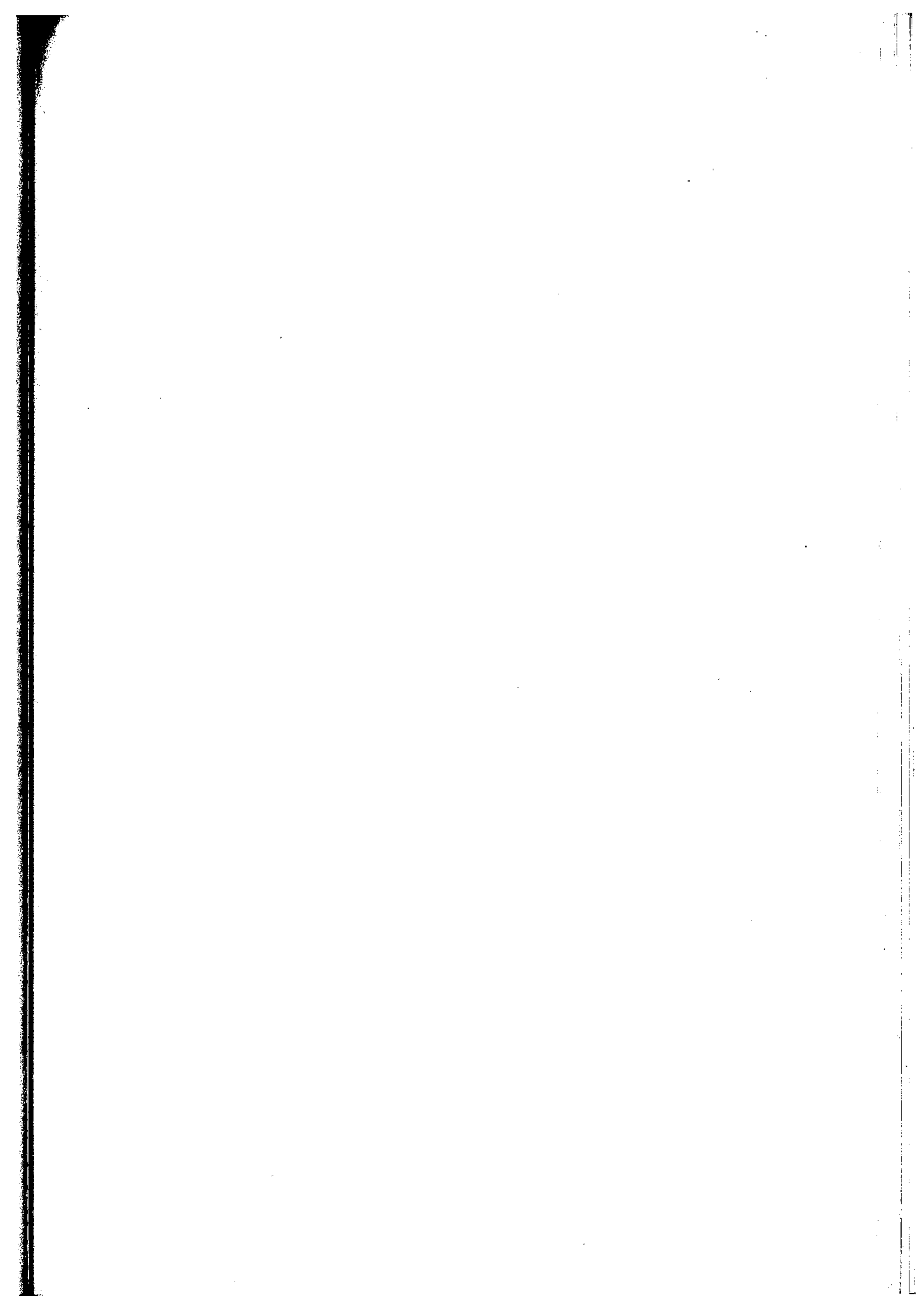
(2) باستخدام الرسم والتحليل، كيف ينتقل منحنى العرض الكلي عندما ترتفع معدلات الأجور؟

(3) باستخدام منحنى العرض الكلي (AS) والطلب الكلي (AD)، كيف يمكن تعديل الفجوة الانكماشية، مع توضيح الآراء حول كيفية تعديل الفجوة؟

(4) باستخدام منحنى العرض الكلي(AS) والطلب الكلي (AD)، كيف يمكن التخلص من الفجوة التضخمية؟

(5) ما هو التضخم الركودي؟ وكيف يكون حدوثه في الاقتصاد؟ وهل يعمل التصحيح الذاتي للاقتصاد في القضاء عليه؟

(6) باستخدام الرسم البياني، كيف تؤثر زيادة الأسعار على منحنى الطلب الكلي؟ (مساعدة: بعبارة أخرى، كيف يؤدي التضخم إلى تقليل قيمة المضاعف؟)



عندما ينهي الطالب تعليمه الجامعي أو التقني أو الفني فإنه غالباً ما يتجه إلى مكاتب العمل الحكومية، أو يلجأ إلى البحث في اعلانات الصحف المحلية عن شواغر وظيفية، أو الاستعانة بمكاتب التوظيف المتخصصة للبحث عن فرص عمل مناسبة. فلو افترضنا أن كل صاحب عمل لدية وظيفة شاغرة قام بالإعلان عنها لدى مكاتب التوظيف، وأن كل باحثٍ عن عمل قام بوضع مؤهلاته عبر تلك المكاتب، فهل توافر هذه المعلومات سيكون كافياً لخفض مستوى البطالة الى المستويات الطبيعية؟ وهل ينجح ذلك فعلاً؟

فعندما نفكر في طبيعة البحث عن الوظيفة يمكن ملاحظة أن توافر المعلومات المجردة لا يمكن أن يخفض معدل البطالة إلى الصفر. ويعود السبب إلى أن بعض طالبي العمل يفضلون مواصلة البحث عن عمل في حدود مناطقهم الجغرافية بدلاً من قبول عمل في مناطق بعيدة. من ناحية أخرى، فإن الشركات تكون عادة حذرة عند إختيار من يعمل لديها؛ لأن تدريب العامل يكون في بعض الأحيان مكلف، خاصة أن بعض الموظفين والعمال وبعد تلقيه التدريب المناسب الذي يجعله أكثر مهارة في عمله من قبل، يبدأ في البحث عن عمل آخر بأجر أفضل ويترك عمله الحالي. من ناحية أخرى، فإنه وعند توظيف جميع طالبي العمل وباستخدام جميع عوامل الإنتاج الاستخدام الأمثل، فإن ذلك قد يؤدي إلى وصول الاقتصاد إلى حالة

التوظيف الكامل، وعندها يبدأ المهتمون والمسؤولون عن الشأن الاقتصادي في البلد بالتخوف من حدوث ارتفاع عام في الأسعار، أو بعبارة أخرى حدوث تضخم.

وفي هذا الفصل سنناقش موضوعي البطالة والتضخم كمفهومين أساسيين في علم الاقتصاد الكلي، ففقدان العمل من أصعب التجارب التي يمكن أن يعاني منها الفرد، كما أن التضخم المستمر يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية والثروة التي لدى الأفراد أو التجار، وهو أمر يخلق الكثير من القلق لدى الجميع.

الجزء الأول: البطالة

من الأمور التي تحاول دائماً الدول تجنبها هي الأداء السيء للاقتصاد الذي يفرض معه تكاليف إضافية على الأفراد والمجتمع. فعندما يفشل الاقتصاد في خلق فرص عمل كافية، فستنتشر عندئذٍ البطالة مما يهدد بخلق مشاكل اجتماعية وأمنية عديدة. ولعل من المحاور الأساسية لعلم الاقتصاد الكلي هو فهم كيفية حدوث الدورات الاقتصادية خلال فترات الأداء الاقتصادي. ففي حالات الركود الاقتصادي، ينمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل متباطئ فيرتفع بالتالي معدل البطالة إلى مستوى غير مرغوب فيه، أما في فترات الأداء الاقتصادي الجيد والنمو السريع فإن معدل البطالة ينخفض إلى معدلاته الطبيعية، ولكن البطالة بطبيعة الحال لا تختفي نهائياً.

ويُصنّف الفرد الذي يكون في سن العمل بأنه عاطل عن العمل إذا كان لايعمل، ويبحث بجديه ونشاط عن عمل ولكنه لايجد، حيث يحسب في هذه الحالة ضمن معدل البطالة. أما إذا كان الشخص العاطل لا يبحث بجدية عن عمل، فإنه يصنف خارج قوة العمل، ولا يحسب ضمن معدل البطالة. ورغم أن موظفي مكاتب الإحصاء في الدول يجرون عادة مقابلات مع عدد كبير من أرباب الأسر الذين لا يملكون وظائف، إلا أنه من الصعب عليهم أن يحددوا ما إذا كان الشخص يبحث فعلاً وبجدية عن عمل. وهناك أيضاً حالة الأشخاص الذين بحثوا عن عمل في الماضي القريب، ولم يجدوا أي فرص عمل وتوقفوا عن البحث عن عمل؟ مثل هؤلاء الأشخاص يعتبرون عمال غير جادين من ناحية البحث عن عمل، وبالتالي لا يتم احتسابهم ضمن قوة العمل، ولايتم إدراجهم ضمن الإحصاء الرسمي للبطالة. ولذا، فإنه يصعب في الغالب التمييز بين العاطلين الذين يبحثون عن فرص عمل، وبين العاطلين الذين هم خارج قوة العمل. وقد غيرت مكاتب الإحصاء في بعض الدول المتقدمة خاصة بعد عام 1994م، طريقة توجيه الأسئلة لتفادي تركيز الإجابات في اتجاه عدم البقاء ضمن قوة العمل. ومع ذلك فقد أوضحت الدراسات أن هذه التغيرات لم يكن لها أثراً كبيراً على تغير معدل البطالة، لكنها زادت بطريقة ما نسبة البطالة لمن هم في مقتبل العشرينات، بالإضافة الى أن هذه التغيرات تتضمن صعوبة في القياس كما أنه يصعب تفسير ما تم قياسه. ويجب ملاحظة أن هناك بعض العمال يعملون بدوام جزئي، رغم أنهم يفضلون العمل

بدوام كامل، وآخرون يؤدون أعمال أقل من إمكانياتهم. ومع ذلك فإنه من الصعوبة بمكان على الحكومة التمييز بين من هو موظف بدوام كامل ومن هو موظف بدوام جزئي، كما أن هناك حقيقة أخرى يجب فهمها عن البطالة وهي أن هناك فئات من المجتمع تعاني من بطالة أكثر من فئات أخرى.

ويوضح الجدول رقم (7-1) إحصاءات البطالة في المملكة العربية السعودية للفترة 2010-2015م حسب الجنس للسعوديين وغير السعوديين، كما يوضح الجدول رقم (7-2) تقديرات معدلات البطالة للسعوديين حسب الجنس وفئات العمر لعام 1437هـ (2015م). ونلاحظ من الجدول الأخير انخفاض نسبة البطالة بين كبار السن مقارنة بالشباب الذين يواجهون بطالة عالية، كذلك الإناث فإنهن يعانين من نسبة بطالة أعلى من الذكور.

جدول رقم (7-1): إجمالي عدد العاطلين عن العمل حسب الجنس والجنسية

السنة	السعوديون			غير السعوديين			الإجمالي		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي الكلي
2010	261,522	239,738	**501,260**	12,539	5,138	**17,677**	274,061	244,876	**518,937**
2011	282,930	302,797	**585,727**	15,997	6,831	**22,828**	298,927	309,628	**608,555**
2012	243,983	358,870	**602,853**	4,233	446	**4,679**	248,216	359,316	**607,532**
2013	261,392	361,141	**622,533**	5,907	4,207	**10,114**	267,299	365,348	**632,647**
2014	258,880	392,425	**651,305**	13,622	6,703	**20,325**	272,502	399,128	**671,630**
2015	230,578	416,432	**647,010**	17,337	15,829	**33,166**	247,915	432,261	**680,176**

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، نشرة مسح القوى العاملة لعام 2015م (النصف الثاني)

جدول (7-2): تقديرات معدلات البطالة للسعوديين

حسب الجنس وفئات العمر لعام 1437هـ (2015م)

فئات العمر	قوة العمل			متعطلون			معدلات البطالة (%)		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
19-15	28,236	6,842	**35,078**	14,609	5,471	**20,080**	51.7	80.0	**57.2**
24-20	369,165	150,735	**519,900**	101,448	106,013	**207,461**	27.5	70.3	**39.9**
29-25	815,244	307,153	**1,122,397**	73,323	177,627	**250,950**	9.0	57.8	**22.4**
34-30	782,700	271,644	**1,054,344**	24,539	87,167	**111,706**	3.1	32.1	**10.6**
39-35	688,468	224,467	**912,935**	8,243	29,314	**37,557**	1.2	13.1	**4.1**
44-40	572,986	142,412	**715,398**	4,326	8,274	**12,600**	0.8	5.8	**1.8**
49-45	459,746	75,796	**535,542**	1,464	1,840	**3,304**	0.3	2.4	**0.6**
54-50	314,440	33,225	**347,665**	2,477	726	**3,203**	0.8	2.2	**0.9**
59-55	212,075	14,833	**226,908**	149	0	**149**	0.1	0.0	**0.1**
64-60	64,146	1,714	**65,860**	0	0	**0**	0.0	0.0	**0.0**
+65	83,116	3,972	**87,088**	0	0	**0**	0.0	0.0	**0.0**
الإجمالي	**4,390,322**	**1,232,793**	**5,623,115**	**230,578**	**416,432**	**647,010**	**5.3**	**33.8**	**11.5**

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، نشرة مسح القوى العاملة لعام 2015م (النصف الثاني)

إن معظم الإحصاءات المتعلقة بالتوظيف والبطالة يتم تعديلها دورياً نظراً لتأثرها ببعض التغيرات الموسمية، مثل حالة المناخ ، والعطلات، والتقويم الدراسي والمواسم وغير ذلك من التغيرات. ويستخدم مكتب إحصاء التوظيف إجراءات إحصائية لإزالة هذه المؤثرات الموسمية بما يُمكِّن مستخدمي هذه البيانات من تفسير الموجهات الخفية للاقتصاد بصورة صحيحة. وكمثال على ذلك، فإن معدل بطالة المراهقين يرتفع في بداية الصيف لأن معظم أفراد هذه الفئة يبحثون عن عمل صيفي، فالبيانات الموسمية تأخذ في الاعتبار هذا الوضع حيث أن معدلات البطالة الموسمية المعدّلة لا تعطي صورة حقيقية فيما يتعلق بهذه الفئة. ويمكن ملاحظة أن

غالبية الفئات العمرية التي يمر بها المواطن السعودي في البحث عن العمل المناسب تكون مابين الفئة (15-20) وصولاً إلى الفئة (25-30).

ويوضح الجدول رقم (7-3) تقديرات معدل البطالة حسب الجنس والجنسية للفترة 2008–2015م ، حيث يمكن ملاحظة إرتفاع نسبة البطالة بين السعوديين مقارنة بغير السعوديين، ويعود السبب إلى أن غير السعوديين غالباً ما تكون لديهم عقود مسبقة قبل قدوهم إلى البلاد، أما المواطنين السعوديين فيمرون بفترات من التنقل بين الأعمال لحين الاستقرار في العمل المناسب.

وتُعرّف قوة العمل (Labor Froce) في أي مجتمع بأنها تتكون من كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل ممن يعملون أو يبحثون عن عمل ولديهم القدرة على العمل، وتشمل هذه الفئة جميع الأفراد ذكوراً وإناثاً والذين هم في سن أكبر من 15 سنة وأقل من 65 سنة، ويستبعد منهم العاجزين عن العمل، والطلاب على مقاعد الدراسة، وربّات البيوت غير الراغبات في العمل، مع أن عملهن في البيت يعتبر عملية إنتاجية.

ويوضح جدول رقم (7-4) عدد السكان وحجم القوى العاملة في المملكة خلال الفترة من 2005م حتى 2015م، حيث نلاحظ تصاعداً في عدد المشتغلين الذي وصل إلى أكثر من أحد عشر ونصف مليون عامل في القطاعين العام والخاص.

جدول رقم (7-3): معدلات البطالة حسب الجنس والجنسية(نسبة مئوية)

السنة	السعوديون			غير السعوديين			الإجمالي		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
2008	6.8	26.9	**10.0**	0.5	0.7	**0.5**	3.6	14.5	**5.2**
2009	6.9	28.4	**10.5**	0.3	0.7	**0.3**	3.5	15.9	**5.4**
2010	7.1	30.6	**11.2**	0.3	0.8	**0.4**	3.4	17.4	**5.5**
2011	7.4	33.4	**12.4**	0.3	1.0	**0.4**	3.3	19.2	**5.8**
2012	6.1	35.7	**12.1**	0.1	0.1	**0.1**	2.7	21.3	**5.5**
2013	6.1	33.2	**11.7**	0.1	0.6	**0.2**	2.8	20.7	**5.6**
2014	5.9	32.8	**11.7**	0.2	1.0	**0.3**	2.8	21.6	**5.7**
2015	5.3	33.8	**11.5**	0.3	2.0	**0.5**	2.4	21.4	**5.6**

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، نشرة مسح القوى العاملة لعام 2015م (النصف الثاني)

جدول (7-4): حجم القوى العاملة وعدد السكان في المملكة العربية السعودية

السنة	عدد السكان (مليون)			عدد المشتغلين	نسبة المشتغلين
	السعوديون	غير السعوديين	الإجمالي	(مليون)	(%)
2005	16.9	6.5	23.3	7.1	30.4
2006	17.3	6.9	24.1	7.5	31.1
2007	17.7	7.2	24.9	7.7	30.9
2008	18.1	7.7	25.8	8.0	31.0
2009	18.5	8.1	26.7	8.2	30.8
2010	19.0	8.6	27.6	8.8	31.9
2011	19.4	9.0	28.4	9.9	34.9
2012	19.8	9.4	29.2	10.4	35.6
2013	20.3	9.7	30.0	10.7	35.7
2014	20.7	10.1	30.8	11.1	36.1
2015	21.1	10.4	31.5	11.5	36.5

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، تقارير مختلفة، والهيئة العامة للإحصاء، نشرة مسح القوى العاملة لعام 2015م.

تعريف البطالة

تعرف البطالة على أنها التعطل (التوقف) الجبري لجزء من القوى العاملة في المجتمع مع القدرة والرغبة في العمل والإنتاج. وتقاس البطالة في المجتمع بما يسمى معدل البطالة وهي نسبة عدد غير العاملين (العاطلين) من القوى العاملة إلى إجمالي القوى العاملة.

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوى العاملة}\left(\text{عدد العاطلين} + \text{عدد المشتغلين}\right)} \times 100$$

المعدل الطبيعي للبطالة The Natural Rate of Unemployment

يقصد بالمعدل الطبيعي للبطالة وجود معدل اعتيادي للعاطلين يتراوح ما بين (4%) و (6%) من مجموع القوى العاملة، ويعتبر هذا المعدل متوسط بعيد الأمد لايتأثر بالدورات الاقتصادية، حيث يستمر جزء من القوى العاملة معطلاً حتى بعد تلافي البطالة الدورية للعاملين واستيعاب الطاقة الإنتاجية الرأسمالية.

ويعتبر الاقتصادي آرثر أوكن (Arthur Okun) أول من أدخل مفهوم المعدل الطبيعي للبطالة عام 1962م عن طريق ما يعرف بالناتج الحقيقي الكامن الذي يمكن إنتاجه؛ إذ ربط في القانون المعروف باسمه (قانون أوكن) معدل

البطالة بتغير نمو الناتج الحقيقي، وبيّن أن هناك علاقة عكسية بين هـذين المتغـيرين (يزداد معدل البطالة مع انخفاض نمو الناتج الحقيقي والعكس صحيح). وحسب هذا القانون، فإن الاقتصاد عندما يخرج من حالة الركود، فإن الناتج الحقيقي يـزداد بمعدل أكبر من معدل نمو التشغيل، وعندما يكون في ركـود فـإن النـاتج الحقيقـي ينخفض بمعدل أكبر من معدل انخفاض التشغيل.

وقد حدد قانون أوكن العلاقـة السـابقة في أن أي زيـادة (أو انخفـاض) في معدل البطالة قـدرها (5%) سـيرافقها في الأجـل القصـير انخفـاض (أو زيـادة) في الناتج الحقيقي بحوالي (10%)، وذلك مقارنة بالناتج الحقيقـي الكـامن للاقتصـاد. وقد حدث مثل هذا الأمر في الولايات المتحدة عام 1980م عندما انخفـض النـاتج الحقيقي بالنسبة للناتج الكامن من (97.8 %) إلى (94.3%) أي بحوالي (3.6%) وقد تزامن ذلك مع تغير معدل البطالة بحوالي (1.5%)، وهو مايتفق مع قـانون أوكـن. ويجب ملاحظة أن المعدل الطبيعي للبطالة غير ثابت، لأنـه يضـم عـدة أنـواع مـن البطالة غير الدورية، أهمها البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية.

وقد يكون من الغريب أن نفكر في عمال عاطلين عندما يكون الاقتصاد في حالة توظيف كامل، ومع ذلك يحتاج الاقتصاد لبطالة جزئية حتى يعمل بصورة فعّالة لكي يجد العمال من جهة والشركات من جهة أخرى التوافقات الصحيحة، سواءً من حيث الخبرات المطلوبة أو الأجر المدفوع. ويختلف معدل البطالة الطبيعي من دولة لأخرى حسب ظروف سوق العمل وطبيعة السياسات الاقتصادية العامة

التي تتبعها الدولة. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، يتوقع علماء الاقتصاد أن يكون معدل البطالة الطبيعي حالياً بين 4% و 5.5% ، أما في أوروبا فإن معدل البطالة الطبيعي يتراوح مابين 7% و 10%. ويجب ملاحظة أن معدل البطالة الحقيقي في الدولة قد يكون أقل أو أعلى من المعدل الطبيعي للبطالة. ففي فترة فشل الناتج المحلي الإجمالي في النمو إلى مستواه العادي يرتفع مستوى البطالة الدورية وبالتالي يتجاوز معدل البطالة الفعلي معدل البطالة الطبيعي.

ففي الولايات المتحدة وصل معدل البطالة الحقيقي خلال فترة الكساد الكبير عام 1929م إلى مستوى 25% ، كما حدث أيضاً أمر مشابه في الدولة نفسها في عام 1983م عندما تجاوز المعدل الحقيقي للبطالة المعدل الطبيعي بـ 15%. من جهة أخرى، فإنه عندما ينمو الاقتصاد بمعدلات متسارعة ولفترة زمنية طويلة فإن معدل البطالة الفعلي يهبط إلى أقل من المعدل الطبيعي بسبب إقبال أصحاب الأعمال على توظيف أعداداً متزايدة من الأيدي العاملة. فخلال الستينات من القرن العشرين انخفض معدل البطالة في الولايات المتحدة إلى أقل من 4%، وقُدر معدل البطالة الطبيعي في ذلك الوقت بأكثر من 5%. وتجد الشركات والمصانع عادة صعوبة في استمرارية العمال في أعمالهم في حالة معدلات البطالة المنخفضة حيث تقود المنافسة بين الشركات إلى ارتفاع الأجور، وعندما ترتفع الأجور يتبعها ارتفاع في الأسعار. ولذلك نستنتج أنه عندما ينخفض معدل البطالة الفعلي إلى أقل من معدل البطالة الطبيعي فإن التضخم سوف يزداد، كما يشير إلى ذلك قانون أوكن.

وهنالك عدة عوامل تلعب دوراً في تحديد المعدل الطبيعي للبطالة أهمها:

أ- تقديم الدولة تعويضات للعاطلين تكفي لتسيير حياتهم الاعتيادية، لأن هذا قد يؤدي إلى تشجيع العمال على رفض طلبات العمل المقدمة من أصحاب الأعمال وتفضيل التريث حتى تظهر لديهم فرص عمل أفضل.

ب- عدم مرونة جميع العاطلين تجاه تفاوت الفرص المتاحة، فأصحاب الأعمال لا يقدمون أجوراً تحفيزية لقليلي المهارات بغرض زيادة عرض العمل.

ج- انخفاض تكلفة الفرصة لأصحاب الأعمال في تشغيل المسرحين من العمل بسبب تغير المستويات الإنتاجية.

أنواع البطالة

يمكن تقسيم البطالة حسب طبيعتها إلى خمسة أنواع:

(أ) البطالة الدورية: Cyclical Unemployment

وهي البطالة التي تحدث أثناء فترة الركود الاقتصادي وقبل أن يبلغ الناتج الحقيقي مستوى الطاقة الإنتاجية الكامنة، أي مستوى التشغيل الكامل. فالمشكلة الأساس تنشأ عندما تقوم المنشآت خلال فترات الركود بخفض الإنتاج، فتلجأ بالتالي إلى تسريح جزءٍ من الأيدي العاملة لتخفيض التكاليف. وبما أن هناك قوى

تؤثر في تحديد مستوى التشغيل والإنتاج، فإن هذه القوى تفقد تأثيراتها في الاتجاه الصاعد حيث تحل محلها في نقطة معينة قوى أخرى تعمل في الاتجاه المعاكس، أي الاتجاه الهابط. ويلعب الطلب الكلي دوراً هاماً في حدوث هذا النوع من البطالة، فانخفاض الطلب سينتج عنه انخفاض في الإنتاج والتوظيف. ويجادل بعض الاقتصاديون بأن عكس اتجاه هذه الانخفاضات لن يتحقق بسرعة، فالمنشآت التي قامت بخفض مستويات إنتاجها لن تجد أنه من الأمثل لها إعادة مستويات الإنتاج السابقة وذلك بسبب التكاليف المصاحبة لعمليات تعديل الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه المنشآت قد يكون تراكم لديها مخزون من السلع الذي تكوّن خلال فترة إنخفاض الإنتاج، ويحتاج هذا المخزون إلى وقت لتصريفه في الأسواق.

وتمر العديد من دول العالم بهذا النوع من البطالة، كما حدث مثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الكساد الذي ساد خلال الفترة (1982-1980م) عندما ارتفعت معدلات البطالة الدورية بسبب الركود الاقتصادي الذي كانت تعاني منه الدولة، وكما حدث أيضاً في الكثير من دول العالم خلال الأزمة المالية التي حدثت عام 2008م.

(ب) البطالة الهيكلية: Structural Unemployment

يحدث هذا النوع من البطالة عندما تؤدي التغيرات السريعة في هيكل الاقتصاد إلى خسائر كبيرة في وظائف صناعات معينة. فعندما يتم على سبيل المثال إحلال البلاستيك محل الفولاذ في صناعة السيارات، فإن هذا سيؤدي إلى تحرك

الوظائف من مصانع الفولاذ إلى مصانع البلاستيك، وبالتالي وخلال هذه المرحلة الانتقالية، فإن بعض عمال الفولاذ سيعانون من بطالة هيكلية. وهناك عدة عوامل لحدوث هذا النوع من البطالة منها:

1. استمرار الأشخاص العاطلين في البحث عن وظيفة أفضل تتوافق مع طموحاتهم أو تتلاءم مع أذواقهم في مواصفات العمل وظروف إنجازه.

2. تشريعات الحد الأدنى للأجور، وضغوط نقابات العمل، ومعدل أجور الكفاءة (Efficiency Wage Rate) كلها عوامل تفرض على المؤسسات التمسك بشروط تطابق مؤهلات طالبي الوظيفة مع مواصفات الوظائف المعروضة.

3. توافر بعض الوظائف الشاغرة في أقاليم أو مواقع جغرافية من الصعوبة الإقامة فيها لأسباب إما إقتصادية أو اجتماعية . فمثلاً استمرت بطالة عمال مناجم الفحم في بعض الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة لعدة سنوات بسبب صعوبة انتقالهم مع أسرهم إلى مواقع أخرى للالتحاق بمهن تتناسب مع خبراتهم.

4. تفاوت الأجور بين المناطق أو بين المؤسسات المختلفة مما يدفع العاملين إلى الدوران في العمل والانتقال من عمل لآخر (مع بقاء الأمور الأخرى على

حالها). وتحتسب الفترة الواقعة بين ترك العمل الأول والالتحاق بالعمل البديل كفترة بطالة.

5. التغيرات التي تحدث في أذواق المستهلكين، أو في تقنية الإنتاج، أو حتى في المنافسة، تؤثر على تحديد نوعية الطلب على مهارات معينة من الأيدي العاملة. فمثلاً تدهور الطلب على الأواني النحاسية بسبب منافسة الأواني المصنوعة من الألمنيوم الخفيف أدى إلى انهيار الصناعة الحرفية (للنحاسيات)، ولم يكن باستطاعة العاملين فيها التحول السريع إلى نشاطات قائمة تتسم أصلاً في معظم البلدان النامية بضعف قدرتها على استيعاب القوى العاملة العاطلة، أو أنها تتطلب مهارات لا تتلائم مع مؤهلات الحرفيين السابقين. كذلك ماحدث بالنسبة لصناعة الملابس الشعبية التقليدية في معظم بلدان العالم، حيث تحول الطلب عنها إما بسبب تغير الأذواق أو بسبب ارتفاع الأثمان. بالإضافة إلى ذلك، فقد لعبت تكنولوجيا المعلومات دوراً في تطوير الحاسبات وشبكات الاتصالات الدولية مما أدى إلى إهمال وظائف بشرية عديدة بسبب الكفاءة العالية لهذه الحاسبات في أداء عمليات الإنتاج في مختلف الأنشطة السلعية والخدمية .

6. إدخال تحولات هيكلية في التنظيمات الإدارية والعسكرية. فعلى سبيل المثال، عندما يتم تقليص عدد العاملين في الجيش بقرار سياسي فإن هذا قد

ينعكس على عدد كبير من الناس الذين قد لا يجدون وظائف مناسبة لهم في النشاطات المدنية في فترة قصيرة.

وقد يستمر هذا النوع من البطالة الهيكلية لفترات زمنية تصل في بعض الأحيان إلى عدة سنوات. ففي هذه الحالة، ومع مرور الزمن، تهبط المنفعة الحدية للبحث عن عمل في الأسواق المحلية السائدة -خاصة عندما تتناقص الفرص المتاحة- أو في الأسواق الإقليميه، مما يزيد من الإحباط ويرفع تكلفة الفرصة للدخول المهملة مع توافر بدائل أفضل.

(ج) البطالة الاحتكاكية: Frictional Unemployment

وهي بطالة اختيارية لأشخاص يمتلكون مؤهلات أو خبرات مهنية معينة ولكن لا يجدون حالاً العرض المناسب للعمل، وقد تحدث هذه البطالة بسبب حاجة صاحب العمل وطالب الوظيفة لفترة من الزمن قبل كشف السوق للطرفين. وعادة لا تستمر هذه البطالة لفترة زمنية طويلة وخاصة مع التطور الكبير في وسائل الاتصالات المختلفة وانخفاض تكاليفها. بالإضافة إلى ذلك، فإن السياسة الحكومية لتعزيز فرص العمل وزيادة التشغيل يمكن أن تمارس دوراً هاماً في هذا المجال، مثل تأسيس وكالات حكومية للتشغيل، وإعداد برامج للتدريب والتأهيل، وتسهيل الإجراءات الخاصة بانتقال الأيدي العاملة من نشاطات راكدة إلى نشاطات متنامية. ومما يكرس البطالة الاحتكاكية هو اختلاف الأقاليم في البلد

الواحد من حيث إنتاج السلع والخدمات. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض الإنتاج، ومن ثم إلى هبوط التشغيل في ولاية تكساس (الولاية النفطية)، بينما تزيد مبيعات السيارات فيزداد الإنتاج ومن ثم يتسع نطاق استيعاب القوى العاملة العاطلة في ولاية ميشيغان (ولاية صناعة السيارات). ومع ذلك فيجب ملاحظة أن انتقال العمال وتغيير مهنهم وأماكن معيشتهم يتطلب وقتاً طويلاً نسبياً.

وتختلف البطالة الاحتكاكية عن البطالة الهيكلية في أن العمال في البطالة الاحتكاكية يمتلكون الخبرات المطلوبة لإشغال الوظائف الشاغرة، بينما في حالة البطالة الهيكلية لا تتوافر عادة هذه الخبرات وبنفس المواصفات من قبل العاطلين فيكون أمامهم خيارين : إما تغيير مهنتهم (Career) التي اعتادوا عليها، أو الاستمرار في بطالتهم دون الحصول على وظائف مناسبة لهم. وتجدر ملاحظة أنه في كلا النوعين من البطالة؛ الاحتكاكية و الهيكلية، تقدم الحكومة عن طريق برامج تعويضات البطالة حماية جزئية للعاطلين قد تشجعهم على بذل جهد أقل للبحث عن عمل جديد.

(د) البطالة المقنعة: Underemployment or Disguised Unemployment

وهي تعطل غير ملموس وغير قابل للقياس الكمي، بعكس الأنواع الأخرى للبطالة، حيث يستمر خلالها العاطلون في حياتهم الاعتيادية ويتلقون

دخولهم المحددة (أو غير المحددة) دون أي انقطاع. ومن مؤشرات البطالة المقنعة انخفاض الناتج الحدي للعمل إلى الصفر أوحتى إلى ما دون الصفر، وتدهور مرونة الإنتاج إلى العمل لتصبح صفراً أو سالبة، وتضاعف حجم الأيدي العاملة مقارنة بحجم رأس المال.

وينتشر هذا النوع من البطالة بشكل خاص في البلدان النامية في مختلف القطاعات والأقاليم والمؤسسات، وبالأخص في:

1. القطاع الزراعي؛ وخاصة عندما يسود المجتمع الريفي اقتصاد الكفاف (subsistence economy) والاستهلاك الذاتي العائلي للمحصول مع ارتفاع معدل نمو السكان وتناقص الوقت المخصص للعمل الإنتاجي. ويصبح الوضع أكثر وضوحاً عندما يعاني النشاط الزراعي من انخفاض خصوبة الأرض وقلة مياه الري، أو صعوبة تصريف المياه، أوضآلة المكائن الحديثة وتقليدية الأساليب المتبعة والأدوات المستخدمة في الزراعة. كما يسهم تشوه علاقات الإنتاج ما بين الملاك (أي أصحاب الأراضي) والفلاحين في تفاقم هذا النوع من البطالة.
2. القطاع الحكومي؛ إذ تعمل السلطات التنفيذية على استيعاب أكبر عدد من خريجي المدارس والمعاهد والكليات وذلك بغض النظر عن مؤهلاتهم الحقيقية ومدى تناسبها مع مواصفات الوظائف المعروضة. ومما يوسع من نطاق البطالة المقنعة ضمن الإدارة الحكومية هو التنظيم غير الرسمي الذي

يعتمد سلوكيات غير حضارية وغير موضوعية، مثل المحسوبية والشفاعة في قرارات الاختيار والتطوير الوظيفي، بدلاً من الاعتماد على معيار الكفاءة الوظيفية. وسيؤدي هذا بالطبع إلى تكرر حالات عدم التوافق التام بين المؤهلات الشخصية والمواصفات الوظيفية، بالإضافة إلى تكالب الكثير من منتسبي الدوائر الحكومية وحتى المؤسسات الأكاديمية للوصول إلى المراكز العليا وبمختلف الأساليب والوسائل المشروعة وغير المشروعة.

وعادة تكون الإنتاجية الحقيقية في هذا النوع من البطالة المقنعة أقل من معدل الأجر، وذلك بسبب تأثير التشوهات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية في البلدان النامية، كما أن هذه الظاهرة قد تستمر لفترة طويلة إلى أن تحدث تحولات جذرية في الاقتصاد والمجتمع وإدارة الدولة.

(هـ) البطالة الموسمية: Seasonal Unemployment

تسود البطالة الموسمية غالباً في نشاطات البناء والإنشاءات والزراعة والسياحة، خاصة في فصل الشتاء في الأقاليم التي تعاني من تقلبات شديدة في المناخ حين تهبط درجات الحرارة إلى مستويات متدنية جداً، وقد تستمر الأمطار في الهطول أو تتساقط الثلوج بغزارة ولعدة أشهر. ولا شك أن إدخال وسائل حديثة في الزراعة، وخاصة البيوت المحمية، وتنويع الأنشطة السياحية، قد يسهم إلى حدٍ كبير في تقليل حدة البطالة الموسمية، بالإضافة إلى أنه قد تظهر فرص عمل مؤقتة في

موسم الشتاء خلال فترات أعياد الميلاد في كثير من الدول وخاصة الغربية للمساهمة في خدمات المبيعات. ويعتبر الذين يعملون في خدمات الحج، كالمطوفين وغيرهم، من أحد الأمثلة الواضحة على البطالة الموسمية في المملكة العربية السعودية.

وبصفة عامة، وبغض النظر عن نوع البطالة، فإن معدل البطالة يرتبط عادة بحجم النشاط الاقتصادي في الدولة؛ فالبطالة ترتفع بشدة خلال الفترات التي يتدنى فيها الناتج المحلي الإجمالي، وتنخفض عندما ينمو الناتج بسرعة. فخلال فترات الركود، تقل فرص التوظيف، عكس مايحدث في أوقات الازدهار، لأن المنشآت تلجأ عادة خلال الكساد إلى تخفيض إنتاجها وخدماتها بشكل كبير، مما يسهم في ارتفاع معدل البطالة.

أسباب البطالة

عند دراسة أسباب البطالة، فإنه من الصعب تحديد سبب واحد بعينه، إذ يوجد عدة أسباب تؤدي إلى البطالة، كما أن هذه الأسباب تختلف من بلد إلى آخر. ومع ذلك،

يمكن حصر أبرز هذه العوامل فيما يلي: (1) النمو السكاني السريع، (2) الارتفاع الكبير في أجور الأيدي العاملة، (3) تشغيل صغار السن، (4) رفع سن التقاعد،

(5) الاستعانة بالأيدي العاملة الأجنبية، (6) تقييد الهجرة للخارج، (7) ضعف التدريب والتأهيل، (8) التقدم التقني.

الآثار الاقتصادية للبطالة

إن من أهم الآثار السلبية للبطالة على الاقتصاد القومي، إلى جانب الآثار الاجتماعية والنفسية والسياسية، تتركز في هدر موردٍ من أهم الموارد الاقتصادية، ألا وهو مورد رأس المال البشري (العمل). فعدم استغلال هذا المورد الهام بالشكل المناسب يضيع على المجتمع فرصة إشباع الحاجات التي كانت ستوفرها تلك القوة العاملة الراغبة والقادرة على العمل والإنتاج، وهو ما يعني أيضاً فقدان جزءٍ محتمل من الناتج القومي بسبب البطالة. وتعمل الحكومات جاهدة، من منطلق اجتماعي واقتصادي، على الحد من معدل البطالة لتفادي آثاره السلبية المتمثلة في الفقر وتدني مستوى المعيشة.

الجزء الثاني: التضخم

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعارخلال فترة زمنية معينة. فإذا ما علمنا أن المستوى العام للأسعار يتناسب تناسباً عكسياً مع القوة الشرائية للنقود، فإن التضخم يمثل انخفاضاً في القوة الشرائية للنقود. ويجب ملاحظة أنه يشترط أن يكون الارتفاع في الأسعار ارتفاعاً مستمراً وملموساً ولفترة زمنية معينة حتى تسمى الحالة بالتضخم، أما إذا ارتفعت الأسعار ثم عادت إلى مستواها قبل الارتفاع فإن ذلك لا يعد تضخماً حقيقياً وإنما ارتفاع مؤقت في الأسعار. ويمكن قياس المعدل العام للتضخم حسب المعادلة التالية:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\left(\begin{array}{c}\text{المستوى العام للأسعار}\\ \text{في سنة المقارنة}\end{array}\right) - \left(\begin{array}{c}\text{المستوى العام للأسعار}\\ \text{في سنة الأساس}\end{array}\right)}{\text{المستوى العام للأسعار في سنة الأساس}} \times 100$$

ويحسب المستوى العام للأسعار، أو ما يعرف بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين (Consumer Price Index, CPI)، والذي سبق أن ناقشنا بعض جوانبه في الفصل الثاني، عن طريق أخذ المتوسط الترجيحي لأسعار مجموعة مختارة من السلع والخدمات المستهلكة في دولة ما. ويستخدم هذا الرقم عادة لقياس التغيرات التي تحدث في أسعار السلع والخدمات من فترة لأخرى أو من مكان لآخر. ويبين

الجدول رقم (7-5) الأوزان الترجيحية المعطاة لمجموعات السلع والخدمات المستخدمة في حساب المستوى العام للأسعار وتكاليف المعيشة في المملكة العربية السعودية. وقد أعطيت هذه الأوزان بناءً على مسح عام لدخل الأسرة وكيفية إنفاق ذلك الدخل على السلع والخدمات، إذ نلاحظ أن المواد الغذائية تستحوذ على أكبر وزن نسبي (21.7%) مما يعني بأنها تستقطع أكثر من خمس دخل الفرد في المملكة، ويلي ذلك في الأهمية السكن والمياه والكهرباء والغاز.

جدول (7-5): الأوزان الترجيحية لمجموعات السلع والخدمات في المملكة لعام 2015م

التقسيم السلعي	الوزن النسبي (%)
الأغذية والمشروبات	21.7
السكن والمياه والكهرباء والغاز	20.5
الملابس والأحذية	8.4
التأثيث المنزلي	9.1
الرعاية الطبية	2.6
النقل والاتصالات	18.5
التعليم والترويح	6.2
المطاعم والفنادق	5.7
السلع والخدمات الأخرى	7.3
الرقم القياسي العام	**100.00**

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، 2015م.

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة (CPI)

يتطلب حساب معدل التضخم القيام أولاً بحساب الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة (CPI) للسنوات المختارة، والتي يمكن حسابها بعدة طرق منها:

1- الرقم التجميعي البسيط:

يقيس الرقم القياسي البسيط لتكاليف المعيشة تكلفة الحصول على مجموعة من السلع والخدمات في سنة من السنوات إلى تكلفة نفس المجموعة من السلع والخدمات في سنة سابقة يتم تحديدها تسمى سنة الأساس. ويتم حساب هذا المؤشر عن طريق المعادلة التالية:

$$\text{الرقم القياسي لتكاليف المعيشة } (CPI) = \frac{\text{مجموع الأسعار في سنة المقارنة}}{\text{مجموع الأسعار في سنة الأساس}} \times 100$$

وبهدف التبسيط، لنأخذ المثال الموضح في الجدول رقم (7-6)، والذي يتضمن مقارنة بين تكاليف المعيشة للسنتين 2015 و 2010م، لثلاث مجموعات من السلع:

جدول (7-6)

السلعة	الأسعار عام 2010م	الأسعار عام 2015م
المواد الغذائية	1.0	2.0
الملابس والأحذية	3.0	4.0
خدمات النقل والتعليم	2.0	3.0

ولإيجاد معدل التضخم، نقوم أولاً بإيجاد الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لسنة الأساس (2010) ثم لسنة المقارنة (2015) كالتالي:

$$CPI_{(2010)} = \frac{1.0+3.0+2.0}{1.0+3.0+2.0} = \frac{6.0}{6.0} \times 100 = 100\%$$

$$CPI_{(2015)} = \frac{2.0+4.0+3.0}{1.0+3.0+2.0} = \frac{9.0}{6.0} \times 100 = 150\%$$

معدل التضخم (π):

$$\pi = \frac{150-100}{100} \times 100 = 50\%$$

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأنه حدث ارتفاع في المستوى العام للأسعار في سنة 2015م بحوالي (50%) نسبة إلى المستوى العام للأسعار في سنة 2010م.

إن مما يؤخذ على استخدام الرقم التجميعي البسيط لحساب مؤشر تكاليف المعيشة هو أنه لا يوضح مدى تأثير ارتفاع الأسعار على دخول الأفراد؛ فهناك العديد من السلع التي إذا ارتفع سعرها، حتى ولو بنسبة كبيرة، فإن دخل الأفراد لا يتأثر بشكل واضح بسبب هذا الارتفاع؛ بينما هناك سلعاً أخرى إذا حدث ارتفاع بسيط في أسعارها، فإن دخل الأفراد يتأثر بشكل ملموس. فلو نظرنا مثلاً إلى الجدول السابق رقم (7-5) فإننا نلاحظ أن مجموعة السلع الغذائية تتمتع بوزن ترجيحي يمثل أكثر من خمس دخل الأفراد (21.7%)، في حين أن ما ينفق على الملابس والأحذية يمثل أقل من نصف هذه النسبة (8.7%)، وعليه فإن ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة معينة سيترك أثراً واضحاً وملموساً على دخل أفراد المجتمع أكثر من الأثر الذي يتركه ارتفاع مماثل في أسعار الملابس والأحذية. ولتوضيح الأمر، لا بد من حساب الرقم القياسي لتكاليف المعيشة باستخدام الأوزان الترجيحية.

2- الرقم القياسي المرجح:

باستخدام بيانات الجدول رقم (7-6)، نفترض أن الأسرة السعودية تنفق كامل دخلها على ثلاث مجموعات من السلع؛ المواد الغذائية والملابس والخدمات، وأنه من خلال المسح الميداني على عينة من المجتمع السعودي تبين أن إنفاق الأسرة

السعودية على السلع والخدمات في عام 2010م (سنة الأساس) مقارنة بسنة 2015م كان على النحو التالي:

جدول (7-7)

السلعة	(1) (P_1) أسعار 2010	(2) (P_2) أسعار 2015	(3) (W) الوزن	(4) ($P_1 \times W$) ترجيح 2010	(5) ($P_2 \times W$) ترجيح 2015
المواد الغذائية	1.0	2.0	45	45	90
الملابس الأحذية	3.0	4.0	30	90	120
الخدمات	2.0	3.0	25	50	75
الرقم القياسي			100	185	285

وللحصول على الرقم القياسي المرجح (Weighted Consumer Price Index) ونرمز له بالرمز (WCPI)، نقوم بضرب أسعار السلع والخدمات في سنة المقارنة وسنة الأساس بالوزن الترجيحي المعتمد، ومن ثم يتم جمع الأرقام الناتجة، ثم نقوم بحساب معدل التضخم لعام 2015 كالتالي:

$$WCPI_{(2010)} = \frac{45+90+50}{45+90+50} = \frac{185}{185} \times 100 = 100\%$$

$$WCPI_{(2015)} = \frac{90+120+75}{45+90+50} = \frac{285}{185} \times 100 = 154\%$$

معدل التضخم (π):

$$\pi = \frac{154-100}{100} \times 100 = 54\%$$

وهذه النتيجة تعني أن هناك زيادة في الأسعار في عام 2015م تصل إلى حوالي (54%) مقارنة بسنة الأساس. ويُفضل عادة استخدام الرقم القياسي المرجح لأنه أكثر دقة وواقعية من الرقم التجميعي البسيط.

أنواع التضخم

يمكن تقسيم التضخم إلى نوعين رئيسين هما:

أ- **التضخم المعتدل أو الزاحف**: ويحدث عندما يرتفع المستوى العام للأسعار بمعدلات بسيطة في فترة زمنية طويلة، وفي معظم الأحيان قد لا يصل إجمالي تلك الزيادة نسبة 15% خلال عشر سنوات مثلاً.

ب- **التضخم المتسارع أو الجامح**: وهو الذي يحدث عندما يرتفع المستوى العام للأسعار بمعدلات كبيرة وفي فترة زمنية قصيرة، كما حدث في دول أميركا اللاتينية، مثل البرازيل والأرجنتين والمكسيك وبعض الدول الأخرى خلال السنوات الماضية، حينما وصل التضخم في بعضها إلى 400% سنوياً، أي أن أسعار السلع والخدمات تضاعفت أربع مرات، وهو ما أدى إلى أن

تفقد عملات تلك الدول نسبة عالية من قيمتها مقابل العملات الأجنبية.

ويتجه أفراد المجتمعات التي يحدث فيها التضخم الجامح إلى عدم الاحتفاظ بالنقود أو ادخارها لدى البنوك، وإنما يقومون عوضاً عن ذلك بشراء السلع المعمرة، مثل الأراضي والمباني والسيارات، أو يتجهون لشراء الأسهم والسندات؛ لأن ارتفاع الأسعار المستمر سوف ينعكس في شكل ارتفاع في أسعار تلك السلع، وهو ما يعوض الخسائر الناتجة عن الاحتفاظ بالأموال السائلة.

أسباب التضخم

ينشأ التضخم إما نتيجة عوامل محلية؛ بسبب عوامل الطلب والعرض، أوخارجية؛ بسبب الاعتماد على إستيراد السلع النهائية ومدخلات الإنتاج. ويمكن تلخيص هذه العوامل في الآتي:

أ- ضغط (سحب) الطلب Demand Pull

يحدث التضخم المتولد عن ضغط أو زيادة الطلب عندما تتجاوز الزيادة في الإنفاق الكلي (AD) حجم الزيادة في الكمية المعروضة من السلع والخدمات (AS)، فيزداد من ثم الطلب الإجمالي بمعدل أسرع من معدل نمو الناتج الكامن للاقتصاد، ويرتفع نتيجة لذلك المستوى العام للأسعار. وسوف ينعكس هذا

الارتفاع في المستوى العام للأسعار على شكل زيادة في الطلب المشتق من سوق السلع والخدمات مع وجود تأثيرات التغذية الراجعة (Feedback) على سوق العمل وما يتولد عنها من ارتفاعات جديدة مماثلة في أسعار المنتجات والعمل، وتستمر هذه العملية حتى يتساوى إجمالي الطلب أو الانفاق (AD) مع إجمالي العرض (AS).

ويتولد ضغط الطلب، والذي يحدث فقط بعد أن يصل الاقتصاد لمستوى التشغيل الكامل، من عوامل أهمها النمو السريع في كمية النقود الذي يزيد من الإنفاق الكلي، فيتحرك منحنى الطلب الإجمالي (AD) إلى أعلى، وهذا بدوره يرفع المستوى العام للأسعار. وقد حدثت هذه الحالة في ألمانيا خلال العامين (1922-1923) عندما قام البنك المركزي بطباعة كمية كبيرة من الأوراق النقدية، فازدادت كمية العملة المتداولة في الأسواق المحلية بأكثر من عشرين مليون مرة، فارتفعت نتيجة لذلك الأسعار المحلية بحوالي (200) مليون مرة، وازداد من ثمّ معدل التضخم الشهري خلال العامين المذكورين بحوالي ستة آلاف مرة. فعلى سبيل المثال، ارتفع سعر الصحيفة اليومية في ألمانيا من (0.3) مارك في كانون الثاني (يناير) من العام 1921 إلى (70) مليون مارك خلال أقل من عامين.

وقد حدث أمر مشابه أيضاً في روسيا وفي بعض دول أوروبا الشرقية بعد انهيار الأنظمة الاشتراكية (المركزية) السابقة في النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي، وكذلك في العراق منذ بداية التسعينيات وحتى سقوط النظام الحاكم في

شهر مارس من العام 2003م، عندما ضُخّت ترليونات من الدينار العراقي فارتفع المستوى العام للأسعار بآلاف المرات، وتدهورت قيمة الدينار في سوق الصرف الأجنبي بأكثر من تسعة آلاف مرة، إذ كان السعر الرسمي للدولار الأمريكي في البنك المركزي، ولاستخدامات رسمية محددة جداً، حوالي 0.310 دينار، بينما السعر الحقيقي السائد في الأسواق يبلغ حوالي 3000 دينار لكل دولار في أواخر العام 1995م.

وبشكل عام، يمكن القول أنه في حالة وجود فائض طلب يتجاوز إمكانات الاقتصاد الإنتاجية، كما يحدث مثلاً عند زيادة الإنفاق العام الممول بعجز الميزانية الحكومية، فإن زيادة الإنفاق الاستهلاكي الخاص سيدفع توقعات الدخل المستقبلي إلى الأعلى، مما يحفز على زيادة أكبر في الإنفاق، ومع تأثير المعجل وثبات منحنى العرض الكلي (AS) ، فإن مستويات الأسعار ستتزايد[1].

ب- ارتفاع (دفع) التكلفة Cost Push

بغض النظر عن ما إذا كانت المنشأة تواجه ارتفاعاً في الطلب أم لا، فإن ارتفاع تكاليف الإنتاج يدفع بالأسعار إلى الأعلى، ولهذا ينشأ التضخم الناتج بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج. ويعزى ارتفاع تكاليف الإنتاج إلى عدة أسباب منها:

1. دفع معدل الأجر النقدي إلى أعلى من قبل نقابات العمال.

[1] تنص فرضية المعجل على أن مستوى الاستثمار يتغير تبعاً لمعدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي. فالفرق بين مضاعف الاستثمار ومبدأ المعجل أن مضاعف الاستثمار يبين أثر الاستثمار على الناتج المحلي، في حين أن مبدأ المعجل يبين أثر تغير الناتج المحلي على الاستثمار.

2. زيادة تكاليف الإنتاج الأخرى من مواد خام وطاقة.

وتسهم هذه العوامل في رفع الأسعار المحلية من قبل أصحاب الأعمال، إذ يرتبط التضخم في هذه الحالة – على مستوى الإنتاج الداخلي – بارتفاع تكاليف العمل والمواد الخام، أكثر من ارتباطه بتحول منحنى الطلب الكلي، فيتحرك منحنى العرض الكلي في هذه الحالة إلى الأعلى مع ثبات منحنى الطلب الكلي، وبالتالي يرتفع المستوى العام للأسعار، وينخفض الناتج الحقيقي، فيظهر من ثمّ التضخم الركودي. فالارتفاع الذي حدث في أسعار النفط عامي 1973 و 1979م، وبداية عام 2003م، أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج في معظم الدول التي تعتمد على استيراد النفط، وهو ما تسبب في حدوث تضخم ركودي خلال تلك الأعوام.

و يؤدي دفع التكلفة إلى ارتفاع مستوى الأسعار ومعدل الأجور حتى خلال فترات الركود، فيظهر التضخم عندما تبلغ نسبة فائض الطاقة (30%) وتصل نسبة البطالة مستوى (10%). وقد حدث مثل هذا الأمر فعلياً عام 1982م عندما وصل معدل البطالة في بعض الدول إلى (20%)، ومع ذلك ارتفعت الأجور بنسبة (5%). فدفع التكلفة يخلق في الكثير من الحالات صدمات متتالية تقود إلى دفع معدلات التضخم إلى الأعلى. ومما لا شك فيه أن دفع التكلفة يرافقه عادة دفع للأرباح (Profit Push)؛ وذلك عندما يلجأ المحتكرون إلى زيادة أرباحهم – من خلال زيادة الأسعار- بمعدلات أعلى لتعويض ارتفاع التكاليف. ولهذا، فإن

المنافسة الاحتكارية أو غير الكاملة تعتبر شرطاً مسبقاً لحدوث التضخم الركودي.

ومما يزيد من تعقيد هذه الظاهرة، هو أنه مع تباين التنبؤات المستقبلية، فإن الكثير من الحكومات تتوجه نحو الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل، ومن ثم فإن البطالة التي تحدث بسبب دفع التكاليف تتعدل جزئياً بالتوسعات التي تحدث في الطلب المحلي. ويجب الانتباه إلى أن محاولة خفض البطالة دون مستواها الطبيعي قد يؤدي – أخذاً بعين الاعتبار تأثير المعجل- إلى حدوث تضخم انفجاري. ولذلك فإن الحد الطبيعي للبطالة يعتمد على العوامل التي تؤثر على الظروف الحقيقية في سوق العمل؛ مثل الإنتاجية الحدية للعمل، ودور نقابات العمال، ومدى قدرة الأسواق على تحقيق التوازن. وعلى الرغم من ذلك، فإن فاعلية دفع التكلفة تزداد من خلال عاملين رئيسين هما:

أولاً: امتلاك النقابات العمالية النفوذ اللازم لمقاومة انخفاض الأجور أثناء فترات الركود الاقتصادي.

ثانياً: قدرة أصحاب الأعمال على استغلال فرصة ارتفاع التكاليف لكسب المزيد من الأرباح؛ حتى في ظل عدم وجود أي نقص عام في السلع أو الخدمات المعنية. فمثلاً، إذا لم يجد صاحب وحدة إنتاجية صغيرة أي خيار غير الخضوع لاتجاه الركود وتخفيض الأسعار ومحاولة تعويض ذلك بزيادة حجم الإنتاج، فإن أصحاب الشركات الكبيرة (مثل مجمعات الحديد والصلب أو المؤسسات البترولية الدولية) على النقيض من ذلك يواجهون أي انخفاض حاد في الطلب برفع مستويات

الأسعار، وذلك لتعويض الانخفاض الذي يمكن أن يحدث في الأرباح. وبالتالي فإن تضخم دفع التكلفة يحدث حينما تكون قوى السوق (نقابات وشركات) مؤثرة وقادرة على دفع الأجور والتكاليف الأخرى ومن ثم الأسعار إلى الأعلى حتى مع عدم وجود طلب فائض.

تعتبر التوقعات من أحد العناصر المهمة في حدوث التضخم؛ إذ يعتمد سلوك تحديد الأجور والأسعار من قبل المنشآت على توقعاتهم لما سيحدث في المستقبل، وبشكل خاص توقعاتهم بشأن الأجور والأسعار التي ستضعها المنشآت الأخرى. فلو افترضنا أن هناك توقعات بأن التضخم في السنة القادمة سيكون 5%، فإن المنشآت تقوم بوضع قراراتها على هذا الأساس، الأمر الذي يجعل التضخم يحدث فعلاً. فالمنشآت تضع أسعار منتجاتها على أساس هذا التوقع، كما تدخل هذه المنشآت وموظفيها في مفاوضات بشأن الأجور، أخذاً بعين الاعتبار هذه التوقعات.

فالتضخم عندما يكون مرتفعاً لأية أسباب أخرى غير التوقعات، فقد تحاول الحكومة عادة خفضة عن طريق استخدام سياسات انكماشية مالية أونقدية، أما إذا كان سببه يعود إلى التوقعات، فإنه قد يكون من الصعوبة خفض معدلاته؛ لأن تغيير توقعات الأفراد يحتاج إلى وقت طويل نسبياً.

د- **التضخم المستورد:** Imported Inflation

يظهر هذا النوع من التضخم بوضوح في الاقتصادات الصغيرة والمفتوحة على الاقتصادات الأخرى، وخاصة تلك الدول التي تستورد معظم احتياجاتها من المواد الخام والسلع والخدمات النهائية. ويُعرّف التضخم المستورد على أنه الارتفاع المستمر والمتسارع في أسعار المواد الخام والسلع والخدمات النهائية في الأسواق العالمية بحيث ينعكس هذا الارتفاع على أسعار بيع هذه السلع والخدمات في الأسواق المحلية عندما يتم استيرادها. وعادة لا تستطيع الدول الصغيرة ذات الاقتصادات المحدودة التأثير في أسعار السلع والخدمات في الأسواق العالمية، ولهذا فإنها غالباً ما تعاني من مشكلة التضخم المستورد.

الآثار المختلفة للتضخم

إن للتضخم تأثيرات اقتصادية عديدة تتركز غالبيتها على اتجاهات ومعدلات النمو الاقتصادي من جهة، وعلى توزيع الناتج الحقيقي من جهة أخرى، كما أن هذه التأثيرات تشتد أكثر كلما تصاعدت معدلات التضخم واستمرت هذه الظاهرة لفترات طويلة نسبياً. وبصورة عامة، وحيث أن التضخم يعني الارتفاع العام المستمر في الأسعار، فإن هذا يعني أن التضخم سينعكس سلباً على القوة الشرائية للنقود وسيتضرر أكثر ذوي الدخول المحدودة. ويمكن حصر الآثارالسلبية للتضخم في النقاط التالية:

أ- انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي (GDP) ، وذلك لأن تصاعد المستوى العام للأسعار ينعكس سلباً على الطلب الكلي (AD)، الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، فإن تزايد معدل نمو السكان بنسبة أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي، يؤدي إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، ومن ثم يقل الطلب على السلع والخدمات بمعدل أكبر. أما بالنسبة للأسواق المالية فمن المتوقع أن تشهد انخفاضاً في الأنشطة الاستثمارية في الأدوات المتاحة وهو ما يعني أن تفاقم ظاهرة التضخم قد يؤدي في النهاية (أو يرافقه في بعض مراحله) إلى ركود اقتصادي عام.

ب- إعادة توزيع الدخل القومي لصالح دخول فوائض العمليات (أرباح وفوائد وإيجارات) وعلى حساب أصحاب الأجور والرواتب الثابتة. هذا يعني أن التضخم إذا تصاعدت معدلاته فإن ذوي الدخول المنخفضة والثابتة سيكونون أكثر فقراً. نتيجة لذلك، سينخفض الطلب الاستهلاكي على السلع المعمرة (وخاصة السيارات)، و سيتزايد عدد السكان الذين هم دون خط الفقر؛ بسبب صعوبة إشباع الحاجات الأساسية من أغذية وملابس، آخذين بعين الاعتبار عدم مرونة الطلب السعرية (والدخلية) مع تغيرات تكاليف إشباع هذه الحاجات. وقد يمتد التأثير السلبي إلى بعض أصحاب المدخرات أيضاً عندما ينخفض ميل ادخارهم بسبب انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية مع تزايد كمية النقود. وبالرغم من ذلك، فإن ارتفاع معدلات نمو الأرباح وفوائض

عمليات الإنتاج الأخرى بسبب التضخم سيزيد من معدلات تراكم رأس المال في الاقتصاد، وهـذا يـؤدي بالتـالي إلى تعـاظم قـيم المـدخرات المهيـأة للطلـب الاستثماري، وهو ما سيسهم مستقبلاً في زيادة النمو الاقتصادي.

وبعبارة أخرى، فإن التضخم سيعيد توزيع الدخل القومي لصالح الاستثمار على حساب الاستهلاك، وهو ما يُعد من أهم التأثيرات الإيجابية للتضخم. وقد تبين من تجارب أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أن هناك علاقة موجبة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل. فمع استمرار التضخم يتحول الإنتاج من أنشطة كثيفة العمل إلى أنشطة كثيفة رأس المال (وذلك بسبب ارتفاع نسبة الأجور إلى مجموع التكاليف)، ومن ثم ترتفع نسبة الأرباح إلى مجموع التكاليف، فتزداد بالتالي معدلات تراكم رأس المال. وقد اتضح من تجربة الأرجنتين عام 1970م أن ارتفاع الفوائد على حسابات التوفير وبمعدلات أعلى من معدلات التضخم (وصل الفرق إلى أكثر من 800%) قد أسهم في تحقيق أصحاب هذه الحسابات مكاسب مالية من التضخم، بعكس الأشخاص الذين لم يكن لديهم مثل هذه الحسابات فخسروا فرصة تحقيق هذه المكاسب.

ج- إن التضخم المتصاعد والمفتوح – الذي يحدث بشكل خاص عندما ينقلب الاتجاهان التقليديان لمنحنى الطلب والعرض – يُدخل الاقتصاد والمجتمع في

قلق واضطراب مستمرين، وذلك بسبب ممارسة نقابات العمال ضغوطاً على أصحاب الأعمال لرفع الأجور والرواتب والحوافز، وهذا ما يزيد من تكاليف الإنتاج فتنعكس هذه الزيادة الجديدة على الأسعار. ولكن عندما يتلكأ أصحاب الأعمال في إحداث تغيير في مكافآت القوى العاملة بما يتوافق مع معدلات التضخم، فإنه غالباً ما تحدث الإضرابات ويتعطل الإنتاج، أو ينعكس على نشاط الإنتاج في شكل سلوكيات سلبية من قبل العمال، مثل تبذير المواد المستخدمة في عملية الانتاج، وزيادة اهتلاك المكائن والمعدات والأدوات، كما تظهر أحياناً حالات السرقة والتغيب عن العمل والتخريب.

د- يؤدي التضخم في بعض الأحيان إلى منع التخصيص الكفؤ للموارد وذلك من خلال إحلال المدخلات الأقل كفاءة محل المدخلات الأكثر كفاءة؛ من أجل الضغط على تكاليف الإنتاج وكذلك تخفيض تكاليف النقل والتخزين. ويزداد هذا التوجه سوءاً كلما ازداد تفاوت الأسعار بين المدخلات الجارية والمدخلات المعوضة لها. إن ارتباك المعلومات بسبب الحركات غير المنظمة للأسعار لبعض السلع والخدمات والموارد، خاصة تلك التي تتسم بندرة نسبية، يجعل من الصعب اعتماد الأسعار النسبية المشوهة كمؤشر للندرة النسبية، مما يدفع أصحاب الأعمال إلى القيام باختيارات فاشلة تجاه تخصيص الموارد المتاحة.

هـ- يخلق التضخم ارتباكاً في استخدام النقود فهو يؤدي إلى خفض الموارد الحقيقية المتاحة للأفراد والحكومة معاً. فإذا ما أدى التضخم إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية، فإن القيمة الحقيقية للمدخرات الموجهة للاستثمار سوف تنخفض، كما أن القيمة الحقيقية للضرائب سوف تقل أيضاً. نتيجة لذلك، يزداد توجه الأسر نحو العقارات والذهب، كما أن الحكومة تقوم بإعادة النظر في تعاقداتها الاستثمارية وذلك بسبب التغيرات الكبيرة التي يحدثها التضخم أحياناً في تكاليف إنجاز هذه التعاقدات. أما فيما يخص الاستثمارات المالية، فإن التضخم ترافقه عادة أسعار فائدة أسمية عالية وهذا ما يزيد من التكلفة الفرصية ويدفع الناس أحياناً إلى تفضيل الاحتفاظ بالنقود السائلة. وتوجد تجارب كثيرة قاسية للأفراد على مر التاريخ دفعتهم إلى الارتباك وتفضيل الاحتفاظ بالموارد الحقيقية، مثلما حدث في ألمانيا خلال الفترة (1922-1923)، وروسيا وبلدان أخرى في أوروبا الشرقية خلال التسعينيات الميلادية، وكذلك تجربة العراق أثناء الحصار الدولي (1990-2003)، كما مر معنا من قبل. ولهذا، فإنه عندما تتصاعد معدلات التضخم، فإنه من الأفضل أن يحتفظ الناس بمدخراتهم في شكل موجودات حقيقية كالأصول العقارية والذهب بدلاً من النقود السائلة.

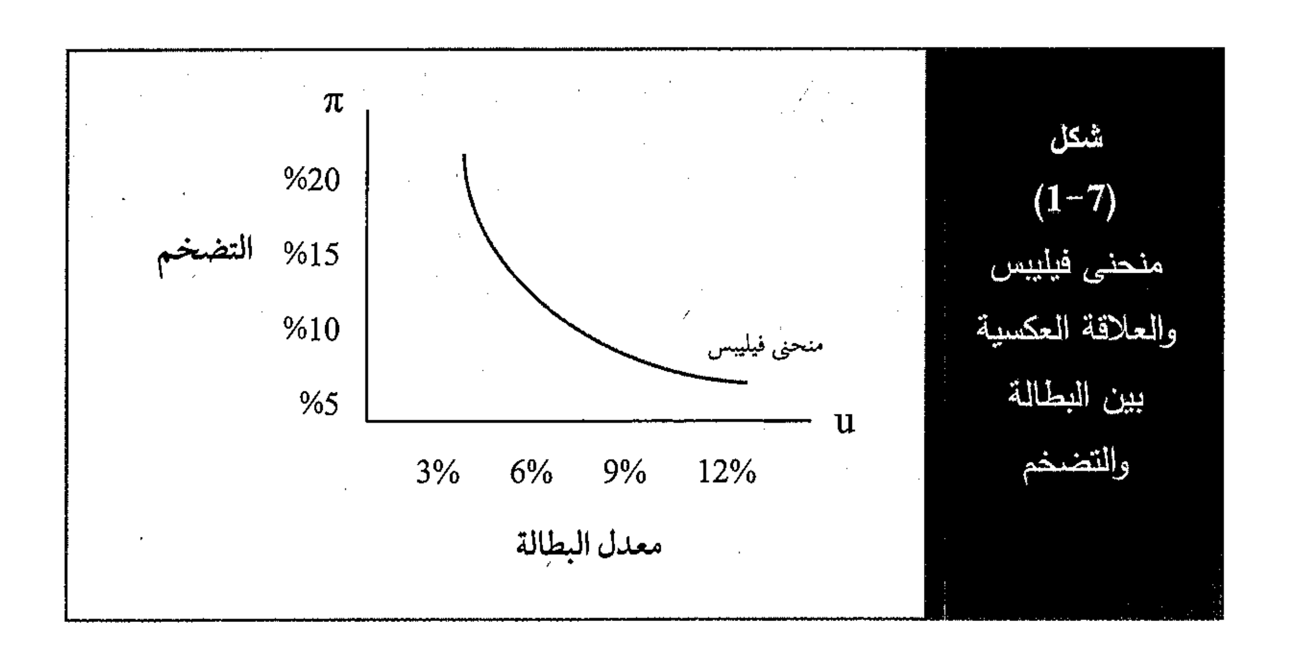
و- تعيق التقلبات السنوية الشديدة في معدلات التضخم نمو النشاطات الاقتصادية الأساسية، مثل توسيع الطاقة الإنتاجية، وذلك بسبب ظروف عدم التأكد التي تخلقها هذه التقلبات حول مستقبل الأسعار والتكاليف. ولا شك

بأن عدم التأكد حول القوة الشرائية المستقبلية يخلق تأثيراً كبيراً على الإنفاق الاستثماري، مما يسبب تباطؤ في تكوين رأس المال والنمو الاقتصادي، خاصة عندما تكون هذه التقلبات عالية، كما حدث في بعض الدول عندما ارتفع التضخم من (5%) إلى (30%) ثم إلى (100%). ولعل ما يزيد من صعوبة عدم التأكد وارتفاع المخاطر، هو عدم تأكد المستثمرين من أن العوائد المستقبلية لأنشطتهم الإستثمارية ستكون أعلى من الفوائد التي سيدفعونها آنذاك على قروضهم الاستثمارية.

ومع ذلك، فإن التضخم يجعل المقترضين بشكل عام أكثر ربحاً أو أقل خسارة من المقرضين، لأنهم حصلوا على القروض في وقت ارتفاع القوة الشرائية للعملة ويسددونها في وقت انخفاض القوة الشرائية. ولكن عندما تكون أسعار الفائدة الحقيقية أقل من الصفر (بسبب تجاوز معدل التضخم لسعر الفائدة)، فإن الدائنين والمدينين يخسرون معاً. وفي حالة خضوع عوائد الاستثمارات للضرائب، فإن خسائر أصحاب الأعمال قد تكون أكبر بحيث قد تصل معدلات عوائدهم الصافية بعد دفع الضرائب إلى قيم سالبة. وبالنسبة لسوق العمل، فإن الأجور الحقيقية قد لا تتأثر بالتضخم إذا كانت الزيادة في الأجور أكبر من الزيادة في الأسعار.

العلاقة بين التضخم والبطالة

كان موضوع العلاقة بين التضخم والبطالة موضع بحث ودراسة للاقتصادي الإنجليزي آرثر فيليبس (A.W. Philips) حيث أثبت هذه العلاقة من خلال مشاهدات تاريخية لبيانات معدلات البطالة ومعدلات التغير في الأجور في بريطانيا، ووجد من خلالها أن تضخم الأجور يكون منخفضاً حينما يكون معدل البطالة مرتفعاً، أي أن هناك علاقة عكسية بين مستويات الأجور ومعدلات البطالة، وقد وضّح ذلك من خلال منحنى يعرف بإسمه (منحنى فيليبس) كما هو موضح في الشكل رقم (7-1).



شكل
(1-7)
منحنى فيليبس والعلاقة العكسية بين البطالة والتضخم

و يشير منحنى فيليبس إلى العلاقة العكسية بين التضخم (π) والبطالة (u)، فحينما يكون التضخم مرتفعاً تكون البطالة منخفضة. ويمكن تفسير ذلك بأنه عندما يكون الطلب الكلي في الاقتصاد في حالة تزايد بمعدل كبير فإن المؤسسات ستعمل على زيادة إنتاجها مما يزيد من الطلب على الأيدي العاملة ومن ثم إلى ارتفاع الأجور. ونتيجة لذلك فإن تكاليف الإنتاج سترتفع بفعل زيادة الأجور، وهذا بدوره سينعكس على الأسعار التي سترتفع وبالتالي يحدث التضخم، وهكذا تكون معدلات البطالة قد انخفضت بينما ارتفعت معدلات التضخم. أما في حالة الركود الاقتصادي فإن الطلب يكون في تراجع، مما يعنى تراجع الأسعار وانخفاض الطاقة الإنتاجية والاستغناء عن عدد كبير من العمال، وهذا يعنى تراجع معدل التضخم وتزايد معدل البطالة. وهناك من يعارض صحة هذه الاستنتاجات لأن العديد من الدول قد شهدت الحالتين معاً (إرتفاع معدل التضخم وارتفاع معدل البطالة) وسميت هذه الحالة بالركود التضخمي، أو التضخم الركودي (Stagflation).

مصطلحات وردت في هذا الفصل

Cost Push	ارتفاع (دفع) التكلفة
Creeping Inflation	التضخم المعتدل أو الزاحف
Cyclical Unemployment	البطالة الدورية
Demand Pull	غط (سحب) الطلب
Frictional Unemployment	البطالة الاحتكاكية
Hyperinflation	التضخم المتسارع أو الجامح
Imported Inflation	التضخم المستورد
Inflation	التضخم
Inflation Rate	معدل الضخم
Labor Froce	قوة العمل
Natural Rate of Unemployment	المعدل الطبيعي للبطالة
Phillips Curve	منحنى فيليبس
Potential Real Output	الناتج الحقيقي الكامن
Seasonal Unemployment	البطالة الموسمية
Structural Unemployment	البطالة الهيكلية
Underemployment or Disguised Unemployment	البطالة المقنعة
Unemployment	البطالة
Unemployment Rate	معدل البطالة

أسئلة للمراجعة

(1) ما هو تعريف البطالة، وكيف يمكن قياسها؟

(2) ما أهم الفروق بين البطالة الدورية والبطالة الاحتكاكية؟

(3) ما هي أسباب حدوث البطالة الهيكلية؟

(4) كيف تختلف البطالة الاحتكاكية عن البطالة الهيكلية؟

(5) ما هو التضخم؟ وكيف يتم قياسة؟

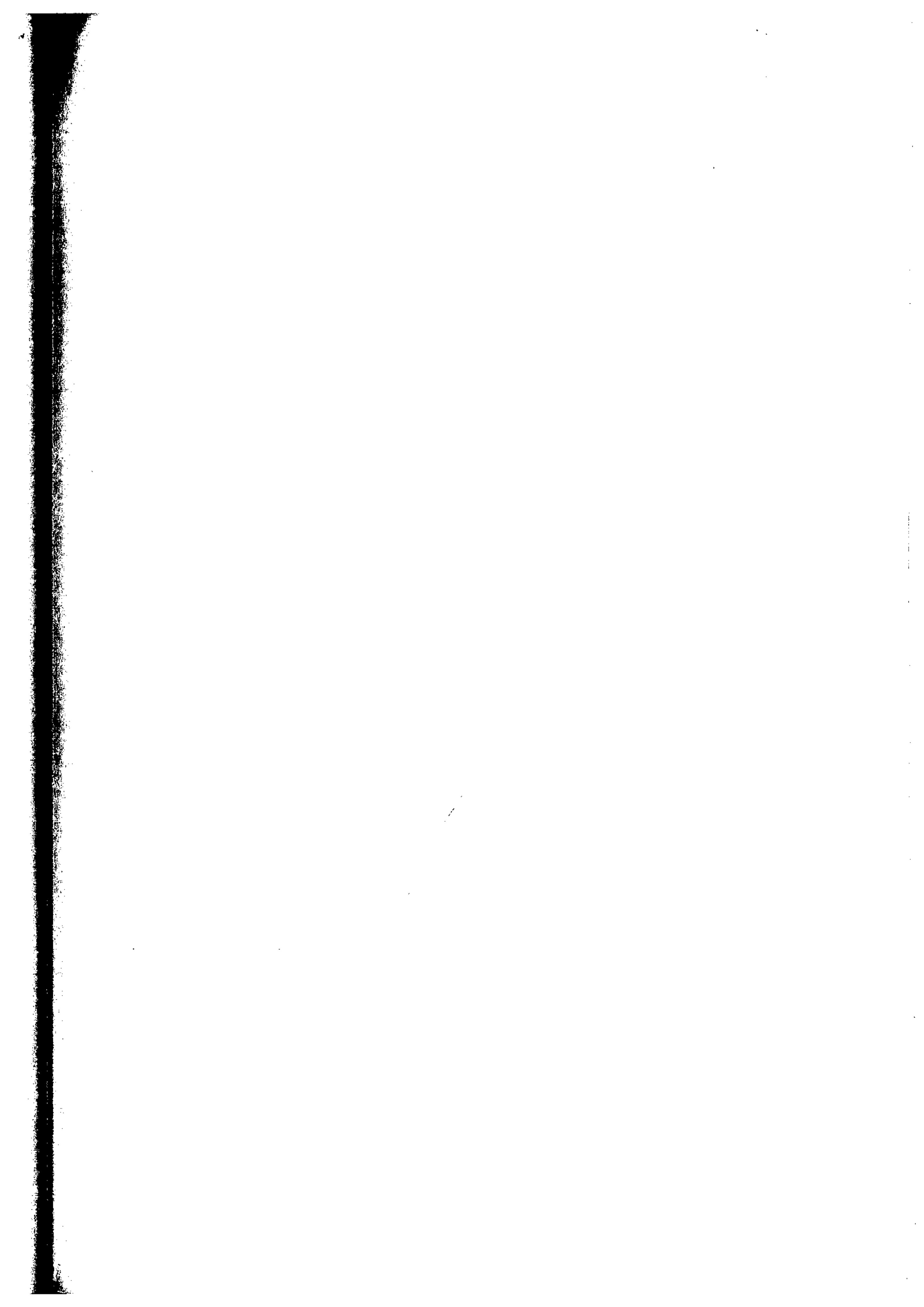
(6) بافتراض أن مستهلك ينفق دخله بالكامل على 3 سلع هي المواد الغذائية والملابس والخدمات حسب الجدول التالي:

السلعة	أسعار 2005	أسعار 2006	الأوزان
مواد غذائية	5	7	45
ملابس	3	6	30
خدمات	8	10	25

المطلوب حساب الرقم القياسي المرجح(WCPI)، مع التوضيح ماذا يعني؟

(7) ما الفرق ين تضخم دفع التكلفة وسحب الطلب؟

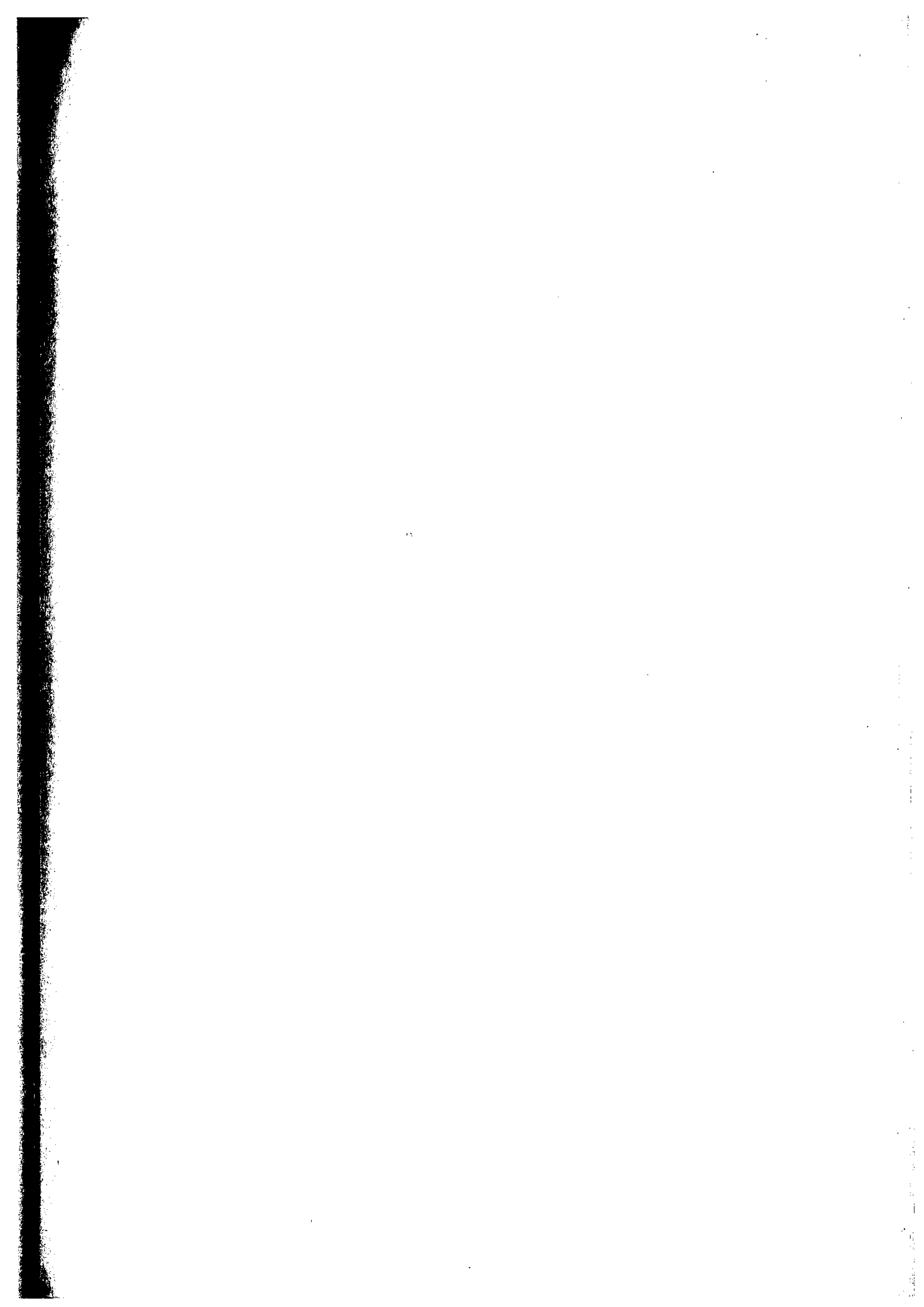
(8) باستخدام الرسم والتحليل، كيف نشرح العلاقة بين البطالة والتضخم؟



الباب الرابع

السياسات المالية والنقدية

- الفصل الثامن : **السياسة المالية**
- الفصل التاسع : **النقود والسياسة النقدية**



الفصل الثامن

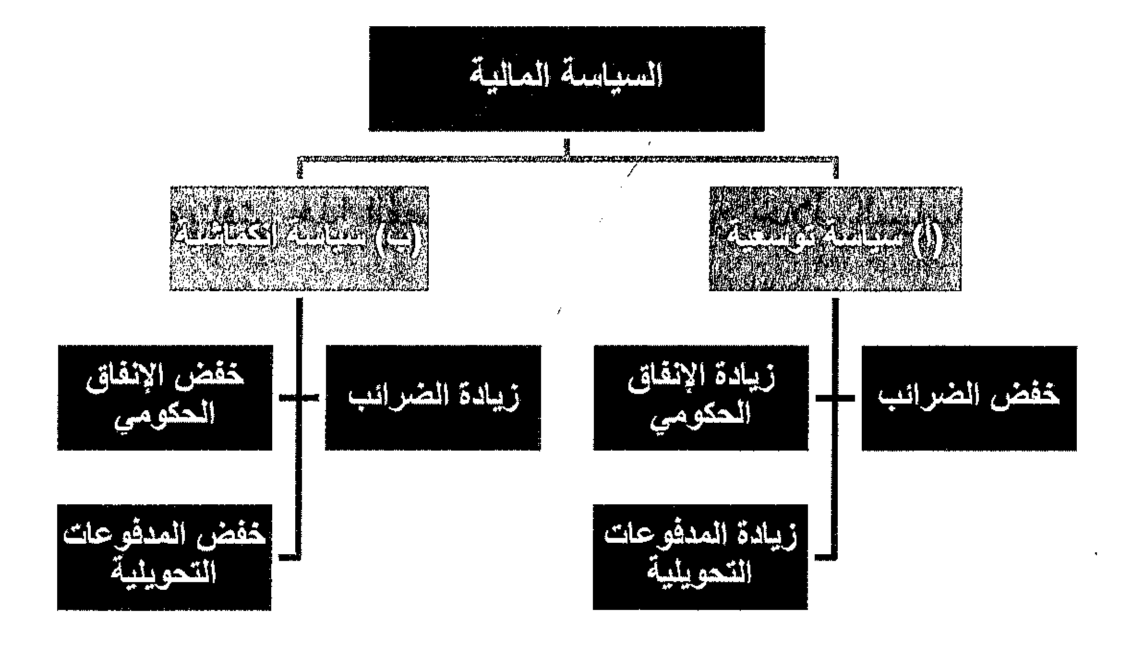
السياسة المالية

في الاقتصاد الكلي، هناك دائماً خلاف لا ينتهي حول حجم الدور الذي يمكن أن تلعبه الحكومة في الاقتصاد. فمن جانب، هناك المدرسة الكينزية (نسبة إلى الاقتصادي البريطاني المعروف جون كينز) التي ترى أن الاقتصاد سيكون عرضة للتذبذبات الكبيرة إذا تُرِك لوحده، وأن الحكومة ينبغي أن تلعب دوراً رئيساً في تحييد تأثير هذه التذبذبات على دورة الأعمال؛ وذلك عن طريق استخدام الضرائب والإنفاق لزيادة الطلب الكلي في فترات الكساد. وفي الجانب الآخر، هناك من يرى أن الإنفاق الحكومي غير قادر على تحقيق الاستقرار للاقتصاد، بل إنه قد يؤدي في بعض الأحيان إلى تذبذبات وتقلبات ضارة بالاقتصاد. ولعل الشيء الذي يتفق عليه الغالبية هو أهمية الدور الذي يلعبه الإنفاق الحكومي في اقتصادات دول العالم. ولهذا، فمن المهم تحليل الآلية التي تستطيع الحكومة عن طريقها التأثير على أداء الاقتصاد الكلي.

ويناقش هذا الفصل دور الحكومة من خلال السياسات المالية المتاحة، المتمثلة في السياسة الضريبية أو الإنفاق الحكومي أو المدفوعات التحويلية (كما هو مبين في الشكل التوضيحي أدناه)، في التأثير على الطلب الكلي لتحسين الأداء الاقتصادي وتحقيق الاستقرار السعري في الاقتصاد. من جانب آخر، فإن استخدام هذه السياسات يؤثر أيضاً على وضع الميزانية الحكومية، حيث يسود الكثير من الجدل بين السياسيين والاقتصاديين حول كيفية معالجة عجز الميزانية. وتهدف

الدول عادة من وراء تخفيض عجز الموازنة إلى زيادة الاستثمار الخاص وضمان النمو الاقتصادي في المدى الطويل، ولكن ذلك لن يتحقق إلا عن طريق إصدار السندات أو اقتراض الحكومة من النظام المصرفي لتمويل العجز، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، ومن ثم زيادة التكاليف على القطاع الخاص، الأمر الذي بدوره سيسبب توتراً في الاقتصاد في جانب العرض نظراً لتأثيره على تكاليف الإنتاج. من جهة أخرى، فإن خفض المصروفات الحكومية، أو زيادة الضرائب، بهدف تقليل عجز الموازنة سيؤدي هو الآخر إلى انخفاض الطلب الكلي وتباطؤ عملية النمو الاقتصادي. ويوضح الشكل التدفقي رقم (8-1) الخيارات المتاحة أمام صانعي السياسة المالية.

شكل (8-1): آليات السياسة المالية

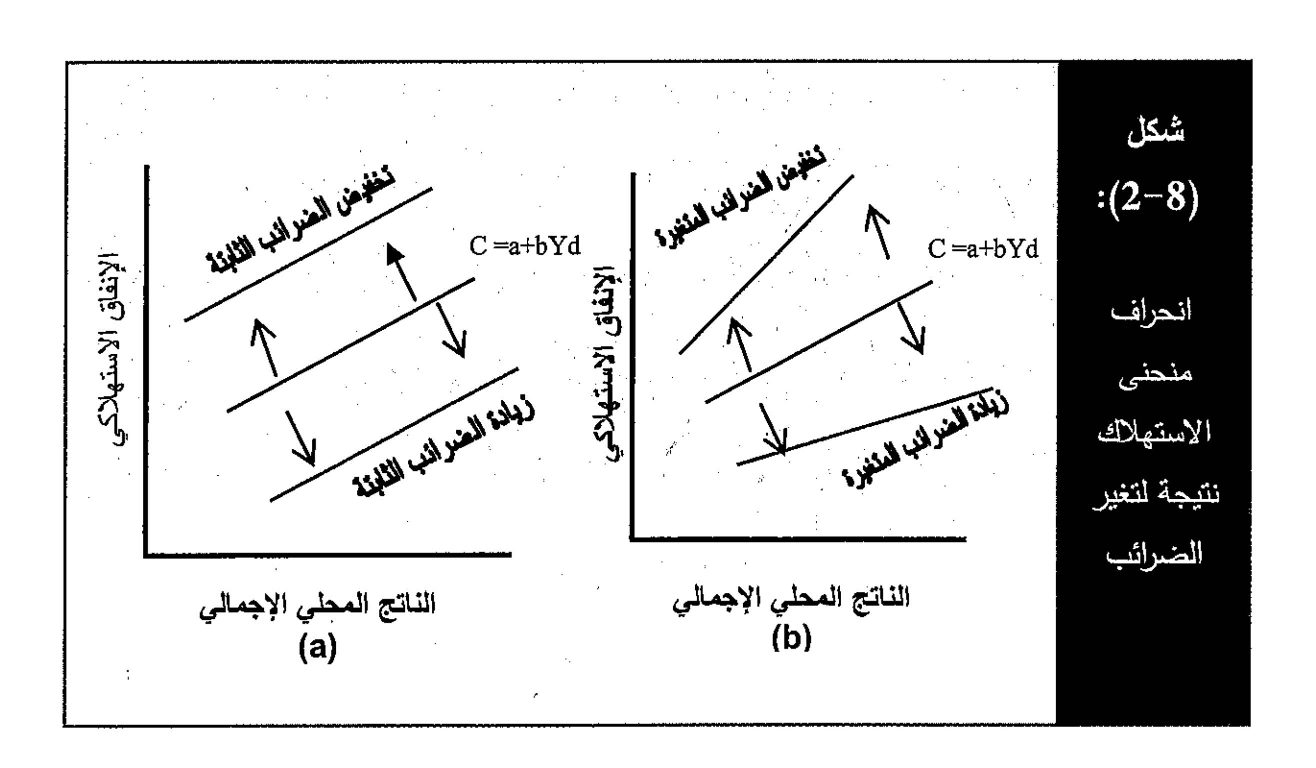


الضرائب والإنفاق الاستهلاكي

تطرقنا في الفصل الخامس إلى الضرائب حيث فرقنا حينها بين نوعين: نوع يتغير بتغير مستوى الدخل؛ إما بشكل مباشر كضرائب الدخل النسبية (أي: $T = tY$)، أو بشكل غير مباشر كضرائب المبيعات، حيث تؤدي زيادة الدخل إلى زيادة الاستهلاك، ومن ثم ترتفع حصيلة الضرائب المحصلة من المبيعات. أما النوع الآخر من الضرائب فهي الضرائب الثابتة التي لا تتأثر بمستوى الدخل أو الناتج (أي أن: $T = T_0$)، كالرسوم الحكومية المعتادة مثل رسوم الرخص والرسوم البلدية. وتكمن أهمية التمييز بين هذين النوعين من الضرائب من حيث أن الضريبة هي عبارة عن الفرق بين الدخل (أو الناتج المحلي الإجمالي) والدخل المتاح للإنفاق ($T = Y - Yd$)، أي أن الدخل المتاح هو عبارة عن الدخل مخصوماً منه الضرائب ($Yd = Y - T$)، كما مر معنا من قبل، وهذا يعني أنه عندما تزداد الضرائب يقل الدخل المتاح للإنفاق حتى لو لم يكن هناك تغير في الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن توضيح ذلك بيانياً في الشكل رقم (8-2) حيث نلاحظ كيف يتحرك منحنى الاستهلاك تبعاً لتغير الضرائب. فخفض الضرائب سوف ينقل خط الاستهلاك إلى أعلى، ولكن مقدار ونوعية انحراف خط الاستهلاك يعتمد على ما إذا كان التغير الضريبي ناتج من التغير في الضرائب الثابتة أم المتغيرة.

فعندما ترتفع الضرائب الثابتة، فإن الدخل المتاح للإنفاق سيقل بنفس المقدار، بغض النظر عن مستوى الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤدي إلى انخفاض

الإنفاق الاستهلاكي بنفس المقدار. وبمعنى آخر فإن خط الاستهلاك (أو منحنى الاستهلاك) سوف ينخفض بشكل موازٍ كما في الشكل رقم (8-2- a). من ناحية أخرى، هناك سياسات ضريبية يتم من خلالها التأثير على الدخل المتاح للإنفاق وفقاً لمستوى الدخل، إذ يكون معدل الضرائب أعلى عند مستويات الدخل المرتفعة مقارنة بالمعدل المفروض على مستويات الدخل المنخفضة، مما يؤدي لأن يكون انحراف منحنى الاستهلاك أكبر عند المستويات العليا للدخل كما في الشكل رقم (8-2- b).



شكل (8-2): انحراف منحنى الاستهلاك نتيجة لتغير الضرائب

وبالنظر إلى بيانات الجدول رقم (8-1)، نلاحظ أن العمود الأول يوضح الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتراوح بين 4500 مليون إلى 7500 مليون ريال،

والعمود الثاني يوضح حصيلة الضرائب على أساس أن معدل الضرائب يساوي (20%)، والعمود الثالث يوضح الدخل المتاح للإنفاق (Yd)، أما العمود الرابع فيوضح قيمة الاستهلاك الذي يناظر كل مستوى من مستويات الدخل المتاح للإنفاق. ويتضح من الجدول أن كل زيادة قدرها 500 مليون ريال في الناتج المحلي الإجمالي، ينتج عنها زيادة في الإنفاق الاستهلاكي بمقدار 300 مليون ريال. وعلى هذا، فإنه يمكن إيجاد قيمة انحدار خط الاستهلاك C_2 (أي الميل الحدي للاستهلاك) في الشكل رقم (8-3) حيث ستكون 0.60 (أي: $\frac{\Delta C}{\Delta Y}=\frac{300}{500}=0.60$).

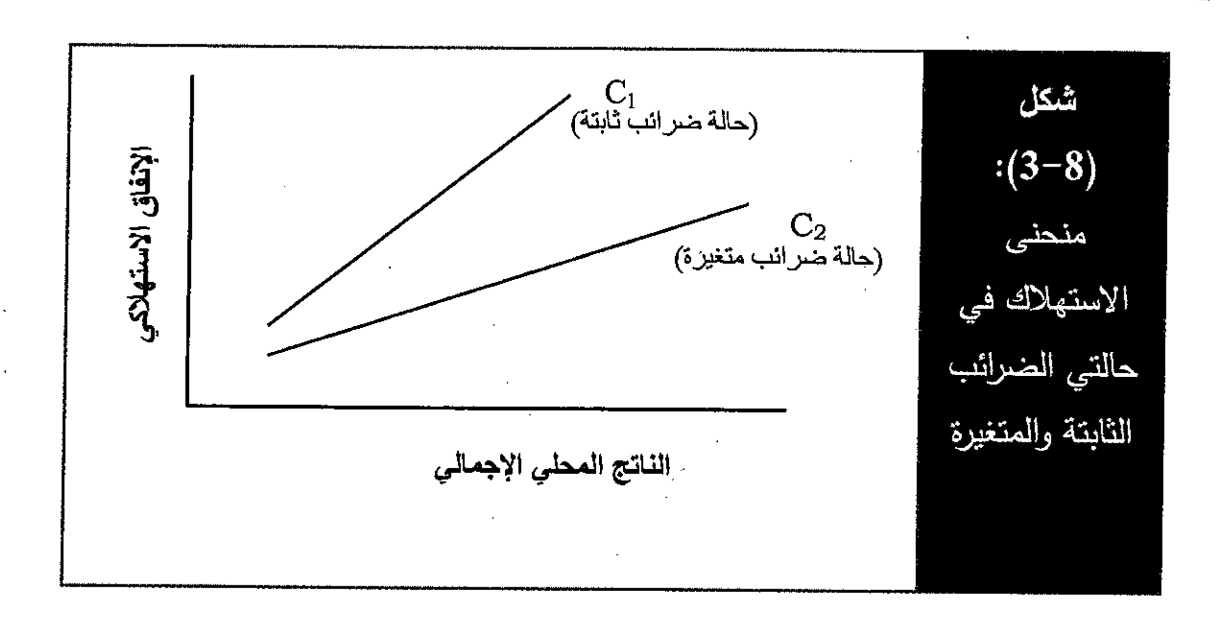
جدول (8-1): الضرائب والإنفاق

(1) الناتج المحلي الإجمالي (Y)	(2) الضرائب (T) (20%)	(3) الدخل المتاح (Yd = Y - T)	(4) الاستهلاك (C)
4,500	900	3,600	3,000
5,000	1,000	4,000	3,300
5,500	1,100	4,400	3,600
6,000	1,200	4,800	3,900
6,500	1,300	5,200	4,200
7,000	1,400	5,600	4,500
7,500	1,500	6,000	4,800

ويتوجب الإشارة هنا إلى أنه في الفصل الرابع كانت كل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 400 مليون ريال تؤدي إلى زيادة في الاستهلاك بمقدار 300

مليون ريال، أي أن انحدار خط الإنفاق الاستهلاكي كان $0.75 = \frac{300}{400} = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$ (كما يوضح ذلك المنحنى C_1 في الشكل رقم (8-3)).

ويمكن فهم المعنى الاقتصادي لهذا التحليل في أنه عندما تكون الضرائب ثابتة، كما في حالة خط الاستهلاك C_1، فإنها لن تؤثر على الدخل المتاح، أي أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بقيمة ريال واحد مثلاً، ستؤدي إلى زيادة الدخل المتاح بالمقدار نفسه، أي ريال واحد. وعلى هذا، فإن الاستهلاك يزداد بقيمة ريال واحد مضروباً في الميل الحدي للاستهلاك، بمعنى أن الإنفاق الاستهلاكي سيزيد بمقدار 75 هللة لكل ريال إضافي في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك في حالة أن الميل الحدي للاستهلاك يساوي 0.75. ولكن في حالة الضرائب المتغيرة أو المرتبطة بالدخل، فإن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ريال واحد، ستؤدي إلى زيادة في الدخل المتاح بمقدار أقل من الريال الواحد؛ لأن الدولة تستقطع جزءاً من هذه الزيادة كضريبة. وبما أننا افترضنا في مثالنا أن الضرائب تساوي 20% ($t = 0.20$) من الناتج المحلي الإجمالي، فإن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ريال واحد ستعمل على زيادة الدخل المتاح بمقدار 80 هللة فقط ($0.80 = 0.20 - 1$). فإذا افترضنا أن الميل الحدي للاستهلاك هو 0.75، فهذا يعني أن الإنفاق الاستهلاكي سيزيد في هذه الحالة بقيمة 60 هللة فقط (أي 75% من 80 هللة) مع كل مرة يزيد فيها الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ريال واحد. وهذا هو السبب الذي يجعل ميل (انحدار) المنحنى C_2 هو 0.60 فقط ، وليس 0.75.



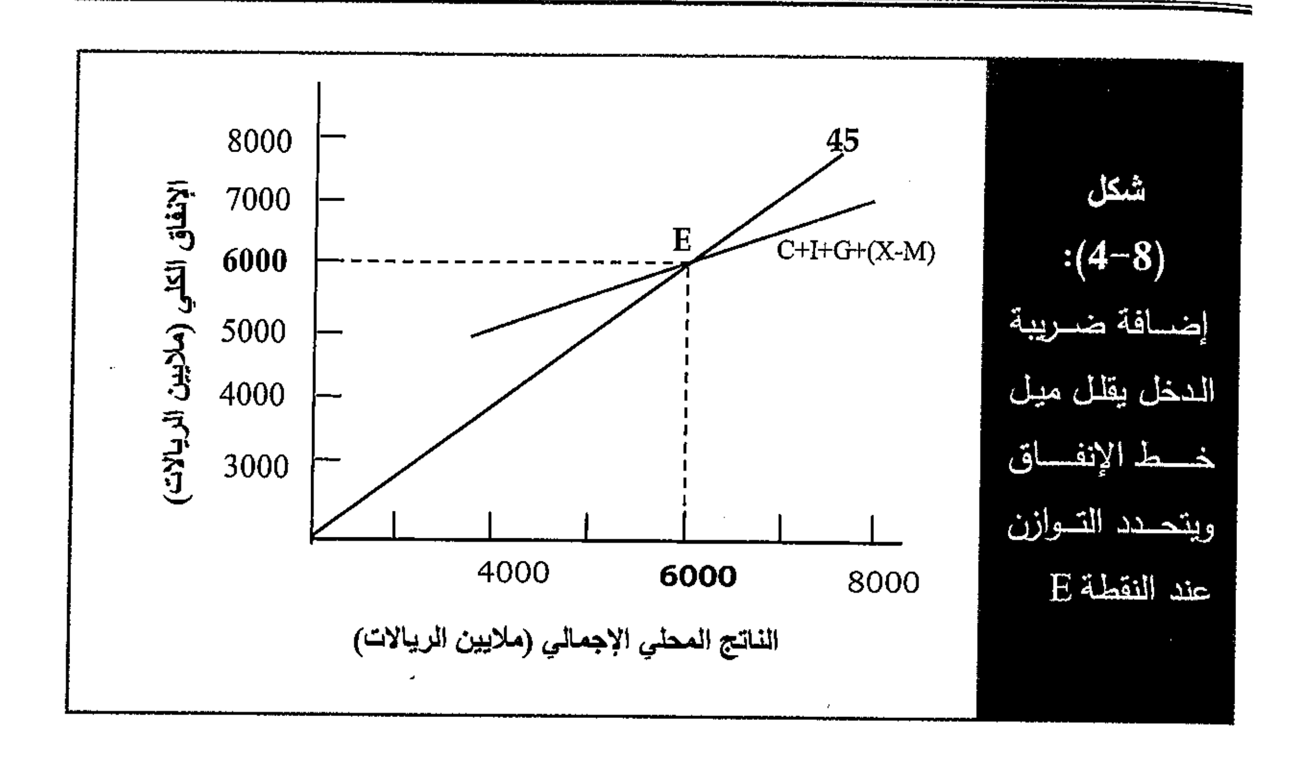
شكل (3-8): منحنى الاستهلاك في حالتي الضرائب الثابتة والمتغيرة

ويوضح الجدول رقم (8-2) وكذلك الشكل رقم (8-4) الخطوة التالية لإيجاد الدخل التوازني، وذلك عن طريق إحلال قيم الاستهلاك الجديدة، بعد خصم الضرائب من الدخل، في جدول تحديد الدخل وشكل خط 45°، كما هو موضح أدناه. فمن خلال الجدول، نلاحظ أن توازن الناتج المحلي الإجمالي يتحقق عند مستوى 6,000 مليون ريال، حيث يبلغ الإنفاق الاستهلاكي عند هذا المستوى 3,900 مليون ريال. وكذلك الأمر بالنسبة للشكل البياني إذ يتحقق التوازن عند النقطة (E) وبمستوى ناتج محلي إجمالي يبلغ 6,000 مليون ريال.

جدول (8-2): توازن الناتج المحلي والإنفاق الكلي

(1) الناتج المحلي الإجمالي	(2) الاستهلاك	(3) الاستثمار	(4) الإنفاق الحكومي	(5) صافي الصادرات	(6) الإنفاق الكلي
Y	**C**	**I**	**G**	**X-M**	**AD**
4,500	3,000	900	1,300	-100	5,100
5,000	3,300	900	1,300	-100	5,400
5,500	3,600	900	1,300	-100	5,700
6,000	3,900	900	1,300	-100	6,000
6,500	4,200	900	1,300	-100	6,300
7,000	4,500	900	1,300	-100	6,600
7,500	4,800	900	1,300	-100	6,900

وكما سبق أن ذكرنا، فإن مستوى التوظيف الكامل يمكن أن يتحقق عند مستوى أعلى أو أقل من مستوى توازن الناتج المحلي، فإذا كان التوظيف الكامل عند مستوى أقل من مستوى توازن الناتج، فسيكون هناك فجوة تضخمية وترتفع بالتالي الأسعار، ويتحرك نتيجة لذلك خط الإنفاق إلى الأسفل من أجل التخلص من هذه الفجوة. أما عندما يكون التوظيف الكامل عند مستوى أعلى من مستوى التوازن، فسيكون هناك فجوة انكماشية؛ حيث تنخفض الأسعار، ويتحرك خط الإنفاق إلى أعلى، ويرتفع مستوى توازن الناتج المحلي الإجمالي.



شكل (8-4): إضافة ضريبة الدخل يقلل ميل خط الإنفاق ويتحدد التوازن عند النقطة E

ضريبة الدخل والمضاعف

تحدثنا في الفصل الخامس عن المضاعف وكيفية عمله من خلال سلسلة الإنفاق التي تؤدي إلى مضاعفة الإنتاج، حيث أوضحنا حينذاك كيف يؤدي الإنفاق إلى إنفاق آخر؛ من خلال كون هذا الإنفاق دخل لفرد آخر ومن ثم يتحول هذا الدخل إلى إنفاق جديد لهذا الفرد، وهكذا تستمر دائرة الدخل والإنفاق. أما في حالة وجود ضريبة دخل، فإن جزءًا من هذا الدخل سوف يتسرب من خلال تيار التدفق الدائري عند كل مرحلة من مراحل الدخل والإنفاق. فمثلاً لو كانت ضريبة الدخل في المملكة تساوى 20%، فإنه من مجموع مليون ريال رواتب يتم صرفها لموظفين وعاملين بشركة سابك، على سبيل المثال، فإن الدخل المتاح لهؤلاء الموظفين

بعد خصم الضرائب سيكون 800,000 ريال فقط، وهذا المبلغ يمثل الدخل المتاح للإنفاق. وإذا ما افترضنا أن الميل الحدي للاستهلاك لهؤلاء العاملين يساوى 0.75، فإن الإنفاق في الدورة القادمة من سلسلة الإنفاق سيكون 600,000 ريال فقط (وليس 750,000 ريال، كما مر معنا في الفصل الخامس)، حيث يمثل هذا المبلغ 60% فقط من المبلغ الأصلي الذي أنفقته الشركة (وليس 75%، كما رأينا من قبل).

وعليه فإن قيمة المضاعف ستنخفض من 4، في حالة عدم وجود ضرائب، إلى 2.5، عندما يكون هناك ضريبة دخل (حيث الميل الحدي للاستهلاك هو 0.75 وضريبة الدخل هي 0.2) ويمكن توضيح ذلك رياضياً كالتالي:

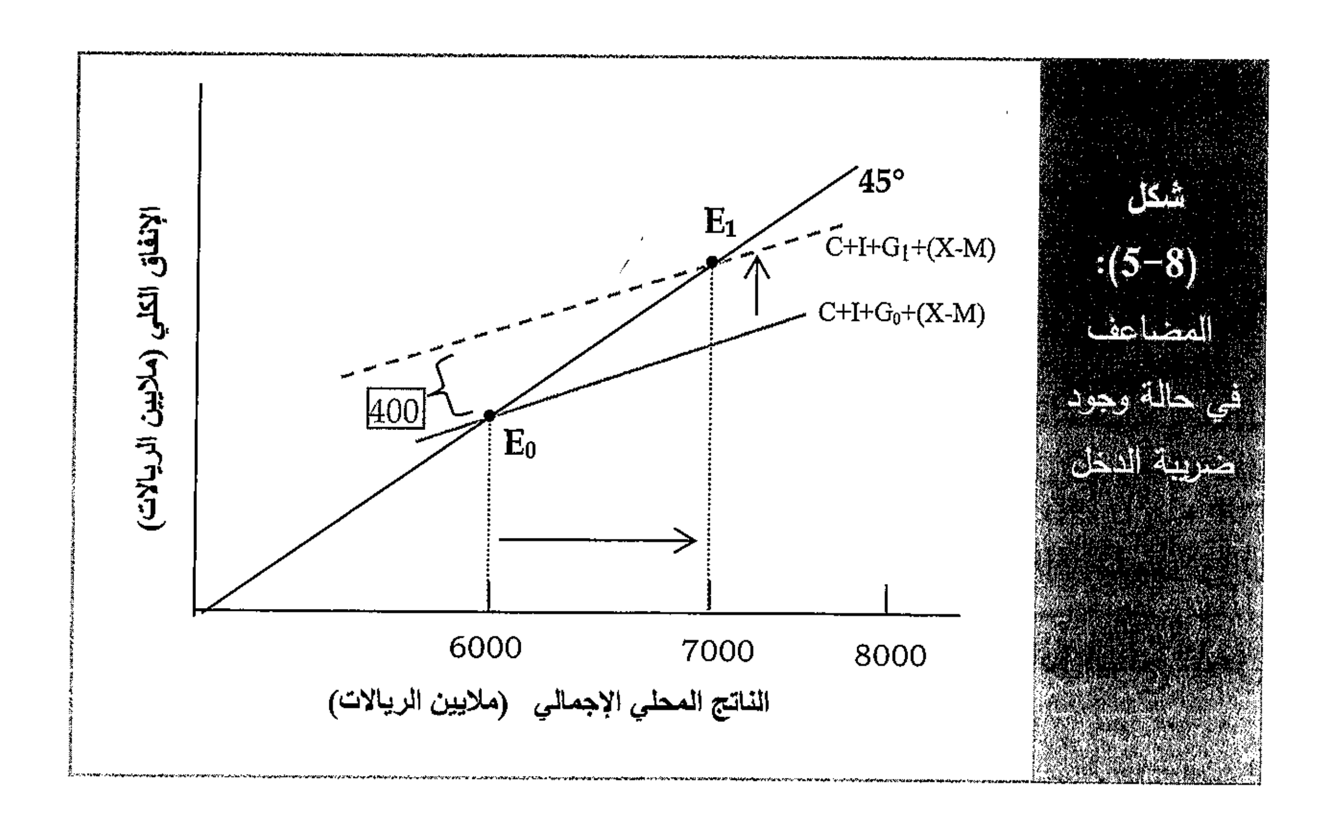
وبما أن المضاعف يساوي:

$$b = 0.75$$
$$t = 0.20$$
$$Mr = \frac{1}{1 - b + bt}$$
$$\Rightarrow Mr = \frac{1}{1 - 0.75 + (0.75)(0.20)}$$
$$= \frac{1}{1 - 0.6} = 2.5$$

ويجب ملاحظة أن هناك عددٍ من العوامل تجعل من هذه الصيغة المبسطة للمضاعف غير متوافقة مع الواقع وغير دقيقة؛ فهي لا تتضمن الواردات، وتتجاهل التغير في مستوى الأسعار، وهي عوامل تؤدي إلى خفض قيمة المضاعف.

ويوضح الشكل رقم (8-5)، خط الإنفاق الكلي بميل يساوي 0.60، بدلاً من الميل 0.75 الذي تم افتراضه في الفصول السابقة، وذلك بسبب وجود الضرائب التي أدت إلى انخفاض قيمة الميل. فلو افترضنا مثلاً أن الإنفاق الحكومي ازداد بمقدار 400 مليون ريال، فإن هذه الزيادة ستؤدي إلى تحرك خط الإنفاق الكلي من $C + I + G_0 + (X\text{-}M)$ إلى $C + I + G_1 + (X\text{-}M)$ ، مما يؤدي بالتالي إلى انتقال مستوى التوازن من النقطة (E_0) إلى (E_1) ، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من 6,000 مليون ريال إلى 7,000 مليون ريال، أي بزيادة قدرها 1000 مليون ريال. وبما أن الضرائب مشمولة في هذا النموذج، فإن المضاعف يساوي:

$$Mr = \frac{1000}{400} = 2.5$$



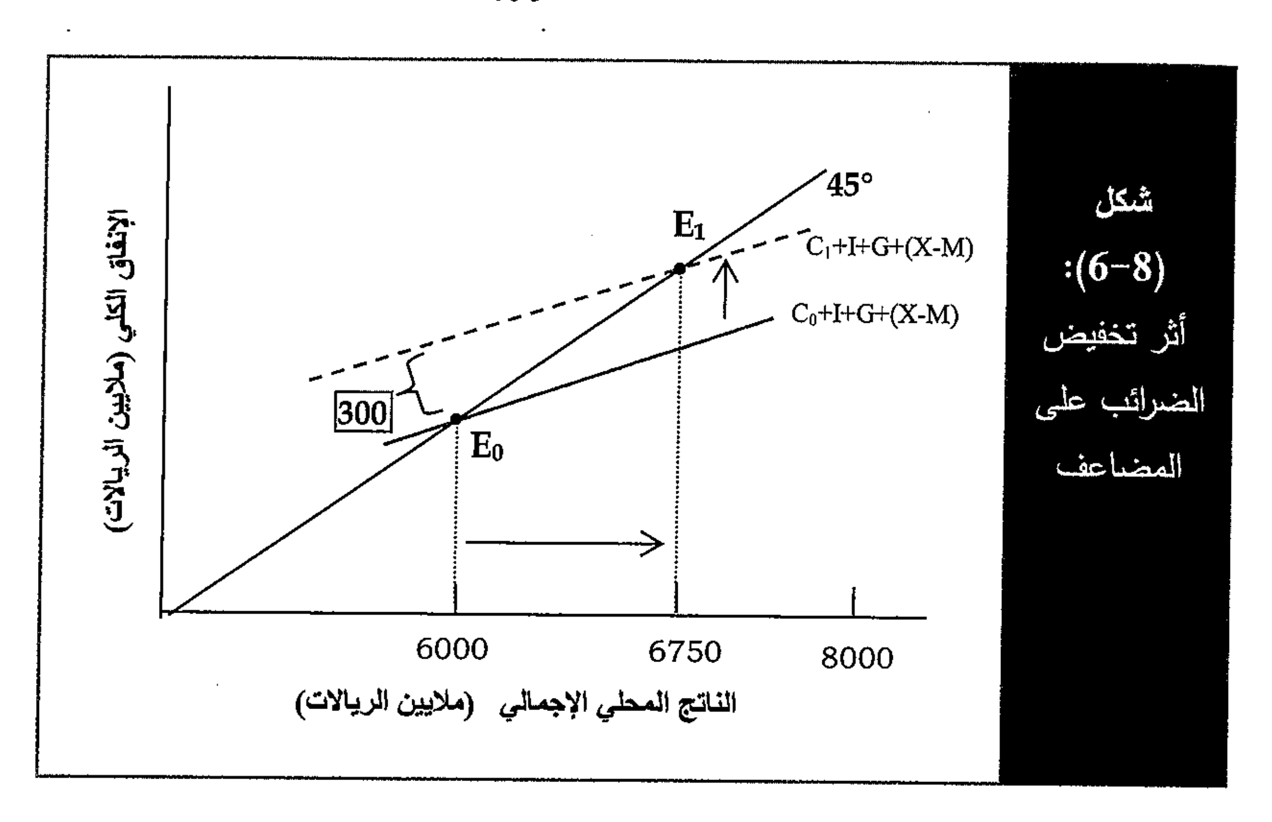
شكل (8-5): المضاعف في حالة وجود ضريبة الدخل

تأثير التغير الضريبي على المضاعف

يعتبر قياس تأثير التغير الضريبي على المضاعف عملية أكثر تعقيداً من التغير في الإنفاق الحكومي؛ وذلك لأن أثر الضرائب على المضاعف يحدث بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير على الدخل أولاً، ومن ثم على الاستهلاك. ومن المتوقع أن يكون لتخفيض الضرائب أثر إيجابي على الاستهلاك، كما يمكن حساب قيمة هذا الأثر عن طريق إيجاد حاصل ضرب مقدار الانخفاض الضريبي في قيمة الميل الحدي للاستهلاك. وللتوضيح أكثر، لنفترض أن الحكومة في مثالنا السابق قررت خفض الضرائب بمقداره 400 مليون ريال لكل مستوى من مستويات الناتج المحلي الإجمالي، أي من (0.2 Y) إلى (0.2Y - 400) مليون ريال. وبضرب مقدار التخفيض الضريبي (400) مليون ريال في الميل الحدي للاستهلاك ($b = 0.75$)، نحصل على أثر التخفيض الضريبي على حجم الاستهلاك ($400 \times 0.75 = 300$ مليون ريال).

في الخطوة الثانية، نقوم بضرب الزيادة التي حدثت في قيمة الاستهلاك في قيمة المضاعف التي تساوي في هذا المثال 2.5، فنحصل على 750 مليون (300×2.5) هي قيمة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي. ويوضح الشكل رقم (8-6) هذه التغيرات، إذ يتحرك منحنى الإنفاق الكلي عمودياً بمقدار 300 مليون ريال ويتقاطع مع خط °45 عند النقطة (E_1). ويلاحظ نتيجة لذلك زيادة الناتج المحلي

الإجمالي بمقدار 750 مليون فقط، وبالتالي فإن تخفيض الضرائب أدى إلى انخفاض القيمة المطلقة للمضاعف إلى: $Mr = \frac{750}{400} = 1.875$



شكل (6-8): أثر تخفيض الضرائب على المضاعف

مما سبق، نلاحظ أن قيمة المضاعف التي نحصل عليها في حالة زيادة الإنفاق الحكومي تكون أكبر من قيمة المضاغف الذي ينتج من تخفيض ضريبي بالمقدار نفسه. فقد لاحظنا أن قيمة المضاعف نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 400 مليون كان 2.5 ، في حين أن القيمة المطلقة للمضاعف نتيجة تخفيض ضريبي بالمقدار نفسه تساوي 1.875.[1] ويعود السبب في ذلك إلى أن الإنفاق الحكومي عبارة

[1] باستخدام فكرة المضاعف رياضياً يمكن معرفة الفرق بين الطريقتين:

(a) $Mr = \frac{1}{1-b+bt} = \frac{1}{1-0.75+(075)(0.2)} = \frac{1}{0.4} = 2.5$

عن مكون مباشر من مكونات الإنفاق الكلي، في حين أن الضرائب تؤثر في الإنفاق الكلي بطريقة غير مباشرة من خلال الدخل المتاح للإنفاق أولاً، ثم الاستهلاك ثانياً. وبما أن الدخل المتاح يتوزع ما بين الادخار والإنفاق، فإن التخفيض الضريبي بمقدار وحدة واحدة قد لا يؤدي إلى زيادة الإنفاق بالمقدار نفسه، كما هو الحال عند زيادة الإنفاق الحكومي، ولذلك كان من الضروري ضرب مقدار الـ 400 مليون ريال، الذي يساوي قيمة التخفيض الضريبي، في معدل الميل الحدي للاستهلاك.

أما في حالة وجود زيادة (انخفاض) في كلٍ من الضرائب والإنفاق الحكومي بمقدار متساوٍ، فإن النتيجة النهائية ستكون ارتفاع (انخفاض) في مستوى توازن الناتج المحلي الإجمالي في جانب الطلب بمقدار مساوٍ للزيادة (الانخفاض) في الإنفاق الحكومي. فالشكل رقم (8-5) يوضح كيف أدت زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 400 مليون ريال إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1,000 مليون ريال، في حين أن الشكل رقم (8-6) يوضح كيف أدى تخفيض الضرائب بمقدار 400 مليون ريال إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 750 مليون ريال فقط.[2] وعلى هذا

(b) $$Mr = \frac{-b}{1-b+bt} = \frac{-0.75}{1-0.75+(0.75)(0.2)} = \frac{-0.75}{0.4} = -1.875$$

[2] (a) التغير في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 400 مليون ريال:

$\Delta Y = Mr * \Delta G =$

$$\frac{1}{1-b+bt}400 = \frac{1}{1-0.75+(0.75)(0.2)}(400) = \frac{1}{0.4}400 = 1000$$

(b) التغير في الناتج الإجمالي نتيجة لخفض الضرائب بمقدار 400 مليون ريال:

$\Delta Y = Mr * \Delta T=$

$$\frac{b}{1-b+bt}400 = \frac{-0.75}{1-0.75+(0.75)(0.2)}(-400) = \frac{-0.75}{0.4}(-400) = 750$$

الأساس، فإن السياسة المالية التي تعمل على تخفيض الإنفاق الحكومي والضرائب بمقدار متساو للسيطرة على عجز الميزانية، يمكن أن تؤدي في النهاية إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من خلال تخفيض الطلب الكلي.

المدفوعات التحويلية الحكومية

وهي إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة، وهي عبارة عن مدفوعات حكومية نقدية لفئة محددة من الأفراد دون أن يطالبوا بتقديم مساهمة مباشرة في الإنتاج المحلي. ويتم التعامل مع هذا البند حسابياً في جداول حسابات الناتج المحلي الإجمالي بطريقة معاكسة لتلك التي يتم التعامل فيها مع الضرائب. ففي حسابات الدخل القومي نقوم بخصم مقدار الضرائب لنحصل على الدخل المتاح، أما هنا فإننا نضيف المدفوعات التحويلية للدخل القومي لأنها تمثل دخل للأفراد.

أما من حيث التأثير على مستوى توازن الناتج المحلي الإجمالي، فإن المدفوعات الحكومية تترك أثراً مماثلاً لذلك الذي يحدث عند إجراء خفض في الضرائب. فمثلاً عندما يتم صرف مقدار 400 مليون ريال كمدفوعات تحويلية لمستحقيها، فإن أثر ذلك سيكون مماثلاً لما حدث في حالة تخفيض الضرائب بمقدار 400 مليون ريال، إذ سيتحرك منحنى الإنفاق الكلي لأعلى بمقدار 300 مليون ريال،

كما هو موضح في الشكل رقم (8-6). كذلك يمكن استخدام الشكل نفسه لتوضيح أثر زيادة التأمينات الاجتماعية أو التأمين ضد البطالة بنفس المقدار.

التخطيط للسياسة المالية التوسعية

لنفترض أن دولة ما تعاني من حالة ركود اقتصادي، وتنوي حكومتها إنعاش الاقتصاد عن طريق تنفيذ سياسة مالية توسعية تؤدي من جهة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وفي الوقت نفسه تحقق هدفاً آخر وهو الوصول إلى توظيف كامل قوة العمل، فكيف يمكن تحقيق ذلك؟ خاصة إذا افترضنا أن المستوى العام للأسعار ثابت ؟

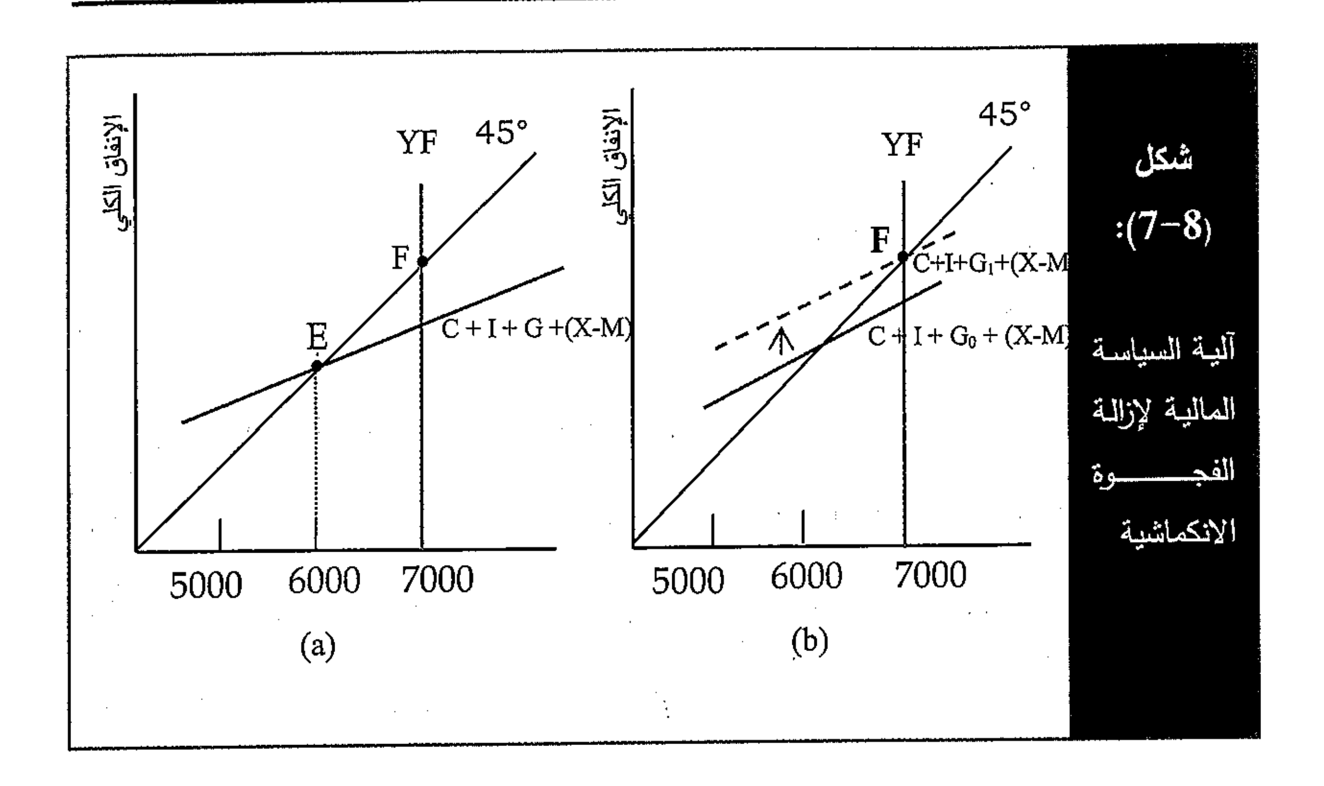
ناقشنا في هذا الفصل ثلاث آليات لزيادة الناتج المحلي الإجمالي؛ وهي زيادة الإنفاق الحكومي، أو تخفيض الضرائب، أو زيادة المدفوعات التحويلية، وذلك بالقدر الكافي لسد الفجوة الانكماشية بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي (المتحقق) والناتج المحلي الإجمالي الذي يمكن تحقيقه.

ويوضح الشكل (8-7) كيفية معالجة مشكلة الفجوة الانكماشية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي، على افتراض أن الناتج المحلي الإجمالي الفعلي هو 6000 مليون ريال، كما هو في الجزء (a) من الشكل. ونلاحظ من الشكل أن الناتج المحلي الذي يحقق التوظيف الكامل (YF) يقع عند مستوى 7000 مليون ريال، كما هو موضح بالخط العمودي، وبالتالي فإنه للوصول إلى هذا المستوى الذي يحقق مستوى

التوظيف الكامل، فعلى الحكومة اتخاذ سياسة مالية توسعية تضمن تحقيق زيادة في الناتج المحلي بمقدار 1000 مليون ريال. هذا الهدف يمكن تحقيقه عن طريق عدة خيارات؛ منها زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 400 مليون ريال حيث تستطيع الحكومة (بمساعدة مضاعف الإنتاج الذي مر معنا والذي تبلغ قيمته 2.5) إزالة الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي والناتج المحلي الإجمالي الذي يمكن تحقيقه عند مستوى التوظيف الكامل (400 x 2.5 = 1000 مليون ريال). فعندما يتم زيادة الإنفاق الحكومي من 1300 مليون مثلاً، كما سبق أن افترضنا في الجدول رقم (4-2)، إلى 1700 مليون، فإن خط الإنفاق الكلي ينتقل من $C+I+G_0+(X-M)$ إلى $C+I+G_1+(X-M)$، كما هو موضح في الجزء (b) من الشكل، إذ يتحقق مستوى التوظيف الكامل عند مستوى 7000 مليون ريال من الناتج المحلي الإجمالي.

وللوصول إلى الهدف نفسه، وبالطريقة نفسها، يمكن كذلك تخفيض الضرائب أو زيادة المدفوعات التحويلية الحكومية بما يحقق زيادة قدرها 1000 مليون ريال في الناتج المحلي الإجمالي. وبما أن قيمة مضاعف الضرائب في مثالنا هنا هي 1.875، فإن تخفيض الضرائب بمقدار 533.3 مليون ريال سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1000 مليون ريال، إذ أن تخفيض الضرائب بهذا المقدار سيؤدي إلى تحرك خط الإنفاق الكلي حتى يتقاطع مع خط الدخل 45° عند النقطة F.[3]

[3] $\Delta Y = Mr * \Delta T \Rightarrow 1000 = 1.875\ \Delta T \quad \therefore\ \Delta T = 533.3$



شكل (7-8): آلية السياسة المالية لإزالة الفجـــوة الانكماشية

استخدام السياسة المالية الانكماشية لتخفيض التضخم

عندما يكون الطلب الكلي أكبر من الإنتاج عند مستوى التوظيف الكامل للاقتصاد، فإن ذلك يؤدي إلى ظهور حالة عكس الفجوة الانكماشية يطلق عليها فجوة تضخمية. ويتطلب التخلص من هذه الفجوة استخدام سياسة مالية انكماشية إما عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي، أو زيادة الضرائب، أو كلا السياستين معاً بالشكل الذي يؤدي إلى تحرك خط الإنفاق الكلي إلى أسفل حتى يصل إلى وضع غير تضخمي ومن ثم تحقيق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل.

ويمكن ملاحظة الفرق بين هذه الطريقة للتخلص من الفجوة التضخمية وآلية التصحيح الذاتي التي ناقشناها في الفصول السابقة. فقد لاحظنا هناك أنه

عندما يُترك الاقتصاد لاستخدام أدواته الذاتية، فإنه في النهاية سوف يتخلص من الفجوة التضخمية ويعيد الاقتصاد إلى حالة التوظيف الكامل، وان كان ذلك سيستغرق فترة زمنية طويلة نسبياً. أما هنا، فإن استخدام السياسة المالية سيؤدي إلى تلافي الوقوع في الضغوط التضخمية، وسيحقق سرعة الوصول إلى التوازن من خلال تخفيض الطلب الكلي إلى مستوى إنتاج التوظيف الكامل. فلو افترضنا أن الاقتصاد في حالة أعلى من التوظيف الكامل، فإن السياسة المالية الانكماشية المتمثلة في زيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق الحكومي ستؤدي في هذه الحالة إلى عودة الاقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل، ولكن في حالة استمرار هذه السياسة المالية الانكماشية، فإنها قد تؤدي إلى البطالة.

الخيار بين سياسة الإنفاق وسياسة الضرائب

مبدئياً، يمكن تحريك الاقتصاد من خلال السياسة المالية وفق الاتجاه المطلوب، وذلك عن طريق تغيير الإنفاق الحكومي أو تغيير الضرائب أو الاثنين معاً.[4] فلو أرادت الحكومة مثلاً تحقيق توسع اقتصادي، فإنها تستطيع زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب، أما إذا أرادت تحقيق انكماش في الاقتصاد فسوف تقوم بتخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب.

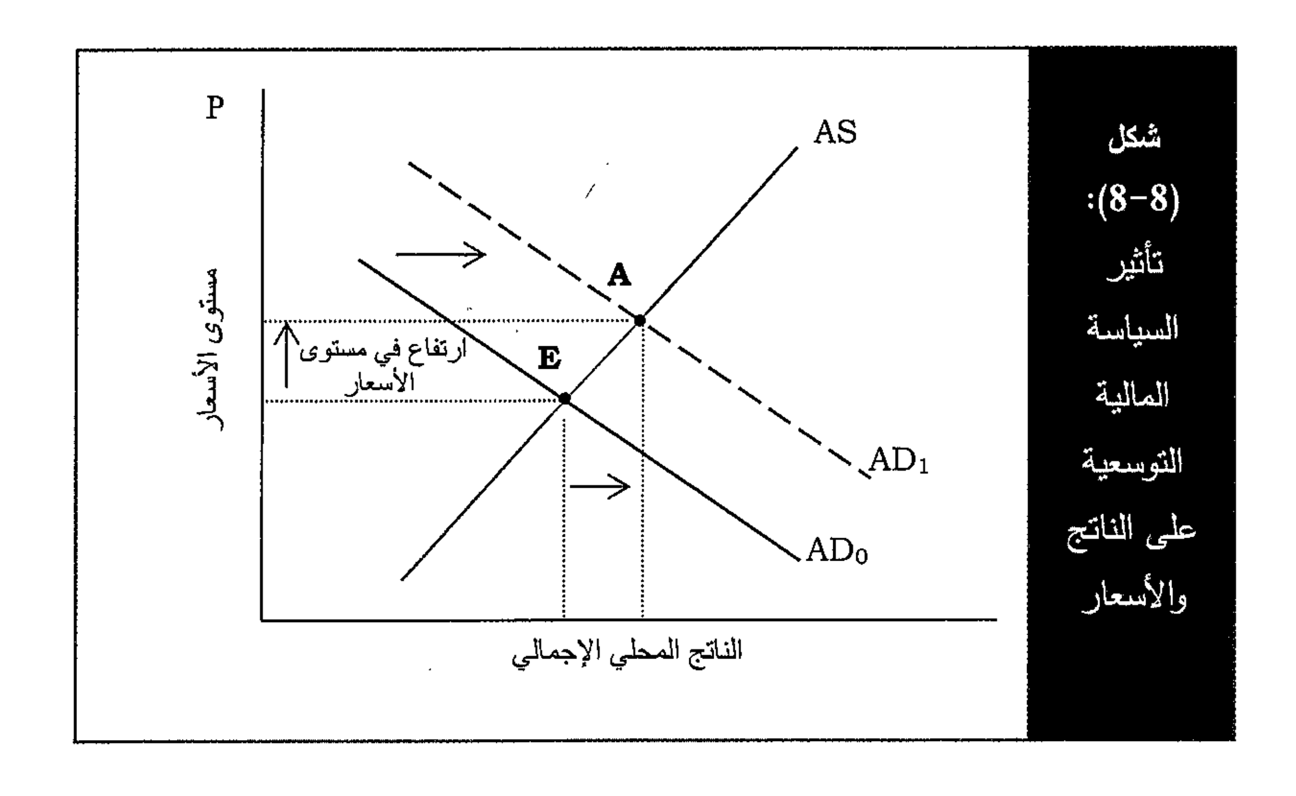
[4] تعتبر سياسة المدفوعات التحويلية من أضعف أدوات السياسة المالية في التأثير على الوضع الاقتصادي، ولهذا يتم عادة التركيز على سياسة الإنفاق والضرائب.

ففي حالة السياسة المالية التوسعية، ستؤدي زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب إلى تحرك منحنى الإنفاق الكلي إلى أعلى كما لاحظنا في الشكل (7-8) ومن ثم يرتفع مستوى توازن الناتج المحلي في جانب الطلب. وللنظر في تأثير ذلك على المستوى العام للأسعار، سنستخدم منحنيات العرض الكلي والطلب الكلي، إذ نلاحظ أن سياسة زيادة الإنفاق الحكومي أو التخفيض الضريبي ستؤدي إلى تحرك منحنى الطلب الكلي إلى أعلى من AD_0 إلى AD_1 كما في الشكل (8-8)، ونتيجة لذلك سوف تنتقل نقطة التوازن من (E) إلى النقطة (A) بزيادة في مستوى توازن الناتج المحلي والمستوى العام للأسعار.

وبما أن سياسة زيادة الإنفاق أو التخفيض الضريبي يمكن أن يؤديا إلى زيادة الأسعار والناتج معاً، فما هو الخيار الذي يمكن أن يتخذه صناع قرار السياسة المالية؟ الجواب يكمن في حجم ومقدار هيمنة القطاع العام في الاقتصاد. ففي الدول المتقدمة هناك خلاف حاد بين الاقتصاديين حول مدى تدخل القطاع الحكومي في النشاط الاقتصادي للدولة، فبعض الاقتصاديين يرون أن آلية السوق تعمل بإيجابية كافية، و يؤيدون بالتالي محدودية دور القطاع العام في التدخل في الاقتصاد، وأنه يجب تقليص دور الحكومة في التدخل في حياة الناس المعيشية اليومية، لأنهم يرون أن القطاع الخاص والأفراد قادرون على حل المشكلة الاقتصادية بصورة أفضل، ويؤيد أصحاب هذا الرأي تخفيض الضرائب في حالة

الحاجة إلى سياسة مالية توسعية، وتخفيض الإنفاق الحكومي عند الحاجة إلى سياسة مالية انكماشية .

أما الرأي الآخر، فيرى أنه عندما تكون الدولة غنية بالموارد الطبيعية، وفي الوقت نفسه تفتقر إلى قطاع عام قوي يوجه الاقتصاد، فإنه حتماً هناك شيء خاطئ. فوجهة النظر هذه ترى أنه في ظل هيمنة القطاع الخاص، فإن الدولة في هذه الحالة لا تحتاج إلى تنمية الصناعات غير الضرورية، بقدر حاجتها إلى المزيد من المدارس والمعاهد والجامعات ونظم مواصلات عامة (بنية تحتية) ومدن آمنة ونظيفة. ولذلك يؤيد أصحاب هذا الرأي زيادة الإنفاق الحكومي في حالة الحاجة إلى زيادة النشاط الاقتصادي وإلى زيادة الضرائب عند الحاجة إلى دعم الخدمات العامة التي ستسهم حتماً في دعم النمو الاقتصادي.



شكل (8-8): تأثير السياسة المالية التوسعية على الناتج والأسعار

وقد يتبادر إلى الذهن من خلال ما تم طرحه في هذا الفصل أن السلطات الحكومية قادرة من خلال استخدام السياسة المالية على تحقيق المستوى المطلوب للناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق مستوى التوظيف الكامل، متى ما أرادت ذلك. ولكن في الواقع يصعب تحقيق هذه الأهداف بسهولة لأنها في الغالب مبنية على تنبؤات وافتراضات، مثل فرضية ثبات مستويات كل من الاستثمار وصافي الصادرات والاستهلاك، والتي هي في الواقع تتغير باستمرار وفقاً للعوامل المؤثرة فيها، مثل التحول في التقنية، والتوقعات، والأوضاع الاقتصادية العالمية وغيرها. ويقودنا هذا إلى القول أن بعض السياسات التي يتم التخطيط لها اليوم لكي يتم إنجازها في المستقبل وفق خطة اقتصادية محددة قد لا تكون مناسبة للتنفيذ مع مرور الوقت بسبب التغيرات التي قد تطرأ والتي لم تؤخذ في الحسبان في حينها.

ويجب الأخذ في الاعتبار كذلك أن قيمة المضاعف ليست بالدقة التي يتم عادة افتراضها. فمثلاً عندما يتم خفض الإنفاق الحكومي بمقدار 20 مليون ريال، على افتراض أن ذلك قد يؤدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 40 مليون ريال، لكن في الواقع قد تكون النتيجة الحقيقية أقل من ذلك بكثير (مثلاً 20 مليون ريال فقط)، أو أكثر من ذلك بكثير (مثلاً 60 مليون ريال)، الأمر الذي يعني عدم دقة التنبؤ بتأثير السياسة المالية بالصورة المطلوبة.

أما فيما يتعلق بتأثير الانكماش والنمو على البطالة والتضخم، فعلى الرغم من أن السياسة المالية التوسعية يمكن أن تقلل من حجم الفجوة الانكماشية من

خلال زيادة الطلب الكلي، ومن ثم خفض معدل البطالة في الاقتصاد، إلا أنها قد تؤدي أيضاً إلى وضع تضخمي في الاقتصاد وهو أمر غير مرغوب فيه، وبالتالي قد تحجم الحكومة عن استخدام أداة السياسة المالية لتوجيه الاقتصاد.

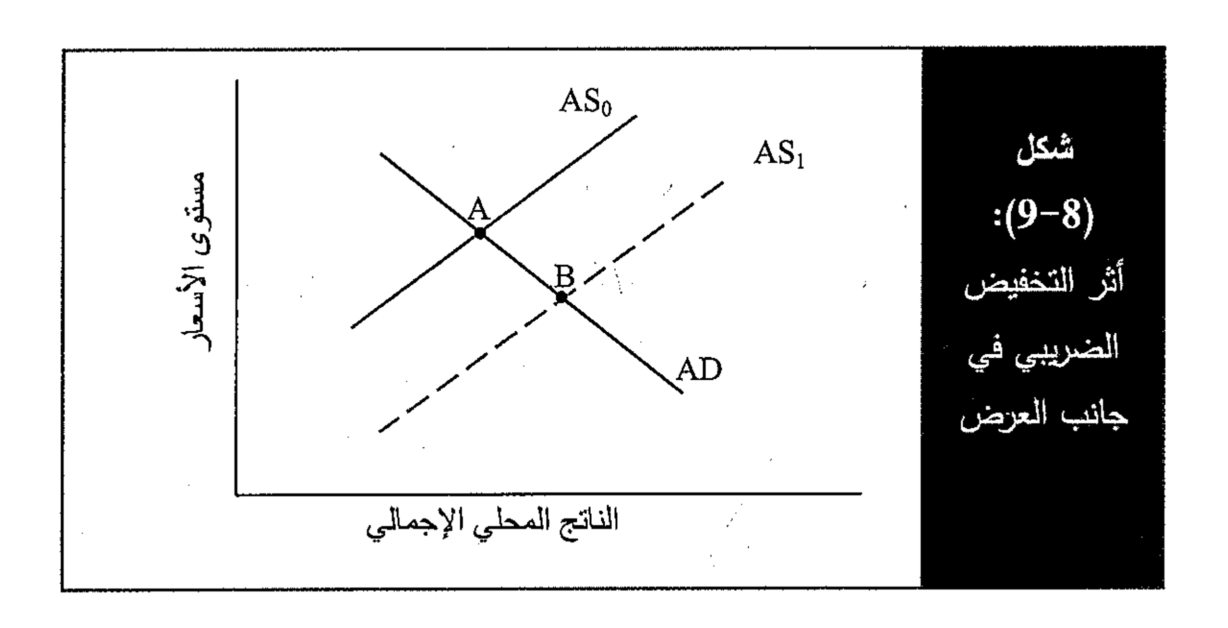
إذن، السؤال هو كيف يمكن الخروج من هذه المعضلة ؟ وهل يمكن تقليل معدل البطالة دون زيادة التضخم؟ أحد الحلول الممكنة والتي دار بشأنها جدل طويل في بداية الثمانينيات الميلادية بين بعض القلة المؤثرة من الاقتصاديين والسياسيين تتعلق بمدى إمكانية إتباع سياسات تؤثر على جانب العرض (supply-side economics) ، بدلاً من جانب الطلب، بحيث تساعد على الخروج من هذه المشكلة، فما المقصود بهذه السياسات؟

مفهوم السياسات التي تؤثر في جانب العرض

تدور الفكرة الأساس لمفهوم السياسة المالية التي تؤثر في الاقتصاد من خلال جانب العرض، على أن تخفيض نوع محدد من الضرائب يمكن أن يؤدي إلى زيادة العرض الكلى. فتخفيض الضرائب مثلاً قد يؤدى إلى ارتفاع العائد من العمل والادخار والاستثمار، وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة ورأس المال ومن ثم إلى زيادة العرض الكلي في الاقتصاد.

ويوضح الشكل (8-9) منحنى العرض الكلي والطلب الكلي في حالة تبني سياسة مالية توسعية تتمثل في تخفيض الضرائب، إذ يتحرك منحنى العرض الكلي

من AS_0 إلى AS_1 ، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الأسعار وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم يقل معدل البطالة. ولعل من المناسب الإشارة إلى أن هذه النتيجة تتعارض بشكل واضح مع فكرة التبادل التعويضي بين التضخم والبطالة التي مرت معنا من قبل في الفصل السابع، كما في حالة منحنى فيليبس.



شكل (8-9): أثر التخفيض الضريبي في جانب العرض

وهناك عددٍ من السياسات الضريبية يوصي بها المؤيدين لمدخل جانب العرض منها:

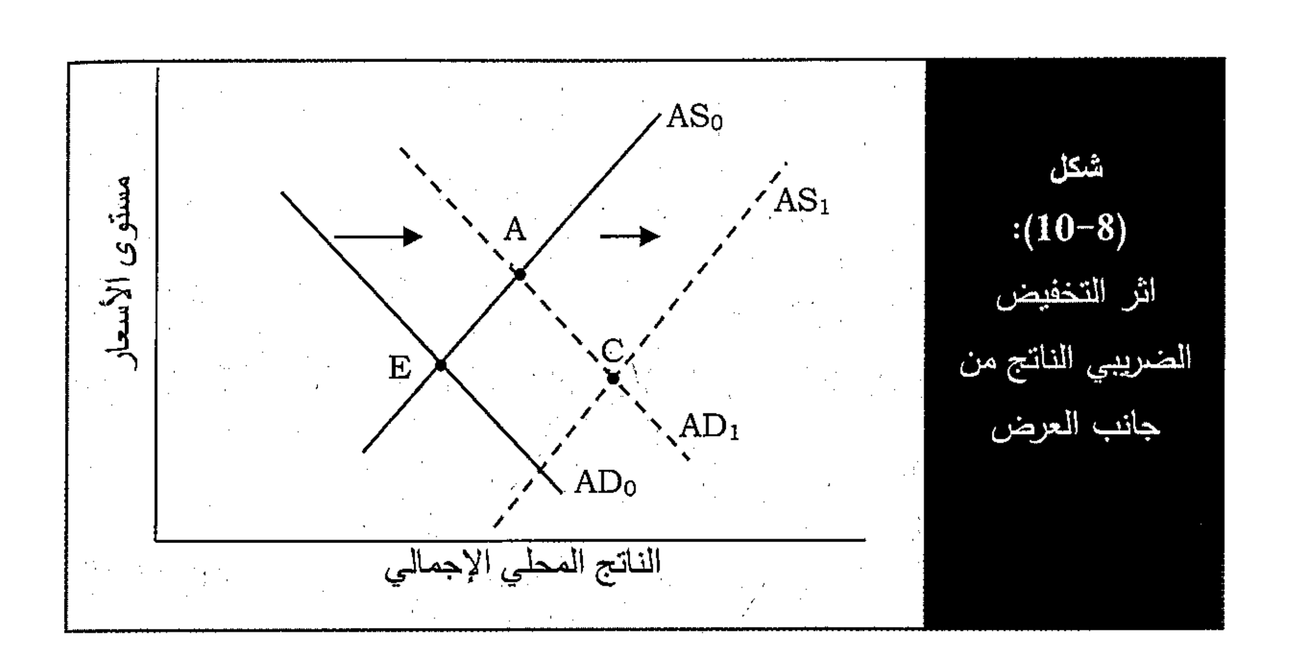
1. **تخفيض معدلات ضريبة الدخل الشخصي**: إذ أن تخفيض ضريبة الدخل الشخصي تؤدي إلى زيادة عرض الأيدي العاملة وكذلك رأس المال ومن ثم إلى زيادة العرض الكلي.

2. **تخفيض ضرائب العائد من الادخار والأسهم:** فتخفيض هذا النوع من الضرائب سيزيد من دخل أصحاب هذه المدخرات وحملة الأسهم ومن ثم سيؤدي إلى زيادة الاستهلاك والإنفاق الكلي.
3. **تخفيض الضرائب على العوائد الرأسمالية:** حيث سيعطي تخفيض ضرائب العوائد الرأسمالية بمعدل أقل من ضرائب الدخل العادية حافزاً أكبر للمستثمرين لزيادة استثماراتهم في رؤوس الأموال، ومن ثم زيادة استهلاكهم.
4. **تخفيض ضرائب دخل الشركات:** فتقليل الضرائب على الشركات يحفز على المزيد من الاستثمار، وكذلك على توفير المزيد من رأس المال الذي يمكن إعادة استثماره بواسطة تلك الشركات.

ويرى مؤيدو سياسات جانب العرض أن الاقتصاد سوف يتلافى الآثار التضخمية الحادة التي تنشأ نتيجة استخدام السياسات المالية التوسعية إذا ما تم تنفيذ هذه السياسات التي تؤثر في جانب العرض بنجاح.

ويوضح الشكل رقم (8-10) كيف يمكن تلافي الآثار التضخمية عندما يتم تنفيذ السياسة المؤثرة في جانب الطلب فقط، فمنحنى الطلب AD_0 والعرض AS_0 قد تم نقلهما مباشرةً من الشكل رقم (8-8) مع إضافة منحنى العرض AS_1 الذي يعكس التخفيض الضريبي الموضح في الشكل رقم (8-9) أعلاه. ونلاحظ من الشكل أن التوازن انتقل من النقطة (E) إلى النقطة (C)، في حين إنه في حالة إجراء

التخفيض الضريبي المرتبط بجانب الطلب فقط، فإن التوازن كان سينتقل من النقطة (E) إلى النقطة (A). وبمقارنة نقطة التوازن (C) مع النقطة (A)، نرى أن الناتج الإجمالي أعلى والأسعار أقل عند النقطة (C).



شكل (8-10): اثر التخفيض الضريبي الناتج من جانب العرض

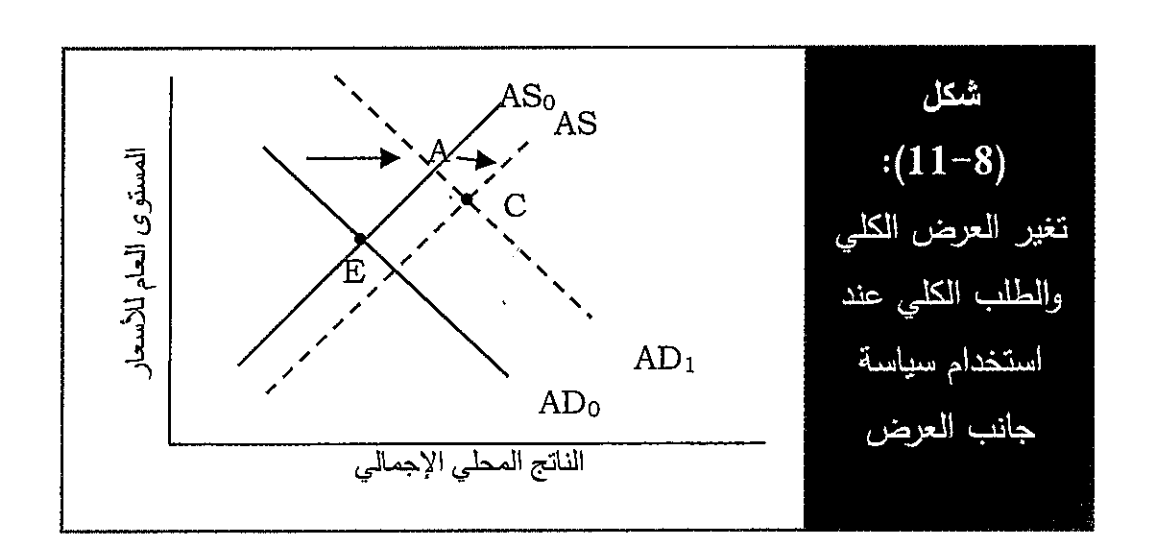
الانتقادات الموجهة للسياسات المؤثرة في جانب العرض

يعتقد منتقدو سياسة جانب العرض، أن مؤيدي هذه السياسات المتمثلة بشكل أساس في التخفيض الضريبي، قد بالغوا في تقدير فوائدها وتجاهلوا بعض الآثار السلبية الهامة لها، والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

1. إن حجم الأثر الذي يتركه التخفيض الضريبي على زيادة العرض الكلي قليلة وليست بالصورة التي يراها مؤيدو هذه السياسة. فمثلاً قد يؤدي التخفيض

الضريبي إلى زيادة الادخار، ولكن ليس بصورة مؤثرة بحيث تؤدي إلى تغير مستوى الاستثمار بشكل ملحوظ، كما أن غالبية الدخل المتكون بسبب خفض الضرائب قد يذهب في اتجاه غير الادخار (أي قد يذهب للاستهلاك).

2. إن مؤيدي سياسة جانب العرض قد قاموا بتقييم أثر التخفيض الضريبي على الطلب الكلي بأقل من مقداره الحقيقي، فقد تجاهلوا أن تقليل الضرائب سوف يؤدي إلى زيادة الإنفاق وأن تخفيض ضريبة الشركات والأعمال ستؤدي إلى توسع الطاقة الإنتاجية، ومن ثم إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية الرأسمالية؛ أي أن الطلب سيتغير بدرجة أكبر من التغير في العرض. ويوضح الشكل رقم (8-11) ذلك بيانياً حيث نلاحظ أن أثر التخفيض الضريبي على جانب الطلب أكبر منه على جانب العرض.



شكل (8-11): تغير العرض الكلي والطلب الكلي عند استخدام سياسة جانب العرض

3. عند استخدام سياسة جانب العرض فإن النتائج المتوقعة الخاصة بزيادة الاستثمارات لا تأتى سريعاً إنما تأخذ وقتاً طويلاً، ربما سنوات، حتى يتبين أن

هنالك زيادة في الطاقة الإنتاجية. وبالتالي، فإن الإنفاق على السلع الرأسمالية الاستثمارية تأتي قبل الزيادة في الطاقة الإنتاجية، وعليه فإن التخفيض الضريبي يؤثر أولاً وبصورة أكبر على الطلب الكلي في المدى القصير، ومن ثم يؤثر بعد ذلك على العرض الكلي.

4. إن سياسة التخفيض الضريبي الخاصة بزيادة جانب العرض الكلي تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء، رغم أن هذا ليس هدفها، لأن تلك الفئة هي التي تملك رأس المال، وتشملها سياسة التخفيض الضريبي لغرض زيادة العرض الكلي، ومع ذلك فإنها تؤدي في النهاية إلى زيادة في العدالة الاقتصادية.

5. تؤدي سياسة التخفيض الضريبي بهدف زيادة العرض الكلي إلى التخلي عن جزء من الإيرادات الحكومية، ومن ثم إلى زيادة العجز في الميزانية، ما لم يكن هناك مصدراً آخراً لتعويض الانخفاض في الضرائب، أو أن يتم تخفيض الإنفاق الحكومي بشكل متناسب مع الانخفاض الضريبي. إن تعميم تطبيق سياسة جانب العرض على دول تعتمد على الضرائب في الإيرادات الحكومية، قد يؤدي إلى الدخول في مشكلة العجز الحكومي، وهو الأمر الذي سيؤثر على متغيرات أخرى من الصعب السيطرة عليها، كسعر صرف العملة الوطنية، وزيادة تكلفة الواردات من السلع الرأسمالية، وانخفاض سعر صادرات المواد الخام وغيرها. ولذلك يرى بعض الاقتصاديون أن أفضل طريقة لتفعيل سياسة جانب العرض هو الاهتمام بجانب العمل والعمال؛ من خلال الاهتمام بالتعليم والتدريب ثم التوسع في البنية التحتية لزيادة كفاءة الإنتاج.

مصطلحات وردت في هذا الفصل

Capital Gains Taxes	ضرائب العوائد الرأسمالية
Corporate Income Taxes	ضرائب دخل الشركات
Fiscal Policy	السيـاســة المــاليـة
Government Transfer Payments	المدفوعات التحويلية الحكومية
Income Tax	ضريبة الدخل
Personal Income Tax	ضريبة الدخل الشخصي
Restrictive Fiscal Policy	السياسة المالية الانكماشية
Taxes on Income from Savings	ضرائب العائد من الادخار

أسئلة للمراجعة

(1) من خلال دور السياسة المالية، كيف يتم معالجة العجز في الميزانية الحكومية؟

(2) .باستخدام الرسم البياني، كيف تختلف الضرائب الثابتة عن الضرائب المتغيرة (ضريبة الدخل) من ناحية تأثيرها على الإنفاق الاستهلاكي والدخل القومي؟

(3) عندما تقوم الحكومة بزيادة إنفاقها بمقدار 300 مليون ريال، وتقوم في الوقت نفسه بتمويل ذلك الإنفاق عن طريق زيادة الضرائب بالمقدار نفسه، فإذا كان الميل الحدي للاستهلاك (0.8)، فكم سيكون مقدار التغير في الدخل؟

(4) ماهي الآلية التي يعمل بها المضاعف في حالة زيادة الإنفاق الحكومي وفي حالة تخفيض الضريبة؟ أيهما أكثر تأثيراً على الدخل؟ المطلوب الشرح والتوضيح.

(5) بالاستعانة بالرسم البياني، كيف يمكن التخلص من الفجوة الانكماشية باستخدام السياسة المالية؟

(6) ماهو مفهوم الفكرة الأساسية للسياسة المالية التي تؤثر في الاقتصاد من خلال جانب العرض؟

(7) ما هي الانتقادات الموجهة لسياسة جانب العرض؟

الفصل التاسع

النقود والسياسة النقدية

يناقش هذا الفصل جانباً آخراً من السياسات الاقتصادية، والمتمثل في السياسة النقدية، وتأثيرها على الطلب الكلي، وذلك من خلال استخدام الأدوات النقدية المتاحة للبنوك المركزية؛ مثل عمليات السوق المفتوحة، أو تغيير سعر الخصم، أو التحكم في نسبة الإحتياطي النظامي. وسنحاول في هذا الفصل التعرف على ماهية النظام النقدي، وأصل النقود، وتاريخها، وتعريفها الواسع والضيق، وكيف يتم قياسها. كما سنتعرف أيضاً على كيفية خلق النقود بهدف استيعاب السياسة النقدية، ثم نوضح الأدوات المتاحة للرقابة على حجم النقود في الدولة.

النظام المصرفي تاريخياً

سادت خلال العقدين السابقين مناقشات طويلة حول الآلية التي يتم بها تنظيم البنوك التجارية ونوعية الأدوات الرقابية التي يفترض أن يمارسها البنك المركزي على هذه البنوك. وقد كان السبب وراء ذلك النقاش هو ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية حين قام بنك الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي في الولايات المتحدة) في أواخر السبعينات والثمانينات الميلادية بإلغاء بعض القيود والحواجز على سعر الفائدة وبعض أعمال النشاط المصرفي، مما شجع بعض البنوك والمؤسسات الادخارية على التمادي في منح القروض وإعطاء تسهيلات كبيرة للعملاء دون التأكد من الملاءة الإئتمانية للمقترضين، وهو الأمر الذي أدى إلى تعرض بعضها

للإفلاس. ونتيجة لذلك أصدرت البنوك المركزية في مختلف دول العالم سياسات تنظيم عمل مشددة بغرض تأمين البنوك التجارية وتنظيم العمل المصرفي من أجل محاولة تجنب حالات الإفلاس قدر الإمكان.

وإذا أخذنا الولايات المتحدة كمثال، فإننا نلاحظ عدم وجود احتكار للعمل المصرفي، بالرغم من وجود مؤسسات مالية عملاقة مثل سيتي بنك (Citibank) و بنك أمريكا (Bank of America)، إذ يوجد أكثر من عشرة آلاف بنك تجاري وآلاف المؤسسات الادخارية. وعلى هذا، لعلنا نتساءل عن الدافع وراء قيام البنوك المركزية بعمل ضوابط تحدد من خلالها كميه النقود التي يمكن قبولها كودائع، وسعر الفائدة على هذه الودائع، وأنواع الاستثمارات التي يمكن للبنوك الدخول فيها.

ويعتبر السبب الرئيس في أهمية ضبط العملية المصرفية هو أن حجم النقود التي تقرضها البنوك التجارية له تأثير مباشر على كمية الطلب الكلي في الاقتصاد وعلى السياسة النقدية للدولة، وعلى الاقتصاد القومي بشكل عام. ولهذا، كان لزاماً على الحكومات من خلال بنوكها المركزية فرض بعض الضوابط على البنوك التجارية لتحقيق عدة أهداف أهمها حماية أموال المودعين. فإفلاس هذه المؤسسات، بالإضافة إلى أنه يعني فقدان المودعين لأموالهم، فإنه يؤدي أيضاً إلى خسارة كبيرة لحملة الأسهم، وفقدان العاملين في هذه المؤسسات لوظائفهم. فإذا ما شعر المودعون في أحد البنوك التجارية بأن أموالهم غير آمنة، وأن هناك احتمالية ولو

ضئيلة بأن يتعرض البنك لحالة إفلاس، فإنهم سيتدافعون في وقت واحد لسحب أرصدتهم، وهو ما يشكل خطورة على البنك وعلى النظام المصرفي ككل، وربما يؤدي إلى إفلاس البنك فعلاً وعدم مقدرته على الوفاء بحقوق العملاء.

وقد حدثت مثل هذه الحالات في الثمانينات الميلادية من القرن الماضي عندما قام المودعون بسحب أموالهم من عددٍ من البنوك التي اعتقدوا أنها على وشك الإفلاس. فالنظام المصرفي يتمتع بحساسية كبيرة بحيث إن إفلاس بنك واحد ربما يؤدي إلى إفلاس بنوك أخرى. وقد شكّل إفلاس البنوك ظاهرة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية حتى الثلاثينات الميلادية، مما اضطر الحكومة لاتخاذ الخطوات اللازمة لتنظيم العمل المصرفي والحد من هذه الظاهرة لضمان أموال المودعين. ومع ذلك، فقد تكررت حالات الإفلاس خلال العقود القليلة الماضية كان أحدثها ما سببته الأزمة المالية الناتجة في الأساس من أزمة الرهن العقاري التي بدأت شرارتها عام 2007م في الولايات المتحدة وأدت إلى تعرض بنك "واشنطن ميوتشوال" الى الانهيار، كما تم إعلان إفلاس بنك الاستثمار الأمريكي العملاق "ليمان براذرز" ومصرف "أميركان ساوثرن بنك" وغيرها العديد من البنوك الأخرى.

المقايضة والتبادل النقدي

من المؤكد أن النقود أصبحت في الوقت الحاضر جزءاً رئيساً وضرورة من ضرورات حياتنا اليومية؛ فنحن نستخدمها كمقياس للقيمة، ووسيط للمبادلة،

ومخزن للقيمة. ولكن الوضع في الماضي كان مختلفاً حيث لم يكن هناك ما يعرف اليوم بالنقود، وكان التعامل بين الأفراد يتم بنظام المقايضة على أساس مبادلة سلعة بسلعة. فإذا كان مزارع القمح يحتاج إلى محصول الفول، فعليه أن يجد مزارع الفول الذي يحتاج إلى قمح لكي يتبادل معه محصوله، وإذا وجده فإن هذا يسمى بتوافق الرغبات المزدوج. إلاّ أن هذا التوافق من الصعب جداً تكراره يومياً أو حتى أسبوعياً، فعدم توافق الطرفين يخلق حالة من الحيرة في عدم إمكانية الاستفادة من عملية التبادل مما يؤدي إلى فقدان الوقت وإعاقة العمل. وتنحصر المشاكل والصعوبات التي تتعلق بعملية المقايضة في مدى القدرة على تحقيق التوافق بين رغبات المشتركين في السوق وصعوبة تقدير نسب المقايضة وعدم قابلية بعض السلع للتجزئة والاختزال.

وفي ظل هذه الصعوبات والعوائق كانت عملية التبادل التجاري عملية معقدة وصعبة للغاية وتتطلب جهداً ووقتاً كبيرين، وفي بعض الأحيان كانت العملية مستحيلة، وكانت الحاجة ماسة للبحث عن سلعة وسيطة أو مقياس عام تنسب إليه كل السلع، ويكون مقبولاً لدى جميع أطراف عملية المبادلة. ومن هنا فقد ظهرت فكرة استخدام النقود كوسيط في عملية التبادل السلعي الأمر الذي كان له الأثر الكبير في تسهيل عملية المبادلة وزيادة مستوى الإنتاج في الاقتصاد. وقد ظهرت أولاً فكرة "النقود السلعية" والتي تتضمن استخدام بعض أنواع السلع الأكثر تداولاً كأساس مرجعي لقيمة السلع الأخرى، فاستعملت بعض المجتمعات

أنواعاً محددة من الحيوانات وبعضها استعمل المحاصيل الزراعية كالأرز أو القمح، وآخرون استعملوا المعادن كالنحاس والحديد. وبعد ذلك بفترة، ظهرت النقود المعدنية ثم الورقية حيث أصبحت تُستعمل كمقياس للقيمة ووسيط للمبادلة، وأصبحت عملية المبادلات تتم على مرحلتين؛ السلع بالنقود، والثانية النقود التي يمتلكها بالسلع التي يرغبها. إلا أنه وفي بعض الأحيان، ولظروف الحروب والتضخم التي تحدث من حين لآخر، تظهر أهمية عملية المقايضة مرة أخرى وذلك حين تفقد العملة الوطنية قيمتها وأهميتها في المجتمع.

وتعود بداية فكرة إنشاء البنوك التجارية إلى إنجلترا من خلال العمليات التي كان يقوم بها تجار الذهب، حين كانوا يقومون في ذلك الوقت بحفظ موجودات الأشخاص من أموال في خزائن يقوم المودعون بالسحب منها عند الحاجة مقابل أتعاب تدفع لهم. وقد وجد تجار الذهب أن الذين يودعون أموالهم يتركونها ولا يطلبونها لوقت طويل، وإن فعلوا فهم يطلبون جزءاً منها خلال السنة، كما لاحظوا أن الودائع تزداد سنة بعد أخرى. وبمرور الزمن، لاحظ التجار أنه في الوقت الذي يقوم فيه بعض الأشخاص بالسحب، يقوم آخرون بالإيداع، مما يؤدي إلى زيادة رصيد الودائع. ولهذا بدأ التجار باستثمار ما لديهم من ودائع مع الاحتفاظ بجزء من هذه الودائع كاحتياطي لمقابلة طوارئ السحب من المودعين. ومع الوقت تطورت وتنوعت العمليات المالية حتى أصبحت في صورتها الحالية التي تقوم بها البنوك في الوقت الحاضر.

فمن خلال الحصول على ودائع دون أن يضطروا لدفع فوائد عليها، ومن ثم القيام بإعادة إقراض جزءًا من هذه الودائع مقابل فوائد، استطاع تجار الذهب تحقيق أرباحاً كبيرة، الأمر الذي ساعد على نشأة وازدهار الصناعة المصرفية، لا سيما وأنها أخذت تحقق أرباحاً مثلها مثل المؤسسات الربحية الأخرى. ومع تنامي هذه الإيداعات، اكتسب التجار المقدرة على خلق النقود، فهم عندما يقررون الاحتفاظ بجزء من الودائع كاحتياطي ومن ثم إعادة إقراض الباقي للعملاء بفائدة، فإنهم يقومون مقابل ذلك بإصدار شهادة ورقية جديدة تمثل زيادة في النقود، أي أنهم يخلقون نقوداً جديدة. من ناحية أخرى، فإن التاجر عندما يقوم بالاحتفاظ باحتياطي أقل، فهذا يعني أنه قد قام بإقراض عدداً كبيراً من العملاء، أو أنه أقرض عدداً قليلاً ولكن بمبالغ كبيرة، ومن ثم سيكون هناك عرض أكبر من النقود. أما في حالة احتفاظ التجار بكامل الودائع دون إقراضها (أي إن نسبة الاحتياطي 100%) فإن قرار المودعين بسحب ودائعهم أو تركها لن يؤثر على عرض النقود المتمثلة في حجم الودائع من الذهب. أما في وقتنا الحالي، فالنقود غالباً غير مغطاة بالذهب، فعندما تقوم البنوك بالإقراض فإن نقوداً جديدة ستدخل في الكتلة النقدية، وبهذه الطريقة أصبحت القرارات المصرفية الخاصة بالتمويل تؤثر على عرض النقود.

ما هي الأشياء التي يمكن استخدامها كنقود؟

يمكن استخدام النقود السلعية كوسيط للتبادل فهي تحتوي على قيمة ذاتية مقارنة بالأشياء الأخرى، فالمجتمعات القديمة استخدمت السلع، كالأبقار والمحاصيل الزراعية، كنقود ووسيط للتبادل. ومع ذلك، فإن هذه السلع التي استخدمت كنقود تعاني من عدة مشاكل واضحة؛ فهي لكي تكون وسيطاً مقبولاً للتبادل، فإنها يجب أن تكون قابلة للتجزئة، وهذا يجعل من سلعة كالأبقار مثلاً خياراً صعباً جداً. كذلك يجب أن يكون وسيط التبادل قابلاً للتخزين وغير قابل للتلف، وأن تكون الوحدة منها ذات وزن وقيمة عالية. كل هذه المتطلبات جعلت من الذهب والفضة أكثر قبولاً، حيث تم تداولهما كنقود منذ أكثر من 2500 سنه، فهاتين السلعتين لهما قيمة حتى في غير استخدامهما كنقود، ولهما قوة شرائية كبيرة دون أن يكون لهما ثقل في الوزن، إذ يسهل تخزينهما وتجزئتهما دون معاناة.

أما بالنسبة للنقود الورقية فهي تتمتع بخصائص تجعل منها نقوداً حقيقية متى ما وفرت لها الحكومة الضمانات الكافية لتكون مقبولة من الجميع، فهذه النقود يمكن طباعة أي كمية منها، كما أنها قابلة للتخزين، وهي ذات قيمة عالية ووزنها خفيف ويسهل نقلها. والنقود الورقية لا يمكن أن تعمل كنقود سلعية لأن قيمتها في الاستخدامات البديلة قليلة، فمثلاً عندما يتم إلغاء هذه النقود من قبل الجهات الرسمية فإنه لن يصبح لها قيمة حقيقية، وستساوي فقط قيمة الورق الذي طبعت به. هذا يعني أن قيمة العملة الورقية تكمن في أنها مضمونة بقرار حكومي، وهي بالتالي مقبولة وموحّدة في جميع أنحاء البلاد.

والعملة النقدية التي تصدر بقرار حكومي تتصف بأنها ذات قيمة متدنية كسلعة ورقية، ولكنها تحتوي على قيمة عالية كوسيط للتبادل، وذلك لثقة المواطن في الجهة التي أصدرتها والتي تتولى حمايتها. فالريال، على سبيل المثال، هو العملة المستخدمة والمقبولة في كل أرجاء المملكة العربية السعودية، وهو عبارة عن ورقة قانونية لسداد كل الديون الخاصة والعامة، ولا يوجد أي تعهد مكتوب أو إيحاء بأن حكومة المملكة ستقوم باستبدال الريال بأي شي آخر.

والسؤال الذي يمكن طرحه هنا هو لماذا يحمل الناس الأوراق النقدية؟ السبب الوحيد هو لعلمهم بأن الآخرين سيقبلونها مقابل أشياء لها قيمة ذاتية مثل الغذاء، والكساء، والإيجار وغير ذلك من الحاجات، فإذا زالت هذه الثقة سيتوقف الريال عن أداء وظيفته كوسيط للتبادل، وعندها قد يتم استخدامه كورق حائط مثلاً، كما حدث في لبنان إبان الحرب الأهلية، أو في ألمانيا خلال الحرب العالية الثانية، لأن العملة ستصبح بلا قيمة، كما أن تكلفة طباعتها ستكون أكثر من قيمتها. إلا أنه من الصعب غالباً أن يحدث ذلك إذا كانت الدولة تمتلك احتياطيات كافية من الذهب والفضة أو من العملات الرئيسة، ويتمتع اقتصادها بمعدلات معقولة من النمو الاقتصادي، إذ أن ذلك من شأنه منع حدوث مثل هذا الانهيار.

وإجمالاً، يمكن القول أن النظام النقدي العالمي شهد تطوراً عبر مئات السنين؛ إذ انتقل من نظام المقايضة إلى استخدام النقود السلعية ثم النقود الورقية المغطاة بنسبة 100% من الذهب، والتي تم استبدالها بشهادات مدعومة جزئياً

بالذهب والفضة، وأخيراً النظام النقدي الحالي الذي قد لا تُغطى فيه العملة الورقية بأي نسبة من الذهب والفضة.

تعريف النقود

تُعرّف النقود على أنها أي شيء يستخدم في تبادل السلع والخدمات ويلقى قبولاً عاماً بين الأفراد. ومع القبول العام للنقود كوسيط للتبادل بين أفراد المجتمعات، أصبح لزاماً الاحتفاظ بكميات من تلك النقود لاستخدامها في عمليات المبادلة، وهذا ما يسمى بعرض النقود. ويمكن التمييز بين نوعين من عرض النقود:

(1) **عرض النقود بمعناه الضيق (ن1)**:

يتكون عرض النقود بمعناه الضيق من مجموع النقود المصدرة للتداول مضافاً إليها مجموع الودائع تحت الطلب (الودائع التي يمكن التصرف بها والسحب منها في أي وقت)، أي:

عرض النقود (ن1) = النقود المتداولة + الودائع تحت الطلب

أو: $M1 = CR + CD$

حيث M1 = عرض النقود ، CR = النقود المتداولة، CD = الودائع تحت الطلب.

(2) **عرض النقود بمعناه الواسع (ن2):**

هو عبارة عن عرض النقـود بمعنـاه الضـيق مضـافاً إليـه الودائـع لأجـل، فتصبح معادلة عرض النقد بمعناه الواسع (ن2) عبارة عن:

عرض النقود (ن2) = (ن1) + الودائع الآجلة

أو: $M2 = CR + CD + SD$

أو، اختصاراً: $M2 = M1 + SD$

حيث M2 = عرض النقود، SD = الودائع الآجلة.

ويخضع عرض النقود لتغيرات مستمرة تنشأ بسبب سياسات البنك المركزي ومجموعة البنوك التجارية، إذ أن البنك المركزي يمثل قمة الجهاز المصرفي وهو الذي يدير السياسة النقدية وفقاً لمقتضيات ومتطلبات الاقتصاد الوطني.

وظائف النقود

تتمثل أهم وظائف النقود فيما يلي:

أ) وسيط للتبادل:

تعتبر وظيفة وسـاطة التبـادل هـي الوظيفـة الرئيسـة للنقـود، وتـأتي هـذه الوظيفة من مبدأ القبول العام من جميع أفراد المجتمع للعملة الورقية المتداولة، وقـد

أمكن عن طريق هذه الوظيفة التغلب على صعوبات نظام المقايضة وتسهيل عملية المبادلة. ويعتمد نجاح النقود في هذه الوظيفة على مدى توافرها، واستقرار قيمتها، وثقة الجمهور بها، وعدم إمكانية تزويرها، وتجانسها، وقابليتها للتجزئة.

[illegible]

تعمل النقود على قياس قيمة السلع والخدمات، إذ يمكن من خلالها المقارنة بين قيم السلع والخدمات المختلفة. وللتوضيح، فإذا كان ثمن كيلو الحليب (4) ريالات مثلاً وثمن كيلو السمك (24) ريال، هذا يعني أن كيلو السمك الواحد يعادل (6) كيلو من الحليب.

ج) النقود كمخزن للقيمة

لا يقوم الأفراد بإنفاق كامل دخولهم في اللحظة نفسها التي يتسلمون فيها تلك الدخول، إذ ينفقون جزءاً من تلك النقود على الاحتياجات الجارية، والجزء الآخر يدخر للإنفاق على الاحتياجات المستقبلية. هذا يعني أن النقود تلعب دور مستودع أو مخزن للقيمة على شريطة أن يتوافر لها الاستقرار في قيمتها بحيث لا تكون عرضة للتقلبات الحادة. أما في حالات التضخم، فقد يكون من الأفضل إيداع النقود في شكل سلعة أخرى تحافظ على قيمتها الشرائية، لأن التضخم يقلل من القوة الشرائية للنقود.

أساسيات إدارة البنوك

يتصف المصرفيين عادة بالتحفظ والحذر في سياسة العمل، فالودائع تحت الطلب هي نقود موحدة، ولم تكن هذه الودائع ومنذ سنوات مضت مغطاة بشيء سوى وعد من البنوك التجارية بأنها ستقوم بدفع قيمتها عند الطلب. لذا، فمن المهم أن تحوز البنوك على ثقة عملاءها، لأن عدم توافر هذه الثقة سيؤدي إلى خسارتها. وعلى هذا الأساس، تعتمد البنوك التجارية في أداء أعمالها على سياستين رئيستين هما:

أولاً: الاحتفاظ بمستوى احتياطي كافي لمقابلة الطوارئ في حالة سحب الودائع.
ثانياً: توخي الحذر في الإقراض والاستثمار، لأن التعرض لأي خسائر سوف يؤثر في ثقة المودعين.

ويؤكد لنا التاريخ أن عدم الاحتفاظ بنسب معقولة من الاحتياطي، والتوسع في إقراض العملاء دون توافر الملاءة الإئتمانية المناسبة للمقترضين، فيه كثير من المخاطرة، فقد أدى إلى انهيار عدداً من البنوك في أمريكا وأوروبا. ويكمن فن الإدارة المصرفية في الموازنة بين تحقيق الأرباح والحاجة إلى السلامة والأمان في العمل، فالمخاطرة غير المحسوبة قد تؤدي إلى إفلاس البنوك، كما حدث في العقود الأخيرة وخاصة في بنوك الادخار والتسليف. لذا تقوم السلطات النقدية في مختلف دول العالم بوضع ضوابط مصرفية تهدف لتحقيق الربح للبنوك وتوفير الأمان

لودائع الجمهور. فالبنوك التجارية في سعيها لتحقيق الأرباح قد تتساهل أحياناً في تطبيق هذه الضوابط، ولهذا لابد من تدخل الدولة، بواسطة البنك المركزي، عن طريق المراقبة المستمرة على البنوك وإجراء مراجعة دورية بواسطة جهات رقابية متعددة. ولعل أهم هذه الضوابط يتمثل في تحديد نسب السيولة في البنوك التجارية وحجم الاستثمارات المسموح القيام بها، كما يجب أن يكون امتلاك الأصول في حدود احتياجات البنك بغرض السلامة المصرفية. وبما أن نشاط البنوك يؤثر في حجم النقود، فقد أصبح من أحد هموم السلطات النقدية هو السيطرة على النقود التي تخلقها البنوك التجارية، ولذلك تقوم الدولة عن طريق البنك المركزي بوضع حدود للاحتياطي الخاص بالبنك بهدف السيطرة على الأثر الذي قد تحدثه البنوك في حجم النقود.

دور البنوك في التوسع في كمية النقود

بدأ تأثير البنوك التجارية على كمية النقود يظهر في اقتصادات الدول بعد أن بدأت البنوك في استغلال الجزء الأكبر من ودائعها في عمليات الإقراض، مع الاحتفاظ بجزءٍ من هذه الودائع كاحتياطي للعملاء لأغراض السحب. ولتوضيح الكيفية التي تستطيع من خلالها سلسلة من البنوك التأثير على كمية النقود، لنفترض أن بنك الرياض بدأ أعماله باستقبال 1,000,000 ريال أودعت في حساب جاري باسم

أحمد، وأن نسبة الاحتياطي النظامي هي 20%. ميزانية بنك الرياض في هذه الحالـة ستكون كما يلي:

جدول (9-1): ميزانية بنك الرياض

أصول			خصوم	
1,000,000		احتياطي ونقدية	1,000,000	ودائع تحت الطلب (أحمد)
	200,000	احتياطي نظامي		
	800,000	فائض		
1,000,000		**إجمالي الأصول**	**1,000,000**	**إجمالي الخصوم**

إلا أن بنك الرياض بالطبع لن يحتفظ بفائض الاحتيـاطي وقـدره 800,000 ريال مجمداً، بل سيقوم بإقراضه إلى محمد مثلاً. هنا نلاحظ أن حلقة توليد النقود قد بدأت في هذه المرحلة وذلك عندما قام البنك بإقراض محمد مبلـغ 800,000 ريـال، ولم يتبق لديه إلا 200,000 ريال هي نسبة الاحتياطي النظامي. لنفـترض أن محمـد استخدم القرض لشراء سيارة من الشركة الأهلية للسيارات والتي قامـت بـدورها بإيداع هذا المبلغ في حسابها لدى البنك العربي الوطني. ويصور الجدول رقم (9-2) هذه العملية في البنك العربي الوطني كما يلي:

جدول (9-2): ميزانية البنك العربي الوطني

أصول			خصوم	
800,000		احتياطي ونقدية	800,000	ودائع تحت الطلب (شركة السيارات)
	160,000	احتياطي نظامي		
	640,000	فائض		
0.0		قروض		
800,000		**إجمالي الأصول**	**800,000**	**إجمالي الخصوم**

وكما نلاحظ أن البنك العربي الوطني احتفظ بمقدار (20%) من الودائع تحت الطلب كاحتياطي، أي 160,000 ريال، وذلك لمواجهة أي عمليات سحب من عملائه، وتستمر العملية بحيث أن البنك العربي يقوم بإقراض المبلغ المتبقي لديه وهو 640,000 ريال إلى شركة الإطارات الدولية فتصبح ميزانية البنك العربي الوطني كما هي موضحة في الجدول رقم (9-3).

وتستمر هذه العملية بأن تقوم شركة الإطارات الدولية بشراء مستلزمات بقيمة القرض من شركة العبيكان التي تقوم بدورها بإيداع قيمة مبيعاتها في البنك الأهلي مثلاً، وهكذا تستمر عملية الإيداع والإقراض والتي يمكن تمثيلها في الجدول رقم (9-4).

جدول (9-3): ميزانية البنك العربي الوطني بعد القرض

أصول			خصوم	
160,000		احتياطي و نقدية	800,000	ودائع تحت الطلب (شركة السيارات)
	160,000	احتياطي		
	0.0	نقدية		
640,000		قرض شركة الإطارات		
800,000		**إجمالي الأصول**	**800,000**	**إجمالي الخصوم**

ويتضح من الجدول رقم (9-4) خلاصة العمليات الجارية في النظام المصرفي، ففي الجزء الأيسر من الشكل نلاحظ أن المبلغ الأساسي الذي تم إيداعه وهو 1,000,000 ريال تم استيعابه كاحتياطي قانوني كما في العمود (1) والذي أدى بدوره إلى سلسلة من الإيداعات الإضافية وصلت إلى 5,000,000 ريال (العمود 2) وسلسلة من القروض الجديدة وصلت إلى 4,000,000 (عمود 3). وعليه فإن هناك زيادة في عرض النقود بمقدار 4,000,000 ريال كنتيجة نهائية من الإيداع الأول الذي كان قدره (1,000,000) ريال وودائع بقيمة (5,000,000) ريال، أي خمسة أضعاف المبلغ الذي بدأ أحمد بإيداعه في بنك الرياض. وتتوقف سلسلة تولد الإيداعات وزيادة النقود عندما لا يكون هناك فائض احتياطي، ووفقاً للجدول عندما تصل جملة الإيداعات إلى 5,000,000 ريال والذي يمثله آخر قيد في العمود رقم (2). ولهذا، ومادام أن الميزانية يجب أن تكون متوازنة، فإن جانب الأصول

يجب أن يساوي جانب الخصوم، أي (الاحتياطي + القروض) + (4,000,000

[(1,000,000 = (الإيداعات 5,000,000)]

جدول (9-4): سلسلة الإيداع والإقراض

			إجمالي العمليات الجارية		
قروض	إيداع	احتياطي	(1) احتياطيات	(2) إيداعات	(3) قروض
800,000	1,000,000	200,000	200,000	1,000,000	800,000
640,000	800,000	160,000	360,000	1,800,000	1,440,000
512,000	640,000	128,000	488,000	2,440,000	1,952,000
409,600	512,000	102,400	590,400	2,952,000	2,361,600
327,680	409,600	81,920	672,320	3,361,600	2,689,280
			:	:	:
	وهكذا...		**1,000,000**	**5,000,000**	**4,000,000**

ملاحظة: إيداعات الفترة الأولى = إيداعات الفترة صفر + مبلغ الإقراض.

ويمكن حساب مضاعف الودائع رياضياً، من خلال إيجاد مقلوب نسبة الاحتياطي النظامي، كالتالي:

$$\text{مضاعف النقود (الودائع)} = \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}}$$

فلو افترضنا أن نسبة الاحتياطي كانت 20%، فإن الودائع يجب أن تتضاعف خمس مرات، أي بنسبة 1:5 ، وهي فعلاً نسبة التوسع في الودائع في المثال أعلاه؛ فإيداع (1,000,000 ريال) أدى إلى زيادة الإيداعات حتى وصلت إلى 5,000,000 ريال.

$$\text{مضاعف النقود (الودائع)} = \frac{1}{0.20} = 5$$

ومن ثم يمكن حساب مقدار التغير في عرض النقود (MS) حسب المعادلة التالية:

التغير في عرض النقود = مضاعف الودائع × المبلغ الأساس

$= 5 \times 1,000,000$

$= 5,000,000$

ولكن يجب ملاحظة أن مضاعف النقود بهذه الصورة المبسطة لا يحدث في الحياة العملية لاعتبارات عديدة، منها أن عامة الناس لا تودع جميع أموالها لدى البنوك بل تحتفظ بجزءٍ من أموالها في شكل سيولة لإنهاء معاملاتها اليومية. كذلك

فإن البنوك لا تقوم بإقراض جميع الودائع التي لديها بل تحتفظ باحتياطي إضافي، بجانب الاحتياطي القانوني المقرر من قبل البنك المركزي، تحسباً للتغيرات الطارئة في السياسة النقدية للدولة. ولذلك فإذا كان تعريف عرض النقود هو مجموع النقود المتداولة لدى الجمهور زائداً الودائع تحت الطلب؛ أي مجموع النقود المتداولة في الاقتصاد، فإن مجموع النقد الذي يحتفظ به عامة الناس والبنوك التجارية معاً يسمى بالقاعدة النقدية. ولهذا، فيمكن القول أن القاعدة النقدية هي عبارة عن إجمالي النقود التي أصدرها البنك المركزي. وللتبسيط، فإذا رمزنا إلى عرض النقود بالرمز (MS)، والقاعدة (القوة) النقدية (High Powered Money) بالرمز (H)، والعملة التي يحتفظ بها عامة الناس بالرمز (CR)، والاحتياطي الذي يحتفظ به البنك بالرمز (E)، والودائع تحت الطلب بالرمز (CD)؛ فإنه يمكن تعريف عرض النقود والقاعدة النقدية رياضياً بالشكل التالي:

$$MS = CR + CD \qquad (1)$$

$$H = CR + E \qquad (2)$$

وبقسمة المعادلة الأولى على الثانية نحصل على:

$$\frac{MS}{H} = \frac{CR + CD}{CR + E}$$

وبقسمة جميع عناصر الطرف الأيمن على (CD)

$$\frac{MS}{H} = \frac{\frac{CR}{CD} + \frac{CD}{CD}}{\frac{CR}{CD} + \frac{E}{CD}}$$

وبأخذ التغير للطرف الأيسر ثم إعادة كتابة المعادلة نحصل على:

$$\frac{\Delta MS}{\Delta H}=\frac{c+1}{c+e}$$

حيث: ($c=\frac{CR}{CD}$) تمثل نسبة السيولة التي يحتفظ بها عامـة النـاس إلى الودائـع ؛ و ($e=\frac{E}{CD}$) تمثل نسبة الاحتياطي القانوني الذي يحتفظ به البنك إلى الودائع.

$$\Delta MS=\left[\frac{c+1}{c+e}\right]\Delta H \qquad (3)$$

ويسمي الجزء $\left[\frac{c+1}{c+e}\right]$ مضاعف النقود (mm) بمعناه الموسع.

ويتضح من معادلة رقـم (3) أن التغـير في عـرض النقـد (ΔMS) يتناسـب طردياً مع كل من التغير في القاعدة النقدية (ΔH) و نسـبة السـيولة إلى الودائـع (c)، وعكسياً مع نسبة الاحتياطي القانوني الذي يحتفظ به البنك (e). فلو افترضـنا مـثلاً أن نسبة الاحتياطي الذي يحتفظ به البنـك: e = 10%، ونسـبة السـيولة: c = 15% ، والقاعدة النقدية: H=100، فإن التغير في عرض النقود (Δ MS):

$$\Delta MS=\frac{c+1}{e+c}\Delta H$$

$$= \frac{1 + 0.15}{0.10 + 0.15} 100$$

$$= \frac{1.15}{0.25} 100$$

$$= (4.6)(100) = 460$$

البنوك المركزية

لا تخلو دولة من دول العالم من وجود بنك مركزي، يسمى أحياناً بنك البنوك، يقوم بمهام الرقابة على البنوك التجارية وتنفيذ السياسة النقدية للدولة من خلال التحكم في النقد، وأسعار الفائدة، والائتمان، وأسعار الصرف.[1] ويرجع تاريخ البنوك المركزية إلى القرن التاسع عشر الميلادي حين تم إنشاء أول بنك مركزي في إنجلترا عام 1864م، ثم تبعها إنشاء العديد من البنوك حول العالم. وتتمتع البنوك المركزية في أنحاء العالم باستقلالية في تخطيط وتنفيذ السياسة النقدية من خلال الأدوات التالية:

أ- عمليات السوق المفتوحة

تقوم سياسة عمليات السوق المفتوحة على بيع أو شراء السندات الحكومية بواسطة البنك المركزي بهدف تمويل الإنفاق الحكومي أو التأثير على كمية النقود في الاقتصاد. فإذا رأت الجهات المسئولة أن كمية النقود المعروضة في السوق قليلة،

[1] يظهر هذا الدور الخاص بأسعار الصرف بشكل واضح في الدول التي تتبنى نظام الصرف الثابت أو المربوط.

وأرادت زيادة كمية عرض النقود، فإنها ستقوم مثلاً بشراء السندات المعروضة من قبل البنوك التجارية، ويعطي البنك المركزي البنوك التجارية احتياطي جديد بقيمة هذه السندات، وتزداد بالتالي الكمية المعروضة من النقود. ولكن في الواقع، فإن البنوك المركزية لا تقوم بطبع نقود جديدة لوضعها في يد البنوك التجارية لزيادة عرض النقود، بل تقوم بزيادة حسابات البنوك التجارية الموجودة لديها. وبهذا يكون لدى البنوك التجارية فائض احتياطي لكي تبدأ بدورها عملية توليد النقود وفقاً لنظرية مضاعف النقود (الودائع). فلو كانت قيمة السندات 100 مليون ريال مثلاً، وكان الاحتياطي القانوني 20%، فإن الزيادة في عرض النقود (ΔMS) ستكون بمقدار 500 مليون ريال:

$$\Delta MS = 100 \times \frac{1}{0.20} = 500$$

ولكن هذا النموذج لمضاعف النقود يفترض أن البنك يقرض كامل الفائض الاحتياطي، وأنه لا يوجد تسرب للنقود خارج القنوات المصرفية. ولذلك، ومن أجل ضبط نتائج سياسة البنك المركزي لمعرفة الكمية الحقيقية للتغير في عرض النقود، يجب على البنك المركزي معرفة المبالغ التي قد تخرج ولا تعود في داخل النظام المصرفي من خلال الاحتياطيات التي قد تُحتجز من قبل الأفراد أو البنوك لأغراض أخرى لا يصل البنك المركزي معها إلى مقياس حقيقي لكمية التغير في عرض النقود.

أما في حالة الرغبة بتخفيض عرض النقود، فسيقوم البنك المركزي بخطوة معاكسة لتلك التي تم اتخاذها في حالة زيادة عرض النقود، أي يقوم البنك المركزي ببيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة. هذه الخطوة سوف تقلل من حجم الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية لدى البنك المركزي. فعندما تقوم البنوك التجارية بشراء السندات الحكومية، يقوم البنك المركزي بالخصم من حساباتها لديه، مما يؤدي إلى خفض احتياطيات البنوك لدى البنك المركزي، ومن ثم انخفاض كمية عرض النقود.

2- التحكم في عرض النقود من خلال إقراض البنوك (سعر الخصم):

عندما تم إنشاء البنوك المركزية، كان الهدف الأساس هو مراقبة عرض النقود والائتمان خلال فترات الكساد والانكماش الاقتصادي التي كانت ملازمة لاقتصادات الدول قبل الحرب العالمية الأولى. وكان من المؤمل أن تكون هذه البنوك المركزية هي الملاذ الأخير لإنقاذ النظام المصرفي عن طريق توفير القروض والتمويل اللازمين خلال فترة الأزمات المالية حتى تستطيع البنوك التجارية القيام بدورها في تمويل عملاءها وتنشيط الاقتصاد القومي. ولذلك يمكن للبنوك المركزية التأثير على الوضع النقدي عن طريق تخفيض أو زيادة سعر الفائدة على هذه القروض (أو كما يسمى سعر الخصم). فعندما يكون الهدف هو زيادة عرض النقود يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الخصم لتشجيع البنوك التجارية على زيادة الاقتراض منه حتى تستطيع هي بدورها التوسع في إقراض العملاء. أما إذا أراد

البنك المركزي تقليص عرض النقود فإنه يقوم بزيادة سعر الخصم على القروض التي يقدمها للبنوك التجارية، ومن ثم تقوم هذه البنوك بدورها بخفض القروض التي تقدمها مما يؤدي بالتالي إلى خفض عرض النقود.

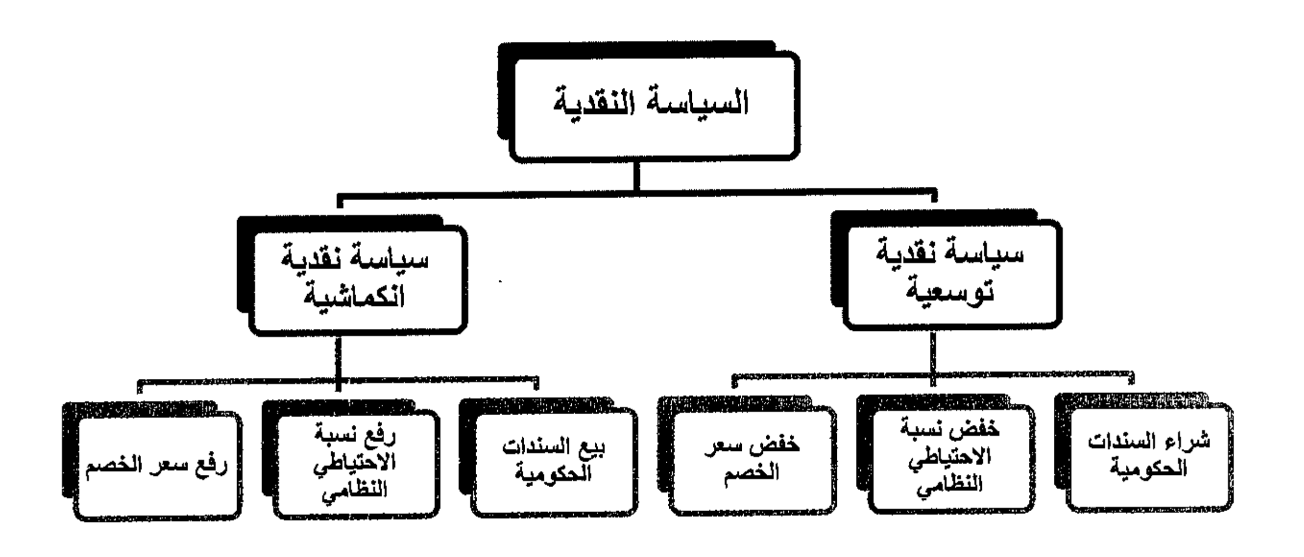
ومع ذلك، فيجب ملاحظة أن استخدام سعر الخصم كأداة للتأثير على عرض النقود لم يعد يحظى بأهمية كبيرة، خاصة في أوروبا وأمريكا، لأن القروض التي تحصل عليها البنوك التجارية من البنك المركزي لم تعد تشكل نسبة كبيرة في عملياتها. ولهذا، فإن هذه السياسة النقدية تعتبر محدودة الفعالية للسيطرة على عرض النقود، خاصة في الدول الأكثر تطوراً. بالإضافة إلى ذلك، فإن تأثير ارتفاع أو انخفاض حجم القروض المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية على أسعار الفائدة يعتبر ضعيف جداً.

3- التأثير على عرض النقود من خلال الاحتياطي القانوني:

ضمن النظام النقدي لأي دولة، يقوم البنك المركزي بإلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بحد أدنى كاحتياطي نظامي أو قانوني لضمان حقوق المودعين في حال مواجهة البنك لأية مصاعب نقدية. ويستطيع البنك المركزي إذا ما قرر زيادة عرض النقود خفض نسبة الاحتياطي القانوني، لأن هذا سيؤدي إلى تحويل جزء من الاحتياطي القانوني الذي يحتفظ فيه البنك التجاري لدى البنك المركزي إلى فائض يستطيع البنك إقراضه للجمهور ، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة عرض النقود من

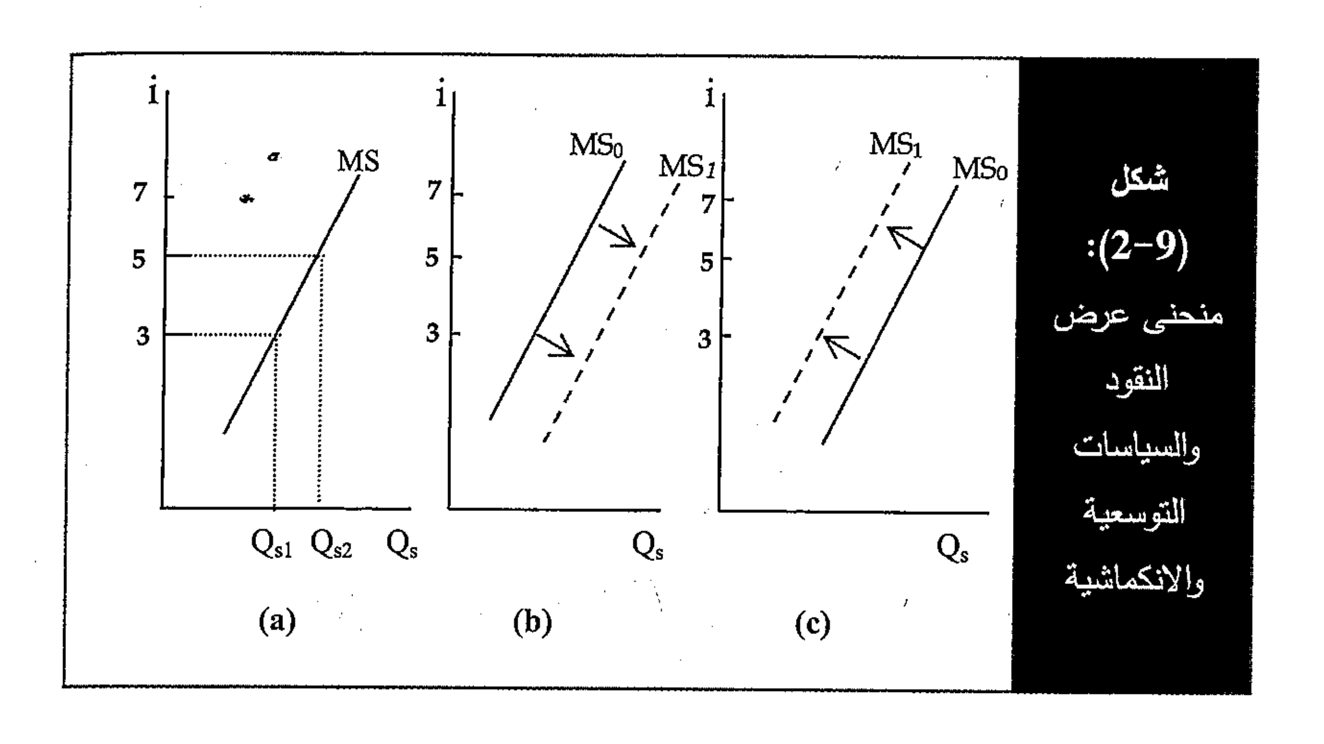
خلال مضاعف الودائع كما تم شرحه من قبل. أما إذا أراد البنك المركزي خفض عرض النقود، فإنه يقوم بزيادة نسبة الاحتياطي القانوني.

ويوضح الشكل التدفقي التالي السياسات النقدية المتاحة للبنك المركزي للتأثير على كمية عرض النقود:



آلية عرض النقود

يمكن للبنك المركزي التأثير على العلاقة بين الكمية المعروضة من النقود وأسعار الفائدة من خلال الأدوات الأساسية التي تؤثر في عرض النقود (عمليات السوق المفتوحة، ونسبة الاحتياطي القانوني، وسعر الخصم) كما هو موضح في الشكل رقم (2-9).



شكل (9-2): منحنى عرض النقود والسياسات التوسعية والانكماشية

وتوضح الأشكال الثلاثة العلاقة بين سعر الفائدة (i) على المحور الرأسي وكمية النقود المعروضة (Q_s) على المحور الأفقي. فالجزء (a) يوضح الشكل النموذجي لمنحنى عرض النقود MS حيث كمية النقود المعروضة تتناسب طردياً مع سعر الفائدة، أي أن البنوك سوف تستمر في طرح كميات أكبر من النقود كلما ارتفع سعر الفائدة، كما تم ذكره من قبل.

ويوضح الجزء (b) من الشكل السياسة النقدية التوسعية عندما يقوم البنك المركزي بخفض نسبة الاحتياطي القانوني أو خفض سعر الخصم أو شراء السندات الحكومية، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة عرض النقود فينتقل منحنى عرض النقود إلى اليمين من MS_0 إلى MS_1.

أما الجزء (c) ، فيوضح السياسة النقدية الانكماشية، وهي عكس السياسة التوسعية، حيث يقوم البنك المركزي في هذه الحالة ببيع السندات الحكومية من خلال عملية السوق المفتوحة، أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني، أو رفع سعر الخصم، إذ تؤدي هذه العمليات إلى تحرك منحنى عرض النقود إلى الداخل (اليسار) من MS_0 إلى MS_1.

الطلب على النقود

بما أن التوازن في سوق النقد يتحقق عندما تتساوى الكمية المطلوبة من النقود مع الكمية المعروضة، فإنه من المهم معرفة ماهية الطلب على النقود (Md) والعوامل المؤثرة عليه من أجل تحديد كمية النقود الموجودة في الاقتصاد والمستوى المناسب لأسعار الفائدة. وتعمل السوق النقدية وفق آلية مماثلة لسوق السلع والخدمات والتي تتطلب معرفة الكمية المعروضة والكمية المطلوبة عند كل مستوى من مستويات الأسعار للتمكن من تحديد السعر والكمية التوازنية. فالنقود تعمل كوسيط للتبادل من أجل الإيفاء بعمليات البيع والشراء للسلع والخدمات، مما يعني أنه سيكون هناك المزيد من الطلب على النقود عندما تكون هناك معاملات تجارية كثيرة في المجتمع، أو حتى عندما تكون هناك معاملات قليلة ولكنها تتضمن مبالغ عالية.

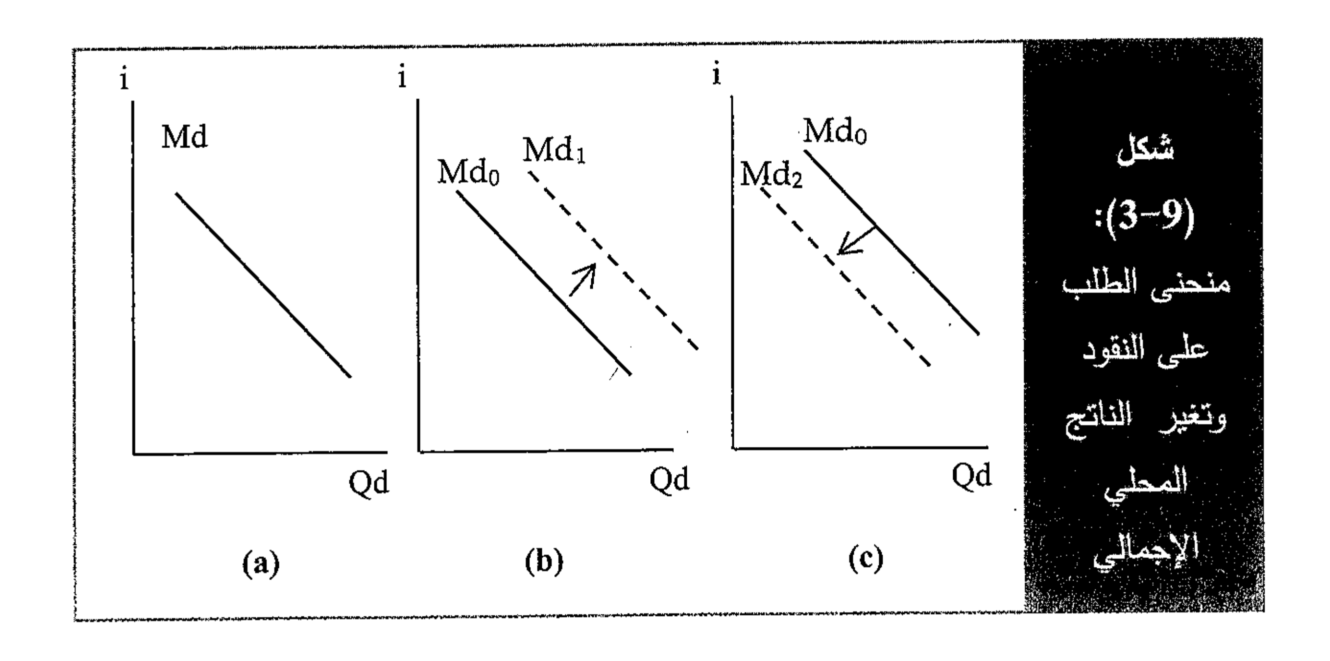
وبما أن الناتج المحلى الإجمالي النقدي يعتبر المقياس الأفضل لقيمة السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع، فإن الطلب على النقود سوف يزداد عندما يكون هناك ارتفاع في الناتج المحلى الإجمالي النقدي. وفي الحقيقة هناك دلائل إحصائية تؤيد هذه النتيجة، فبالرغم من أن هناك أنواعاً كثيرة من النقود لا يكون عليها سعر فائدة، مثل الاحتياطي القانوني والحسابات الجارية وغيرها، إلا أن سعر الفائدة يؤثر في كمية عرض النقود من خلال السندات والودائع الآجلة.

فالفرد عندما يحتفظ بكمية من النقود في شكل سيولة فإن ذلك سيكون على حساب الأصول الأخرى التي يمكن أن تعطي عائداً سنوياً، وعليه يكون الثمن البديل لحمل النقود (أي تكلفة الفرصة البديلة)، هو الاستغناء عن مدفوعات الفائدة التي كان يمكن أن تعود على حامل النقود لو أودع نقوده في البنك، أو اشترى بقيمتها سندات، أو قام باستثمارها للحصول على عائد.

وقد لا يبدوا في ظاهر الأمر أن هناك خسارة من حمل النقود مقارنة بالفرصة البديلة. فلو كان لديك 100 ريال تحملها نقداً، فالخيار الأمثل هو أن تضعها كاستثمار في السندات الحكومية التي تعطي فائدة محددة، ولتكن مثلاً 7% في السنة، أو تضعها في سوق المال مع عائد غير ثابت يتغير مع عوامل العرض والطلب. فالخسارة، أو بعبارة أخرى تكلفة الفرصة البديلة، من جراء الاحتفاظ بالـ 100 ريال نقداً هي 7 ريال. هذا يعني أهمية استثمار النقد الفائض لدى الفرد

بالطرق التي يراها مناسبة ومجدية له، بدلاً من الاحتفاظ بها في هيئة نقود سائلة، إلا إذا وجد فرصة أفضل تعطي عائداً يفوق قيمة الفرصة البديلة.

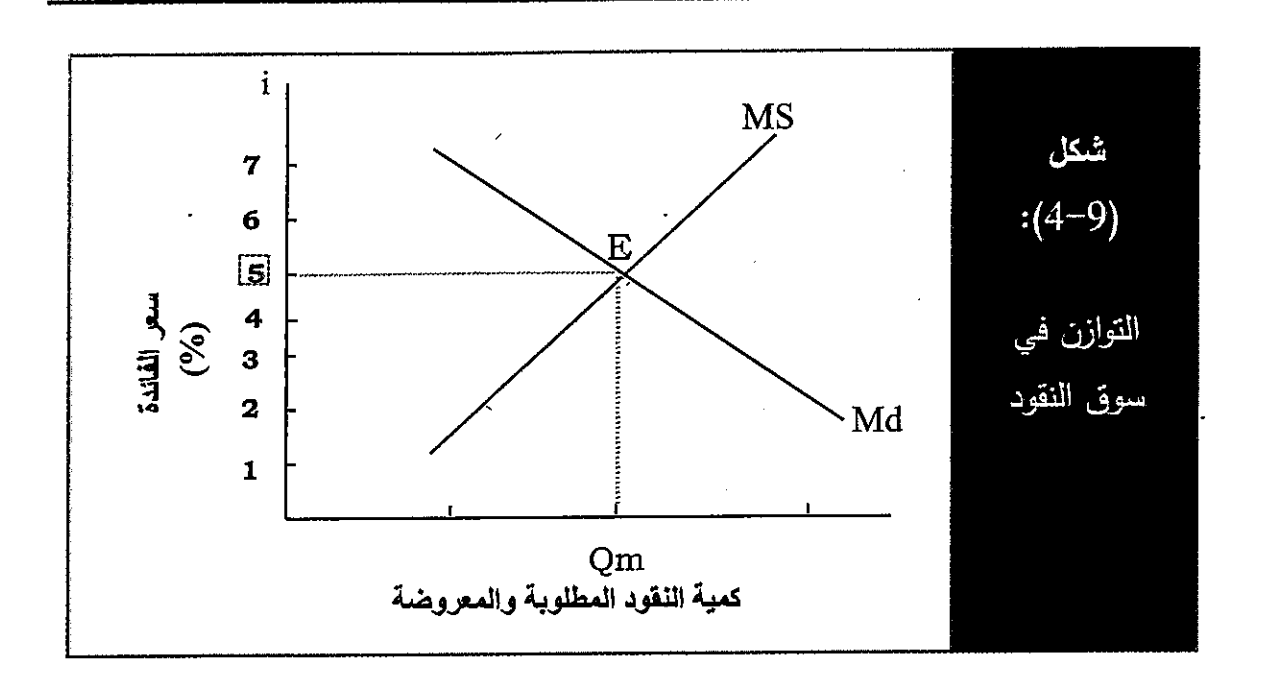
ويوضح الشكل رقم (9-3) منحنى الطلب على النقـود (Md)؛ ففـي الجـزء (a) من الشكل، نلاحظ العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من النقود (Qd) وسعر الفائدة (i)، بفرض ثبات الناتج المحلى الإجمالي النقدي. ونظراً لأن الكميـة المطلوبـة من النقود تعتمد على حجم الناتج المحلى الإجمالي النقدي، فإن زيادة الناتج سيؤدي إلى تحرك منحنى الطلب على النقود إلى اليمين، أو إلى الأسـفل، في حالـة انخفـاض الناتج المحلي، كما هو مبين في الجزء (b) و (c).



شكل (9-3): منحنى الطلب على النقود وتغير الناتج المحلي الإجمالي

التوازن في سوق النقود

لتحديد التوازن في سوق النقود، سنقوم بدمج منحنيات عرض النقود (MS) والطلب على النقود (Md)، كما فعلنا من قبل لسوق السلع والخدمات. ويدمج الشكل رقم (9-4) الشكلين رقم (9-2-a) الذي يوضح منحنى العرض الكلى للنقود (MS)، ورقم (9-3-a) الذي يوضح منحنى الطلب على النقود (Md). وتعتبر النقطة (E) نقطة توازن سوق النقود، وتوضح أن الكمية المطلوبة من النقود، بناءً على الناتج المحلي الإجمالي النقدي الحالي، والكمية المعروضة من النقود، وفقاً لسياسة البنك المركزي الحالية، يتعادلان عندما تكون كمية النقود عند (Qm) وسعر الفائدة 5%. وعندما تكون سعر الفائدة أعلى من 5%، فسوف تكون الكمية المعروضة من النقود أكبر من الكمية المطلوبة (حدوث فائض عرض)، وهو ما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة التي تمثل سعر القرض للنقود، وعندما يكون سعر الفائدة أقل من 5%، فسوف تكون الكمية المطلوبة من النقود أكبر من الكمية المعروضة (حدوث فائض طلب)، فترتفع من ثم أسعار الفائدة لتحقيق التوازن في سوق النقد.

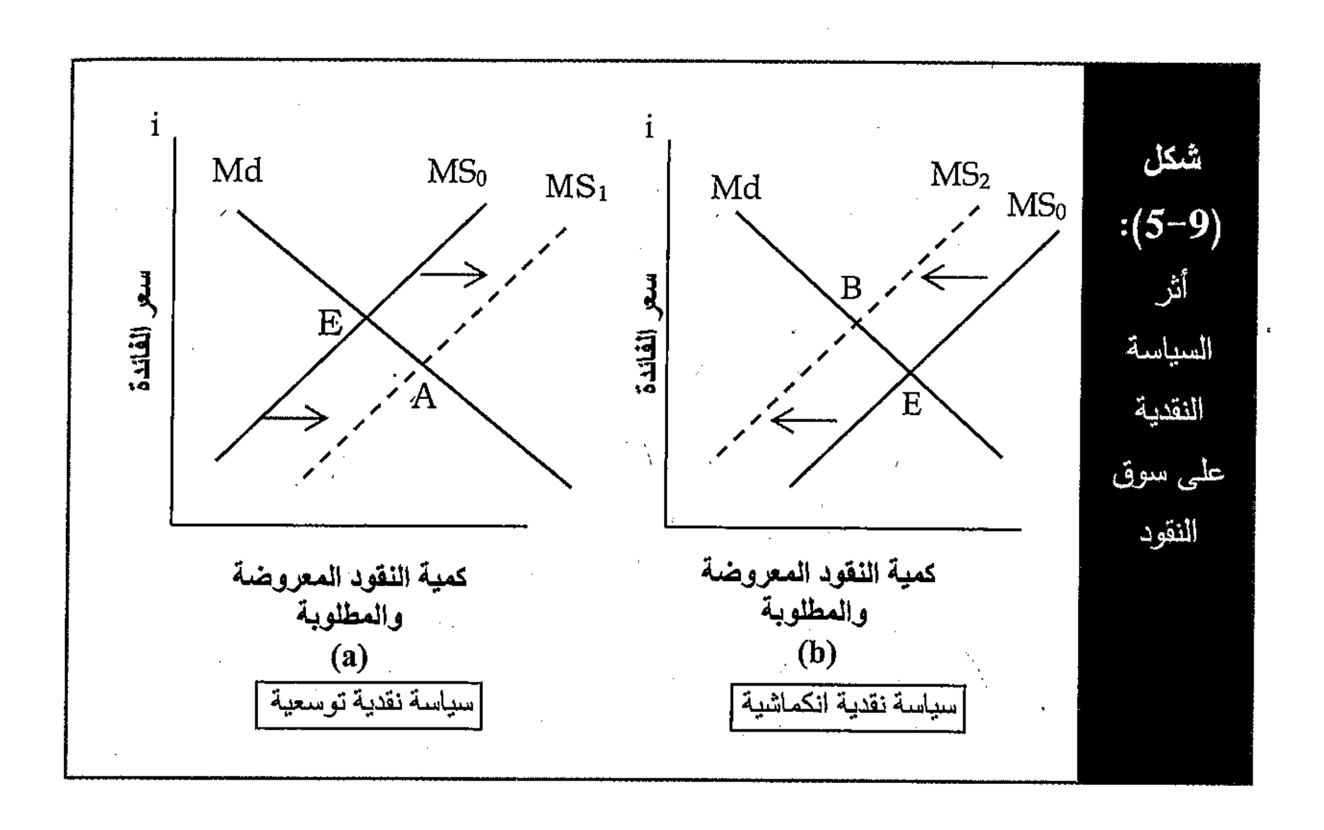


شكل (9-4): التوازن في سوق النقود

وتؤثر السياسات التي يتخذها البنك المركزي على توازن السوق النقدي. فعندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة مثلاً، فإن البنك المركزي يقوم بشراء السندات الحكومية من السوق المفتوحة، مما يؤدي بدوره إلى زيادة نسبة الاحتياطي لدى البنوك التجارية، فتقوم بدورها بزيادة القروض المقدمة للأفراد فيزداد عرض النقود و تنخفض أسعار الفائدة.

ويوضح الشكل رقم (9-5-a) أثر زيادة البنك المركزي لعرض النقود من خلال السياسة النقدية، حيث يتحرك منحنى عرض النقود من MS_0 إلى MS_1 وتنتقل من ثم نقطة التوازن من E إلى النقطة A، مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة. أما السياسة النقدية الانكماشية، والتي يمكن أن تحدث عن طريق قيام البنك المركزي ببيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة، فإنها تؤدي إلى خفض

عرض النقود؛ إذ يتحرك منحنى عرض النقود في هذه الحالة إلى اليسار، كما هو موضح في الشكل رقم (b-5-9)، وينتج عن ذلك ارتفاع في أسعار الفائدة.

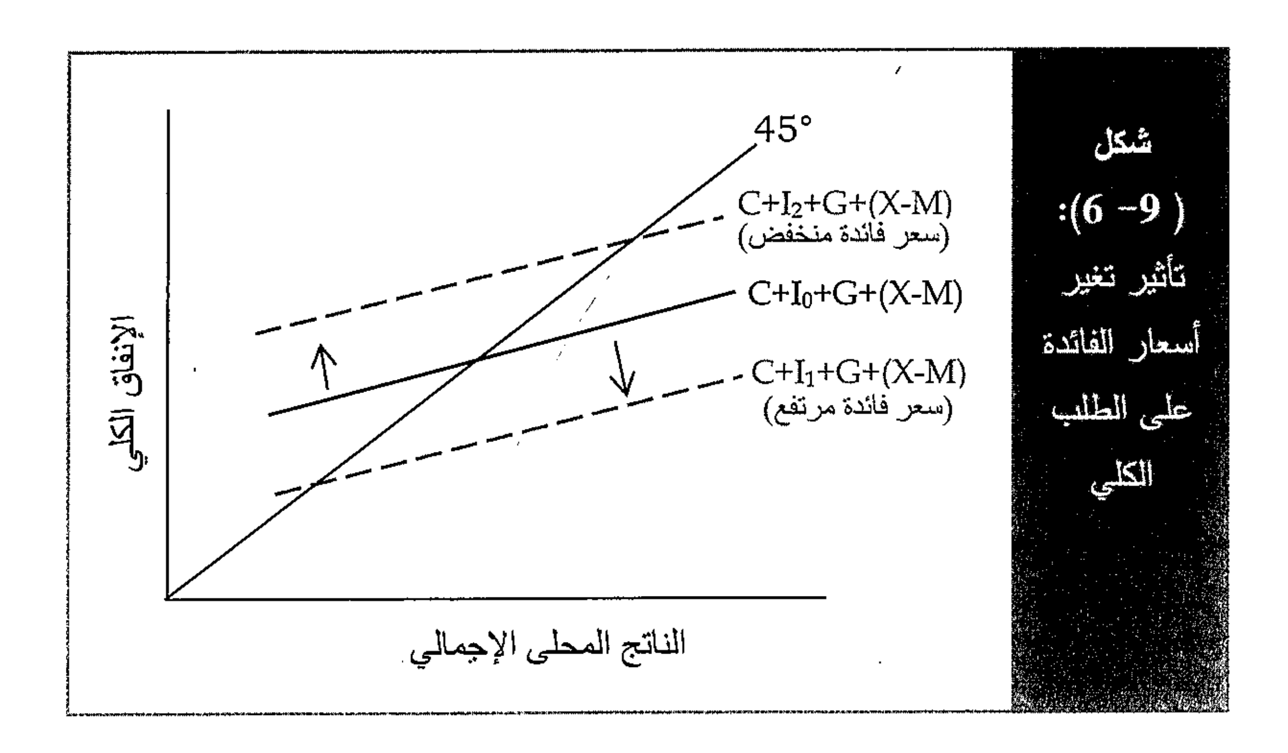


شكل (5-9): أثر السياسة النقدية على سوق النقود

السياسة النقدية والطلب الكلي

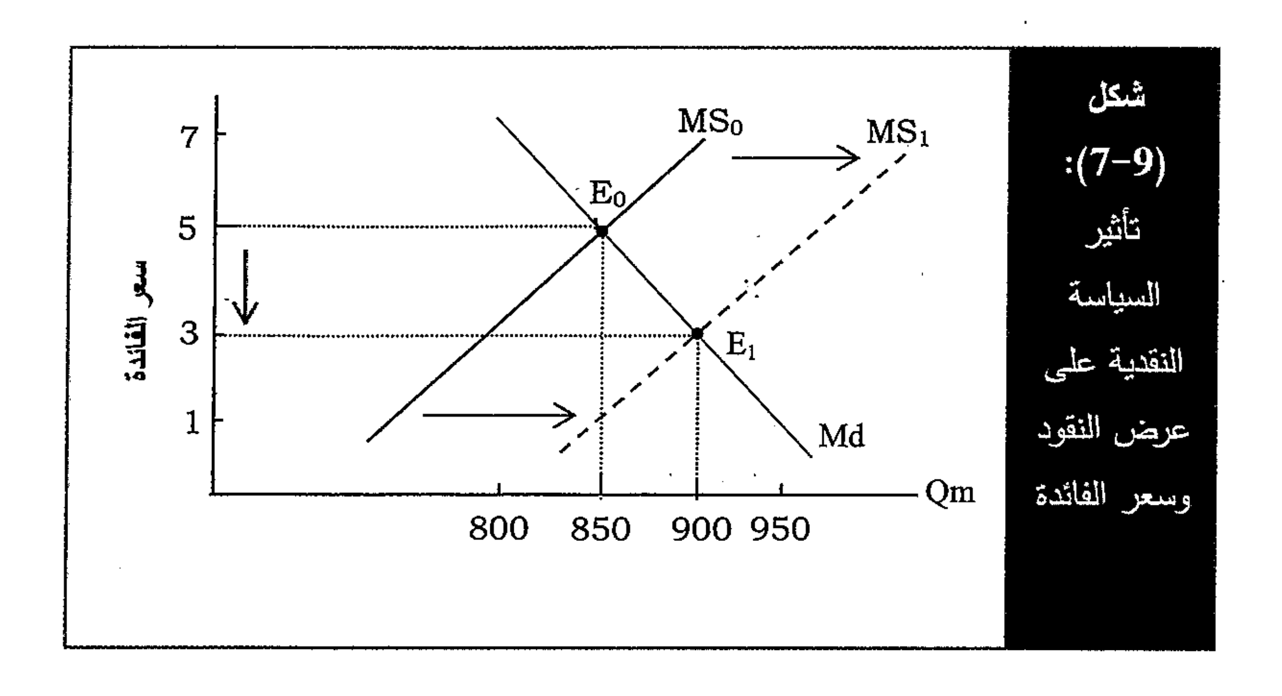
درسنا في الفصل الثامن دور السياسة المالية وكيفية تأثيرها على الطلب الكلي من خلال الإنفاق الحكومي، أو الضرائب، أو المدفوعات التحويلية، أو خليط من هذه السياسات. وسنستعرض في هذا الجزء الجانب الآخر للسياسة الاقتصادية؛ وهي السياسة النقدية ودورها في التأثير في مكونات الطلب الكلي.

فالطلب الكلي، كما عرفنا، يتكون من الإنفاق الاستهلاكي (C)، والإنفاق الاستثماري (I)، والإنفاق الحكومي (G)، وصافي الصادرات (X-M)، ولهذا فإن الحكومة تستطيع التحكم بالسياسة المالية مباشرة للتأثير على الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري. ويعتقد الاقتصاديون أن من بين مكونات الطلب الكلي الأربعة، يظهر الإنفاق الاستثماري وصافي الصادرات على أنهما الأكثر حساسية تجاه التغير في السياسة النقدية. ويوضح الشكل رقم (9-6) كيف تؤثر العلاقة العكسية بين الإنفاق الاستثماري وسعر الفائدة على منحنى الإنفاق الكلي؛ فارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الطلب على الاستثمار، مما يؤدي إلى تحرك منحنى الإنفاق للأسفل، والعكس صحيح.



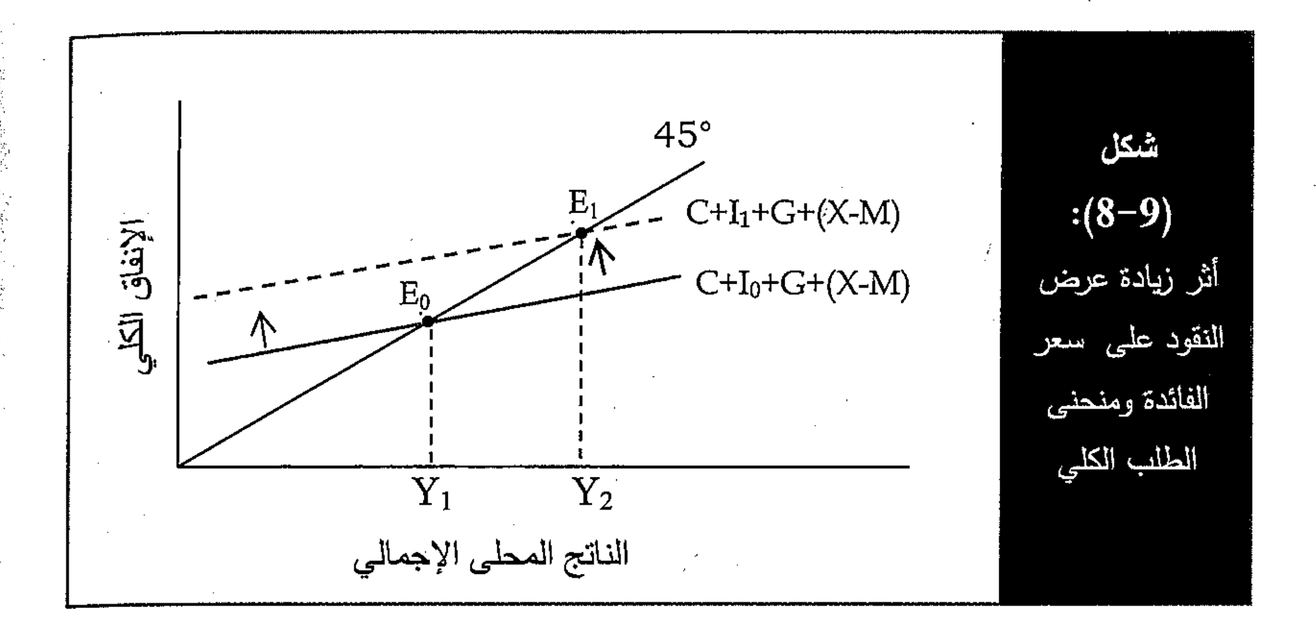
شكل (9- 6): تأثير تغير أسعار الفائدة على الطلب الكلي

ولتوضيح آلية عمل السياسة النقدية، لنفترض أنه حدث كساد اقتصادي أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات عالية، وإن الحكومة قررت استخدام السياسة النقدية لإنعاش الاقتصاد. افترض أيضاً أن البنك المركزي قرر أن زيادة عرض النقود من خلال شراء السندات الحكومية من السوق المفتوحة هي السياسة الأنسب للوضع الحالي لتحفيز الاقتصاد. سوف تؤدي هذه السياسة بالطبع إلى تحرك منحنى عرض النقود إلى اليمين كما في الشكل رقم (9-7)، وبافتراض أن منحنى الطلب على النقود (Md) ثابت، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة عرض النقود وانخفاض سعر الفائدة إلى مستوى أدنى من التوازن الأصلي (5%). وبسبب العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والإنفاق الاستثماري، فإن انخفاض سعر الفائدة سوف يعمل على تحريك الإنفاق الاستثماري كبناء مصانع جديدة، وإنشاء مبان، والتوسع في المنشآت القائمة. ومن خلال المضاعف، سوف يزداد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الإنفاق الاستثماري، كما هو موضح في الشكل رقم (9-8)، وبالتالي سيرتفع مستوى التوظيف وتنخفض البطالة كنتيجة لانخفاض سعر الفائدة.



شكل (7-9): تأثير السياسة النقدية على عرض النقود وسعر الفائدة

أما في حالة تبني السلطات النقدية سياسة انكماشية، كبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة، فإن العكس سيحدث، إذ سيتحرك منحنى عرض النقود إلى اليسار، ومن ثم يرتفع سعر الفائدة. نتيجة لارتفاع سعر الفائدة، سيقل الطلب على الاستثمار، ومن ثم ينزحف منحنى الإنفاق (الطلب) الكلي إلى الأسفل، مما ينتج عنه انخفاض الناتج المحلي الإجمالي. ويجب ملاحظة أن مدى تأثير السياسة النقدية على الطلب الكلي يعتمد على درجة حساسية سعر الفائدة إلى التغير في عرض النقود، وعلى مدى حساسية الاستثمار للتغير في سعر الفائدة، بالإضافة إلى حجم المضاعف الذي يلعب دوراً مهماً في تحديد التأثير النهائي على الناتج المحلي.



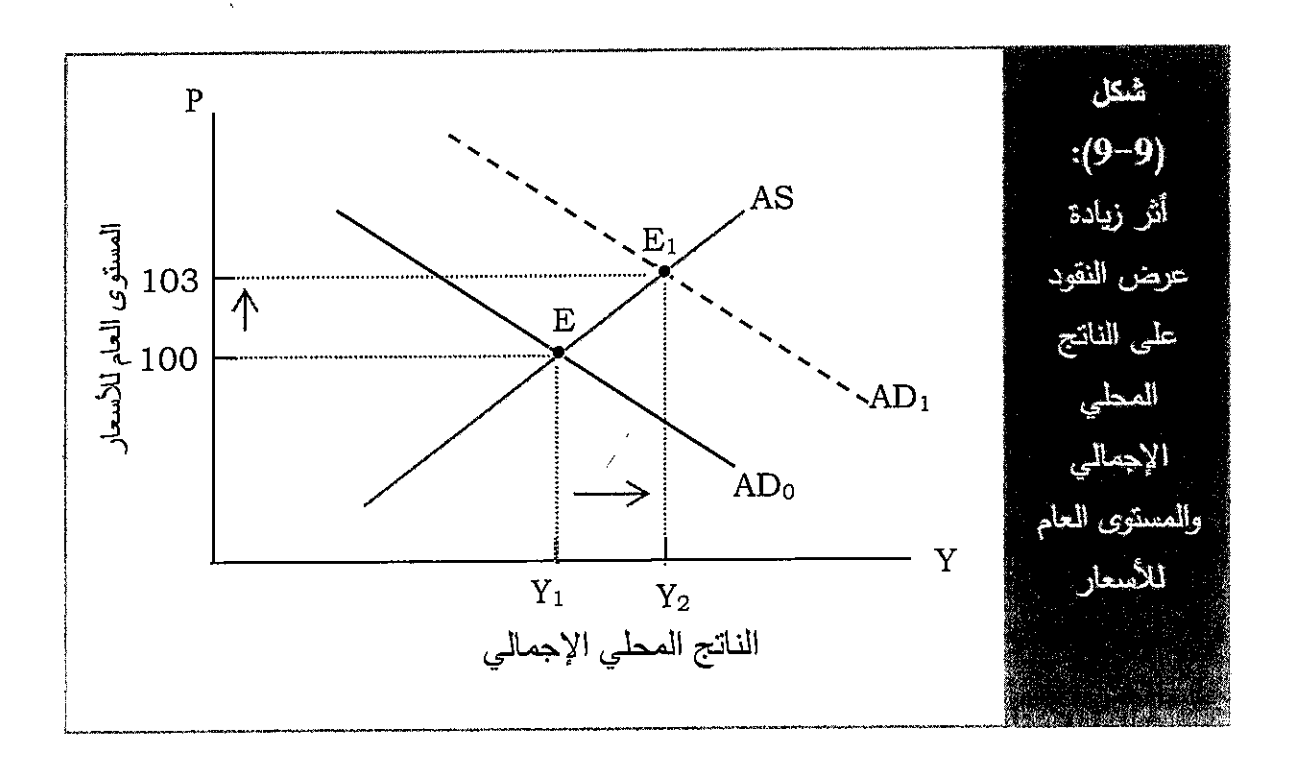
شكل (9-8): أثر زيادة عرض النقود على سعر الفائدة ومنحنى الطلب الكلي

السياسة النقدية والمستوى العام للأسعار

أهملنا في التحليل السابق أثر تغير المستوى العام للأسعار وذلك بهدف تبسيط عملية التحليل، إذ افترضنا أن الأسعار من ضمن الأشياء الأخرى التي تبقى على حالها. ولكن من خلال دراستنا لنموذج الطلب الكلي والعرض الكلي، فإننا نعلم أن المستوى العام للأسعار يلعب دوراً هاماً في تحديد المستوى التوازني للناتج المحلي الإجمالي. ولكي نتمكن من تحديد أثر زيادة عرض النقود على المستوى العام للأسعار، فيجب في هذه الحالة استخدام منحنى الطلب الكلي، مع افتراض ثبات منحنى العرض الكلي، أي ثبات العوامل المؤثرة على منحنى العرض الكلي. لقد سبق أن لاحظنا في الفصل الثامن أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى تحرك منحنى

الطلب الكلي إلى اليمين، ما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وكـذلك المسـتوى العام للأسعار.

إن إتباع السلطات النقدية لسياسة نقدية توسعية بزيادة عرض النقوه، عـن طريق شراء السندات الحكومية، أو خفض نسـبة الاحتيـاطي القـانوني، أو خفـض سعر الخصم، ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي؛ بسبب زيادة الإنفاق الاستثماري، كما هو موضح في الشكل رقم (9-9)، حيث ينزحـف منحنـى الطلـب الكـلي AD_0 إلى AD_1 وتنتقل نقطة التوازن من (E) إلى (E_1).



شكل (9-9): أثر زيادة عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي والمستوى العام للأسعار

وهكذا نستنتج أن الزيادة في عرض النقود تـؤدي إلى زيـادة النـاتج المحـلي الإجمالي وكذلك المستوى العام للأسعار. وهنا تجدر الإشـارة إلى أن إتبـاع السياسـة النقدية التوسعية من قبل السلطات النقدية يؤدي عـادة إلى ارتفـاع المسـتوى العـام

للأسعار، ومن ثم حدوث التضخم إذا استمرت الأسعار في الارتفاع، وهو أمر غير مرغوب فيه خاصة إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى التوظيف الكامل أو قريباً منه.

المصرفية الإسلامية

الخدمات المصرفية الإسلامية هي عبارة عن خدمات بنكية تعتمد على أحكام الشريعة الإسلامية، أو ما يعرف بفقه المعاملات، التي من أهم مبادئها تحريم الفائدة في المعاملات المالية. وتعود بدايات التفكير في إعادة تنظيم المصارف على أسس المشاركة في الأرباح عوضاً عن الفائدة إلى الأربعينات الميلادية، ثم بدأت المصارف الإسلامية في الظهور في الربع الأخير من القرن العشرين الميلادية نتيجة الرغبات المتزايدة من قطاع كبير من المسلمين الذي كانوا يتحرجون من التعامل مع البنوك التقليدية الربوية. وقد استطاعت المصارف الإسلامية، رغم عمرها الزمني القصير، أن تصبح منافساً قوياً للبنوك التقليدية، وأن تستقطب شريحة كبيرة من المتعاملين، الأمر الذي جعل هذه الأخيرة تسارع إلى إنشاء فروع خاصة تقدم خدمات مصرفية إسلامية، كما قامت بنوك أخرى بالتحول إلى بنوك تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، حيث انتشرت هذه الظاهرة في العديد من الدول العربية والإسلامية ثم انتقلت إلى بنوك عالمية في أوربا وأمريكا.

ويمكن تعريف المصرف الإسلامي بأنه مؤسسة مالية تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها المصرفية والاستثمارية من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية، بين المدخرين والمستثمرين، القائم على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة. وتقوم المصرفية الإسلامية على قاعدة أساسيه تميزها عن المصرفية التقليدية وهي أن "النقود رؤوس أموال يتّجر بها لا فيها" مما يعني أن المصرفية الإسلامية تتبنى القاعدة الإنتاجية من حيث المشاركة في نتائج الاستثمار بدلاً من القاعدة الإقراضية السائدة. بالإضافة إلى ذلك، هناك قاعدة أخرى مرتبطة بالقاعدة السابقة وهي قاعدة "الغرم بالغنم أو الربح بالخسارة" وما يترتب على ذلك من أحكام تفصيلية أهمها:

- مبدأ الميسرة عند الإعسار.
- الامتناع عن فرض غرامة التأخير.
- أن تكون الخسارة على قدر رأس المال دائماً.
- اعتماد مؤشرات الربح كبديل شرعي لمؤشرات الفائدة الربوية.

خصائص المصارف الإسلامية:

من خلال التعريف السابق للمصارف الإسلامية، فإنه يمكن تحديد عدداً من الخصائص التي تميزها عن المصارف التقليدية أهمها:

(1) الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المصرفية والاستثمارية، وخاصة استبعاد التعامل بالفائدة، وأن ملكية الإنسان لما في يده من أموال هي ملكية مقيّدة بما حدده الله - عز وجل- وأن الإنسان مستخلف فيه لعمارة الأرض.

(2) المشاركة في الربح أو الخسارة في المعاملات بين مقدم الأموال (المستثمر) من جهة ومستخدم الأموال (المتعهد) والوسيط المالي (البنك) من جهة أخرى.

(3) التركيز على الجوانب التنموية والاستثمارية في معاملاتها الاستثمارية.

(4) الالتزام بالقيم الأخلاقية المنبثقة من الإسلام في العمل المصرفي بحيث يتجنب المصرف تمويل أي مشروع يتناقض مع القيم الأخلاقية الإسلامية.

(5) تقديم مجموعة من الأنشطة ذات البعد الاجتماعي والتكافلي، مثل نشاط القرض الحسن ونشاط صندوق الزكاة.

أهم المفاهيم الشرعية في المعاملات المصرفية الإسلامية:

أ- **الوديعة**: حيث يقوم المودع بإيداع النقد، أو أي أصل مالي، لدى المصرف لحفظها، ويتعهد المصرف بالمحافظة عليها، وذلك مقابل رسوم محددة. ويحق للمودع سحب أمواله أو جزء منها في أي وقت يشاء.

ب- **المضاربة**: هي عبارة عن المشاركة في الأرباح بين طرفين؛ المستثمر والمصرف. وتتلخص هذه العملية في إما أن يقوم المستثمر بتقديم رأس المال إلى المصرف بعد أن يتم الاتفاق بينهما على شروط المضاربة، ثم يقوم المصرف باستثمار رأس المال في أصول أو مشاريع، أو أن يكون المصرف هو من يوفر رأس المال في حين يقوم المستثمر بتوفير الخبرة والإدارة والعمل. وقد يحقق هذا الاستثمار أرباح أو قد ينتج عنه خسائر، حيث يتم تقاسم الأرباح بين المستثمر والمصرف حسب النسبة التي تم الاتفاق عليها، أما في حالة تحقق خسارة، فإن من يقدم رأس المال هو الذي سيتحمل الخسارة بالكامل.

ج- **بيع بالثمن الآجل**: ويقصد به بيع السلع، حيث يقوم المشتري (العميل) بالدفع للبائع (المصرف) قيمة السلعة بعد عملية البيع، إما كمبلغ مقطوع أو على شكل دفعات، مع هامش ربح يتم الاتفاق عليه مقدماً. ولتوضيح هذا النوع من الخدمات المصرفية الإسلامية، لنفترض أنك ترغب بشراء منزل ما، فإنك تتقدم للمصرف بطلب "بيع بالثمن الآجل" مع التعهد بشراء المنزل من المصرف من خلال إعادة البيع بسعر أعلى. يقوم المصرف، عندئذٍ، بشراء المنزل من مالكة نقداً، ثم يقوم ببيعه عليك وينقل ملكيته باسمك على أن تقوم بدفع سعر أعلى على دفعات خلال فترة زمنية محددة.

د- **المرابحة**: تتضمن عمليات المرابحة بيع السلع بسعر يتضمن هامش ربح يتم الاتفاق عليه بين الطرفين؛ المصرف والمشتري. وهذه العملية مشابهة لعملية البيع بالثمن الآجل، إلا أن البائع في المرابحة يجب أن يُعلم المشتري بالتكلفة الحقيقية للسلعة ومقدار هامش الربح عند توقيع عقد البيع.

هـ- **الإجارة ثم البيع**: أو ما يعرف بالتأجير المنتهي بالتمليك، حيث يستخدم في الغالب لتمويل عمليات شراء السلع الاستهلاكية وخاصة السيارات. وتتضمن هذه العملية عقدين منفصلين؛ عقد إجارة (تأجير) وعقد بيع (أو شراء). فلو مثلاً رغبت باقتناء سيارة ما، فإنك تطلب من المصرف إجارة السيارة وتقوم بدفع تأمين للسيارة مع التعهد باستئجار السيارة من المصرف، بعد أن يقوم المصرف بشرائها. يقوم المصرف بعد ذلك بشراء السيارة من البائع الذي يقوم بنقل ملكيتها للمصرف، ثم يقوم بتأجيرها لك بحيث تدفع قيمة الإجارة في مواعيد زمنية محددة. في نهاية فترة الاستئجار، يقوم المصرف ببيعك السيارة بالسعر المتفق عليه.

حسابات الإيداع في المصارف الإسلامية:

تتضمن المصارف الإسلامية ثلاثة أنواع من حسابات الإيداع يستطيع العميل أن يختار بينها هي: الحسابات الجارية، وهي مماثلة لما هو موجود في المصارف التقليدية؛ وحسابات الادخار أو التوفير، حيث تختلف آلية عمل هذا النوع من

الحسابات من مصرف لآخر، ففي بعض المصارف يسمح العميل (المودع) للمصرف بأن يستخدم أمواله ولكن بضمانة أن يستردها كاملة في أي وقت يريد، وهنالك مصارف أخرى يتم معاملة الحسابات الادخارية كأنها حسابات استثمارية ولكن بشروط أقل تشدداً من ناحية السحب والحد الأدنى المطلوب؛ وأخيراً هنالك الحسابات الاستثمارية حيث يتم الاتفاق بين المصرف والعميل على تقاسم الأرباح.

آليات التمويل ضمن المصرفية الإسلامية:

تتبنى المصارف الإسلامية (أو الفروع الإسلامية للمصارف التقليدية) عدة أساليب للحصول على الأصول أو لتمويل المشاريع يمكن تصنيفها بشكل عام في مجالات الاستثمار والتجارة والإقراض:

1. **تمويل الاستثمار**: ويتم من خلال ثلاث طرق رئيسة هي: (أ) المشاركة، وتتضمن قيام المصرف والمستثمر بالتشارك في مشروع استثماري (Joint Venture)، بحيث يتقاسمان الربح والخسارة بموجب الترتيب الذي يتم الاتفاق عليه مسبقاً؛ (ب) المضاربة، حيث يقوم المصرف بتوفير التمويل المالي ويقوم المستثمر بتوفير الخبرة والإدارة والعمل. ويتقاسم الطرفان، المصرف والمستثمر، الأرباح حسب النسبة التي يتم الاتفاق عليها مسبقاً، أما في حال تحقق خسائر، فإن المصرف يتحملها بالكامل؛ (ج) التمويل على أساس معدل العائد المتوقع، حيث يقوم المصرف في ظل هذه الآلية من التمويل بتقدير العائد المتوقع للمشروع الذي سيقوم بتمويله، على أساس

أن هذا المعدل هو الذي سيتم دفعه للمصرف. فلو حقق المشروع أرباحاً بمعدل أكبر مما تم تقديره، فإن الزيادة تذهب للمستثمر (العميل)، وإذا كانت الأرباح أقل من المقدر فإن المصرف سيقبل المعدل الأقل، أما لو حدثت خسارة فإن البنك سيتحمل جزءاً منها.

2. **تمويل التجارة**: هنالك أيضاً عدة طرق يتم استخدامها لتمويل عمليات التجارة منها: (أ) طريقة بيع بالثمن الآجل من خلال رفع السعر، حيث يقوم المصرف بشراء السلعة التي يرغبها العميل مقابل قيام العميل في وقت لاحق بدفع سعر السلعة بالإضافة إلى هامش ربح يتم الاتفاق عليه؛ (ب) طريقة الإجارة ثم البيع؛ (ج) بيع وإعادة شراء، وتتضمن قيام العميل ببيع واحدا من أملاكه إلى المصرف الذي يقوم بدفع الثمن المتفق عليه الآن بشرط ان يقوم هذا العميل بإعادة شراء العقار مرة أخرى بعد فترة زمنية معينة وبسعر آخر (عادة يكون أعلى) يتم الاتفاق عليه الآن؛ (د) خطابات الائتمان، وهي عبارة عن ضمانات مصرفية تقدمها عادة المصارف للعميل باستخدام أموالها الخاصة من أجل استيراد السلع، على أساس تقاسم الربح من بيع هذه السلعة أو على أساس هامش الربح.

3. **الإقراض**: تقدم المصارف الإسلامية عدة أشكال من الاقتراض منها: قروض مع رسم خدمة، حيث أن المصرف يقرض المال بدون فائدة ولكنه

يغطي تكاليف الإقراض من خلال فرض رسوم خدمة؛ وقروض بدون تكلفة تكون مخصصة في الغالب لفئات محددة مثل صغار المزارعين وأصحاب المشاريع الصغيرة.

مصطلحات وردت في هذا الفصل

المقايضة — Barter

البنك المركزي — Central Bank

السياسة النقدية الانكماشية — Contractionary Monetary Policy

الودائع تحت الطلب — Demand Deposits

سعر الخصم — Discount Rate

السياسة النقدية التوسعية — Expansionary Monetary Policy

القاعدة (القوة) النقدية — High Powered Money

نسبة الاحتياطي النظامي — Legal Reserve Rate

السياسة النقدية — Monetary Policy

الطلب على النقود — Money Demand

النقود المتداولة — Money in Circulation

مضاعف النقود — Money Multiplier

عرض النقود — Money Supply

عمليات السوق المفتوحة — Open Market Operation

الودائع الآجلة — Term Deposits

أسئلة للمراجعة

(1) ما المقصود بنظام المقايضة في المعاملات؟ وما هي الصعوبات والعوائق التي يواجهها هذا النظام؟

(2) ما هو تعريف النقود؟ وما هو الفرق بين عرض النقود بمعناه الضيق ومعناه الواسع؟

(3) ماهي وظائف النقود؟

(4) إذا كان التغير في القوة النقدية 800 مليون ريال وكانت نسبة السيولة التي يحتفظ بها عامة الناس إلى الودائع (c=0.25)، ونسبة الاحتياطي القانوني الذي يحتفظ به البنك إلى الودائع (e= 0.4)، كم مقدار التغير في عرض النقود؟

(5) من ضمن السياسات النقدية التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير في عرض النقود هي سياسة سعر الخصم وسياسة الاحتياطي القانوني. كيف لهاتين السياستين التأثير في عرض النقود؟

(6) باستخدام الرسم، المطلوب توضيح أثر زيادة عرض النقود على المستوى العام للأسعار؟

(7) تنتشر في الصيرفة الإسلامية عمليات مثل المرابحة والمضاربة، فما هو الفرق بين هاتين العمليتين؟

(8) كيف يتم تمويل عمليات التبادل التجاري ضمن نطاق الصيرفة الاسلامية؟